برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

# الفقر في سورية: ١٩٩٦ – ٢٠٠٤

**هبة الليثي**
**(المحققة الرئيسية)**

**خالد أبو اسماعيل**

**حزيران ٢٠٠٥**

– هبة الليثي أستاذة الإحصاء في جامعة القاهرة لها عدة كتابات في مجال الفقر واللامساواة في مصر.
– خالد أبو اسماعيل مستشار الاقتصاد الكلي وقضايا الفقر لدى وحدة معلومات التنمية للدول العربية (مكتب السياسات التنموية) ، بيروت – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

# المحتويات

**الفصل الثالث**

**صورة الفقر**



**الفصل الرابع**

**مترابطات الفقر**



**الفصل الخامس**

**تصدير**

هذا التقرير هو نتاج لعملية مستمرة من التعاون بين الحكومة السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئات معنية قومية ودولية أخرى، بهدف رسم استراتيجية للحد من الفقر في سوريا. وأما الجمهور المستهدف من هذا التقرير، فهو صانعي السياسات والمستشارين في الجهات الحكومية والمجتمع المدني بشكل عام، وشركاء سوريا في عملية التنمية.

يقدم التقرير تحليلاً تشخيصياً لحجم الفقر في سوريا ومحدداته منذ النصف الثاني من التسعينات. كما يقترح إجراءات اجتماعية واقتصادية واسعة يمكن أن يأخذها صانعو السياسات فى سوريا بعين الاعتبار، عند صياغة الخطة الخمسية القومية أو أي أطار اقتصادي كلي للحد من الفقر. غير أن هذا التقرير هو مجرد خطوة تحليلية أولى ضمن عملية معقدة تهدف إلى ابتكار مجموعة من الاستراتيجيات المحلية والقطاعية المفصلة اللازمة لتناول موضوع القضاء على الفقر.

تستند نتائج الدراسة بشكل أساسي إلى بيانات مسحي دخول وإنفاق الأسر المعيشية اللذان أجراهما المكتب المركزي للإحصاء فى سوريا عام ١٩٩٦-١٩٩٧ وعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، بالإضافة إلي استخدام بيانات الحسابات القومية وبيانات ثانوية أخرى من المصادر الحكومية.

المحققان الرئيسيان لهذه الدراسة هما هبة الليثي (محققة رئيسية) وخالد أبو إسماعيل، المستشار الاقليمى لسياسات الاقتصاد الكلي والفقر بوحدة معلومات التنمية للدول العربية. قام خالد أبو اسماعيل أيضا بمهمة تنسيق كتابة التقرير، بالتعاون الوثيق مع تيرى ماكينلى، ببرنامج الأمم المتحدة الانمائى (المكتب الرئيسى) و مستشار الاقتصاد الكلى وسياسات النمو.

أدار على الزعترى، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائى كافة المناقشات التي تمت مع الحكومة السورية والجهات المعنية الأخرى أثناء عملية صياغة هذا التقرير. وكانت شذا الجندى، رئيسة فريق البيئة والطاقة والمسؤولة الأساسية عن الأهداف التنموية للألفية، هي المسؤولة المركزية عن هذه الدراسة بالمكتب القطري بسوريا. وساهم جيوفاني فالنسيس، متطوع في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مختص في الاقتصاد، في إعطاء ملاحظات قيمة على المراجعة النهائية للدراسة.

يضم فريق برنامج الأمم المتحدة الانمائي – وحدة معلومات التنمية للدول العربية غادة خوري (باحثة اقتصادية) و نورا خلف (مديرة مكتب) وسونيا كنوكس وروندا براون (محررتان).

تم اعداد التقرير بتوجيه عام من عبدالله الدرداري، معاون رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية بالحكومة السورية (رئيس هيئة تخطيط الدولة آنذاك).

ناقش النتائج الاولية لهذه الدراسة والمنهجية المتبعة أصحاب السعادة وزراء العمل والشؤون الاجتماعية والزراعية والاصلاح الزراعي والثقافة، خلال ورشة عمل استضافتها هيئة تخطيط الدولة في سوريا يوم ١٨ فبراير ٢٠٠٥. وأثناء اعداد التقرير، توصل المسئولون عنه بمساهمات واقتراحات قيمة من معالي وزير الحكم المحلي والبيئة.

استفاد التقرير من توجيه محمود عبدالفضيل، رئيس فريق دراسة حالة السياسات الاقتصادية الكلية للحد من الفقر فى سوريا، ومن تعليقات جان فانديمورتل (المكبت الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائى ورئيس فريق مجموعة الفقر)، ومساهمات أديب نعمة (برنامج الأمم المتحدة الانمائي- وحدة معلومات التنمية والمستشار الأقليمي للفقر).

وأخيرا وليس آخراً، يود الفريق أن يتقدم بخالص الشكر للمسئولين والمؤسسات بالحكومة السورية، وممثلي المجتمع المدني. فبدون معاونتهم لم أمكن اعداد هذا التقرير. كما يتقدم الفريق بعظيم امتنانه لابراهيم على، مدير المكتب المركزي للاحصاء وفريقه، لتعاونهم الرائع فيما يتعلق بالبيانات، ويتقدم بشكره الخاص لسعيد الصفدي لدعمه الفني.

# ملخص

**النتائج الأساسية:**

النتيجة الأساسية التى توصل اليها هذا التقرير هى أنه في عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ لم يتمكن حوالى ٢ مليون سوري (١١,٤% من السكان) من الحصول على حاجاتهم الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية. وباستخدام خطوط الانفاق للفقر الخاصة بالأسرة المعيشية، يرتفع الفقر الاجمالي في سوريا إلى ٣٠% ليشمل ٥,٣ مليون شخص (راجع الملحق ٦ لمزيد من التفاصيل عن منهجية تقدير خط الفقر). بالاضافة، يحدد التقرير ثمان اتجاهات و خصائص أخرى تتعلق بالتغيرات فى نطاق و توزيع الفقر فى سوريا خلال الفترة من ١٩٩٦ الى ٢٠٠٤ و هى كالتالى:

١- فيما انتشر الفقر بشكل عام في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية (٦٢% فى المناطق الريفية)، كانت أكثر الاختلافات اقليمية، اذ ارتفعت معدلات وعمق و حدة الفقر في الإقليم الشمالي الشرقي (إدلب، حلب، الرقا، دير الزر والحسكة)، بشقيه الريفي والحضري. أما الإقليم الجنوبي، فقد تميز بانخفاض مستويات الفقر، وإقليم الوسط والساحل بمستويات متوسطة من الفقر.

٢- تراجعت معدلات الفقر بين الأعوام ١٩٩٦-١٩٩٧ و٢٠٠٣-٢٠٠٤ في سوريا بشكل عام، الا أن الأنماط الإقليمية كانت أيضا مختلفة. فقد تراجعت معدلات الفقر سريعاً في الأقاليم الجنوبية وإقليم الوسط خاصة في المناطق الريفية. و بلغ الانخفاض مستويات متوسطة في المناطق الحضرية في الأقاليم الساحلية وأقاليم الشمال الشرقي، و تزايد الفقر في الأجزاء الريفية من هذه الأقاليم.

٣- على المستوى القومى، لم يكن النمو مواليا للفقراء، فقد استفاد الأفراد من غير الفقراء (فوق العشير الثالث فى توزيع الانفاق) من نتائج النمو الاقتصادى أكثر نسبيا من غير الفقراء. كما ارتفعت اللامساواة فى سوريا بشكل عام بين الأعوام ١٩٩٧ الى ٢٠٠٤ (ارتفع مؤشر جينى من ٠,٣٣ إلي ٠,٣٧). و فى عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، استهلك ال ٢٠% الأدنى من السكان ٧% فقط من كافة الانفاق فى سوريا، و استهلك ال ٢٠% الأكثر ثراء ٤٥%. و مرة أخرى، تكتسب الاختلافات الاقليمية أهمية: فقد تحسنت اللامساواة فى المناطق الريفية للاقليم الجنوبى بينما ازدادت سوءا فى المناطق الريفية للاقليم الشمالى الشرقى، غير أن الاختلافات الريفية الحضرية كانت أيضا ملحوظة اذ ارتفعت اللامساواة بشكل كبير بالمناطق الحضرية ولكنها لم تتغير فى المناطق الريفية.

٤- يعتبر الفقر فى سوريا ضحل بحيث يتجمع الجانب الأعظم من الفقراء تحت خط الافقر مباشرة. ويقدر نصيب الفرد من العجز السنوى للفقر ب ٣٠,٦ ليرة سورية. و يعنى ذلك أنه لو كان هناك استهداف تام للتحويلات الساعية الى القضاء على الفقر، لكان المطلوب هو ٥٩٧ مليون ليرة سورية فقط لسد الفجوة

فى مؤشر حدة الفقر P2 الذى قدر ب ٠,٦، وهو رقم منخفض نسبيا بمقاييس الدول ذات الدخل المتوسط.

٥- يعتبر التعليم أكثر المتغيرات ارتباطاً بالفقر في سوريا اذ أن أكثر من ١٨% من السكان الفقراء أميون. ووصل الفقر إلى أعلى معدلاته وأكثرها عمقاً وحدة بين هؤلاء الأشخاص، كما ارتبط الفقر عكسياً بمستويات التعليم: فمن شأن أي تحسن وأن كان متوسطاً، في التعليم أن يقلل من صفوف الفقراء. وكانت الاختلافات في نسبة الفقراء فيما يتعلق بالحالة التعليمية واسعة فتراوحت بين ١١,٧% بين الأميين في المناطق الحضرية، إلى ١,٥% فقط بين خريجي الجامعة. أما المعدلات المقابلة في المناطق الريفية فقد كانت ١٦,٥%% و ٥% على التوالى. كما عزز الفقر من نقص التعليم مما أدى إلى دائرة مفرغة من الفقر وتدني التعليم.

٦- تفاعل الفقر مع النوع الاجتماعى لينتج فجوات واسعة فى مستويات القيد بالمدارس بين الفقراء. و نتيجة لذلك، لوحظت معدلات منخفضة للغاية لالتحاق الفتيات بالمدارس. و المرجح أن تكون الفتيات فى الأسر المعيشية الفقيرة بالمناطق الريفية من الأميات بصرف النظر عن نوع رب الأسرة المعيشية.

٧- أما من حيث الحالة العملية، فقد وصلت معدلات الفقر إلى أقصاها بين العاملين لحسابهم في أنشطة هامشية وغير ما هرة أو بين العاملين الذين لا يتقاضون أجراً. وكان نصيب الزراعة والتشييد متضخما (بالمقارنة بنصيبهما من السكان) بين المجموعات الفقيرة. علاوة على ذلك، من المرجح أن يعمل الفقراء في القطاع غير الرسمي الذي يوظف ٤٨% منهم. وارتبطت معدلات البطالة بالفقر إذ كانت معدلات الفقر بين العاطلين أكثر ارتفاعاً عن المتوسط في المناطق الحضرية.

٨- من المرجح أن تكون الأرامل التى تعيل أطفالا فقيرات. ويمكن على هذا الأساس استهدافهن كاحدى المجموعات الهشة.

## الارتباط بين الفقر و النمو

كما ذكرنا من قبل، شهدت اللامساواة ارتفاعاً فى سوريا بين الأعوام ١٩٩٦ و٢٠٠٤ ، إلا أن الزيادة الكبيرة في نصيب الفرد من الإنفاق طغت على أثر هذا التردي في التوزيع. لقد كان انخفاض فقر الدخل مدفوعاً بنمو نصيب الفرد من الإنفاق الفعلى الذي بلغ ٢,٠% سنوياً بين ١٩٩٦ – ١٩٩٧ و ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤. إلا أن بيانات الحسابات القومية التى عرضت فى الفصل الأول تشير إلى أن نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي بين الأعوام ١٩٩٦ و٢٠٠٢ كان أقل من ١% سنويا. كما كانت الزيادة في متوسط المرتبات، بعد تكييفها مع التضخم، متوسطةً اذ بلغت ٠,٨% سنوياً بين الاعوام ١٩٩٧ و ٢٠٠١. كما تشير الحسابات القومية إلى ارتفاع الاستهلاك الخاص (الفعلى) بحوالي ٠,٣% فقط سنوياً بين الأعوام ١٩٩٦ و ٢٠٠٢ . وعلى هذا الأساس، كان من المفترض أن ينخفض نصيب الفرد من الإنفاق الخاص الفعلى بحوالي ٢% سنويا على الأقل خلال هذه الفترة.

ويلاحظ عدم اتساق معدلات النمو فى مسح ميزانية الأسر المعيشية و الحسابات القومية، وهو أمر ليس بغريب، ولكنه يستدعى المزيد من الدراسة بالرجوع الى الآليات غير الرسمية لادرار الدخل مثل أنشطة القطاع غير الرسمى و تحويلات العاملين بالخارج[1] . الا أن انخفاض فقر الدخل نتيجة زيادة نصيب الفرد من الانفاق كان يعززه التحسن فى مؤشرات التنمية البشرية خلال الفترة من ١٩٩٦ الى ٢٠٠٤.

يشير عرض الاقتصاد الكلى الى مصدرين أساسيين للقلق وهما كالتالى:

١- بالاضافة الى انخفاض معدل النمو و اعتماده على الطلب الأجنبى الصافى غير المستدام (من المتوقع أن تقل الصادرات النفطية على مدى العقد القادم)، لا تزال مساهمة الاستثمار للناتج المحلى الاجمالى متواضعة للغاية و هى اشارة الى ضعف انتاجيته.

٢- يؤثر غياب النمو على سوق العمل. فلم تتسع فرص التوظف بشكل كاف يسمح باستيعاب الداخلين الجدد الى قوة العمل. و يعانى سوق العمل من "مأزق مزدوج": فمن ناحية العرض غذت المعدلات

[1] تشير تقديرات دراسة حالة برنامج الأمم المتحدة الانمائى الى كبر حجمها

المرتفعة من النمو السكانى النمو السريع لقوة العمل. و على جانب الطلب، أدى النمو غير الكـــاف الى نمو متواضع للغاية فى الوظائف.

**الفقر فى ٢٠٠٣-٢٠٠٤**

شهدت كافة الأقاليم فى الفترة من ١٩٩٦-١٩٩٧ الى ٢٠٠٣-٢٠٠٤ زيادة طفيفة فى نصيب الفرد مـــن النـــاتج المحلى الاجمالى و ارتفع متوسط نصيب الفرد من الانفاق من ٣,٠٨٥ الى ٣,٥٤١ ليرة سورية شهريا مما يمثل معدل نمو سنوى قدره ١,٩%

الا ان هناك اختلافات جوهرية فى نصيب الفرد من الانفاق على المستوى شبه القومى، اذ ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى المناطق الجنوبية فى سوريا ليصل الى ٤١١٠ ليرة سورية شهريا (بمعدل نمو سنوى يصل الى ٢,١%). من ناحية أخرى، ظل نصيب الفرد من الانفاق فى الاقليم الشمالى الشرقى ثابتا عنـــد ٣٤٨٧ ليرة سورية شهريا فى ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وسجل اقليم الوسط أعلى معدلات النمو بين الأقاليم الأربعة (٣,٩ % سنويا)، بينما سجلت الأقاليم الساحلية المرتبة الثانية من حيث نصيب الفرد فى الناتج المحلى الاجمـــالى فى سوريا الذى بلغ ٤٠٢٣ ليرة سورية شهريا. الا أن معدل نموه السنوى – ٠,٥٦ % – كان الأدنى.

وباستخدام خط الفقر الأدنى، وجد أن ٣٨,٨% فقط من الفقراء يعيشون فى المناطق الحضرية (التى تضم ٥٠ % من السكان). و بالمقارنة، يعيش ٥٨,١% من الفقراء فى سوريا فى الاقليم الشمالى الشرقى فقط الذى يضم ٤٤,٨ % من مجموع السكان. بالاضافة، يرتفع نصيب الاقليم الشمالى الشرقى الريفى من الفقر باستخدام مقياسي P1 و P2 اللذان يتسمان بالحساسية تجاه التوزيع، مما يعكس عمق و حدة الفقر فى هذا الاقلـــيم بالمقارنـــة بالأقـــاليم الأخرى.

وتتشابه النتائج عند استخدام خط الفقر الأعلى، اذ يحتفظ الاقليم الشمالى الشرقى بأعلى معدلات الفقر وأكثرهـــا عمقا و حدة، اذ أن ٣٥,٨% من الأفراد من الفقراء. كما يعرض هذا الاقليم أعلى قدر من اللامساواة بين الفقراء، اذ أن مؤشرات فجوة و حدة الفقر به هى الأعلى بين كافة الأقاليم.

### النمو و التوزيع: ١٩٩٦–٢٠٠٤

انخفض الفقر فى سوريا بشكل عام بين الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٧ و ٢٠٠٣–٢٠٠٤، وكان الانخفاض مدفوعا بزيادة نصيب الفرد من الانفاق خاصة فى اقليم الوسط. و على المستوى القومى، بلغ متوسط نصيب الفرد من الانفـــاق ٣٥٤١ ليرة سورية فى عام ٢٠٠٣–٢٠٠٤ مقارنة ب ٣٠٨٥ ليرة سورية فى عام ١٩٩٦–١٩٩٧ (قيمت علـــى أساس أسعار ٢٠٠٣–٢٠٠٤) – أي بزيادة سنوية فى متوسط نصيب الفرد من الانفاق تبلـــغ ١,٩٩%. الا أنـــه كحالة خفض الفقر، لم يكن النمو موحدا بين الأقاليم المختلفة. فقد تراجع متوسط نصيب الفرد من الانفاق بـــشكل طفيف فى المناطق الريفية بالأقاليم الشمالية الشرقية و الساحلية (٠,٧-% و ٠,١٢-% على التوالى). وكان المعدل السنوى للتغير معنويا فى المناطق الحضرية و الريفية على حد سواء، اذ ارتفع نصيب الفرد من الانفاق بحـــوالى ٤,٢ و ٣,٧ % على التوالى.

وعلى المستوى القومى، لم يكن النمو مواليا للفقراء. تشير معامل جينى كمقياس ملخص للامساواة، الى أن نصيب الفرد من اللامساواة بين الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٧ و ٢٠٠٣–٢٠٠٤ قد ارتفع ١١% خلال الفترة (زيـــادة ســـنوية قدرها ١,٥%) مما أدى الى زيادة انحراف منحنى لورنس. وبالنظر الى معدل النمو الملاحظ ، كان يمكن للفقـــر أن ينخفض بحوالى ٥,٩ نقاط مئوية اذا استمر توزيع الدخل بدون تغير.

كانت هناك ثلاثة أنماط متميزة من التغيرات الاقليمية فى توزيع الدخل أدت بدورها الى اختلافات واسعة فى نتائج الفقر بين الأقاليم كالآتى:

١. فى كافة الأقاليم الحضرية باستثناء المناطق الساحلية، ارتفع نصيب الفرد من الانفاق فـــى العـــشيرات الأدنى من توزيع الانفاق بمعدل أقل من المتوسط.

٢. كان للأقاليم الريفية بالجنوب و الحضرية بالساحل أنماط نمو مختلفة تماما. فقد صاحبت الزيـادة فـي نصيب الفرد من الانفاق توزيعا أفضل للدخل مما أدى فى نهاية الأمر الى انخفاض الفقر.

٣. يتواجد النمط الثالث بالاقليم الشمالى الشرقى و يمزج بين انخفاض فى نصيب الفرد من الانفاق و تردى فى توزيع الدخل. وقد ساهم العاملان فى ازدياد مستويات الفقر سوءا.

كما ذكرنا من قبل، يعتبر الفقر ضحل نسبيا فى سوريا، مما يعنى أن أية تغيرات فى النمو و التوزيع أو أحدهما قد يكون له أثار هامة على أعداد االفقراء. و بالمثل، فان أى خفض فى مخاطر النمو من شأنه أن يدفع بأعداد كبيرة من السكان تحت خط الفقر، مما يؤدى الى تقلبات معنوية فى نسبة الفقراء. اذن، يمكن لانخفاض النمو الاقتصادى أن يؤثر سلبا على الفقر، اذا ارتفعت مرونة الفقر نسبيا بانسبة للنمو.

لقد كانت مرونة الفقر بالنسبة لمتوسط الانفاق و مؤشر اللامساواة أقل (بشكل مطلق) بالنـسبة للاقلـيم الـشمالى الشرقى، يليه الاقليم الساحلى حيث وصل الفقر الى أعلى مستوياته. و نتيجة لذلك، حتى اذا كان باستطاعة الأقاليم الشمالية الشرقية أن تحقق نفس معدلات النمو كأقاليم الوسط، لم أمكن خفض الفقر بـنفس الدرجـة. بالاضـافة، وصلت مرونة الفقر الى أدنى مستوياتها بالأقاليم الشمالية الشرقية و الساحلية، ليس فقط فيما يتعلق بالتغيرات فى متوسط الانفاق، و لكن أيضا بتغيرات اللامساواة. و يدل ذلك على أن أثر النمو على الانفاق أو علـى التوزيـع الأكثر انصافا كان أقل بالمقارنة بالأقاليم الأخرى.

**الدلالات الاستراتيجيات الحد من الفقر:**

لابد لصانعى السياسات فى سوريا أن يأخذوا بعين الاعتبار خصائص الفقر فى سعيهم نحو صـياغة اسـتراتيجية للحد من الفقر. و يبقى السؤال: كيف؟

لقد ناقشنا بعمق السياسات التى تقع تحت مظلة المقاربة الاقتصادية ضمن دراسة الحالة التى أجراها برنامج الأمم المتحدة الانمائى (٢٠٠٥) عن السياسات الاقتصادية الكلية المناصرة للفقـراء. و تحبـذ التوصـيات الخاصـة بالسياسات فى هذه الدراسة تبنى سياسات مالية أكثر توسعا وتركيزا على الاستثمار، و سياسـات نقوديـة أكثـر

مرونة. وتؤكد التوصيات على أهمية النهوض بالمدخرات المحلية و الاستثمار (بدلا من التركيز المحافظ على كفاءة التخصيص و تثبيت الأسعار). كما تركز على استخدام الاستثمار العام كمحفز للاستثمار الخاص. وترمى الدراسة بظلال الشك على قيمة فرض هدف مقيد للتضخم بين صفر و ٥% يعوق النمو بدلا من أن يحفزه. و تشير هذا السياسات المالية و النقودية الى قاعدة أكثر اتساعا للعائد، يمكن من خلالها تمويل الانفاق الرأسمالى و توجيهه نحو غايات الحد من الفقر.

احدى أهم التحديات الأخرى هى خلق فرص عمل كافية. فبالرغم من قيمة البرامج متناهية الصغر فى المساعدة على رفع دخول متلقي الخدمة المستهدفين، فهى لا يمكن أن تضمن توظيف آمن أو مجزى للجميع. ولتحقيق هذا الهدف، لابد من التركيز على النهوض بالمشروعات الصغيرة و المتوسطة و مشاريع أخرى كبيرة ذات أهمية استراتيجية تكون أيضا كثيفة العمالة و معززة للمهارات.

وفيما يتعلق بالمشاريع التجريبية المكملة الأخرى، هناك حاجة الى زيادة فاعلية الانفاق العام و زيادة فرص تكوين رأس المال للفقراء. ويعتبر دعم مكافحة الأمية و معدلات التسرب من المدارس بين الفقراء من أهم الأهداف التنموية. وفى هذا الصدد، لابد من التنفيذ السريع للسياسات الجديرة بالثناء المصممة لتشجيع الفتيات على الالتحاق بالمدرسة و البقاء فيها، بالأخذ بعين الاعتبار الحواجز الثقافية و التقليدية التى تعوق ذلك. بالاضافة، ونظرا للأثر الكبير للخفض من الأمية على الحد من الفقر فى سوريا، لابد من بذل الجهود للاستمرار فى التوسع فى تعميم التعليم الابتدائى خاصة فى المناطق الريفقية و بين الفتيات.

كما شملت التوصيات أيضا اعادة تخصيص انفاق الصحة العامة نحو برامج الرعاية الوقائية. لابد من مد التغطية التأمينية بجانب جهود الاصلاح، كما ينبغى اعادة النظر فى خطط التأمين الصحى للأرامل و الأطفال. ومن شأن التغطية الشاملة أن تتطلب من هيئة التأمين الصحى أن تبرم عقودا جديدة مع المستشفيات و الأطباء لتقديم الرعاية الطبية الاضافية.

ولا بد من تصميم و تنفيذ برنامج لتحسين الحالة الغذائية للمجموعات الهشة على أن يكون التركيز علـــى حمايـــة الأطفال بشكل خاص. تتضمن بعض الاستراتيجيات الممكنة الآتى:

أ.توفير وجبات يومية لأطفال المدارس الابتدائية، فالتغذية من خلال المدارس كوسيلة لاستهداف الفقــراء تتميــز بالقدرة على تحسين الحالة الغذائية للأطفال وتشجيعهم بشكل غير مباشر على القيد بالمدارس

ب. توزيع حصص صغيرة من المواد الغذائية الضروريةعلى المشاركين فى دروس محو الأمية لمساعدتهم على التغلب على نفقات الطعام و تحفيزهم على الانتظام فى حضور الدروس.

يرتبط الفقر بالتقدم فى السن و العجز و البطالة. لابد اذن من تطوير نظم رسمية للأمن الاجتمــاعى أو توســيع درجة شمولها. وهذه النظم التى تقدم معاشات للمتقدمين فى السن و تأمين للبطالة و العجز و الــصحة و مزايــا أخرى للأزواج، من الممكن تطبيقها فى كثير من المناطق الحضرية و لابد من مدها لتشمل غير القادرين عــن العمل فى المناطق الحضرية و الريفية على حد سواء.

ويؤكد التقرير أيضا على الحاجة لضمان اعادة تقييم الاختلافات الاقليمية المتزايدة و التباينــات فــى الــدخول والفرص و الخدمات: يحتاج الاقليم الشمالى الشرقى الى دفعة مستمرة فيما يتعلق بالاستثمارات التنموية الفعالــة. وقد يتضمن ذلك زيادة الخيارات التنظيمية و خيارات التوظف و تحسين الفرص التعليمية و تخفيف الآثار الصحية المرتبطة بالفقر و تحسين تغطية أنظمة الصرف الصحى و المياه. لابد اذن من تطوير استراتيجيات للحد من الفقر و أدوات السياسات المرتبطة بذلك، بادماج صورة الفقر الخاصة بكل اقليم او محافظة أو منطقة باستخدام تحليــل مسوحات الأسر المعيشية بالاضافة الى مؤشرات أخرى غير خاصة بالدخل.

و أخيرا، يجب التأكيد على التوصيات التالية:

١. لضمان نجاح استراتيجية خفض الفقر لابد من تبنى مقاربة منتظمة لرصد وتقييم انجازات اســتراتيجية التنفيذ. ولضمان تحقيق الأهداف، لابد من إرساء قواعد نظام شامل لرصد الفقر من أجل مساعدة صانعي السياسات على متابعة الإنجازات وتكييف الإجراءات حتى تصبح أكثر فعالية وتأثيراً.

٢. فى سياق صياغة استراتيجية لمناهضة الفقر قائمة علـــى أســـاس المنطقـــة، مـــن المفيـــد أن يوجـــه صانعو السياسات فى سوريا الخدمات الاجتماعية و الاستثمار العام للمناطق العشوائية و مناطق وضـــع اليد فى الحضر. لقد أصبحت مناطق واسعة من السكن العشوائي غير الرسمي (بوضع اليد) في أنحـــاء كثيرة من العالم مرتبطة بشكل وثيق بالفقر والحرمان من الخدمات الأساسية والدخل المنتظم.

**المقدمـــــــــــة:**

هذا هو أول تقرير في سلسلة التقارير التي تسعى إلى تقديم مساهمة تحليلية لتطوير استراتيجية للحد من الفقر في سوريا. وقد صمم هذا التقرير ليكون وصفياً بدلا من ارشاديا، حتى يقدم فهما سليماً لطبيعة وديناميات الفقر المستند الى الدخل والانفاق في سوريا في بداية الالفية الجديدة. وفي المرحلة التالية، سوف تجرى دراسات قطاعية مفصلة لتبني النتائج الـــكلية لهذا التقرير، بحيث يجرى تقييما للسياسات السابقة والقادمة التي من شأنها أن تساهم في خفض الفقر في سوريا، من خلال المشاريع التجريبية متعددة القطاعات. كما يعتبر هذا التقرير مكون ومساهم قيم ضمن دراسة أكبر تسعى إلى دراسة العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية وخفض الفقر في سوريا.

يعرض التقرير نتائج تحليل احصائي لبيانات على مستوى الأسرة المعيشية للسنوات ١٩٩٦-١٩٩٧ و ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، كمساهمة في اعداد استراتيجية شاملة للخفض من الفقر في سوريا. وقبل المبادرة بتصميم الاستراتيجية، من الضروري فهم الابعاد المتعددة للفقر بأكبر قدر من التفصيل والقوة التحليلية. إن العمل الذي يتضمنه هذا التقرير هو مجرد أحد الادوات التحليلية ضمن مجموعة من أدوات التحري المطلوبة لتطوير خطة شاملة وقابلة للتطبيق ومرنة لخفض الفقر. ومن الضرورى أن يصاحب هذا التقرير تقييمات لأبعاد أخرى (أي غير نقودية) للفقر، تتبعها تحريات ومناقشات تحليلية على المستويات القطاعية، لتقييم كفاءة البرامج الحالية والسياسات الاقتصادية في خفض الفقر، وجدوى المشاريع الجديدة الأخرى.

ويسعى هذا التقرير الى تحقيق الآتى:

- تحديد النطاق الشامل وتوزيع مشكلة الفقر، بحيث يشير الى اتجاه وحجم العمل المطلوب لخفضه.
- عزل مترابطات الفقر وتحديد بعض وسائل تأثيرها على الأبعاد المختلفة للفقر، مما يساعد على التوجيه وتقديم الفرضيات القابلة للاختبار، للأنشطة المفصلة على مستوى القطاع التي سوف تلي التقرير.

- تقديم قاعدة تحليلية لتقييم بعض البرامج العامة الحالية بسوريا التي يمكن استخدامها في محاكاه آثار البرامج الجديدة على الفقر.
- التساؤل حول العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية وخفض الفقر وتحديد القطاع (التجارة، الصناعة، الزراعة والتوظيف) والمشاريع التجريبية الكلية (النقودية و المالية) لخفض الفقر.

**يبدأ الفصل الأول بتقديم بعض المعلومات الخلفية عن التطورات الاقتصادية الأخيرة ومصادر النمو الاقتصادي** فى سوريا. فى الفترة من ١٩٩٦ إلي ٢٠٠٢ وهى حقبة هامة من حيث أداء الاقتصاد السوري. فبعد فترة تميزت بارتفاع الآداء الاقتصادي في بداية التسعينات، تعرض الاقتصاد السوري لركود أدى إلى ظهور نمط للنمو مدفوعاً بشكل أساسى بالطلب الأجنبي. غير أن النمو المستند إلى الصادرات النفطية قد يكون غير قابل للاستدامة. لذلك، من شأن الاستراتيجية المرنة لخفض الفقر أن تبتكر طريقاً أكثر استدامة للنمو قادر على رفع عدد أكبر من السوريين خارج دائرة الفقر.

**يقدم الفصل الثاني شرحا موجزا للمنهجية المتبعة لتقدير الفقر في هذه الدراسة**، تتبعه خارطة للفقر في سوريا، تحدد الفقراء واماكن تواجدهم. يحاول هذا الفصل توضيح ديناميات الحد من الفقر من خلال وصف النتائج بالتركيز على التغيرات فى النمو و تغيرات التوزيع. ويعد بناء صورة للفقر لتوضيح الاختلافات عبر المجموعات الفرعية للسكان والأقاليم والمحافظات، هو الخطوة الأولى نحو تصميم سياسة لمناهضة الفقر. ويتم تطبيق مقارنات متسقة للفقر، بحيث يعتبر شخصان في نفس مستوى الاستهلاك الحقيقي فقراء أو غير فقراء، بصرف النظر عن الزمان والمكان أو وجود (أو غياب) تغير في مجال السياسات داخل نطاق بعينه. ينظر هذا الفصل في العوامل *المسببة* للتغيرات فى الفقر التى تمكننا من فهم التغيير الملاحظ و عزوه للتغيرات في *إعادة توزيع* مستويات المعيشة وتمييزه عن *النمو* في متوسط مستويات المعيشة.

**يعرض الفصل الثالث صورة للفقراء** بالتركيز على السن وتكوين الأسرة المعيشية وخصائص التوظف والمستوى التعليمي وأوضاع السكن وامتلاك السلع المعمرة وانماط استهلاك الغذاء (ومصادر الدخل) للفقراء. كما يقدم مترابطات الفقر – خصائص الفقراء، ويوضح إذا كانت تلك الخصائص مرتبطة بالتعليم والتوظف والنوع الاجتماعي والسن وخصائص الأصول. وهناك مجموعتان من المتغيرات الاجتماعية ترتبط بشكل مباشر بالفقر: وهى متغيرات ال status و process . تشير متغيرات ال status الى كسب الدخل و فرص الفقراء فى البقاء على الحياة. وهى ترتبط، نموذجيا بالصورة السوسيو ديموجرافية للفقراء مثل السن و تكوين الأسرة المعيشية و المستوى التعليمى و المكانة من حيث التوظف، و يشار اليها بخصائص الفقراء. أما مؤشرات المدخلات أو ال process ، فهى تستخدم، من جهة أخرى، لتحديد العوامل الأساسية المساهمة فى الفقر أو مصادره.

**يسعى الفصل الرابع إلى تحديد العوامل المؤثرة في الفقر من خلال تحليل متعدد المتغيرات.** لقد شهدت التقديرات الامبريقية للفقر مؤخراً عدة محاولات لتجاوز جدولة صورة الفقر، وتقديم تحليل متعدد المتغيرات لمستويات المعيشة والفقر. واحدى مزايا مثل هذا التحليل هي القدرة على تقدير أثر التغير في عامل معين على احتمال أن يكون الشخص فقيراً، مع ثبات كافة العوامل الأخرى. وعلى هذا الأساس، يمكن التنبوء بتأثير المشاريع التجريبية المقترحة الخاصة بالسياسات على الفقر. يتم نمذجة محددات الفقر على مرحلتين: في الخطوة الأولي تنمذج محددات مؤشر رفاهية الفرد باستخدام استهلاك الفرد كمقياس للفقر. ثم يتم تقدير مؤشرات الرفاهية مع تغير بعض العوامل وثبات البعض الآخر، مما يسمح لنا بتقدير أثر تغير عامل معين على احتمال أن يكون فرد ما فقير مع ثبات كافة العوامل الأخرى، وبذلك يمكن التنبؤ بتأثير المشاريع التجريبية الخاصة بالسياسات المقترحة على الفقر.

يمكن تناول القضاء على الفقر من وجهة نظر الرفاهية أو الاقتصاد أو رأس المال البشري. وتركز المقاربة الاقتصادية على المشاريع التجريبية المصممة لتحسين دخول الفقراء. أما مقاربة الرفاهية، فتهتم بتقديم تحويلات مباشرة لأكثر الأفراد احتياجاً، اما من خلال التحويلات النقدية أو عن طريق السلع والخدمات المدعومة. وأخيراً، ترمي مقاربة رأس المال البشري إلى زيادة انتاجية الفقراء عن طريق التغذية والصحة والتعليم وبرامج التدريب. يركز **الفصل الخامس على المقاربة الاقتصادية**، مقترحا السياسات الاقتصادية الكلية لمناصرة للفقراء المستمدة من دراسة الحالة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الانمائي حول السياسات الاقتصادية الكلية للحد من الفقر في سوريا (UNDP, 2005)

**يحدد الفصل السادس عناصر المقاربة القائمة على أساس الرفاهية ورأس المال البشري للحد من الفقر.**

**يتناول الملحق القضايا المفاهيمية الأساسية لقياس الفقر، شاملا المنهجية المستخدمة في رسم خطوط الفقر.**

## الفصل الأول

## الاقتصاد السوري في مطلع الألفية الثانية

*تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن معدلات الفقر في سوريا قد انخفضت من ١٤,٣% عام ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ١١,٣% في ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وتبدو معدلات الفقر في سوريا منسجمة إجمالا مع تلك الموجودة في بلدان أكثر ثراء، مثل: لبنان، والأردن، وتونس. بيد أن هناك درجات واضحة من التفاوت في الأقاليم المختلفة داخل سوريا فيما يتعلق بتوزيع و نمو انفاق الأسر المعيشية. اجمالا، شهدت اللامساواة ارتفاعا طفيفا في سوريا خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٤ (حيث ارتفع مقياس جيني من ٣٣ إلى ٣٧). إلا أن الارتفاع الكبير في نصيب الفرد من الانفاق جاء ليوازن آثار هذا التوزيع المتردى. وعليه، يبدو أن انخفاض فقر الدخل جاء نتيجة لنمو نصيب الفرد من الإنفاق الفعلي بنسبة ٢,٠% سنويا فيما بين الأعوام ١٩٩٦-١٩٩٧ و٢٠٠٣-٢٠٠٤. ويظل صحيحا أن أي تفسير حول التخفيف من حدة الفقر في سوريا في الفترة الواقعة بين ١٩٩٦ و٢٠٠٤ لا بد وأن يقر بأن متوسط نمو الناتج المحلى الاجمالى في الحسابات القومية قد بلغ نسبة ٣,٦% فقط سنويا في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٢. كما بلغ متوسط ارتفاع الأجور، بعد تكييفها مع التضخم، نسبة ٠,٨% فقط سنويا بين عام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠١. بالاضافة، يشير تحليل مستند إلى البيانات الواردة في الحسابات القومية - حول مصادر النمو الاقتصادي من ناحية الطلب - أن الاستهلاك الخاص قد ازداد بنسبة ٠,٣% فقط سنويا في الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٢. كما يبرز تحليل مصادر النمو أن مساهمة الاستثمار في نمو الناتج المحلى الاجمالى تظل متدنية للغاية مقارنة بالبلدان النامية الأخرى، كما تمثل مصدرا للقلق. أما من ناحية العرض، فقد اعتمد النمو خلال الأعوام من ١٩٩٦الى ١٩٩٨ بصفة أساسية على التعدين، والتصنيع، بمساهمة بلغت ٤,١% (كحصة من ٥٦,٧%)، نتيجة لارتفاع الصادرات النفطية، يليها الزراعة التي بلغت مساهمتها ٢,٦%. إلا أن هذا الاتجاه قد توقف مع الهبوط الحاد الذي طرأ في متوسط معدل نمو التعدين والتصنيع من ١٣,٩% خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ إلى ٣- % خلال الفترة من ١٩٩٩ الى ٢٠٠٢. وبالتالي، انخفضت مساهمته في النمو إلى 1- % في الفترة من ١٩٩٩ الى ٢٠٠٢. كما تشير الاتجاهات المتعلقة بالبطالة، وبالسياسات المالية، وبقطاع التجارة الخارجية حاجة سوريا لمراجعة سياسات الاقتصاد الكلي التي انتهجتها خلال العقد الأخير.*

### ١-١ نظرة عامة

يتميز الاقتصاد السوري بطابع المركزية الشديدة مع الإشراف الكامل عليه من قبل القطاع العام. وهكذا كان الوضع – بدون شك - قبل عام ١٩٨٠، حينما كانت تسعى سوريا إلى تحقيق "الاستقلال الاقتصادي" من خلال برنامج مكثف للتصنيع ليحل محل الاستيراد. وكانت التجارة الخارجية حكرا على منشآت القطاع العام، مع وجود قيود على الاستثمار الأجنبي. وباستثناء عدد قليل من المنشآت العامة، كان الجانب الأعظم من الانتاج يتجه إلى تلبية الاحتياجات المحلية. غير أن سوريا قد أخفقت – خلافا لبلدان شرق آسيا – في الارتقاء ببرنامج التصنيع المكثف ليتجه نحو التصدير. لقد نجح قطاع من الصناعة السورية في كسر الحصار، والدخول بنجاح إلى بعض أسواق أوروبا الشرقية والجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي سابقا، بفضل العلاقات الخاصة التي كانت تربط بين سوريا بتلك البلدان في الثمانينيات، ونظرا للدرجة العالية من الحماية التي كانت تحظى بها تلك الأسواق. يتمثل العديد من هذه الصادرات في السلع المصنعة التي تحمل مقومات كبيرة للنمو. إلا أن تفتيت الاتحاد السوفييتي السابق قد أدى إلى تحطيم هذه العلاقة الاقتصادية المتميزة. لقد أدت الآثار السياسية والاقتصادية المترتبة على انهيار الاتحاد السوفييتي، بالاضافة الى ضغوط العولمة، إلى توليد أسباب منطقية تماما لانفتاح الاقتصاد السوري. الا أن الأسباب الأقوى لتحرير الاقتصاد جاءت من القيود المتعلقة بالميزان المحلي للمدفوعات في منتصف الثمانينات.

وعلى غرار ما حدث في أماكن أخرى من العالم، مال برنامج التصنيع المكثف الى استهداف الاستهلاك الواسع على حساب التراكم الرأسمالي، مع اعتبار فكرة تأسيس سوق محلية السبب الأساسي لوجود هذا البرنامج. وقد نتج عن ذلك تزايد التبعية تجاه السلع الرأسمالية المستوردة، بدون تعزيز القدرة التصديرية اللازمة للحصول على العملة الصعبة، مما أدى بدوره إلى التسريع بالتعثر المالي لميزان المدفوعات.[٢] وحينما انخفضت المعونات الممنوحة من الأقطار العربية، وتناقص الدخل من النفط مع هبوط أسعار النفط عالميا في الثمانينيات، تدهور التوازن التجاري في سوريا بطريقة سريعة. وقد اضطرت السلطات – نتيجة للأزمات المالية، والتقلبات في أسعار العملة المترتبة عليها – إلى اتخاذ اجراءات تقشف في الإنفاق العام، مما أدى إلى تقلص قدرة الدولة على تمويل الاستثمار، وخلق فرص العمل الجديدة، وإبرام العقود. وبالتالي، جف التبادل الخارجي و أدت مظاهر القصور هذه الى تغذية الركود. كذلك، ارتفع الدين، في حين انخفض نصيب الفرد من الدخل بنسبة ٤،٥% ما بين ١٩٨٠ و١٩٨٨. لم يكن بوسع الدولة المضي في سياساتها السابقة، فاتجهت نحو القطاع الخاص من أجل التغلب على التدهور الاقتصادي. وحصل قطاع الأعمال الخاصة بدوره على حقوق امتياز، مما أدى فيما بعد إلى الانفتاح الاقتصادي في بداية التسعينيات، مع سن التشريعات التي تسمح بالاستثمارات الخاصة، وتشجعها. وتحسن الوضع المالى بصورة كبيرة مع تنامى الصادرات النفطية لتحل مكان المصادر التقليدية فى التبادل الخارجى.

أما على المستوى التنظيمى، فقد سمحت الإصلاحات لشركات القطاع الخاص باستيراد السلع التي كانت تدخل سابقا في قائمة الممنوعات (بشرط قدرتها على الحصول على عملات أجنبية مقابل أنشطتها التصديرية الخاصة). لقد انخفض عدد السلع الممنوع تصديرها منذ ذلك الحين، كما تم تسهيل متطلبات الحصول على النقد الأجنبي للتصدير.

[2]يمكن الرجوع إلى رودريك (١٩٩٩) حول النجاح النسبي لاستراتيجية التصنيع الذى يحل محل الاستيراد في الشرق الأوسط رغم الانتقادات الموجهة اليه، إذ يرى رودريك أنه "خلافا للحكمة المكتسبة، لم يؤد النمو الذى يدفعه التصنيع إلى حدوث تعثرات بالغة على نطاق اقتصادي واسع. وتبرز النتيجة التى لا مفر من قبولها، الا وهى أن أغلبية بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط كانت تمتلك سجلات في نمو الإنتاجية قبل عام ١٩٧٣ تبدو غاية في الإيجابية مقارنة بسجلات شرق آسيا".

ويمكن اعتبار هذه الخطوة بمثابة الانتقال من نظام مبني على الحصة إلى نظام مبني على التعريفة. وإضافة إلى ذلك، تم خفض التعريفة الجمركية بالنسبة لعدد أكبر من السلع. ومن المتوقع أن تؤدي الاتفاقيات التجارية الثنائية إلى مزيد من التخفيضات في التعريفة. تتوقع اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية المطبقة منذ عام ١٩٩٨ انخفاضا كبيرا فى التعريفة الجمركية بين البلدان العربية على مدى عشر سنوات. كما قد تعني ضمنيا اتفاقية الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوروبي إمكانية الحصول على وضع "أكثر البلدان تفضيلا". و من شأن الدخول في منظمة التجارة العالمية إبرام سلسلة من الاتفاقيات الدولية التي تقلل من الاجراءات البيرقراطية وتسهل العمليات التجارية.

يتمتع الاقتصاد السوري حاليا بالقوة فى مجالين: أولا، لقد تمكنت سوريا من جهة من الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلّي وسعر التحويل لما يقرب من عقد كامل. ثانيا، ينخفض الدين (الخارجي والداخلي) إلى نسبة الناتج المحلى الاجمالى، وقد استطاع أن يراكم مخزون كبير من العملات الأجنبية. ومن السمات المهمة للاقتصاد السوري أنه نجح في تحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلّي دون أن يلتزم بطريقة مطلقة بتطبيق سياسات تنتمي إلى الليبرالية الجديدة، والتي تحتوي نموذجيا على خصخصة المنشآت العامة، وتحرير أسواق العمل والمال، وانسحاب الأنشطة الحكومية من مجال السياسات الاجتماعية. إلا أن استقرار الاقتصاد الكلّي يخفي العديد من التحديات ومكامن الضعف منها: المعدلات المنخفضة للنمو منذ منتصف التسعينيات، والنضوب السريع لمخزون النفط، والأداء الضعيف للقطاع العام، إضافة إلى الأزمة السياسية السارية في المنطقة. وبالتالي، فعلى الرغم من نجاح سوريا في النهوض بالتنمية البشرية بطريقة كبيرة خلال التسعينيات، لن تكون مهمة التخفيف من الفقر في المستقبل سهلة. ومع ذلك، ما زالت هناك بعض الإمكانيات لتحقيق نمو لصالح الفقراء. كما يمثل تحرير التجارة تحديات وفرص كبيرة في الوقت نفسه ويقدم قطاع السياحة في سوريا مجالا واسعا لتوفير فرص العمل، ولتنمية القطاع الخاص.

يركز هذا الفصل على التحديات التي تواجه الاقتصاد الكلّي فيما يتعلق بمكافحة الفقر في سوريا. ويتناول القسم ٢-١ مصادر نمو الناتج المحلى الاجمالى منذ بداية التسعينيات؛ كما يناقش القسم ٣-١ العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي. أما القسم ٤-١، فيقدم عرضا موجزا لأوضاع البطالة في البلاد. ويعرض القسم ٥-١ التطورات الحادثة في المالية العامة وفي القطاع النقودى. وأخيرا، يتضمن القسم ٦-١ قضايا متعلقة بالتجارة الخارجية.

**٢-١ النمو ومصادره**

يمثل تحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة من النمو الاقتصادي تحديا أساسيا بالنسبة لسوريا. وهو ما يضع متخذي القرار أمام مشكلتين جوهريتين. تتعلق المشكلة الأولى بالقدرة على الاستدامة. فقد ارتبط نمو الاقتصاد السوري بالعائد من النفط، وبالتغييرات في أسعاره. ويتطلب ذلك النهوض الكبير بالصادرات غير النفطية من أجل تعويض الخسائر المتوقعة في الموارد المترتبة على التجارة الخارجية. أما المشكلة الثانية، فهي تعود إلى انخفاض معدل النمو في حد ذاته. فقد ارتفع متوسط النمو بنسبة ٧% سنويا خلال النصف الأول من التسعينيات، مع وصوله إلى الذروة في عام ١٩٩٢ ببلوغ نسبة ١٣,٥%.

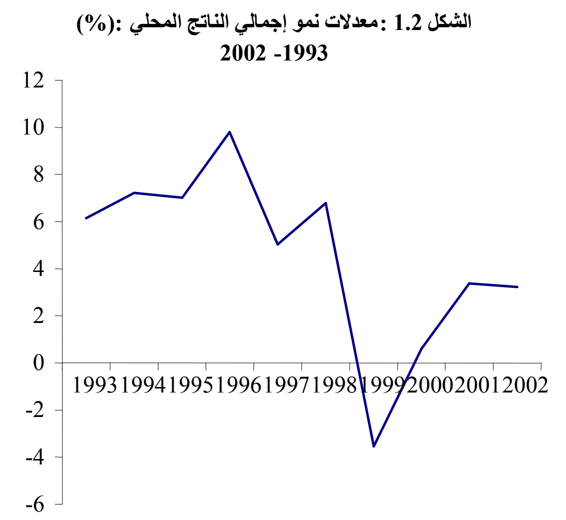
**الشكل ١-١: المتوسط النسبى فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى (%)**



**الشكل 11 متوسط النمو لإجمالي الناتج المحلي :**

8

**الشكل ٢-١: النمو النسبى للناتج المحلي الاجمالي : ١٩٩٣-٢٠٠٢**




إلا أن النمو أصبح يات القرن الجديد حتى أنه هبط بطريقة حادة إلى ١% ما بين الأعوام من ١٩٩٩ الى ٢٠٠٣، ثم انخفض ليصل الى ٣,٦-% عام ١٩٩٩ (الشكلان ١-١ و٢-١). وبالتالي، ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى نتيجة لتدهور معدلات النمو بوتيرة أسرع من انخفاض معدلات النمو السكاني (بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ٥% بين ١٩٩١ و١٩٩٦، وصفر بالمئة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢). وقد انخفض في الواقع نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى عام ٢٠٠٢ عن نظيره عام ١٩٩٦.

يقسم جدول ١-١ الناتج المحلى الاجمالى وفقا للانفاق للفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٢ التي ارتفعت فيها حصة الصادرات من ٣٠,٩% الى ٤٢,٨% بينما انخفضت حصة الاستهلاك الخاص و الواردات من ٦٩,٥% ٥٧,٤% (جدول ١-١ والشكل ٣-١).

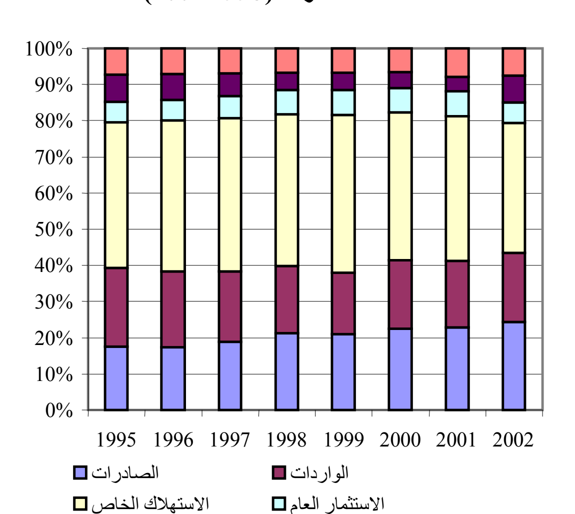
جدول ١-:١ المساهمة في نمو الناتج المحلى الاجمالى وفقا للنفقات (١٩٩٦-٢٠٠٢)

| | % | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ١٩٩٦-١٩٩٨ | ١٩٩٩-٢٠٠٢ | ١٩٩٦-٢٠٠٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلى الاجمالى | معدلات النمو | ٩,٨ | ٥,٠ | ٦,٨ | -٣,٦ | ٠,٦ | ٣,٤ | ٣,٢ | ٧,٢ | ٠,٩ | **٣,٦** |
| الصادرات | معدلات النمو | **١٣,٥** | **١٥,١** | **٠,٥** | **٩,٦** | **٠,٥** | **١٣,٠** | **١١,٨** | **٩,٧** | **٨,٧** | **٩,١** |
| | الحصة من الناتج المحلى الاجمالى | ٢٩,٩ | ٣٠,٩ | ٣٣,٨ | ٣١,٨ | ٣٦,٢ | ٣٦,١ | ٣٩,٥ | **٣٢,٢** | **٣٨,٦** | **٣٥,٩** |
| | المساهمة | ٤,٠ | ٤,٧ | ٠,٢ | ٣,١ | ٠,٢ | ٤,٧ | ٤,٦ | **٣,٠** | **٣,١** | **٣,١** |
| | الحصة | ٤٠,٩ | ٩٣,٣ | ٢,٥ | -٨٦,٢ | ٢٨,٦ | ١٣٩,٠ | ١٤٣,٩ | **٤٠,٩** | **٣٤٤,٧** | **٨٤,٧** |
| الواردات | معدلات النمو | **-٤,١** | **-١,٦** | **-٦,٣** | **١١,٥** | **-٢,٤** | **١٠,٤** | ٧,٧ | -٤,٠ | ٦,٨ | **٢,٢** |
| | الحصة من الناتج المحلى الاجمالى | ٣٦,٣ | ٣١,٧ | ٢٩,٧ | ٢٦,٠ | ٣٠,١ | ٢٩,٢ | ٣١,٢ | **٢٩,١** | **٣٠,٧** | **٣٠,٠** |
| | المساهمة | ١,٥ | ٠,٥ | ١,٩ | -٣,٠ | ٠,٧ | -٣,٠ | -٢,٤ | ١,٣ | -١,٩ | **-٠,٥** |
| | الحصة | ١٥,٠ | ١٠,٣ | ٢٧,٧ | ٨٤,٤ | ١٢٠,٥ | -٨٩,٧ | -٧٤,١ | **١٧,٩** | **-٢١١** | **-١٥,١** |
| الطلب الخارجي الصافي | المساهمة | ٥,٥ | ٥,٢ | ٢,١ | ٠,١ | ٠,٩ | ١,٧ | ٢,٣ | **٤,٢** | **١,٢** | **٢,٥** |
| الاستهلاك العام | معدلات النمو | **٠,٢** | **١,٢** | **٢,٠** | **-١,٦** | **١٩,١** | **٢,٣** | **٠,١** | **١,٢** | **٥,٠** | **٣,٣** |
| | الحصة من إجمالي الناتج القومي | ١٢,٢ | ١١,٢ | ١٠,٨ | ١٠,٣ | ١٠,٥ | ١٢,٤ | ١٢,٣ | **١٠,٧** | **١١,٨** | **١١,٣** |
| | المساهمة | ٠,٠ | ٠,١ | ٠,٢ | -٠,٢ | ٢,٠ | ٠,٣ | ٠,٠ | **٠,١** | **٠,٥** | **٠,٤** |
| | الحصة | ٠,٣ | ٢,٨ | ٣,١ | ٤,٧ | ٣٣٤,٢ | ٨,٣ | ٠,٣ | **١,٨** | **٥٨,٤** | **٩,٩** |
| الاستهلاك الخاص | معدلات النمو | **٦,١** | **١,٠** | **٥,٩** | **-٤,٥** | **-٢,٩** | **-٥,١** | **٢,٠** | **٤,٣** | **-٢,٦** | **٠,٣** |
| | الحصة من الناتج المحلى الاجمالى | ٧٢,٠ | ٦٩,٥ | ٦٦,٩ | ٦,٣ | ٦٥,٦ | ٦٣,٤ | ٥٨,١ | **٦٧,٦** | **٦١,١** | **٦٣,٩** |
| | المساهمة | ٤,٤ | ٠,٧ | ٣,٩ | -٣,٠ | -١,٩ | -٣,٣ | ١,١ | **٣,٠** | **-١,٧** | **٠,٣** |
| | الحصة | ٤٤,٥ | ١٤,٢ | ٥٨,٠ | ٨٤,٢ | -٣١٤,٧ | -٩٦,٧ | ٣٥,٦ | **٤١,٧** | **-١٩١** | **٨,٠** |
| الاستثمار العام | معدلات النمو | **٨,٦** | **١٥,٦** | **٤,٥** | **-١,٢** | **٤,٤** | **-١٣,١** | **٥,٨** | **٩,٥** | **-١,١** | **٣,٥** |
| | الحصة من الناتج المحلى الاجمالى | ٩,٧ | ٩,٦ | ١٠,٦ | ١٠,٣ | ١٠,٦ | ١١,٠ | ٩,٢ | **١٠,١** | **١٠,١** | **١٠,٢** |
| | المساهمة | ٠,٨ | ١,٥ | ٠,٥ | -٠,١ | ٠,٥ | -١,٤ | ٠,٥ | **٠,٩** | **-٠,١** | **٠,٣** |
| | الحصة | ٨,٥ | ٢٩,٧ | ٧,٠ | ٣,٦ | ٧٨,٠ | -٤٢,٩ | ١٦,٤ | **١٢,٩** | **-١٥,٧** | **٨,٨** |
| الاستثمار الخاص | معدلات النمو | **-٧,٢** | **-٢٣,٨** | **١,٥** | **-٤,٥** | **-١٢,٢** | **٩٧,٧** | **-٦,٠** | **-٩,٨** | **١٨,٧** | **٦,٥** |
| | الحصة من الناتج المحلى الاجمالى | ١٢,٥ | ١٠,٥ | ٧,٧ | ٧,٣ | ٧,٢ | ٦,٣ | ١٢,٠ | **٨,٥** | **٩,١** | **٨,٨** |
| | المساهمة | -٠,٩ | -٢,٥ | ٠,١ | -٠,٣ | -٠,٩ | ٦,١ | -٠,٧ | **-١,١** | **١,١** | **٠,١** |
| | الحصة | -٩,١ | -٤٩,٩ | ١,٧ | ٩,٣ | -١٤٦,٦ | ١٨١,٩ | -٢٢,١ | **-١٥,٢** | **١١٥,٤** | **٣,٦** |

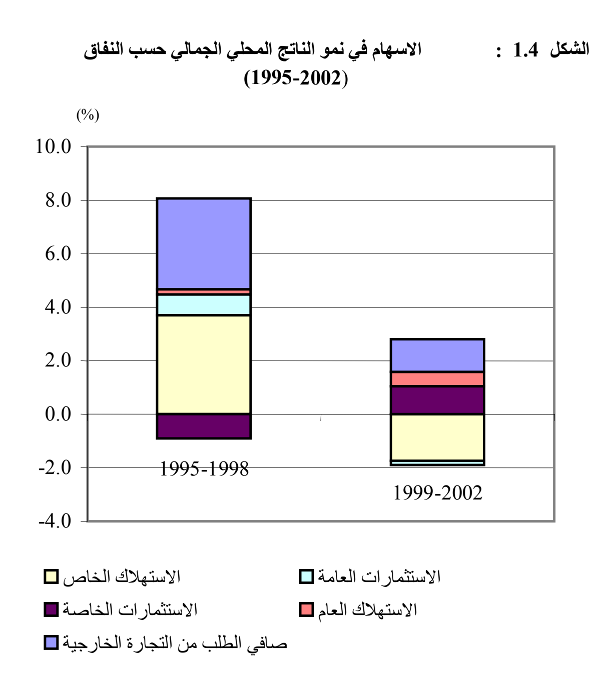
المصدر: بناء على حسابات المؤلفين المستندة إلى بيانات البنك المركزي في سوريا.

يشير الشكل ٤-١ إلى مساهمة مكونات الإنفاق في نمو الناتج المحلى الاجمالى. ومن الواضح أن الاستهلاك الخاص هو من أكثر العناصر التي ساهمت في هذا النمو، بمتوسط ٣,٠% من معدل النمو البالغ ٧,٢% خلال الفترة من ١٩٩٦-١٩٩٨. غير أن الاستهلاك الخاص قد انخفض في الفترة التالية (١,٧-%). ولا ينطبق الأمر نفسه على الاستهلاك العام الذي ساهم في النمو الإجمالي بنسبة ٠,١% خلال الفترة من ١٩٩٦ الى ١٩٩٨، وبنسبة ٠,٥% في الفترة من ١٩٩٩ الى ٢٠٠٢. كما انخفضت مساهمة صافي الطلب الخارجي من ٤,٢% إلى ١,٢% بسبب زيادة الواردات من الطلب الكلي. غير أن الطلب الخارجي الصافي ظل المصدر الأهم في النمو خلال الفترة كاملة، مما يبرز أهمية دور صادرات النفط.

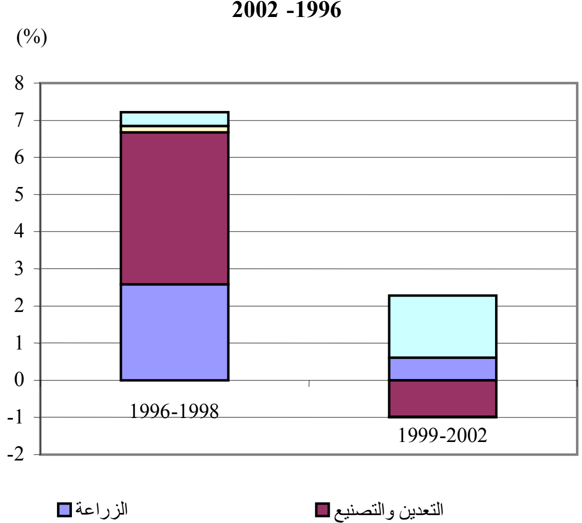
**الشكل ٣-١: الناتج المحلى الاجمالى وفقا للنفقات: حصة المكونات (١٩٩٥-٢٠٠٢)**



**الشكل ٤-١: المساهمة في نمو الناتج المحلى الاجمالى وفقا للنفقات (١٩٩٦-٢٠٠٢)**




**الشكل ٥-١ المساهمة في النمو وفقا للقطاع (١٩٩٦-٢٠٠٢)**



اتفاقا مع ما جاء في دراسة حالة سوريا التى أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٥)، من المتوقع أن يكون تناول النمو/الفقر من خلال زيادة التصنيع ليحل محل الواردات استجابة لصالح الفقراء في سوريا؛ ويعود ذلك إلى كبر حجم حصة الواردات من الناتج المحلى الاجمالى، وإلى هيكلة الواردات وزيادة الطلب عليها، نتيجة زيادة فرص العمل، والإنتاجية، والأجور الفعلية.

تظل المساهمة الإجمالية للاستثمار في الناتج المحلى الاجمالى منخفضة مقارنة بالأقطار النامية الأخرى، وهو ما يعد مصدرا للقلق. بلغت مساهمة الاستثمار الكلّي لإجمالي الناتج المحلى الاجمالى ٠,٢-% في الفترة من ١٩٩٦-١٩٩٨، ونسبة ١% للفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٢؛ مما يعنى مساهمة إجمالية تصل إلى ٠,٤% من نسبة الـ ٣,٦% التي تمثل اجمالى متوسط النمو خلال الفترة كاملة. وانخفضت مساهمة الاستثمار العام في النمو من ٠,٩% في ١٩٩٦-١٩٩٨ إلى ٠,١-% في ١٩٩٩-٢٠٠٢. وهو ما يعكس الأداء الضعيف بصفة عامة للقطاع العام في سوريا. كانت مساهمة الاستثمار الخاص سلبية (١,١-%) خلال ١٩٩٦-١٩٩٨؛ ولكنها تحسنت إلى حد ما في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ حيث بلغت ١,١%.

وهكذا، مثلت المرحلة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٢ خطا فاصلا بالنسبة لأداء الاقتصاد في سوريا. فبعد فترة من النمو المرتفع في بداية التسعينيات، دخل الاقتصاد السوري في مرحلة ركود. وهو ما أدى إلى بروز نمط للنمو يوجهه الطلب الخارجي. إلا أنه قد يتبين أن النمو المستند إلى تصدير النفط لا يحمل مقومات الاستدامة. وبالتالي، من شأن إستراتيجية أكثر مرونة للتخفيف من حدة الفقر أن تقوم بتصميم سبل أكثر استدامة لرفع مزيد من السوريين خارج دائرة الفقر.

فيما يتعلق بالعرض، ارتبط النمو خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ أساسا بالتعدين والتصنيع، مع مساهمة بلغت ٤,١% (كحصة من ٥٦,٧%)؛ ويعود ذلك أساسا إلى زيادة صادرات النفط، يليها الزراعة التي ساهمت بنسبة ٢,٦% (جدول ٢-١). وبالتالي، ساهمت القطاعات الإنتاجية بأكثر من ٧٥% في النمو الاقتصادي لتلك المرحلة. إلا أن هذا الاتجاه قد توقف اذ هبط المعدل المتوسط لنمو القطاع الصناعي بطريقة حادة من ١٣,٩% في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٨ إلى ٣-% في الفترة

١٩٩٩-٢٠٠٢. ونتيجة لذلك، انخفضت مساهمة هذا القطاع في النمو إلى معدل ١-% خلال المرحلة الأخيرة.

كما انخفض متوسط معدل النمو الزراعي من ١١,٣% إلى ٢,٧%، مما قلل من مساهمته في النمو إلى ٠,٦% وعلى الرغم من ذلك، ظل ثاني أهم مصدر للنمو، نظرا للمعدلات الضعيفة للنمو إجمالا. وقد ساهمت الخدمات (التجارة، المواصلات والاتصالات، المالية والتأمين، وخدمات اجتماعية أخرى) بأكبر نصيب في النمو بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٢ حيث بلغت نسبة المساهمة ١,٧% (الشكل ٥-١).

جدول ٢-١: المساهمة في الناتج المحلى الاجمالى وفقا للقطاع (١٩٩٦-٢٠٠٢)

|  | % | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ١٩٩٦-١٩٩٨ | ١٩٩٩-٢٠٠٢ | ١٩٩٦-٢٠٠٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|

|  | % | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ١٩٩٦-١٩٩٨ | ١٩٩٩-٢٠٠٢ | ١٩٩٦-٢٠٠٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النمو الكلي للناتج المحلى الاجمالى (١) |  | ٩,٨ | ٥,٠ | ٦,٨ | -٣,٦ | ٠,٦ | ٣,٨ | ٤,٢ | ٧,٢ | ١,٣ | ٣,٨ |
| الزراعة | معدلات النمو | **١٤,٦** | **-٢,٩** | **٢٢,٣** | **-١٥,١** | **٩,٢** | **٨,٦** | **٨,٢** | **١١,٣** | **٢,٧** | **٦,٤** |
|  | الحصة من الناتج المحلى الاجمالى | ٢٣,٤ | ٢٤,٤ | ٢٢,٦ | ٢٥,٩ | ٢٢,٨ | ٢٤,٧ | ٢٥,٩ | ٢٣,٥ | ٢٤,٨ | ٢٤,٧ |
|  | المساهمة | ٣,٤ | -٠,٧ | ٥,٠ | -٣,٩ | ٢,١ | ٢,١ | ٢,١ | ٢,٦ | ٠,٦ | ١,٥ |
|  | الحصة في (١) | ٣٤,٨ | -١٤,١ | ٧٤,٢ | ١٠٩,٦ | ٣٣٧,٦ | ٥٥,٤ | ٤٩,٧ | ٣٥,٨ | ٤٧,٤ | ٣٨,٠ |
| التعدين والتصنيع | معدلات النمو | ٢٢,١ | ١٥,٨ | ٣,٩ | -٣,٤ | -٨,١ | ١,٨ | -٢,٤ | ١٣,٩ | -٣,٠ | ٤,٢ |
|  | الحصة من الناتج المحلى الاجمالى | ٢٧,٦ | ٣٠,٧ | ٣٣,٩ | ٣٣,٠ | ٣٣,٠ | ٣٠,١ | ٢٩,٦ | ٣٠,٧ | ٣١,٤ | ٣١,١ |
|  | المساهمة | **٦,١** | **٤,٨** | **١,٣** | **-١,١** | **-٢,٧** | **٠,٦** | **-٠,٧** | **٤,١** | **-١,٠** | **١,٢** |
|  | الحصة في (١) | ٦٢,١ | ٩٦,٤ | ١٩,٥ | ٣١,٥ | -٤٢٨,٦ | ١٤,٥ | -١٦,٩ | ٥٦,٧ | -٧٦,٩ | ٣١,٠ |
| التشييد والبناء | معدلات النمو | ٩,٨ | ٥,٢ | ٠,٥ | -٥,١ | ١,٩ | ١,٤ | ١,٢ | ٥,٢ | -٠,١ | ٢,١ |
|  | الحصة من الناتج المحلى الاجمالى | ٣,٤ | ٣,٤ | ٣,٤ | ٣,٢ | ٣,٢ | ٣,٢ | ٣,١ | ٣,٤ | ٣,٢ | ٣,٢ |
|  | المساهمة | ٠,٣ | ٠,٢ | ٠,٠ | -٠,٢ | ٠,١ | ٠,٠ | ٠,٠ | ٠,٢ | ٠,٠ | ٠,١ |
|  | الحصة في (١) | ٣,٤ | ٣,٥ | ٠,٣ | ٤,٦ | ٩,٦ | ١,١ | ٠,٩ | ٢,٤ | -٠,٤ | ١,٩ |
| البيع بالجملة وتجارة التجزئة | معدلات النمو | -٤,٤ | -٥,١ | ٠,٩ | ١,٤ | -٧,٩ | ٠,٣ | ٥,٣ | -٢,٩ | -٠,٢ | -١,٣ |
|  | الحصة من الناتج المحلى الاجمالى | ٢٠,٨ | ١٨,١ | ١٦,٣ | ١٥,٤ | ١٦,٢ | ١٤,٩ | ١٤,٤ | ١٨,٤ | ١٥,٢ | ١٥,٧ |
|  | المساهمة | -٠,٩ | -٠,٩ | ٠,٢ | ٠,٢ | -١,٣ | ٠,٠ | ٠,٨ | -٠,٦ | -٠,١ | -٠,٣ |
|  | الحصة من (١) | -٩,٢ | -١٨,٥ | ٢,٢ | -٦,١ | -٢٠٥,٧ | ١,٣ | ١٧,٩ | -٧,٨ | -٥,٠ | -٧,٢ |
| المواصلات والاتصالات | معدلات النمو | ٧,٢ | ١٠,٦ | -٠,٥ | ٨,٦ | ٥,٤ | ٥,٢ | ٦,٢ | ٥,٨ | ٦,٤ | ٦,١ |
|  | الحصة من الناتج المحلى الاجمالى | ١١,١ | ١٠,٩ | ١١,٤ | ١٠,٧ | ١٢,٠ | ١٢,٦ | ١٢,٨ | ١١,١ | ١٢,٠ | ١١,٩ |
|  | المساهمة | ٠,٨ | ١,٢ | -٠,١ | ٠,٩ | ٠,٦ | ٠,٧ | ٠,٨ | ٠,٦ | ٠,٨ | ٠,٧ |
|  | الحصة من (١) | ٨,٢ | ٢٣,٠ | -٠,٩ | -٢٥,٩ | ١٠٤,٠ | ١٧,٠ | ١٨,٦ | ٨,٨ | ٥٨,٥ | ١٨,٣ |
| قطاع المالية والتأمين | معدلات النمو | -٥,١ | ٧,٦ | ٢,٠ | ١٨,٥ | -٧,٤ | -٢,٠ | ٥,٤ | ١,٥ | ٣,٦ | ٢,٧ |
|  | الحصة من الناتج المحلى الاجمالى | ٣,٨ | ٣,٢ | ٣,٣ | ٣,٢ | ٣,٩ | ٣,٦ | ٣,٤ | ٣,٤ | ٣,٥ | ٣,٤ |
|  | المساهمة | -٠,٢ | ٠,٢ | ٠,١ | ٠,٦ | -٠,٣ | -٠,١ | ٠,٢ | ٠,٠ | ٠,١ | ٠,١ |
|  | الحصة من (١) | -١,٩ | ٤,٩ | ١,٠ | -١٦,٥ | -٤٦,٢ | -١,٨ | ٤,٣ | ٠,٦ | ٨,٠ | ٢,٠ |
| الخدمات الاجتماعية | معدلات النمو | ٠,٢ | ١٨,٩ | ٨,٣ | ٧,٥ | ٢٦,٥ | ٨,٤ | ٢٠,٠ | ٩,١ | ١٥,٦ | ١٢,٨ |
|  | الحصة من الناتج المحلى الاجمالى | ١,٦ | ١,٥ | ١,٧ | ١,٧ | ١,٩ | ٢,٤ | ٢,٥ | ١,٦ | ٢,١ | ٢,١ |
|  | المساهمة | ٠,٠ | ٠,٣ | ٠,١ | ٠,١ | ٠,٥ | ٠,٢ | ٠,٥ | ٠,١ | ٠,٣ | ٠,٣ |
|  | الحصة من (١) | ٠,٠ | ٥,٦ | ٢,١ | -٣,٦ | ٨٠,٨ | ٥,٢ | ١١,٨ | ٢,٠ | ٢٥,٩ | ٦,٦ |
| خدمات أخرى | معدلات النمو | ٣,٢ | -٠,٥ | ١,٥ | -٣,٣ | ٢٢,١ | ٣,٣ | ٦,٩ | ١,٤ | ٧,٣ | ٤,٧ |
|  | الحصة من الناتج المحلى الاجمالى | ٨,٣ | ٧,٨ | ٧,٣ | ٧,٠ | ٧,٠ | ٨,٥ | ٨,٥ | ٧,٨ | ٧,٧ | ٧,٨ |
|  | المساهمة | ٠,٣ | ٠,٠ | ٠,١ | -٠,٢ | ١,٥ | ٠,٣ | ٠,٦ | ٠,١ | ٠,٥ | ٠,٤ |
|  | الحصة من (١) | ٢,٧ | -٠,٨ | ١,٦ | ٦,٤ | ٢٤٨,٤ | ٧,٣ | ١٣,٨ | ١,٥ | ٤٢,٥ | ٩,٤ |

المصدر: بناء على حسابات المؤلفين المستندة إلى بيانات البنك المركزي في سوريا.

### ٣-١ العلاقة بين الفقر والنمو

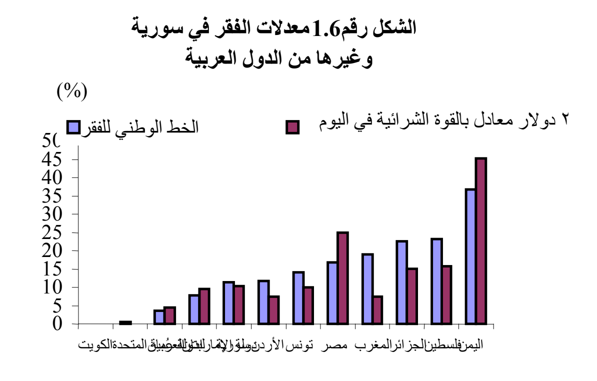
تشير التحليلات الشاملة لمسوح إنفاق الأسر المعيشية (١٩٩٦-١٩٩٧و ٢٠٠٣-٢٠٠٤) إلى انخفاض متوسط فى الفقر خلال هذه الفترة، مع تعاظم اللامساواة. ويبدو أن الانخفاض في الفقر قد ارتبط بنمو في نصيب الفرد من الانفاق الفعلي بنسبة ٢,٠% سنويا خلال الفترة ما بين ١٩٩٦-١٩٩٧ و٢٠٠٣-٢٠٠٤. هذا، على الرغم من أن نمو

نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بلغ ١% فقط سنويا فيما بين ١٩٩٦ و٢٠٠٢. كما كان رفع الأجور – بأخذ التضخم فى الاعتبار– محدودا أيضا فيما بين ١٩٩٧-٢٠٠١، وبلغ ٠,٨% سنويا[3]. بالإضافة، تشير الحسابات القومية التي تم مراجعتها أن الإنفاق الخاص الفعلي قد ارتفع بنسبة ٠,٣% فقط سنويا فيما بين ١٩٩٦-٢٠٠٢، وكان سلبيا (-٢,٦ %) خلال النصف الأخير من الفترة المذكورة. وهو ما يعني ضمنيا عدم اتساق نتائج المسح والحسابات القومية.

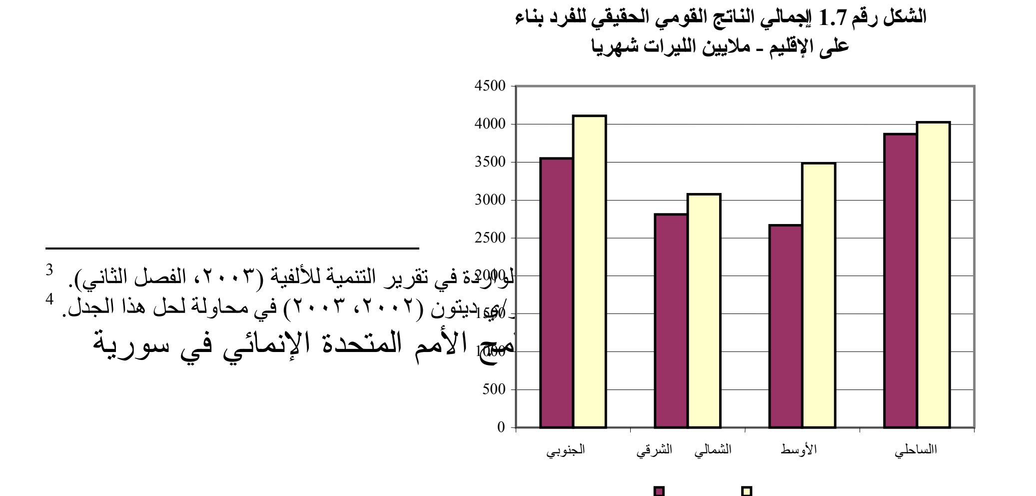
إلا أنه لا يوجد ما يؤكد بأي حال من الأحوال أن تقديرات الاستهلاك الخاص المستقاة من الحسابات القومية أكثر صدقا من التقديرات المبنية على مسوح الأسر حيث يتم احتساب الأولى باعتبارها "قيمة متبقية"[4]. وبالتالي، من الممكن تماما أن تكون الحسابات القومية لسوريا قد أخفقت في أن تعكس بطريقة ملاءمة معاملات اقتصادية تم إبرامها من خلال الاقتصاد غير الرسمي.

**الشكل ٦-١: معدلات الفقر في سوريا وبلدان عربية أخرى**

٢ دولار معادل بالقوة الشرائية فى اليوم



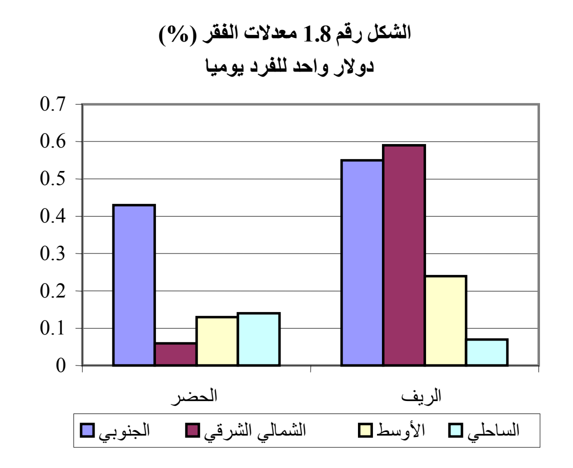

**الشكل ٧-١: نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الفعلي في الأقاليم المختلفة شهريا - بالليرة السورية**



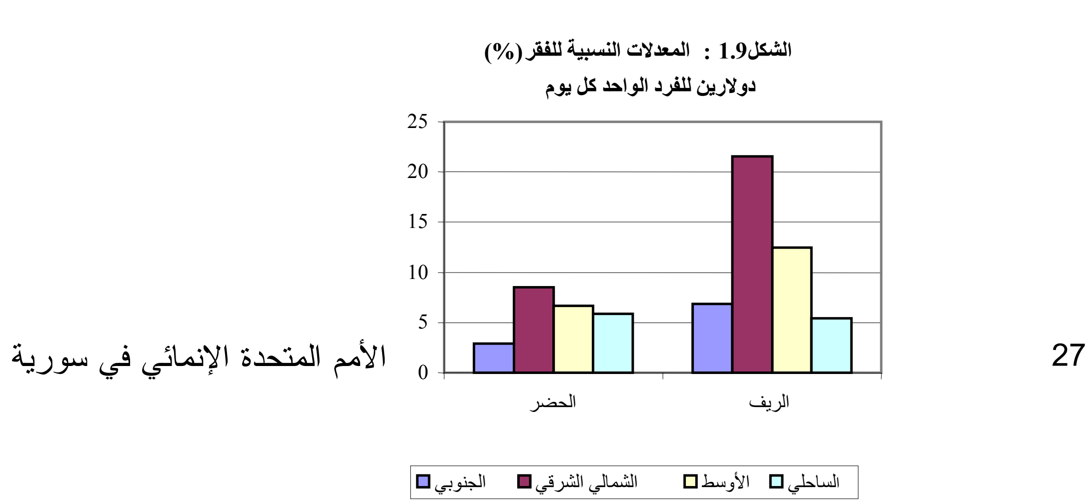

---

[3] لواردة في تقرير التنمية للألفية (٢٠٠٣، الفصل الثاني).
[4] ي ديتون (٢٠٠٢، ٢٠٠٣) في محاولة لحل هذا الجدل.

**شكل ٨-١: المعدلات النسبية للفقر - دولار للفرد في اليوم**




**الشكل ٩-١: المعدلات النسبية للفقر – دولاران للفرد في اليوم**



فعلى سبيل المثال، تشير التقديرات الواردة في دراسة الحالة التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى وجود عمليات تحويلات مهمة للقطاع الخاص. لا تسجل بيانات الميزان الرسمي للمدفوعات تدفق رأس المال الخاص. غير أن هذه البيانات تبرز زيادة الأخطاء والحذف في ميزان مدفوعات القطاع الخاص فى الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٢ (ارتفعت نسبة الأخطاء مما يقرب من ٠,٦ بليون دولار في ١٩٩٧-١٩٩٨ إلى حوالي ١,٠ بليون دولار عام ١٩٩٩، ١,١ بليون دولار عام ٢٠٠٠، ١,٥ بليون دولار عام ٢٠٠١، وإلى ١,٣ بليون دولار عام ٢٠٠١). وعلى الرغم من تدفق الحسابات الجارية غير المسجلة، ومع افتراض عدم تدخل السلطات بطريقة مكثفة في السوق الموازي، يؤدي ذلك بالدرجة الأساسية إلى الامساك بتدفق رأس المال الخاص .(UNDP, 2005)

يبين الشكل ٦-١ إجمالا أن معدل الفقر في سوريا يتسق مع نظيره في البلدان الأكثر ثراء، مثل: لبنان، والأردن، وتونس. ويشير الشكل ٧-١ إلى التفاوت بين الأقاليم داخل سوريا فيما يتعلق بالتوزيع ونمو انفاق الأسر المعيشية. شهدت جميع المناطق ارتفاعا طفيفا في نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فيما بين ١٩٩٦-١٩٩٧ و٢٠٠٣-٢٠٠٤، كما ازداد متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الشهري من ٣,٠٨٥ ليرة سورية إلى ٣,٥٤١ ليرة سورية، أي بمعدل نمو سنوي يبلغ ١,٩%. غير أن هناك اختلافات أساسية في نصيب الفرد من الإنفاق على المستوى شبه القومى داخل سوريا، مع ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى في جنوب البلاد. فقد تم تسجيل أعلى مستويات نصيب الفرد من الإنفاق في المنطقة الجنوبية، حيث بلغ ٤,١١٠ ليرة شهريا (بمعدل نمو سنوي بنسبة ٢,١٣%). أما في الاقليم الشمالى الشرقي، فقد بقى نصيب الفرد من الانفاق ٣,٤٨٧ ليرة شهريا خلال ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وقد سجل اقليم الوسط أعلى معدل نمو في المناطق الأربع ٣,٩% سنويا)، بينما احتل الاقليم الساحلي المرتبة الثانية، مسجلا ٤,٠٢٣ ليرة شهريا للفرد. وعلى الرغم من هذا، فقد ظل معدل النمو السنوي لهذا الاقليم الأخير الأكثر تدنيا، اذ بلغ ٠,٥٦% فقط في العام.

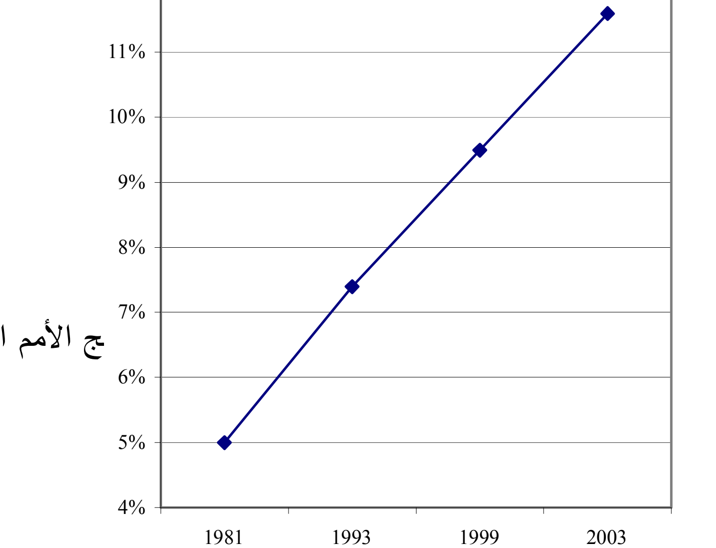
يظهر بوضوح التفاوت في معدلات الفقر بين الأقاليم المختلفة فى سوريا. ففي الاقليم الشمالي الشرقي الريفى– على سبيل المثال – تصل نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم عشرة أضعاف نظرائهم في المناطق

الحضرية. وبالطريقة نفسها، يزداد الفقر المدقع في الاقليم الشمالي الشرقي أربع مرات عن الاقليم الساحلي (الشكل ٨-١). كما تصل نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولارين يوميا في سوريا إلى ما يقرب من ١٠,٣%، مع معدلات من الفقر في المناطق الريفية تبلغ ثلاثة أضعاف معدلات المناطق الحضرية. ومرة أخرى، نجد أن معدلات الفقر تصل الى أعلى مستوياتها فى الاقليم الشمالي الشرقي (٨,٥٣% للمناطق الحضرية، و٢١,٥٩% للمناطق الريفية). كما يظهر بوضوح التفاوت بين الريف والحضر في باقي الأقاليم (الشكل ٩-١).

**٤-١ البطالة**

ازدادت معدلات البطالة من ٥% عام ١٩٨١ إلى ١١,٦% عام ٢٠٠٢ (الشكل ١٠-١). كما بلغ عدد الأفراد الذين يعملون أقل من يومين في الأسبوع حوالي ٨١٢,٠٠٠ في إبريل/ نيسان ٢٠٠٣، أي ١٦,٢% من قوة العمل. ويشير مسح البطالة لعام ٢٠٠٣ الى أنها تتركز أساسا في صفوف الشباب، وبصفة خاصة في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة التي تمثل ٢٤% من العاطلين عن العمل. بالإضافة، ينتمي ٥٧% من العاطلين إلى الفئات الأقل تعليما. وقد ضمت فئات التعليم المتوسط (أساسا التعليم المهني والفني) ٤٠% من العاطلين عن العمل. أما نسبة ٣,٢% المتبقية فقد كانت من نصيب الفئات التي حظيت على قسط أعلى من التعليم (أي خريجي الجامعات).

**الشكل ١٠-١: البطالة فى سوريا (١٩٨١-٢٠٠٣)**



١٩٨١ ١٩٩٣ ١٩٩٩ ٢٠٠٣

وترى دراسة الحالة أن غياب النمو قد لعب دورا سلبيا في سوق العمل. إذ لم تتولد فرص عمل كافية لاستيعاب الداخلين الجدد في صفوف الأيدي العاملة. وهكذا يجد سوق العمل نفسه معرضا لمأزق مزدوج. فقد أدت المعدلات المرتفعة للنمو السكاني إلى تسارع نمو القوى العاملة. أما من ناحية الطلب، فقد أدى النمو غير الكافى إلى نمو متواضع للغاية في فرص التوظيف. تشير المسوح الحديثة إلى وجود معدلات مرتفعة من البطالة الواضحة ومن نقص التشغيل. تنتشر البطالة بين الشباب ويبدو أن هناك عدم ملاءمة بين المهارات التي يولدها التعليم ونظام التدريب من جهة، والمهارات التي يطالب بها أصحاب العمل في القطاع الخاص من جهة أخرى. ومن هنا يبرز القطاع العام باعتباره مستودع للخريجين الذين يمتلكون مهارات. لقد سعى عديد من السوريين إلى التأقلم مع هذه الأوضاع المتقشفة من خلال العمل في أكثر من وظيفة، أو من خلال المشاركة في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي. ويمثل غياب الآمان في مجال التوظيف تحديا أساسيا يواجه ملايين السوريين.

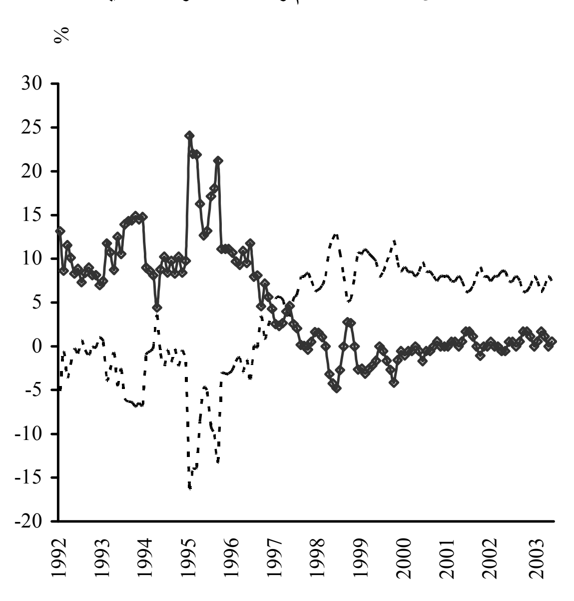
تشير التقديرات الواردة في هذه الدراسة الى أن ما يقرب من ١٩,٠% من السوريين معرضون لفترة عابرة من الفقر على أقل تقدير. وقد ظل هذا الخطر شبه ثابت على الرغم من الانخفاض المتوسط فى معدلات الفقر فيما بين الأعوام ١٩٩٦-١٩٩٧ و٢٠٠٣-٢٠٠٤. وأخيرا، تبرز هذه الدراسة أن عمالة الأطفال أصبحت ظاهرة ملفتة للانتباه، وإنها تستعمل من أجل استكمال النقص فى دخول الأسر. تتناقض قضية فرص العمل المأمونة مع قضية عمالة الأطفال، وكثيرا ما ينظر إليها كجزء من الجدل الأوسع حول مرونة سوق العمل في مواجهة الحقوق المرتبطة بالعمل.

**٥-١ التضخم والسياسة المالية**

كما يبين الشكل ١١-١، تباطأ التضخم بعد عام ١٩٩٥ نتيجة لتقلص العجز المالى الكبير السائد منذ أوائل التسعينات. فقد بلغ متوسط التضخم في سوريا ٨,٢% خلال الفترة من ١٩٩٢ الى ١٩٩٨ ثم انخفض بطريقة حادة إلى -٣,٧% في عام ١٩٩٩ (الشكل ١١-١). ويمكن تفسير انحسار التضخم باعتباره نتيجة لسياسة نقودية مقيدة. وقد أدى انخفاض معدلات سعر الفائدة على مستوى العالم (خلال ٢٠٠١-٢٠٠٢)، وغياب المرونة الاسمية على معدلات سعر الفائدة، إلى ارتفاع الزيادات مقابل الدولار، وسعر الفائدة الفعلي لليرة السورية الى مستويات غير مسبوقة فى التاريخ. وفي هذا الإطار، تطورت أسعار الفائدة الفعلية في اتجاه دائري معاكس، حيث حدثت الزيادة فى المعدلات الفعلية للفائدة مع تباطؤ التضخم والنمو (UNDP, ٢٠٠٥).

**الشكل ١١-١: التضخم و معدلات الفوائد الفعلية**

**الشكل 11 .1 التضخم ومعدلات الفوائد الفعلية**




يتضمن جدول ٣-١ وصفا أوليا للعمليات المالية. ويذهب الاستنتاج الأولي إلى أن سوريا تتحكم فى فائض له طابع صحّي (إجمالي الدخل ناقص النفقات الجارية)؛ وأنها قادرة في الواقع على تمويل كل نفقات التنمية من إجمالي الدخل. وبمعنى آخر، لا توجد هناك أزمة مالية مباشرة أو محتملة على الأمد المتوسط. وبالتالي، ما زالت هناك إمكانية للتركيز على أبعاد النمو والتوزيع في السياسة المالية.

جدول ٣-١: الصورة الأساسية للمالية الكلّية في سوريا (١٩٩٤-٢٠٠٢)

| % إلى الناتج المحلى الاجمالى | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١) إجمالي الدخل | ٢٤,٠٦ | ٢٥,٣٥ | ٢٤,٥٧ | ٢٦,٤٥ | ٢٥,٨٨ | ٢٦,٤٧ | ٢٧,١٧ | ٣١,٩٩ | ٣٠,١٨ |
| ٢) إجمالي الإنفاق | ٢٧,٣٤ | ٢٦,٧٥ | ٢٧,٠٠ | ٢٥,٠٢ | ٢٥,٩٩ | ٢٥,٠٧ | ٢٦,٥٤ | ٢٨,١٦ | ٣٠,٧٣ |
| ٣) الإنفاق الحالي | ١٤,٤٩ | ١٤,٨٧ | ١٢,٩٧ | ١٢,٨٩ | ١٤,٠٥ | ١٤,١٩ | ١٦,٠٤ | ١٦,٦٢ | ١٧,١٥ |
| ٤) مصروفات التنمية | ١٢,٨٤ | ١١,٨٨ | ١١,٤٨ | ١٢,١٣ | ١١,٩٣ | ١٠,٨٧ | ١٠,٥٠ | ١١,٥٤ | ١٣,٥٨ |

المصدر: بيانات وفرتها وزارة المالية.

كما هو مبين في جدول ٤-١، تمكنت سوريا من تلبية احتياجاتها من العائد الجاري بواسطة دخول غير نفطية في منتصف التسعينيات. ويمكن القول، بهذا المعنى، أن الأوضاع المالية كانت مستقرة وصحّية، حيث كان ينحصر استعمال الدخل من النفط في الإنفاق على الأهداف الاستثمارية. غير أن الصورة قد تدهورت بطريقة عميقة منذ ذلك

الحين؛ ويبدو واضحا أنه قد تم الاستعانة بالدخول النفطية بشكل متزايد لتغطية المصروفات الجارية، مما لا يترك أى مساحة لتعزيز المالية. بالاضافة، يبدو أن هناك استخدام متزايد للدخل من النفط في الإنفاق على الاستهلاك العام مما يضع موارد الاستثمار العام فى مأزق (UNDP, 2005) . هذا، بالإضافة إلى أن الحصة الكلية لمصروفات التنمية في الموازنة (جدول ٣-١) أقل من مثيلتها في اقتصاديات آسيوية أخرى سريعة النمو.

جدول ٤-١: الفائض/العجز غير النفطي كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فى الأعوام ١٩٩٢-٢٠٠٢

| السنة | المصروفات الجارية/ الناتج المحلى الاجمالى | الدخل غير النفطي/ الناتج المحلى الاجمالى | الفائض/العجز الجاري غير النفطي/ الناتج المحلى الاجمالى |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٤ | ١٤,٤٩ | ١٤,٥٦ | (-)٠,٠٧ |
| ١٩٩٥ | ١٤,٨٧ | ١٦,١٤ | ١,٢٧ |
| ١٩٩٦ | ١٢,٩٧ | ١٣,٩٥ | ٠,٩٨ |
| ١٩٩٧ | ١٢,٨٩ | ١٥,٠ | ٢,١١ |
| ١٩٩٨ | ١٤,١ | ١٥,١٢ | ١,٠٢ |
| ١٩٩٩ | ١٤,٢ | ١٥,٧٢ | ١,٥٢ |
| ٢٠٠٠ | ١٦,٠ | ١٤,٨٤ | (-)١,١٦ |
| ٢٠٠١ | ١٦,٦ | ١٣,٤٧ | (-)٣,١٣ |
| ٢٠٠٢ | ١٧,٢ | ١٦,١١ | (-)١,٠٩ |
| ٢٠٠٣ (تقديرات) | ١٨,٦ | ١٥,٠ | (-)٣,٦ |

المصدر: بيانات وفرتها وزارة المالية (بيانات أولية لعام ٢٠٠٣ ).

كما تتضمن النقاط التالية عرضا موجزا لبعض السمات الأساسية الأخرى للمالية العامة في سوريا:

١. استمرت حصة النفط من عائد الموازنة في التصاعد خلال السنوات القليلة الماضية.
٢. ينخفض الدخل من الضرائب في سوريا مقارنة بالبلدان المجاورة، على الرغم من ارتفاع معدلاتها عن قريناتها.
٣. يقوم القطاع العام بتسديد نسبة ساحقة من الضرائب المباشرة على الأعمال (وفي هذا الإطار، يصل نصيب شركة النفط السورية إلى ما يقرب من ثلثي حصة القطاع العام).
٤. تعتمد سوريا على الضرائب على الدخل أكثر من الضرائب على الخدمات أو السلع.
٥. لا يمثل الدين العام عبئا على الموازنة ولا على ميزان المدفوعات.
٦. يمثل الدعم ما يقرب من ١٣% من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ٢٠٠٣، وتكلفة دعم الخدمات في تصاعد.

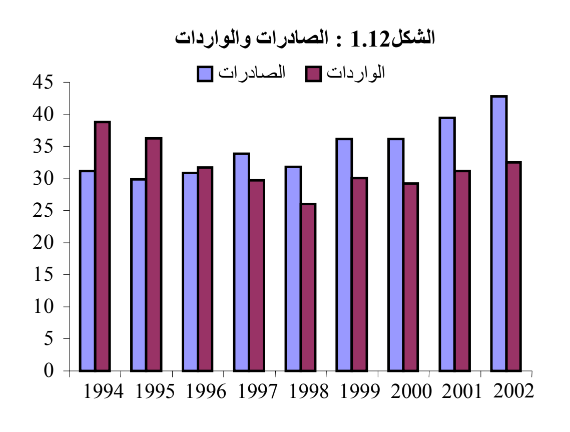
**١-٦ التجارة والاستثمار المباشر الأجنبى**

لقد شهدت نهاية التسعينيات زيادة هائلة في صادرات النفط، مما حوّل العجز التجاري الكبير والمستمر إلى فائض تجاري صغير (الشكل ١٢-١). وهكذا، ارتفعت حصة الصادرات من الناتج المحلى الاجمالى من متوسط ٣١,٦% في السنوات من ١٩٩٤ الى١٩٩٧ ، إلى متوسط ٣٨,٦% في السنوات من ١٩٩٨ الى ٢٠٠٢. وقد بلغ ٤٢,٧٧%

فى عام ٢٠٠٢. كما انخفضت حصة الواردات من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترات نفسها من ٣١,١% إلى ٢٩,٨% على التوالي.

وكما هو الحال بالنسبة لعديد من البلدان النامية الأخرى، تتركز صادرات سوريا بكثافة في المواد الأولية، مثل: البترول الخام، والمنتجات الزراعية، والمخصبات الخام، الخ. وهي التي مثلت ٧٩% من إجمالي الصادرات عام ٢٠٠٢. في العام نفسه، لم تشكل السلع المصنعة ونصف المصنعة سوى ١٦% و٤% على التوالي من الصادرات، وتضمنت بشكل أساسى خيوط الغزل، والملابس، والسلع الغذائية، والمنتجات الجلدية. وهو الوضع الذي يجعل حصة سوريا في تصدير السلع المصنعة من أكثر الحصص تدنيا على مستوى العالم. ومن جهة أخرى، تتسم الواردات بمزيد من التنوع، وتتكون أساسا من سلع مصنعة.

**الشكل ١٢-١: الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى**




يشير التوزيع الجغرافي إلى أن صادرات سوريا موجهة في الأساس إلى الاتحاد الأوروبي (٥٢% من الصادرات في عام ٢٠٠٢)؛ كما تمثل البلدان العربية ثاني أهم سوق للصادرات السورية (٢١% من إجمالي الصادرات عام ٢٠٠٢). من ناحية أخرى، تتسم الواردات بهيكل أكثر استقرارا، وتتشكل أساسا من السلع المصنعة. لم تثمر محاولة تحفيز الاستثمار الخاص والأجنبي من خلال إصدار قانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ في إحداث تغيير ذو دلالة فيما يتعلق بمستوى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي وصل إلى ذروته عام ١٩٩٩ ببلوغ نسبة ١,٤٢% من الناتج المحلى الاجمالي.

**١-٧ الخلاصة:**

بايجاز، يشير نمو الناتج المحلى الاجمالى الى أن سوريا تواجه مشكلة تراجع مساهمة الاستثمار و الاعتماد الكبير على صادرات البترول. أما من جانب الطلب، فقد كان نمو قطاعى الزراعة و التعدين القوة الدافعة وراء فترة ارتفاع النمو (١٩٩٦- ١٩٩٨). اثر ذلك، واجه القطاعان عوامل خارجية غير مواتية (أسعار النفط و الأمطار) التى أدت الى انخفاض معدل النمو الاجمالى بالرغم من الزيادة الملحوظة فى مساهمة الخدمات فى الفترة التالية. يواجه الاقتصاد السورى اذن ثلاثة تحديات أساسية خلال العقد القادم، ومن شأن تلك التحديات أن تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر فى احتمالات الحد من الفقر.

**يكمن التحدى الأول فى الحاجة الى الاسراع فى وضع أساس مستدام للنمو الاقتصادى فى سوريا. لقد بيننا سالفا أن النمو الاقتصادى** فى سوريا يواجه مشكلة تتعلق بالاستدامة، اذ أن نمو الاقتصاد مرتبط بعائد النفط وتغير أسعاره، وهو ما يشير الى الحاجة الى زيادة الصادرات غير النفطية بشكل مؤثر حتى توازن الخسارة المتوقعة فى الموارد من العملة الأجنبية.

**ثاني التحديات هو مشكلة البطالة المتنامية،** فسوريا تواجه تحديا خطيرا بسبب التزايد المضطرد فى حجم البطالة (من ٥% فى عام ١٩٨١ الى ١١,٦% - ١٦,٢% فى عام ٢٠٠٢. وفى كل عام، يدخل ٣٨٢،٠٠٠ شخص جديد - بدرجات مختلفة من التعليم و المهارات -الى سوق العمل. كما يقترن ذلك بالزيادة الكبيرة فى حجم قوة العمل خاصة المجموعة الأصغر سنا التى تمثل الجانب الأكبر من الباحثين الجدد عن عمل. وسوف يتطلب الأمر حجم كبير من الاستثمارات للتعامل مع الطلب المتزايد على الوظائف و تحسين نوعية و مهارات قوة العمل لمواجهة تحديات العولمة.

**ثالثا، يتطلب القطاع العام فى سوريا اجراءات واسعة النطاق لاعادة الهيكلة فى المجال المالي و مجال التشغيل.** أما التحدى الأكبر الذى يواجه الحكومة السورية فهو ارساء اجراءات قابلة للتطبيق و غير مكلفة من الناحية الاقتصادية للتصدى لمشاكل التكنولوجيا و العمالة و الدين فى شركات القطاع العام لزيادة انتاجيتها و التقليل من العبء المالى. وبالنظر الى تجارب الدول الأخرى، قد تكون عملية اعادة تأهيل القطاع العام مكلفة للغاية، اذ أن نسبة كبيرة من شركات هذا القطاع قد تحتاج الى اعادة هيكلة فى المجال المالى و مجال التشغيل، وينطبق ذلك على الشركات التى تعانى من حجم كبير من الدين، وتواضع فرص السوق و الضعف التقنى و العمالة الزائدة. و أحد أهم التحديات الذى سوف يواجه برنامج الاصلاح الاقتصادى فى المستقبل هو ترتيب الأجزاء المضطربة فى القطاع العام بدون تكبد المزيد من التكلفة أثناء اجراء هذه العملية.

# الفصل الثاني
# خريطة الفقر في سوريا

*بلغ عدد المواطنين الذين لم يتمكنوا من تغطية احتياجاتهم الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية في سوريا عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ حوالي ٢,٠٢ مليون فرد (وهو ما يوازي ١١,٤% من السكان). ويرتفع الفقر الإجمالي من سوريا إلى ٣٠,١٢% باستخدام خطوط فقر إنفاق الأسر المعيشية ليشمل ٥,٣ مليون شخص. أما باستخدام المقياس الدولي الذي يقدر خط الفقر بدولارين في اليوم، فيعد حوالي ١٠,٣٦% من السوريين من الفقراء.*

*وفي حين ينتشر الفقر بشكل عام في المناطق الريفية بسوريا أكثر من المناطق الحضرية، إلا أن أوجه التباين قد تركزت في البعد الجغرافي. فعلى سبيل المثال، شهدت المناطق الشمالية الشرقية (أدلب، حلب، الرقا، دير الزور، الحسكة) سواء كانت ريفية أو حضرية، أعلى معدلات الفقر سواء من حيث انتشاره أو من حيث شدته أو عمقه. من ناحية أخرى، تتمتع المناطق الحضرية الجنوبية بأقل معدلات الفقر، في حين تشهد مناطق الوسط و الساحل معدلات متوسطة من الفقر.*

*وقد تراجعت معدلات الفقر بين الأعوام ١٩٩٦-٩٧ و ٢٠٠٣-٢٠٠٤ في جميع أنحاء سوريا، وإن اختلفت الأنماط الإقليمية. كما تراجعت معدلات الفقر بصورة ملحوظة في مناطق وسط وجنوب سوريا، خاصة في المناطق الريفية. وكان التراجع متوسطا في المناطق الحضرية في الشمال الشرقي والأقاليم الساحلية، بينما تزايد الفقر في المناطق الريفية بتلك الأقاليم.*

*هذا و قد ارتفعت أوجه اللامساواة في سوريا عامة بشكل طفيف بين الأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٤ (حيث ارتفع مقياس جيني من ٣٣ إلى ٣٧، في حين ارتفع معامل التغير من ٨٢% إلى ٨٨%). إلا أن الزيادة الكبيرة في نصيب الفرد من الأنفاق طغت على آثار سوء التوزيع. ومرة أخرى يظهر بوضوح التفاوت الإقليمي ولم يكن النمو في صالح الفقراء. أما المناطق الجنوبية الريفية، فقد شهدت تحسنا في كل من حجم و توزيع الإنفاق كما شهدت تراجعا في الفقر. من جهة أخرى، شهدت المناطق الشمالية الشرقية الريفية تراجعا في حجم الإنفاق و توزيعه مما زاد من مستويات الفقر.*

### ١-٢ بناء خط للفقر في سوريا (١٩٩٧/١٩٩٦ و ٢٠٠٤/٢٠٠٣)

***تعاني الوسائل النقودية القياسية المستخدمة في المقارنات الدولية لقياس الفقر (مثل دولار أو دولارين للفرد في اليوم) عدداً من أوجه القصور التي يمكن تلخيصها في ثلاث إشكاليات: ١) تتجاهل هذه الوسائل "اقتصادات الوفرة"، داخل الأسرة المعيشية أي أن المواد غير الغذائية يمكن أن يتقاسمها عدد من أفراد الأسرة المعيشية الواحدة، ٢) تحسب لسوريا بشكل عام دون مراعاة أوجه التباين بالنسبة لأنماط الاستهلاك والأسعار في مختلف الأقاليم، ٣) لا تراعي التباين في المتطلبات والاحتياجات الأساسية لمختلف أفراد الأسرة: الشباب مقارنة بكبار السن، الذكور مقارنة بالإناث.***

ومن ثم تحاول المنهجية القائمة على أساس الأسرة المعيشية المستخدمة في هذا التقرير التغلب على هذه الإشكاليات، حيث يستخدم التقرير بالنسبة لكل أسرة معيشية من العينة البيانات المتاحة في مسح دخول وإنفاق الأسر المعيشية لعامي ٩٧/١٩٩٦ و ٢٠٠٤/٢٠٠٣ (الملحق رقم ١)، وذلك لبناء خط فقر خاص بالغذاء. ويشير هذا الخط إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للأسرة بناء على العمر والتكوين من حيث النوع والموقع. وتراعي خطوط الفقر المقدرة التباينات الإقليمية في الأسعار النسبية وأنماط الإنفاق، فضلا عن الحجم والتكوين العمري للأسر المعيشية الفقيرة ويؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى التباين في خطوط الفقر، وفقا لموقع وتكوين كل أسرة معيشية (جدول ١-٢).

**الصندوق الفني ٢,٣: البيانات وتصميم العينة بالتقرير**

**استعان هذا التقرير بالبيانات الواردة في مسحى دخول وإنفاق الأسر المعيشية HIES الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء (و هو هيئة الإحصاء الرسمية في سوريا) فى الفترتين ٩٧/١٩٩٦ و ٢٠٠٤/٢٠٠٣**

**و قد تم جمع المعلومات من تشرين الأول ١٩٩٦ وحتى أيلول ١٩٩٧ بالنسبة للمسح الأول و من تموز ٢٠٠٣ و حتى حزيران ٢٠٠٤ بالنسبة للمسح الثاني. و نتيجة لكبر حجم العينات، يمكن عقد مقارنات تتعلق بالفقر في المسحين.**

**من جهة أخرى، تركز الدراسة تركيزا كبيرا على الأقاليم. حيث تقسم سوريا جغرافيا إلى أربعة أقاليم، المناطق الجنوبية و الشمالية الشرقية و الوسط و المناطق الساحلية.كما تم تقسيم كل إقليم إلى مناطق حضرية و أخرى ريفية (حيث تم ادراج المحافظة التي تدخل في حدودها هذه الأقاليم في الجدول التالي).**

**يمكن إلقاء نظرة على الاستبيان و غيره من عناصر التصميم في الملحق ١.**

**الجدول: خصائص العينة**

| الإقليم | | المحافظات | حجم العينة (٩٧/١٩٩٦) | حجم العينة (٢٠٠٤/٢٠٠٣) |
|---|---|---|---|---|
| الجمهورية السورية | | | ٢٨٧٨٩ | ٢٩٧٩٠ |
| الإقليم الجنوبي | الحضر | دمشق، المناطق الريفية بدمشق، درعا، السويداء ، القنيطرة | ٦٢٣٨ | ٦٣٣٦ |
| | الريف | | ٢٨٢٧ | ٣٢٨٤ |
| الإقليم الشمالي الشرقي | الحضر | أدلب، حلب، الرقا، دير الزور، الحسكة | ٧٦٧٨ | ٦٢٦١ |
| | الريف | | ٢٨٨٠ | ٦١٦١ |
| إقليم الوسط | الحضر | حمص و حماة | ٤٣١٨ | ٢٢٧٥ |
| | الريف | | ١٤٤٠ | ٢٤٤٨ |
| الإقليم الساحلي | الحضر | طرطوس و اللاذقية | ٢٣٩٧ | ١٣١٤ |

***ينتج عن تقدير خطوط الفقر بناء على الأسرة المعيشية والإقليم تصنيف الأسر المعيشة الأصغر حجما بوصفها غير فقيرة. يقل بصفة عامة حجم الأسرة المعيشية في المناطق الحضرية في سوريا مقارنة بالمناطق الريفية، كما ترتفع أسعار معظم السلع غير الغذائية والخدمات (وبعض السلع الغذائية) في المناطق الجنوبية. وبالتالي، فإن خطوط الفقر هذه تؤدي إلى تباينات أكثر اتساعاً في مستويات الفقر بين المناطق الحضرية والريفية مقارنة بالوسائل التقليدية لحساب خطوط الفقر.***

ولتوضيح هذه الاختلافات الناتجة عن تكوين الأسرة المعيشية والموقع، يمكن تخيل أسرة معيشية تنفق ١٨٠٠ ليرة للفرد في الشهر. فلو كانت تلك الأسرة المعيشية مكونة من شخص واحد مسن، لم أمكن اعتبارها أسرة فقيرة. أما في حالة ما إذا كان هذا الفرد ذكراً بالغاً، كان يمكن اعتبارها أسرة فقيرة. ومرة أخرى، فإن الإنفاق هذا يشير إلى أن الأسرة المكونة من شخصين بالغين وطفلين (باجمالي إنفاق يصل إلى ٥٠٠٠ ليرة سورية) تعتبر أسرة فقيرة إذا ما كانت تنتمي إلى الأقاليم الشمالية، ولا تكون كذلك إذا ما كانت تسكن في المناطق الريفية من الإقليم الشمالي أو إقليم الوسط.

ويتبنى التحليل في هذا التقرير "خط الفقر الأدنى الخاص بالأسرة المعيشية" الذي يأخذ المتطلبات الغذائية وغير الغذائية الأساسية في الاعتبار، على الرغم من حساب نوعين آخرين من خطوط الفقر باستخدام منهجية الأسرة المعيشية. وقد تم من خلال التحليل صياغة خط فقر غذائي – القيمة بالليرة السورية لسلة من الأغذية – والتي عادة ما ينظر إليها على أنها خط الفقر المدقع. بالإضافة إلى ذلك، يعكس خط الفقر الأعلى نفقات الاستهلاك الفعلي للفقراء وليس فقط الاحتياجات الأساسية – وهو يعكس بذلك المستوى اللازم لتحقيق حد معقول من الاحتياجات الأساسية. وأخيرا، تقع الخطوط الدنيا للفقر بين هذين القطبين، وتعكس سلة من الاحتياجات الأساسية، سواء كانت غذائية أم غير غذائية، حيث تتمكن الأسر التي يقف استهلاكها عند هذا الحد من الوفاء باحتياجاتها الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية (ملحق ١).

**جدول ١–٢ : خطوط الفقر المقدرة لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (بالليرة السورية في الشهر)**

| | *الإقليم الجنوبي* | | **الشمالي الشرقي** | | إقليم الوسط | | **الإقليم الساحلي** | | **الإجمالي** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| فرد مسن | ١٤٨٣ | ١٤٧٠ | ١٤٣٣ | ١٣٣٤ | ١٣٠٢ | ١٢٨٢ | ١٣٥٢ | ١٣٦٢ | ١٤٠٣ |
| ذكر بالغ | ٢٠٢١ | ٢٠٥٢ | ١٩١٩ | ١٨٤٦ | ١٨٣٨ | ١٧٣٩ | ١٩٣٩ | ١٩١٨ | ١٩٣٩ |
| **بالغان، ذكر و أنثى** | ٣٨١٣ | ٣٦٩٤ | ٣٤٧١ | ٣٢٨٥ | ٣٣٩٢ | ٣١٣٢ | ٣٥٦٦ | ٣٦٠٣ | ٣٥٠١ |
| **بالغان – طفلان** | ٥٩١٣ | ٥٥١٥ | ٥٢٦٥ | ٤٦٦٦ | ٥٢٥٤ | ٤٦٣٤ | ٥٦٢١ | ٥٤٤٤ | ٥٣٢٨ |
| **بالغان – ٣ أطفال** | ٧٣٧٥ | ٦٦٧٨ | ٦٤٩١ | ٥٦٥٥ | ٦٥٦٥ | ٥٦٤٨ | ٧٠٢١ | ٦٦٧٥ | ٦٥٦٢ |
| **أنثى بالغة – ٣ أطفال** | ٤٩١٢ | ٤٥٧٣ | ٤٠٧١ | ٣٩٥٩ | ٥٠٥١ | ٤٠٥٧ | ٤٦٣٣ | ٤٤٩٥ | ٤٥٥٤ |

| بالغان – ٥ أطفال | ١٠٠٢٣ | ٩١٧٦ | ٨٧١٨ | ٧٦٥٤ | ٨٨٧٢ | ٧٦٧٧ | ٩٣٤٦ | ٨٩٨١ | ٨٥٠٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الخط الأدنى للأسرة المعيشية – متوسط الفرد | ١٦٦٤ | ١٥٠٠ | ١٤٥٤ | ١٢٧٩ | ١٤٨٢ | ١٣٠٤ | ١٥٩١ | ١٥٨٤ | ١٤٥٨ |
| الخط الأعلى للأسرة المعيشية – متوسط الفرد | ٢٤٤١ | ١٩٧٨ | ٢١٤٤ | ١٦٩٤ | ٢٠٤٧ | ١٧٤٨ | ٢٤١٢ | ٢٣٠٣ | ٢٠٥٢ |
| خط الفقر الأدنى للفرد | ١٦٦٤ | ١٥٠٧ | ١٤٥٤ | ١٢٧٨ | ١٤٨٠ | ١٣٠٥ | ١٥٩١ | ١٥٨٢ | ١٤٥٩ |
| دولار واحد في اليوم معادل بالقوة الشرائية | ٦٦٧,٧ | ٦٦٧,٧ | ٦٦٧,٧ | ٦٦٧,٧ | ٦٦٧,٧ | ٦٦٧,٧ | ٦٦٧,٧ | ٦٦٧,٧ | ٦٦٧,٧ |
| دولاران في اليوم معادلان بالقوة الشرائية | ١٣٣٥ | ١٣٣٥ | ١٣٣٥ | ١٣٣٥ | ١٣٣٥ | ١٣٣٥ | ١٣٣٥ | ١٣٣٥ | ١٣٣٥ |

**٢-٢ اجمالي الفقر واللامساواة في عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤**

بلغ عدد المواطنين الذين لم يتمكنوا من تغطية احتياجاتهم الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية في سوريا عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ حوالي ٢,٠٢ مليون فرد (وهو ما يوازي ١١,٤% من إجمالي السكان). (الشكل ١-٢). ويستخدم هذا القياس (P0 - ملحق ١) خط الفقر الأدنى للأسرة المعيشية. وهو ما يشير إلى عجز حوالي ١١,٤% من سكان سوريا عن الوفاء باحتياجاتهم الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية. وباستخدام وسيلة المقارنة المعمول بها دوليا أي دولارين في اليوم، فقد بلغت معدلات الفقر ١٠,٣٦%، وهو معدل منخفض نسبيا مقارنة بالمقاييس الدولية ((Adams, 2000).

على الرغم من أن توزيع الإنفاق علي السكان لم يكن متساوياً، حيث بلغ مقياس جيني إلى ٣٧,٤، فهو يشبه التوزيع فى دول أخرى على نفس المستوى من التنمية ان لم يكن أفضل منه (جدول ٣-٢). فقد وصل استهلاك ٢٠% من الشريحة الدنيا للسكان إلى ٧,٢٤% فقط من إجمالي معدلات الإنفاق في سوريا، في حين بلغ استهلاك الـــ ٢٠% الأكثر ثراء ٤٥,٢٥% (جدول ٢-٢).

جدول ٢-٢ : *توزيع النفقات، ٢٠٠٣/٢٠٠٤*

| *السكان في مجموعات عشرية (من الأفقر إلى الأغنى)* | *النسبة التراكمية من إجمالي النفقات* | *نسبة إجمالي النفقات* |
|---|---|---|
| ١ | ٣,٠٢ | ٣,٠٢ |
| ٢ | ٧,٢٤ | ٤,٢٢ |
| ٣ | ١٢,٣٦ | ٥,١٢ |
| ٤ | ١٨,٣٦ | ٦,٠٠ |
| ٥ | ٢٥,٣٠ | ٦,٩٤ |
| ٦ | ٣٣,٤٠ | ٨,١٠ |
| ٧ | ٤٢,٩٨ | ٩,٥٨ |
| ٨ | ٥٤,٧٥ | ١١,٧٧ |
| ٩ | ٧٠,١٠ | ١٥,٣٥ |
| ١٠ | ١٠٠,٠٠ | ٢٩,٩٠ |
| *شرائح النفقات* | *النسبة التراكمية لإجمالي النفقات* | *نسبة إجمالي النفقات* |
| الشريحة الدنيا ٥٠% | %٢٥,٣٠ | %٢٥,٣٠ |
| الشريحة الوسطى ٣٠% | %٥٤,٧٥ | %٢٩,٤٥ |
| الشريحة العليا ٢٠% | %١٠٠,٠٠ | %٤٢,٢٥ |

يمكن وصف الفقر في سوريا بأنه ضحل، حيث تتدنى قيمة القياسات التي تتسم بالحساسية تجاه التوزيع P1 و P2 . ويصل مقياس فجوة الفقر P1 إلى ٢,١٣% وهو ما يشير إلى أن نصيب الفرد من قيمة العجز السنوي للفقر يعادل ٣٠,٦ ليرة سورية، بمعنى أن معظم الفقراء تم تجميعهم تحت خط الفقر مباشرة. وهو ما يعني أنه إذا كان هناك استهداف جيد للتحويلات بهدف القضاء على الفقر، لكان المطلوب هو ٥٩٧ مليون ليرة سنويا للتغلب على الفجوة بين الإنفاق الفعلي للأسر المعيشية الفقيرة وخط الفقر وهو ما يعني تخليص معظم الفقراء من حالة الفقر التي يعانون منها. من جهة أخرى، فإن مقياس شدة الفقر P2 يعادل ٠,٦٢ وهو منخفض نسبيا قياسا إلى الدول متوسطة الدخل. وباستخدام خطوط الفقر العليا، تصل معدلات الفقر في سوريا إلى ٣٠,١٢% وهو ما يمثل ٥,٣ مليون فرد. وقد تطابقت النتائج عند تبني خطوط الفقر الدولية المقارنة الأخرى. فالقياس الدولي الذي يبلغ دولارين في اليوم يعطي رقما مشابها لنسبة الفقراء. وأخيرا، فإن عدد الفقراء في سوريا طبقا لمعيار دولار في اليوم كان يقدر ب ٦٠,٠٠٠ في عام ٢٠٠٣/ أي ٢٠٠٤ أي ٠,٣٤%.

جدول ٣-٢: معدلات الفقر و قياسات اللامساواة في الدخل بالنسبة لدول مختلفة:

| الترتيب طبقا لمقياس التنمية الإنسانية | البلد | العام الذي تم خلاله المسح | دخل ال٢٠% الأكثر ثراء بالنسبة الى الـ ٢٠% الأكثر فقراً | مقياس جيني | مقياس الفقر الإنساني | نسبة السكان تحت خط الفقر أي ٢ دولار في اليوم | نسبة السكان تحت خط فقر الدخل القومي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٩٠ | الأردن | ١٩٩٧ | ٥,٩ | ٣٦,٤ | ٧,٥ | ٧,٤ | ١١,٧ |
| ٩١ | تونس | ١٩٩٥ | ٨,٥ | ٤١,٧ | ١٩,٩ | ١٠,٠ | ٧,٦ |
| ١٠٦ | إيران | ١٩٩٨ | ٩,٧ | ٤٣,٠ | ١٦,٤ | ٧,٣ | --- |
| ١٠٧ | الجزائر | ١٩٩٥ | ٦,١ | ٣٥,٣ | ٢٢,٦ | ١٥,١ | ٢٢,٦ |
| ١٢٠ | مصر | ١٩٩٩ | ٥,١ | ٣٧,٤ | ٣٠,٥ | ٢٤,٤ | ١٦,٧ |

## ٣-٢ التوزيع الإقليمي للفقر لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤

يتركز الفقر في سوريا في الأقاليم الشمالية الشرقية. ويخفي الفقر الإجمالي ورائه تبايناً كبيراً في مستوى الرفاهية بين الأقاليم و المحافظات المختلفة. وتزداد معدلات الفقر في المناطق الشمالية الشرقية (أدلب، حلب، الرقا، دير الزور و الحسكة). وباستخدام الخط الأدنى للفقر تصل معدلات الفقر إلى أعلى درجاتها في المناطق الريفية للشمال الشرقي (١٧,٩%) تليها المناطق الحضرية في الشمال الشرقي (١١,٢%)، كما تقل في الإقليم الحضري الجنوبي (دمشق، والمناطق الريفية لدمشق، الدرعا، ومحافظات السويداء و القنيطرة) (٥,٨%) (الشكلان ١-٢ و ٢-٢). وللاختلافات في قياس الفقر عبر الأقاليم دلالة احصائية. ولا يتغير ترتيب المناطق عند تبني قياسات الفقر الأخرى، مما يشير ليس فقط إلى ارتفاع نسبة الأسر المعيشية الفقيرة في المناطق الريفية للشمال الشرقي بالنسبة للسكان، بل أيضا إلى معدلات انفاق أدنى بصورة ملحوظة عن خط الفقر. وبوجه عام، تزداد قياسات الفقر في المناطق الريفية بكافة الأقاليم الريفية عنها في المناطق الحضرية، حيث تزداد معدلات حدوث الفقر في المناطق الريفية بمقدار ١,٥٥ – ١,٩٦ عنها في المناطق الحضرية.

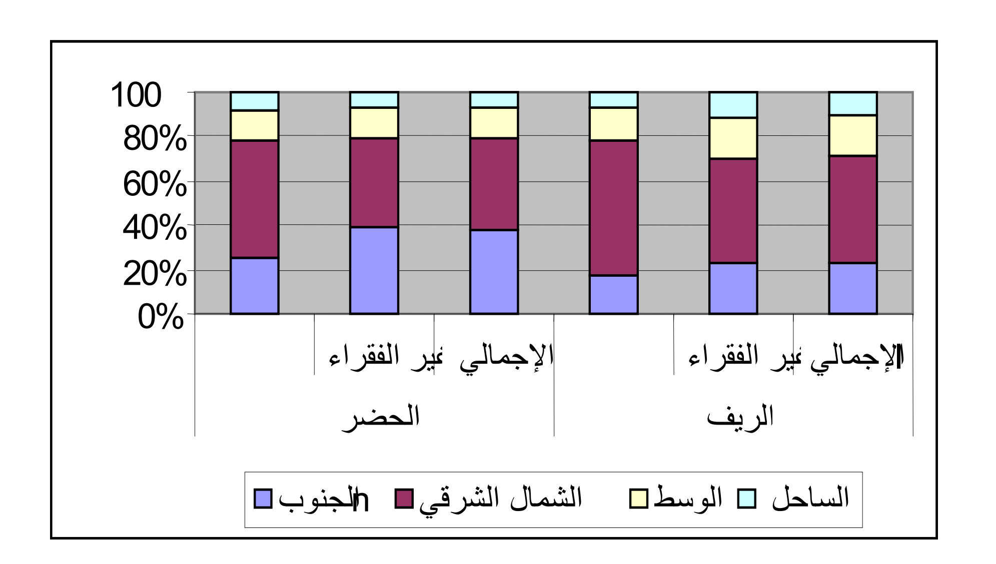
جدول ٤-٢ أ: المقاييس النسبية للفقر وفقاً للإقليم، باستخدام الخط الأدنى للفقر لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤

| | مقاييس الفقر | | | النصيب النسبى | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | P0 | P1 | P2 | فقراء | غير فقراء | جميع الأفراد |
| **الحضر** | | | | | | |
| المناطق الجنوبية | ٥,٨٢ | ١,٢٣ | ٠,٤٥ | ٩,٩٠ | ٢٠,٦٢ | ١٩,٤٠ |

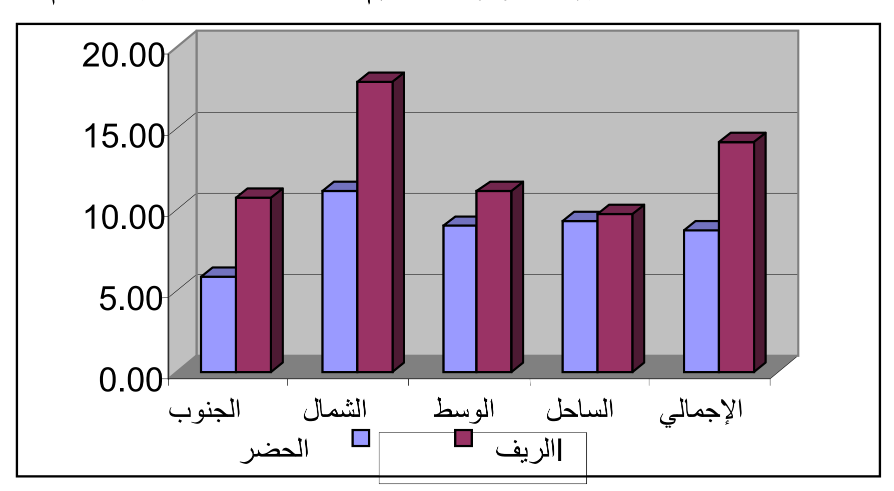
| الشمال الشرقي | ١١,١٦ | ١,٧٩ | ٠,٤٤ | ٢٠,٣٣ | ٢٠,٨٠ | ٢٠,٧٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مناطق الوسط | ٩,٠٢ | ١,٦٤ | ٠,٤٦ | ٥,٤٦ | ٧,٠٨ | ٦,٨٩ |
| المناطق الساحلية | ٩,٣٤ | ١,٩٥ | ٠,٦٠ | ٣,٠٧ | ٣,٨٤ | ٣,٧٥ |
| **الريف** | | | | | | |
| المناطق الجنوبية | ١٠,٦٧ | ٢,٠٣ | ٠,٦٤ | ١٠,٣٨ | ١١,١٨ | ١١,٠٩ |
| الشمال الشرقي | ١٧,٩١ | ٣,٥١ | ١,٠١ | ٣٧,٧٨ | ٢٢,٢٨ | ٢٤,٠٤ |
| مناطق الوسط | ١١,١٠ | ١,٨١ | ٠,٤٩ | ٨,٥٩ | ٨,٨٤ | ٨,٨١ |
| المناطق الساحلية | ٩,٧٠ | ١,٩٢ | ٠,٥٧ | ٤,٤٩ | ٥,٣٧ | ٥,٢٧ |
| جميع أنحاء سوريا | ١١,٣٩ | ٢,١٣ | ٠,٦٢ | ١٠٠,٠٠ | ١٠٠,٠٠ | ١٠٠,٠٠ |

يتركز الفقر في المناطق الريفية في حين يقل – وخاصة الفقر المدقع – في المناطق الحضرية (الشكل ٢-٢ وجدول ٤-٢ أ). وعند استخدام خط الفقر الأدني، نجد أن نسبة السكان التي تسكن المناطق الحضرية تبلغ ٥٠,٨%، وهي تضم ٣٨,٨% من الفقراء، وهو ما يساعد على تفسير انخفاض معدلات الفقر على المستوى القومى. من جهة أخرى، تتركز نسبة ٥٨,١% من فقراء سوريا (باستخدام الخط الأدنى للفقر) في الإقليم الشمالي الشرقي، و هو الإقليم الذي يعيش فيه ٤٤,٨% من إجمالي السكان (الشكل ١-٢). بالاضافة، يزداد نصيب الريف في الإقليم الشمالي الشرقي باستخدام مقاييس التوزيع التي تتسم بالحساسية (P1 و P2 )، وهو ما يعكس شدة و عمق الفقر في هذا الإقليم مقارنة بغيره من الأقاليم. وتتشابه النتائج عند استخدام الخط الأعلى للفقر. حيث ترتفع معدلات الفقر في المناطق الريفية في الشمال الشرقي ويزداد عمقه وشدته، اذ تبلغ نسبة الفقراء ٣٥,٨%. من جهة أخرى، تزداد في هذا الإقليم أوجه اللامساوة بين الفقراء، حيث تصل فجوة الفقر و شدته إلى أعلى مستوياتها.

**الشكل ١-٢: توزيع الفقراء و غير الفقراء (٢٠٠٣- ٢٠٠٤ ) باستخدام خط الفقر الأدنى**




الشكل ٢-٢: المعدلات النسبية للفقر وفقا للاقليم – ٢٠٠٣-٢٠٠٤ باستخدام خط الفقر الأدنى

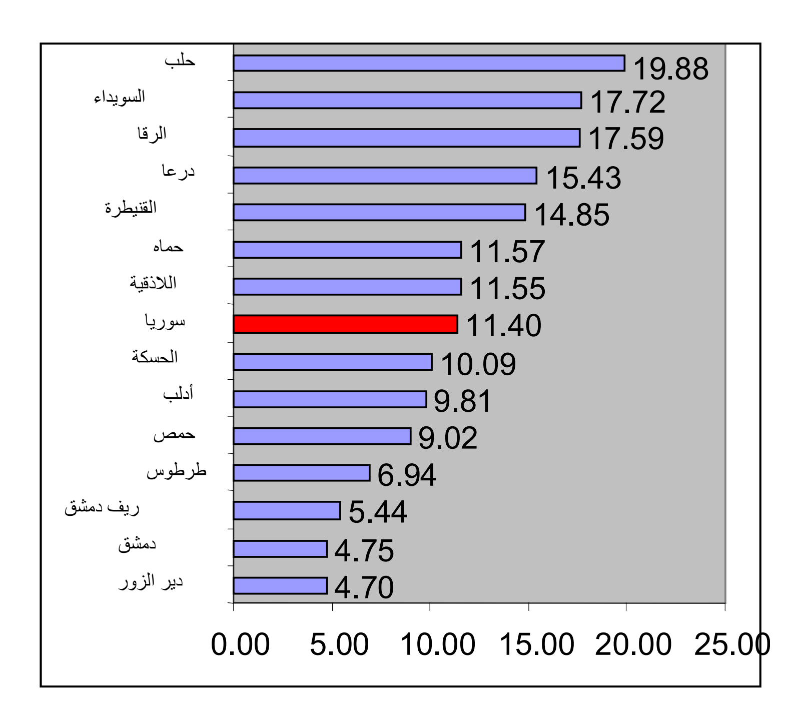


**جدول ٤-٢ ب: المقاييس النسبية للفقر وفقا للإقليم باستخدام خط الفقر الأعلى (٢٠٠٣ – ٢٠٠٤)**

| | **مقاييس الفقر** | | | الحصص بالنسبة المئوية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **P0** | **P1** | **P2** | **فقراء** | **غير فقراء** | **جميع الشرائح** |
| **الحضر** | | | | | | |
| المناطق الجنوبية | ٢٤,١٠ | ٥,٦٠ | ١,٩٨ | ١٥,٥٢ | ٢١,٠٧ | ١٩,٤٠ |
| الشمال الشرقي | ٣٣,٢٠ | ٨,٣٥ | ٢,٨٩ | ٢٢,٨٦ | ١٩,٨٤ | ٢٠,٧٥ |
| مناطق الوسط | ٢٧,٦٨ | ٦,٣٨ | ٢,١٤ | ٦,٣٣ | ٧,١٣ | ٦,٨٩ |
| المناطق الساحلية | ٢٦,٦٧ | ٧,٥٣ | ٢,٩٤ | ٣,٣٢ | ٣,٩٣ | ٣,٧٥ |
| **الريف** | | | | | | |
| المناطق الجنوبية | ٢٦,٥٤ | ٥,٩٥ | ٢,٠٢ | ٩,٧٧ | ١١,٦٦ | ١١,٠٩ |
| الشمال الشرقي | ٣٥,٧٥ | ٩,١٨ | ٣,٣٠ | ٢٨,٥٣ | ٢٢,١١ | ٢٤,٠٤ |
| مناطق الوسط | ٢٨,٩٠ | ٦,٥١ | ٢,١١ | ٨,٤٥ | ٨,٩٧ | ٨,٨١ |
| المناطق الساحلية | ٢٩,٨٨ | ٧,٧١ | ٢,٩١ | ٥,٢٣ | ٥,٢٩ | ٥,٢٧ |
| جميع أنحاء سوريا | ٣٠,١٣ | ٧,٣٩ | ٢,٦٠ | ١٠٠,٠٠ | ١٠٠,٠٠ | ١٠٠,٠٠ |

في حين بدت أوجه التباين الإقليمية واضحة على خريطة الفقر في سوريا، ظهرت أيضا بعض أوجه التباين في مستويات الفقر داخل بعض المحافظات في كل إقليم. فعلى سبيل المثال، وصلت معدلات الفقر إلى أعلى مستوياتها في محافظتين في الإقليم الشمالي الشرقي، إلا أن محافظة واحدة وهي دير الزور تمتعت بأقل معدلات الفقر ٣,٤-%، وهو ما يقل حتى عن دمشق (الشكل ٣-٢ و جدول أ ١-٢ بالملحق). أما محافظة حلب فهي الأفقر خاصة في الريف، حيث وصل الفقر إلى أكثر من ضعف المتوسط الريفي على المستوى القومي وإلى ثلاثة أضعاف مستويات الفقر في المناطق الحضرية.

**الشكل ٣-٢ : معدلات الفقر وفقا للمحافظة ٢٠٠٣/٢٠٠٤**




## ٤-٢ الفقر و اللامساواة: ١٩٩٦ - ٢٠٠٤

انخفض الفقر في سوريا ككل في الفترة بين ٩٧/١٩٩٦ و ٢٠٠٤/٢٠٠٣ نتيجة للزيادة الكبيرة في نصيب الفرد من الأنفاق، خاصة في مناطق الوسط (كما هو موضح بالجدول ٥-٢) حيث بلغ متوسط معدل الإنفاق للفرد على المستوى القومى ٣٥٤١ ليرة سورية في الشهر عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣، مقارنة ب ٣٠٨٥ ليرة سورية عام ٩٧/١٩٩٦ (تم تقييمها بأسعار ٢٠٠٤/٢٠٠٣) - و هو ما يقدر بزيادة سنوية في المتوسط الفعلي لنصيب الفرد من الإنفاق يصل إلى ١,٩٩% (شكل ٣-٢). و لكن النمو لم يكن موحد في كافة المناطق. فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الإنفاق بشكل طفيف في المناطق الريفية للإقليم الشمالي الشرقي و المناطق الساحلية (-٠,٧٩% و -٠,١٢% على التوالي). أما المعدل السنوي للتغير في مناطق الوسط سواء الحضرية أو الريفية فقد كان معنوياً، حيث ازداد معدل نصيب الفرد من الإنفاق بمقدار ٤,١٥% و ٣,٧٦% على التوالي.

جدول ٥-٢: التغير النسبى المتوسط والفعلى في نصيب الفرد من الإنفاق وفقاً للإقليم بين الأعوام ١٩٩٦ - ٢٠٠٤ باستخدام أسعار ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤.

| | متوسط نصيب الفرد من الإنفاق في ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بالليرة السورية | معامل جيني |
|---|---|---|

| الإقليم | ٩٧/١٩٩٦ | ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | نسبة النمو السنوي | ٩٧/١٩٩٦ | ٢٠٠٤/٢٠٠٣ | التغير الفعلى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | | | | |
| المناطق الجنوبية | ٣٧٩٦ | ٤٦٤٦ | ٢,٩٢٦ | ٠,٣٣٤ | ٠,٣٦٨ | ٠,٠٣٤ |
| الشمال الشرقي | ٣٠٣٦ | ٣٧٧٥ | ٣,١٦٠ | ٠,٣٢٨ | ٠,٣٨٣ | ٠,٠٥٥ |
| مناطق الوسط | ٣٠٢٢ | ٤٠١٦ | ٤,١٤٧ | ٠,٣٢٤ | ٠,٣٩٤ | ٠,٠٧٠ |
| المناطق الساحلية | ٣٨٥٧ | ٤٢٧٤ | ١,٤٨٠ | ٠,٣٥٩ | ٠,٣٤٦ | -٠,٠١٢ |
| **الريف** | | | | | | |
| المناطق الجنوبية | ٣٠٨٥ | ٣١٧٤ | ٠,٤٠٦ | ٠,٣٣٢ | ٠,٣٠٩ | -٠,٠٢٣ |
| الشمال الشرقي | ٢٦١٣ | ٢٤٧٢ | -٠,٧٨٨ | ٠,٣٢٥ | ٠,٣٢٦ | ٠,٠٠٠ |
| مناطق الوسط | ٢٣٧٥ | ٣٠٧٤ | ٣,٧٥٥ | ٠,٣٢٧ | ٠,٣٥٧ | ٠,٠٢٩ |
| المناطق الساحلية | ٣٨٧٦ | ٣٨٤٤ | -٠,١١٨ | ٠,٣٣٣ | ٠,٣٣٣ | -٠,٠٠ |
| الإجمالي | ٣٠٨٥ | ٣٥٤١ | ١,٩٨٨ | ٠,٣٣٧ | ٠,٣٧٤ | ٠,٠٣٧ |

ولم تكن خطوات التغيير في نصيب الفرد من الإنفاق غير عادلة من حيث التوزيع علي السكان داخل الأقاليم وعلى المستوى القومى. الا أنه على المستوى القومى، ارتفع نصيب الفرد من الإنفاق عند النسب المئوية الأدنى من توزيع الإنفاق بمعدل سنوي أقل من المعدل المتوسط، مما يشير إلى أن النمو لم يكن في صالح الفقراء وبحيث استفاد غير الفقراء أكثر من الفقراء من النمو الاقتصادي.

وكما يوضح الشكل ٥-٢، ارتفع نصيب الفرد من الإنفاق في النسب المئوية السفلى في توزيع الإنفاق بمعدل أعلى من المتوسط في المناطق الريفية للإقليم الجنوبي والمناطق الساحلية بينما كان النمو في نصيب الفرد من الإنفاق في النسب المئوية الأدنى في كافة الإقاليم أقل من المتوسط الإقليمي. وهو ما أدى إلى تراجع اللامساواة في الإنفاق في ريف المناطق الجنوبية والساحلية وتزايد اللامساواة بالنسبة لجميع المناطق الأخرى.

و يشير معامل جينى[5] ، و هو مقياس مختصر للامساواة (جدول ٥-٢) إلى زيادة اللامساواة بالنسبة لنصيب الفرد من الإنفاق خلال ٩٧/١٩٩٦ – ٢٠٠٤/٢٠٠٣ من ٠,٣٣٧ إلى ٠,٣٧٤ (بمعدل ١١% خلال الفترة بأكملها وبزيادة سنوية قدرها ١,٥%). و قد حدث نمط التغير في التوزيع هذا في كافة

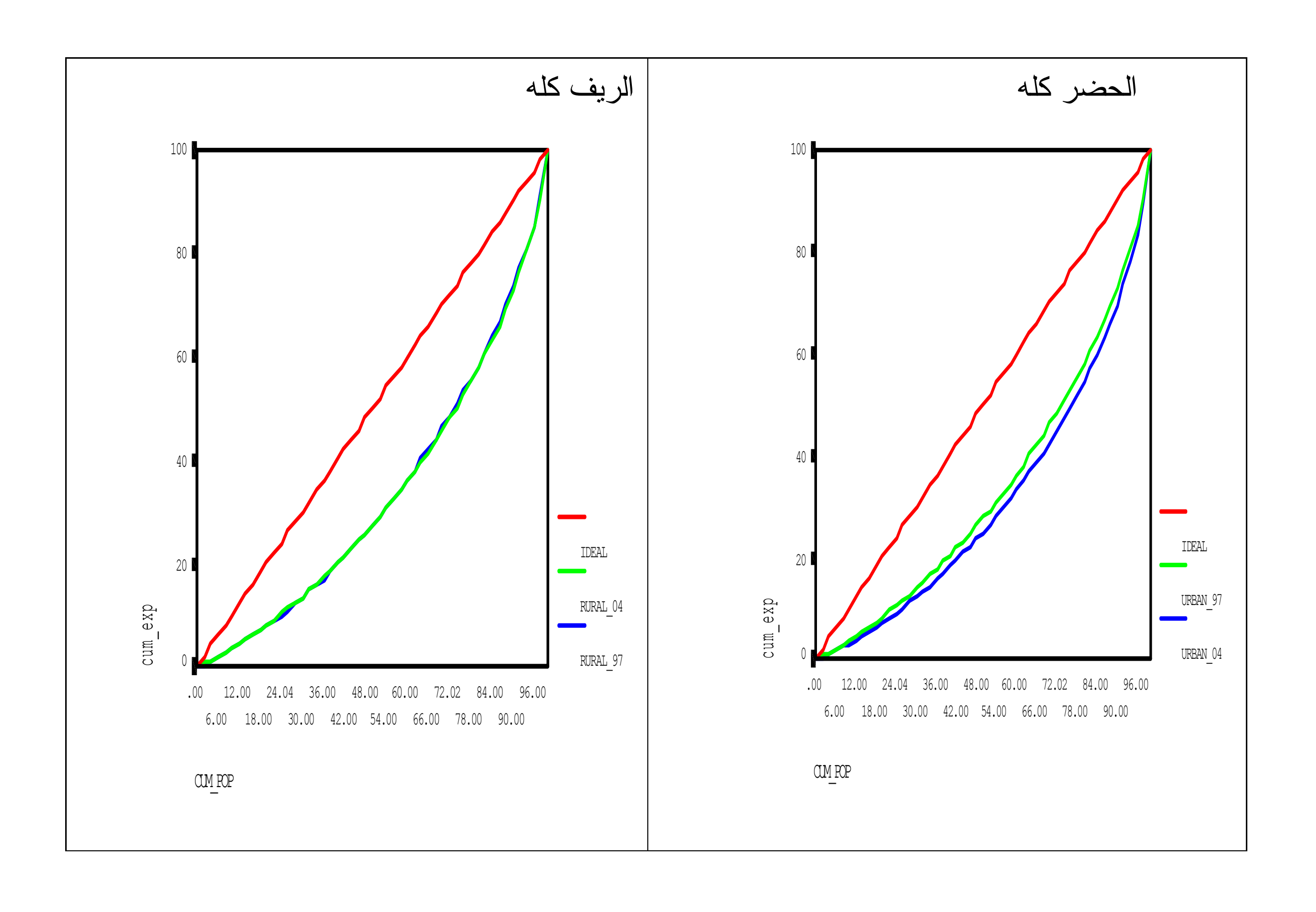
[5] لابد من الاشارة الى أن معامل جينى لا يعكس التغيرات فى نصيب الدخل بالنسبة للشرائح العليا و الدنيا لتوزيع الدخل

المناطق باستثناء حضر المناطق الساحلية و المناطق الجنوبية الريفية، التي شهدت تراجعاً في قياسات اللامساواة (حيث ارتفع على سبيل المثال مقياس جيني من ٠,٣٣ إلى ٠,٣٨ في المناطق الحضرية للإقليم الشمالي الشرقي).

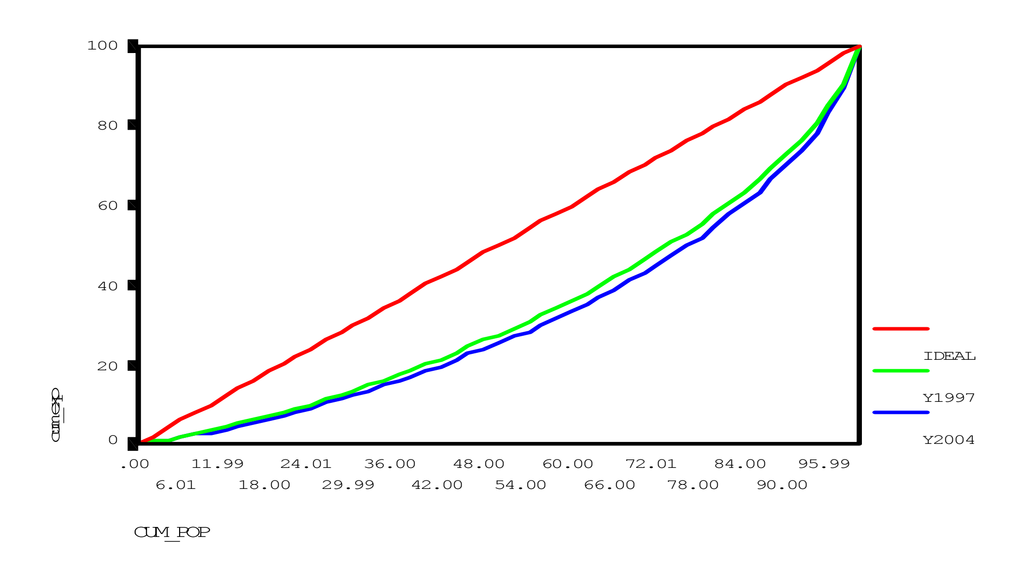
وعند إلقاء نظرة على قياسات اللامساواة الأخرى مثل معامل التغير والحصص النسبية المئوية من الإنفاق الأكثر ثراء مقارنة بالخميس الأكثر فقرا، نلاحظ تشابه الاتجاهات (أنظر الجداول أ٥-٢ و أ٦-٢ بالملحق). ويبين الرسم البياني لمنحنى لورانس انخفاض منحنيات عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ عن مثيلتها عام ١٩٩٦-٩٧ في المناطق الحضرية و في جميع أنحاء سوريا، في حين تطابقت المنحنيات تقريباً بالنسبة للمناطق الريفية في هاتين الفترتين (انظر الشكل ٤-٢).

ويمكن تتبع التغيرات في قياسات الفقر عن طريق التغيرات في متوسط الانفاق لخطوط الفقر والتغيرات في مقياس جيني أو غيره من قياسات اللامساواة. وعادة، عندما ينخفض المتوسط ويرتفع مقياس جيني، يزداد الفقر والعكس صحيح وستتم مناقشة هذه القضية بصورة أكثر تفصيلا في الفقرات التالية.

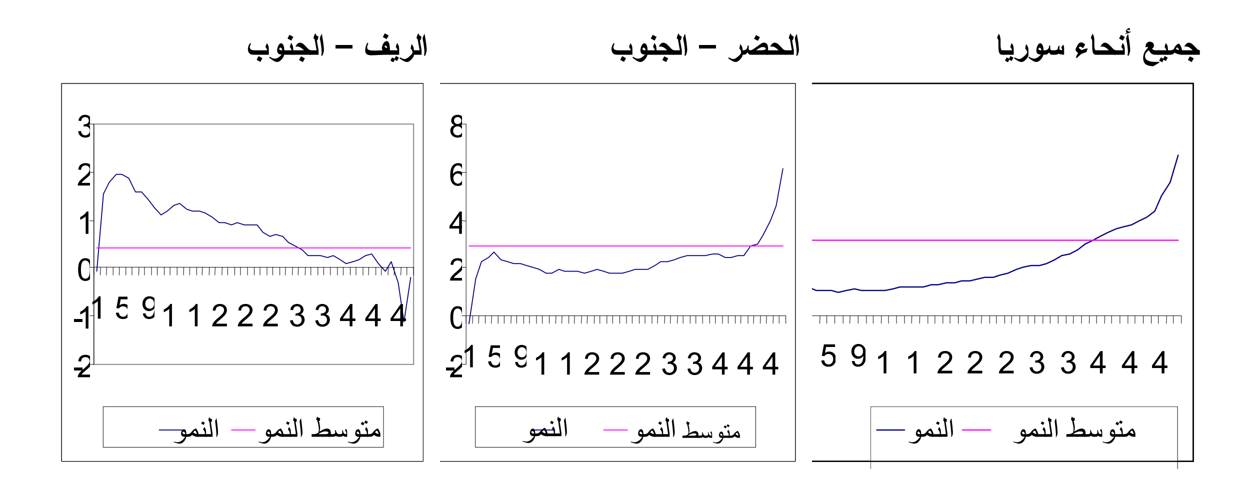
**الشكل ٤-٢: منحنيات لورانس للأعوام ١٩٩٦-٩٧ و ٢٠٠٣-٢٠٠٤**



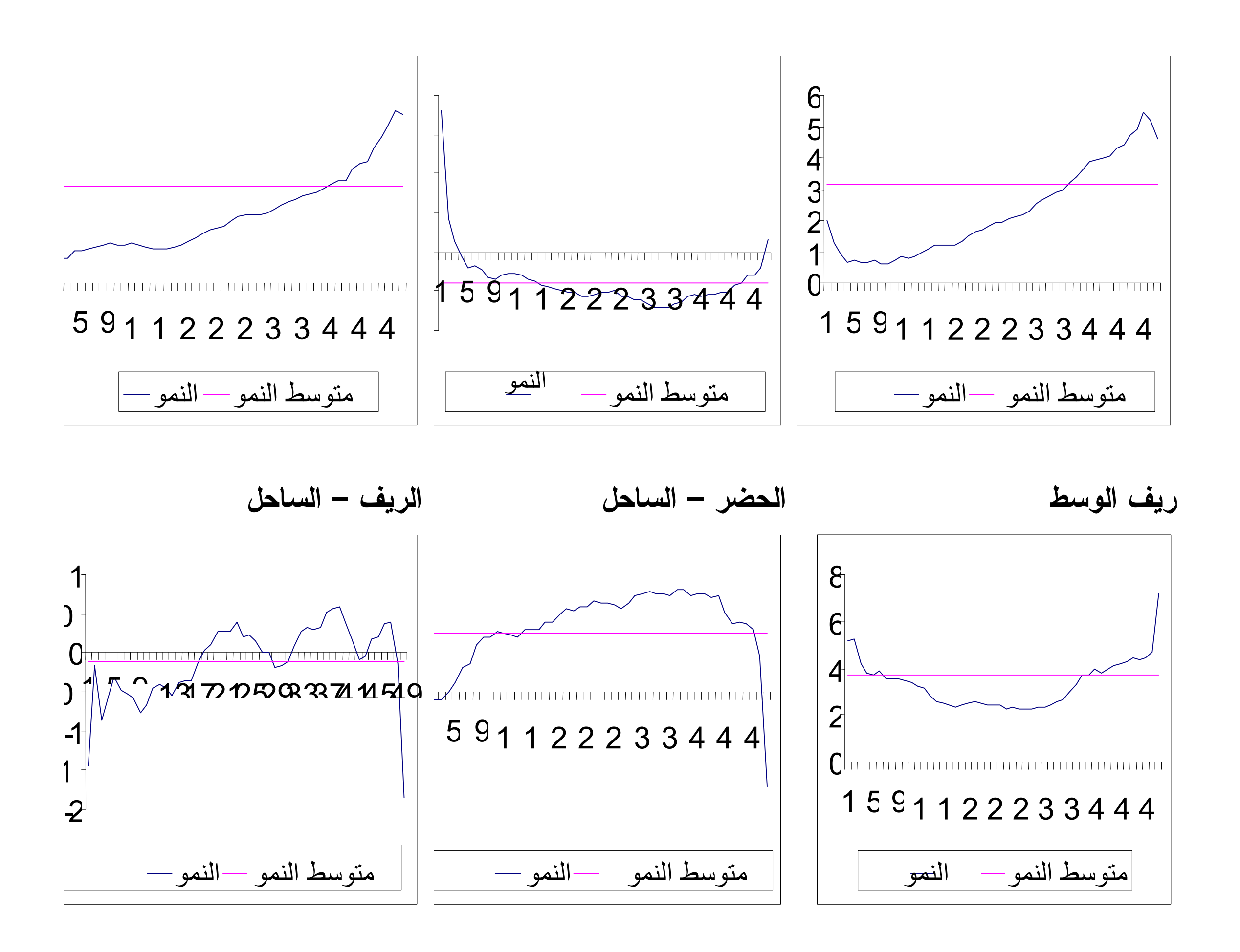
**جميع أنحاء سوريا**




**الشكل ٥-٢: نمو معدلات الإنفاق وفقا لتوزيع الإنفاق: الأعوام من ١٩٩٦-١٩٩٧ حتى ٢٠٠٣-٢٠٠٤**




الحضر في المنطقة الشمالية الشرقية | الريف في المنطقة الشمالية الشرقية | الحضر في منطقة الوسط




ملحوظة: يشير المحور الأفقي إلى مجموعات الإنفاق مرتبة في مجموعات تزيد كل منها عن الأخرى ٢ نسبة مئوية من الأكثر فقراً إلي الأكثر ثراء: يشير ١ إلى الـــ ٢% الأكثر فقراً من السكان في حين تشير ٤٩ إلى المجموعة التالية الأكثر ثراء، ويتراوح الإنفاق بين النسب المئوية ٩٦ و ٩٨.

أما المحور الرأسي فيشير إلى نمو معدلات الإنفاق بالنسبة لمجموعة انفاق معينة بين الأعوام ١٩٩٦- ١٩٩٧ و ٢٠٠٣-٢٠٠٤ و ذلك بالنسب المئوية.

ويشير الخط الأحمر إلى متوسط النمو في الإنفاق بين الأعوام ١٩٩٦-٩٧ و ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بالنسبة للإقليم.

### ٢-٥ التغيرات في الفقر ١٩٩٦-٢٠٠٤

يوضح الجدولان ٦-٢ أ و ٦-٢ ب قياسات الفقر على المستويات القومية والإقليمية باستخدام خطوط الفقر العليا و السفلى على التوالى للسنوات موضوع البحث. أما على المستوى القومى، فقد أشارت القياسات الثلاثة إلى تراجع خلال الفترة من ١٩٩٦/٩٧ و ٢٠٠٣/٢٠٠٤. وقد انخفضت معدلات الفقر من ١٤,٤% في ١٩٩٦/٩٧ إلى ١١,٣% في ٢٠٠٣/٢٠٠٤. ووصل الانخفاض في المناطق الحضرية إلي ضعفي مقدار الانخفاض الملاحظ في المناطق الريفية (-٣,٩ و -١,٨ نقطة مئوية، في المناطق

الحضرية والريفية على التوالي). كما تراجعت مقاييس فجوة الفقر و شدته في الفترة من ١٩٩٦/٩٧ و ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وهو ما يشير إلى التحسن في معدلات اللامساواة في الإنفاق بالنسبة للفقراء.

**جدول ٦-٢ أ: القياسات النسبية للفقر وفقاً للإقليم في ١٩٩٦/٩٧ و ٢٠٠٣/٢٠٠٤، باستخدام خطوط الفقر الدنيا.**

| | ١٩٩٦-١٩٩٧ | | | ٢٠٠٣-٢٠٠٤ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الأقاليم** | **P0** | **P1** | **P3** | **P0** | **P1** | **P3** |
| **الحضر** | | | | | | |
| الجنوب | ١٠,٦٩ | ٢,٠٦ | ٠,٦١ | ٥,٨٢ | ١,٢٣ | ٠,٤٥ |
| **الشمال الشرقي** | ١٣,٩٤ | ٢,٥٥ | ٠,٧٤ | ١١,١٦ | ١,٧٩ | ٠,٤٤ |
| **الوسط** | ١٤,٨٠ | ٢,٥٣ | ٠,٦٧ | ٩,٠٢ | ١,٦٤ | ٠,٤٦ |
| **الساحل** | ١١,٣٤ | ٢,١٧ | ٠,٦٥ | ٩,٣٤ | ١,٩٥ | ٠,٦٠ |
| **الريف** | | | | | | |
| **الجنوب** | ١٥,١٩ | ٢,٨٩ | ٠,٨٥ | ١٠,٦٧ | ٢,٠٣ | ٠,٦٤ |
| **الشمال الشرقي** | ١٥,٢٤ | ٣,٣٦ | ١,١٩ | ١٧,٩١ | ٣,٥١ | ١,٠١ |
| **الوسط** | ٢٢,٥٨ | ٥,٤٣ | ١,٩١ | ١١,١٠ | ١,٨١ | ٠,٤٩ |
| **الساحل** | ٩,٥٢ | ١,٧٧ | ٠,٤٨ | ٩,٧٠ | ١,٩٢ | ٠,٥٧ |
| **جميع أنحاء سوريا** | ١٤,٢٦ | ٢,٨٨ | ٠,٩٢ | ١١,٣٩ | ٢,١٣ | ٠,٦٢ |

**جدول ٦-٢ ب : القياسات النسبية للفقر وفقاً للإقليم في ١٩٩٦/٩٧ و ٢٠٠٣/٢٠٠٤، باستخدام خطوط الفقر العليا**

| | ١٩٩٦-١٩٩٧ | | | ٢٠٠٣-٢٠٠٤ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الأقاليم** | **P0** | **P1** | **P3** | **P0** | **P1** | **P3** |

| الحضر | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الجنوب | ٢٩,٢٧ | ٧,١٢ | ٢,٥١ | ٢٤,١٠ | ٥,٦٠ | ١,٩٨ |
| الشمال الشرقي | ٣٣,٥٧ | ٨,١٣ | ٢,٨٤ | ٣٣,٢٠ | ٨,٣٥ | ٢,٨٩ |
| الوسط | ٣٣,٠٥ | ٧,٩٥ | ٢,٦٨ | ٢٧,٦٨ | ٦,٣٨ | ٢,١٤ |
| الساحل | ٢٩,٦٦ | ٧,٢٩ | ٢,٦٤ | ٢٦,٦٧ | ٧,٥٣ | ٢,٩٤ |
| الريف | | | | | | |
| الجنوب | ٣٥,٩٥ | ٩,١٩ | ٣,٣٣ | ٢٦,٥٤ | ٥,٩٥ | ٢,٠٢ |
| الشمال الشرقي | ٣١,٦٤ | ٨,٢٨ | ٣,١٨ | ٣٥,٧٥ | ٩,١٨ | ٣,٣٠ |
| الوسط | ٤١,٥٧ | ١٢,٩٥ | ٥,٤٩ | ٢٨,٩٠ | ٦,٥١ | ٢,١١ |
| الساحل | ٣٦,٤٩ | ٩,٢٩ | ٣,٣٦ | ٢٩,٨٨ | ٧,٧١ | ٢,٩١ |
| جميع أنحاء سوريا | ٣٣,٢٢ | ٨,٥٣ | ٣,١٦ | ٣٠,١٣ | ٧,٣٩ | ٢,٦٠ |

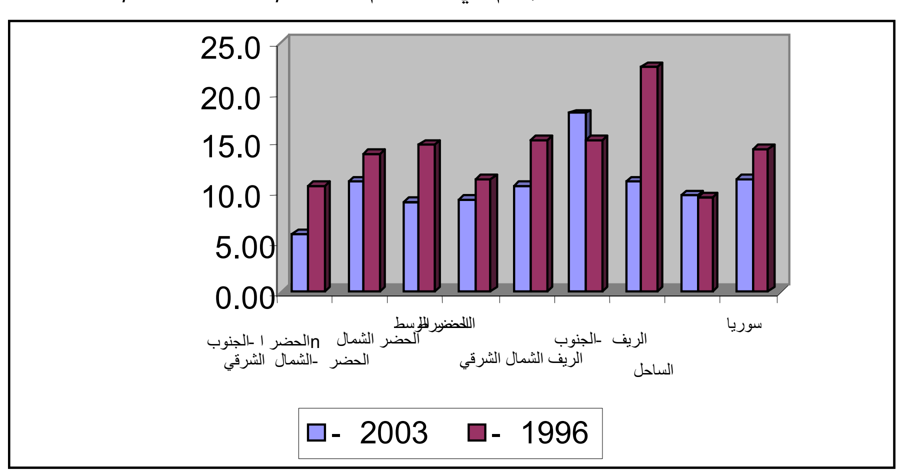
اختلفت التغيرات في الفقر بصورة ملحوظة من إقليم لآخر، حيث ظهر نمطان منسجمان لتطور الفقر خلال الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٤ عند استخدام خطوط الفقر الدنيا. أولا، تزايدت معدلات الفقر في المناطق الريفية للشمال الشرقي و المناطق الساحلية، خاصة في الإقليم الشمالي الشرقي (من ١٥,٢% إلى ١٨% في الإقليم الشمالي الشرقي). و قد اتبعت مقاييس فجوة الفقر وشدته نمطا مماثلاً. ثانيا، شهدت الأقاليم الأخرى تراجعا في قياسات الفقر خلال الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٤، حيث تراجعت قياسات الفقر بصورة ملحوظة في المناطق الحضرية و الريفية في القطاع الأوسط (من ١٤,٨% إلى ٩,٠٢%، بالنسبة ل pOفي المناطق الحضرية و من ٢٢,٦% إلى ١١,١% في المناطق الريفية).

ويمكن ملاحظة اتجاهات مشابهة في تطور الفقر بالنسبة لجميع الأقاليم و على المستوى القومي، خاصة عند تبني التقديرات القائمة على خطوط الفقر العليا، باستثناء مستويات الفقر في المناطق الريفية الساحلية، حيث تم توثيق زيادة طفيفة في الفقر عند قياس خطوط الفقر الدنيا، لكن الفقر كان قد انخفض بصورة ملحوظة باستخدام خطوط الفقر العليا. و يبدو أن النسبة المئوية ٣٥ - ٦٠ من توزيع الإنفاق قد شهدت تغيرا أكبر في انفاقها بالمقارنة بالتغير الذي طرأ على خط الفقر.

أما داخل الأقاليم ذاتها، فقد اتبع التغير في الفقر بين المحافظات نفس الأنماط السائدة بشكل عام بالنسبة للإقليم ككل، مع بعض الاستثناءات الملحوظة. فقد شهدت محافظتان في حضر سوريا - تدهورا ملحوظا لحالة الفقر خلال تلك الفترة: درعا (١,٣ نقطة مئوية) واللاذقية (٠,١١ نقطة مئوية). وفي حين شهدت معظم المحافظات الريفية للإقليم الشمالي الشرقي تدهورا ملحوظا في قياسات الفقر، إلا أن الزيادة في

اللاذقية كانت ذات دلالة (الجدول أ١-٢ و أ٣-٢ بالملحق). و أخيرا، في المنطقة الساحلية الريفية شهدت طرطوس – تحسنا ملموسا في مستويات الفقر، و إن تزامنت تلك التطورات الإيجابية مع زيادة مماثلة في الفقر في اللاذقية، و نتيجة لذلك، ازدادت معدلات الفقر في المنطقة الريفية الساحلية بصورة غير معنوية.

الشكل ٦-٢: معدلات الفقر وفقا للإقليم في الأعوام ١٩٩٦/٩٧ و ٢٠٠٣/٢٠٠٤




## ٦-٢ النمو و التوزيع

تعتمد قياسات الفقر على مستوى نصيب الفرد من الإنفاق وعلى توزيع الإنفاق. فتتراجع معدلات الفقر عند ارتفاع معدل نصيب الفرد من الإنفاق، في حين تزداد عند ما يسوء توزيع الإنفاق (يزداد معامل جيني أو غيره من قياسات اللامساواة).

ومن الأهمية بمكان تجزئة نتائج الفقر الى تغيرات فى *توزيع* الدخل و تغيرات فى *نمو* الدخل. ويمكن من خلال تقييم أثر النمو على الفقر تقدير التغيرات من خلال الفارق بين مقياس الفقر بالنسبة للفترتين الزمنيتين في حال عدم حدوث تغيير في معلم منحنى لورانس[٦] ، حيث يمكن في هذه الحالة عزو التغير إلى التغيير الذي طرأ في متوسط نصيب الفرد من الإنفاق. وعلى العكس، فإن أثر إعادة توزيع الإنفاق على مستويات الفقر هو الفارق بين مقاييس الفقر في الفترتين. وفي حالة ما إذا لم يطرأ أي تغيير على المتوسط، تكون التغيرات ناتجة عن تغيير في معلم منحنى لورانس.

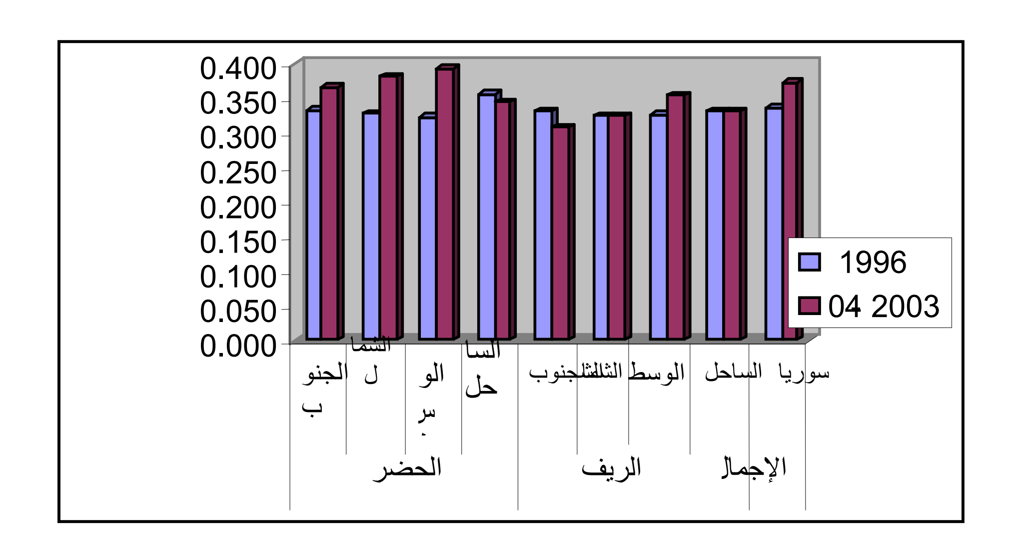
[6]يشير منحنى لورانس إلى العلاقة بين النسب المئوية التراكمية للسكان و بين نصيبهم في إجمالي الإنفاق. و يمثل المحور الأفقي حصة السكان التراكمية في حين يمثل الخط الرأسي حصص الإنفاق التراكمية. وفي الوضع الأمثل، إذا كانت هناك حالة مساواة تامة بين النسب المئوية للسكان، لابد و أن يسير منحنى لورانس بزاوية ٤٥ درجة. و كلما انخفض المنحنى عن المنحنى المثالي، زادت اللامساواة في توزيع الإنفاق.

ويبين جدول٧-٢ توزيع تغيرات الفقر في سوريا خلال الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٤، ويقسمها إلي مكونين هما النمو وإعادة التوزيع على المستوى القومى والإقليمي. كان هناك ثلاثة أنماط إقليمية مختلفة من حيث توزيع هذا التغير في الإنفاق الأمر الذي أدى إلى التباينات الواسعة في نتائج الفقر بين هذه الأقاليم (الشكلان ٢,٦ و ٢,٧) والأنماط الثلاثة هي كالتالي: أولا: طغت الزيادة في معدلات نصيب الفرد من الانفاق على تدهور حالة توزيع الدخل. فعلى المستوى القومى – على سبيل المثال – لم يكن النمو في صالح الفقراء – حيث استفاد غير الفقراء (الذين يزيد ترتيبهم عن العشير الثالث في توزيع الإنفاق) بصورة تناسبية أكثر مما استفاد الفقراء من النمو الاقتصادي (الشكلان ٤-٢ و ٥-٢). وبالمثل، فقد ازداد معامل جيني من ٣٣,٧ إلى ٣٧,٤. وعليه، و في ضوء معدلات النمو الملحوظة، كان من المفترض أن يتراجع الفقر بمقدار ٥,٩ نقطة مئوية إذا ما لم يتغير توزيع الدخل. ولكن التراجع المفترض للفقر نتيجة النمو عرقله تدهور اللامساواة (٣,٠٦ نقاط مئوية). وقد تكرر هذا النمط في جميع المناطق الحضرية، باستثناء المناطق الساحلية، حيث أدت الزيادة في معدلات نصيب الفرد من الإنفاق إلي خفض مستوى الفقر بـــ ١٥ نقطة مئوية. ولكن مع الزيادة في جينى (من ٣٢,٤ إلى ٣٩,٤) كان الأثر الخالص لهذين الاتجاهين المضادين هو انخفاض يصل إلى ٥,٨ نقطة مئوية فقط.

**ثانيا:** شهدت المناطق الريفية للجنوب و المناطق الحضرية للساحل أنماطا مختلفة من النمو، فقد صاحبت الزيادة في نصيب الفرد من الإنفاق توزيعا أفضل للدخل، مؤدياً في نهاية الأمر إلى تراجع الفقر. و قد بدا هذا النمط من النمو الذي يصب في مصلحة الفقراء واضحا في المناطق الريفية للإقليم الجنوبي، حيث تمتعت المجموعة التي تمثل الـــ ١٠% الدنيا من السكان الأكثر فقراً بزيادة سنوية قدرها ٢% في نصيب الفرد من الإنفاق. وبالمثل سجل معامل جيني تراجعا من ٣٣,٢ إلى ٣٠,٩.

أما النمط الثالث في المناطق الريفية للإقليم الشمالي الشرقي، فقد جمع بين انخفاض نصيب الفرد من الإنفاق وتدهور توزيع الدخل – بحيث ساهم العاملان في تدهور مستويات الفقر.

**الشكل ٧-٢: التغيرات في معامل جيني وفقاً للإقليم**




جدول ٧-٢: تجزئة النمو وإعادة التوزيع لتغيرات الفقر وفقاً للإقليم بين الأعوام ١٩٩٦-٩٧ و ٢٠٠٣-٢٠٠٤ باستخدام خطوط الفقر الدنيا

| | **النمو** | **إعادة التوزيع** | **الفعلي (التأثير المزدوج)** |
|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | |
| الجنوب | -٧,٦٣ | ٢,٧٥ | -٤,٨٧ |
| الشمال الشرقي | -١١,٧٩ | ٩,٠٢ | -٢,٧٨ |
| الوسط | -١٥,٨٠ | ١٠,٠٣ | -٥,٧٨ |
| الساحل | -١,٥٧ | -٠,٤٣ | -٢,٠٠ |
| | | | |
| **الريف** | | | |
| الجنوب | -١,٠١ | ٣,٥١ | -٤,٥٢ |
| الشمال الشرقي | ٢,٦٥ | ٠,٠٢ | ٢,٦٧ |
| الوسط | -١٥,٤٢ | ٣,٩٥ | -١١,٤٨ |
| الساحل | ٠,١٩ | -٠,٠٢ | ٠,١٨ |
| جميع أنحاء سوريا | -٥,٩٣ | ٣,٠٦ | -٢,٨٧ |

ومن ثم، يمكن أن نخلص إلى أن التراجع في الفقر الإجمالي بين ١٩٩٦-٩٧ و ٢٠٠٣-٢٠٠٤ كان نتيجة لحدوث نمو في نصيب الفرد من الإنفاق. وعلى الرغم من أن النمو لم يكن في صالح الفقراء، إلا أنه كان كبيراً بحيث طغي على الآثار السلبية الناتجة عن التدهور في توزيع الدخل.

**٧-٢ مرونة التوزيع و النمو**

يمكن القول بأن الفقر ضحل نسبياً في سوريا، و هو مايعني أن حتى التغيرات الطفيفة في النمو قد تؤدي إلى حدوث آثار هامة على خطوط الفقر. فأي زيادة في النمو قد تساعد على رفع مستوى عدد كبير من الأفراد فوق خط الفقر. وبالمثل، فإن أي تراجع في معدلات النمو قد ينتج عنه سقوط عدد كبير من المواطنين تحت خط الفقر، و هو ما يؤدي إلى تباينات ذات دلالة في قياس نسبة الفقراء. ومن ثم، يمكن القول بأنه مع الارتفاع النسبي في مرونة الفقر بالنسبة للنمو، قد يؤثر انهيار النمو الاقتصادي سلبا على الفقر.

من جهة أخرى، تختلف الأقاليم ليس فقط من حيث مستويات النمو بها، ولكن أيضا في كيفية تأثير معدلات النمو على مستويات الفقر. وبالفعل فإن حسابات مرونة الفقر في علاقته بالنمو، بمعنى النسبة المئوية للتغير في معدل الفقر في ضوء تغير نسبي في المتوسط لمستويات الاستهلاك على المستوى الإقليمي، تشير إلى أن الفقر في المناطق الريفية للشمال الشرقي و الساحل أقل تأثرا بالنمو (جدول ٨-٢)، وهو ما يتفق و النتائج التي تم التوصل إليها وهي أن الفقر أكثر عمقا في هذه المنطقة.

تم تقدير العلاقة بين مرونة قياسات الفقر بالنسبة للتغيرات في متوسط الإنفاق واللامساواة. كانت مرونة قياسات معدلات الفقر بالنسبة لمتوسط الإنفاق و مقياس اللامساواة أقل (بصورة مطلقة) في ريف الإقليم الشمالي الشرقي، تلته المناطق الحضرية للإقليم الساحلي، حيث وصلت معدلات الفقر إلى أعلى مستوياتها. و من ثم يمكن القول أنه حتى في حال تحقيق المناطق الريفية للشمال الشرقي نفس معدلات النمو التي حققتها مناطق الوسط، لم تكن معدلات الفقر لتتراجع بنفس الدرجة (جدول ٨-٢).

**جدول ٨-٢ : مرونة النمو والتوزيع**

| | **مرونة النمو** | **مرونة التوزيع** |
|---|---|---|
| **الحضر** | | |
| الجنوب | -٥,٩٢٣ | ١٠,٦٢٥ |
| الشمال الشرقي | -٣,٤٩٨ | ٥,٥٨٣ |

| الوسط | -٤,٠٣٣ | ٦,٨٩٦ |
|---|---|---|
| الساحل | -٣,٠٨٩ | ٥,٢٠٩ |
| **الريف** | | |
| الجنوب | -٣,٥٤٣ | ٣,٩٥٣ |
| الشمال الشرقي | -٢,٧٦١ | ٢,٥٧٩ |
| الوسط | -٣,٩٩٦ | ٥,٤٢٤ |
| الساحل | -٣,٥٤٧ | ٥,٠٦١ |
| جميع أنحاء سوريا | -٢,٩٥٦ | ٤,٢٢٣ |

شهدت المناطق الريفية للشمال الشرقي والمناطق الحضرية للأقاليم الساحلية أدنى مرونة للفقر ليس فقط بالنسبة للتغيرات في متوسط الإنفاق، ولكن في تغيرات اللامساواة أيضا هو ما يشير إلى انخفاض تأثير النمو في الإنفاق أو في تحسين اللامساواة مقارنة بالمناطق الأخرى. بمعني آخر، مع كل نقطة مئوية من النمو في متوسط الإنفاق، تنخفض نسبة الفقراء بمقدار ٢,٧٦-% في ريف الشمال الشرقي، مقارنة ب ٥,٩% في حضر المناطق الجنوبية. وينخفض أثر التحسن في اللامساواة إلى أدنى مستوياته في ريف الشمال الشرقي و يصل إلى أعلى مستوياته في حضر الأقاليم الجنوبية، بمعنى آخر ينخفض الفقر بمعدل ١٠,٦- في حضر الإقليم الجنوبي في حالة تحسن اللامساواة بمقدار نسبة مئوية واحدة. أما في حال حدوث نفس نسبة التحسن في اللامساواة في ريف الشمال الشرقي، تنخفض معدلات الفقر بمقدار ٢,٥٨- %. فقط وهو ما يفسر التغيرات التي طرأت على الفقر بين ١٩٩٦-٩٧ و ٢٠٠٣-٢٠٠٤ كما تمت الإشارة سابقا.

# الفصل الثالث

# صورة الفقر

*تبين أن التعليم هو أكثر العوامل ارتباطا بمخاطر الفقر في سوريا. حيث بلغت نسبة الفقراء الذين يعانون من الأمية في سوريا ١٨ % ، كما ازدادت معدلات الفقر وحدته وعمقه بين صفوف الأميين. من جهة أخرى، يرتبط الفقر بعلاقة عكسية بالمستوى التعليمي، فأي تحسن طفيف في مستوى التعليم من شأنه أن*

*يؤدي إلى تراجع في عدد الفقراء. من ناحية أخرى، ازداد التباين في نسبة الفقراء فيما يتعلق بالحالة التعليمية. ففي الحضر وصل الفقر إلى ١١,٧% بين الأميين في حين لم تتعد هذه النسبة*
*١,٥% بين خريجي الجامعات. وتراوحت هذه النسب في المناطق الريفية بين ١٦,٥% و ٥,٠%. من ناحية أخرى، يكرس الفقر من مستوى الجهل، وهو ما يؤدي إلى حلقة مفرغة من الفقر وانخفاض مستوى التعليم. فعلى سبيل المثال وصلت نسبة الأفراد الأميين الذين يعيشون في أسر معيشية يعولها أمي إلى ٥٢% من الفقراء و ٤٩% من غير الفقراء. كما تفاعل الفقر مع النوع الاجتماعى لينتج فجوات واسعة فى القيد بالمدارس بين الفقراء، و الأرجح أن تكون الفتيات الفقيرات خارج المدارس.*

*أما من حيث العمل، فقد وصلت معدلات الفقر إلى أعلى مستوياتها بين العاملين لحسابهم في الأنشطة الهامشية أو غير الماهرة، أو الذين يعملون بدون أجر. من جهة أخرى، ارتفع تمثيل الزراعة والتشييد بين الفقراء (مقارنة بنسبتهم إلى إجمالي السكان). كما ارتفعت نسبة الفقراء في القطاع غير الرسمي، حيث وصلت نسبة العاملين في هذا القطاع إلى حوالي ٤٨% من إجمالي الفقراء. من ناحية أخرى، ثبت وجود علاقة بين البطالة والفقر، حيث وصلت نسبة الفقر بين العاطلين عن العمل الى أعلى من المتوسط في المناطق الحضرية.*

*كما ارتفعت نسبة الفقر بين النساء الأرامل المعيلات لأطفال، و هو ما يشير إلى إمكانية توجيه الاهتمام إلى هذه المجموعة بوصفها من المجموعات الأكثر احتياجا.*

*هذا ومن الأرجح أن تكون الأسر الكبيرة في سوريا -كغيرها من البلدان- أكثر فقراً من الأسر الصغيرة. كما انتشرت ظاهرة عمالة الأطفال داخل الأسر المعيشية الفقيرة، و بالتالي في الأقاليم الفقيرة حيث وصلت نسبة الأطفال العاملين في الحضر إلى ٢,٥٢% من إجمالي الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦-١٥ عاماً.*

*وأخيرا، لم يؤثر مستوى الفقر تأثيرا واضحا في القدرة على الاستفادة من الخدمات الحضرية العامة وهو ما يبدو جليا بالنسبة لمياه الشرب في جميع المناطق الحضرية، حيث تعد شبكة المياه العامة هي المصدر الرئيسي لمياه الشرب بالنسبة للفقراء. أما التمتع بخدمات الصرف الصحي فقد كان منخفضا بالنسبة للأسر الفقيرة حيث لم تتعد نسبة الفقراء الذين يعيشون في منازل متصلة بنظام للصرف ٢٩,٤%.*

**١-٣ نطـــــاق التحليل:**

يعد تحديد خصائص الفقراء في سوريا بمثابة الخطوة الأولى نحو صياغة استراتيجية للتقليل من الفقر. فالدخل المتدني لا يعتبر السمة الوحيدة للفقر. فعادة ما يرتبط الفقر بسوء التغذية، وارتفاع أعداد وفيات

الأطفال، ومستويات التعليم المتدنية والظروف المعيشية المتواضعة وصعوبة الحصول على الخدمات الأساسية مثل الماء والصرف الصحي. ومن ثم، فإن عملية توزيع الخدمات الاجتماعية في سوريا لابد و أن تركز على الأعداد الفعلية للفقراء، بالإضافة إلى خصائص هؤلاء السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. وتزداد أهمية هذا النوع من التحليل بالنسبة لصانعي السياسات الذين تقع على عاتقهم مهمة تصميم واستهداف استراتيجيات للقضاء على الفقر. ويعرض هذا الفصل صورة شاملة للفقراء من حيث مستوياتهم التعليمية، وخصائصهم العملية والديمغرافية، وظروفهم السكنية بالإضافة إلى مصادر دخلهم.

### ٢-٣ التعليم و الفقر

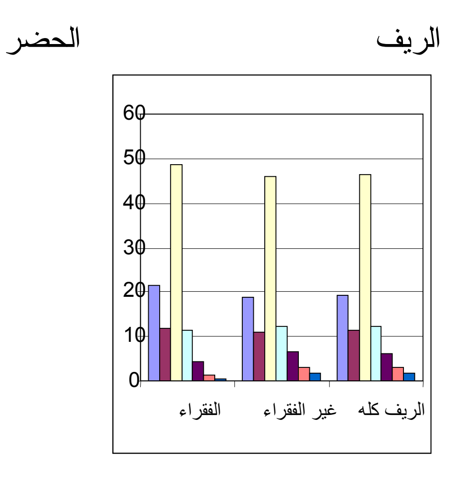
إن الارتباط بين التعليم والرفاهية له دلالات هامة بالنسبة للسياسات، خاصة من حيث تأثير التوزيع. لذلك، سوف يناقش الجزء التالي الخصائص التعليمية للفقراء بالنظر إلى مستواهم التعليمي.

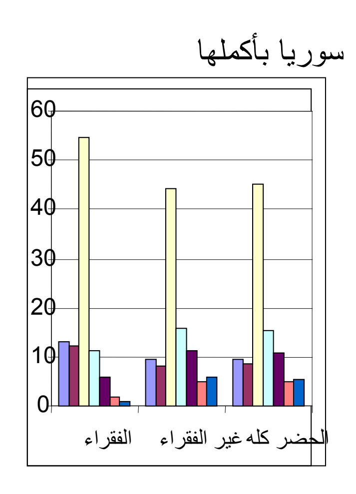
#### ١-٢-٣ المستوى التعليمي

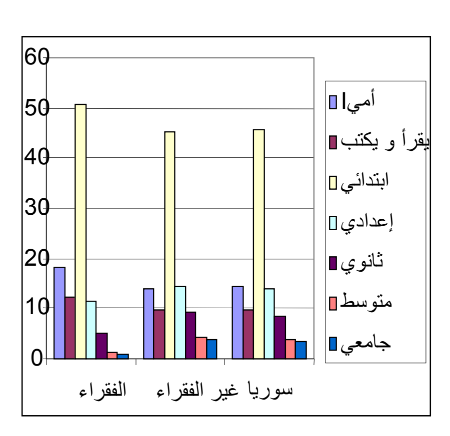
وصلت نسبة الحاصلين على التعليم الأساسي (من الحضانة الى السنة التاسعة) أو ما هو أدنى في سوريا في عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى ثلثي السكان. أما نسبة الأميين (الذين تبلغ أعمارهم عشرة أعوام و أكثر) فقد بلغت ١٤% مقارنة بإجمالي عدد السكان في سوريا ، في حين بلغت نسبة الحاصلين على تعليم ابتدائي أو القادرين على القراءة والكتابة ٥٥,٧%، ووصلت نسبة الذين أتموا التعليم الثانوي إلى ٨,٧% (من السنة ٩ الى ١٢). أما نسبة الحاصلين على تعليم جامعي فقد بلغت ٣,٥% فقط (أنظر إلى خانة سوريا بأكملها في الشكل ١-٣، و الجدولان أ ١-٣ و أ ٢-٣ بالملحق). ويبدو هذا النمط أكثر وضوحا عند ملاحظة المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية (الجدولان ١-٣ أ و ١-٣ ب)

**الشكل ١-٣: الصورة التعليمية للفرد، ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤:**

الريف الحضر سوريا بأكملها






ويلاحظ تباينات ذات دلالة بين الحضر والريف، حيث تزداد نسبة الأمية في المناطق الريفية الأكثر فقرا بينما تتراجع نسبتها في المناطق الحضرية الأحسن حالا. وقد وصلت نسبة الأمية بين الأفراد في الريف إلى ١٩,٣% في حين لم تتعد ٩,٧% في المناطق الحضرية. ولكن كيف ينعكس هذا النمط التعليمي على مستوى الأسرة المعيشية؟

من الواضح أن الفقر يرتبط عكسياً بمستوى التعليم، حيث يؤدي أي تحسن طفيف في المستوى التعليمي إلى تراجع أعداد الفقراء. لم تحصل الغالبية العظمى من الفقراء سوى على تعليم ابتدائي على الأكثر أو لم تحصل على أي قدر من التعليم، حيث وصلت نسبة الفقراء الذين لم يحصلوا سوى على تعليم ابتدائي أو ما هو أدنى إلى ٨١,٣% من إجمالي الفقراء، في حين لم تصل نسبة الحاصلين على تعليم جامعي بين الفقراء إلى ١%. ويشير الجزء الخاص "بسوريا بأكملها" بالشكل ١-٣ إلى تشابه صورة غير الفقراء مع إجمالي السكان، وإن اختلفت الصورة اختلافا كبيرا بالنسبة للفقراء.

من جهة أخرى، ظهر التباين الإقليمي واضحا بالنسبة للمستوى التعليمي و ارتباطه بالفقر. فيشير الجزء الخاص "بالحضر" بالشكل ١-٣ إلى التشابه بين الصورة العامة لغير الفقراء و بين السكان ككل،

وتتصف صورة الفقراء بتحيزها الواضح نحو المستويات التعليمية المتدنية. من جهة أخرى، تزداد الفجوة في المستوى التعليمي بين الفقراء و غير الفقراء في المناطق الحضرية مقارنة بالريف. فعلى سبيل المثال، يشير الرسم الخاص "بالحضر" في الشكل ١-٣ إلى أن نسبة الفقراء الحاصلين على تعليم ابتدائي تقل عن ٨٠%، في حين تصل النسبة بين غير الفقراء إلى ٦٢%. أما الجزء الخاص "بالريف" ، فيشير إلى اختلاف المناطق الريفية، فعلي الرغم من زيادة نسبة الأمية بين الفقراء، إلا أن الصورة العامة للفقراء وغير الفقراء لا تختلف كثيراً. ولعل أكثر الخصائص وضوحا هي حجم الاختلافات بين مجموعات الفقراء مقارنة بحجم الفجوة الإقليمية: حيث تزداد الفجوة الريفية الحضرية بشكل عام. ومن ثم، يعتبر التعليم مسبباً ضعيفاً للفقر في المناطق الريفية بسوريا.

جدول ١-٣ أ: المستوى التعليمي وفقاً لحالة الفقر، على مستوى سوريا بأكملها ٢٠٠٣-٢٠٠٤

| | **أمي** | **يقرأ و يكتب** | **تعليم ابتدائي** | **تعليم إعدادي** | **تعليم ثانوي** | **تعليم متوسط** | **تعليم جامعي** | **عدد الأفراد** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أ. الأفراد: | | | | | | | | |
| الفقراء | ١٨,٣١ | ١٢,١٠ | ٥٠,٨٦ | ١١,٤٤ | ٥,١١ | ١,٤٦ | ٠,٧٢ | ١٤٣٧٧ |
| غير الفقراء | ١٣,٧٥ | ٩,٦١ | ٤٥,٤٠ | ١٤,٢٥ | ٩,١١ | ٤,٢٤ | ٣,٩٤ | ١١٠١٤٨ |
| الإجمالي | ١٤,٢٨ | ٩,٩٠ | ٤٥,٧٦ | ١٣,٩٢ | ٨,٦٥ | ٣,٩٢ | ٣,٥٧ | ١٢٤٥٢٥ |
| ب- رب الأسرة المعيشية | | | | | | | | |
| الفقراء | ٢٦,٤٠ | ١٢,٢٦ | ٤٤,١٨ | ٨,٤٥ | ٣,٩٠ | ٢,٨٦ | ١,٩٥ | ١٩٧٥٣ |
| غير الفقراء | ١٥,١٧ | ٩,٤٠ | ٤٢,٣٤ | ١١,٦١ | ٧,٧٢ | ٥,٩٢ | ٧,٨٣ | ١٥٣٥٧٧ |
| الإجمالي | ١٦,٤٥ | ٩,٧٣ | ٤٢,٥٥ | ١١,٢٥ | ٧,٢٩ | ٥,٥٧ | ٧,١٦ | ١٧٣٣٣٠ |

**المصدر: جداول الملحق أ١-٣ و أ٣-٣**

***جدول ١-٣ ب: قياسات الفقر وفقا للمستوى التعليمي، لسوريا بأكملها، ٢٠٠٣-٢٠٠٤***

| | **أمي** | **يقرأ و يكتب** | **تعليم ابتدائي** | **تعليم إعدادي** | **تعليم ثانوي** | **تعليم متوسط** | **تعليم جامعي** |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أ. الأفراد: | | | | | | | |
| P0 | ١٤,٨٠ | ١٤,١١ | ١٢,٨٣ | ٩,٤٩ | ٦,٨٢ | ٤,٣١ | ٢,٣٤ |
| P1 | ٢,٩١ | ٢,٦٥ | ٢,٣٧ | ١,٨٩ | ١,٣٠ | ٠,٧٦ | ٠,٣٨ |
| P2 | ٠,٨٧ | ٠,٧٦ | ٠,٦٧ | ٠,٦١ | ٠,٤٣ | ٠,٢٢ | ٠,١٠ |
| ب- رب الأسرة | | | | | | | |
| P0 | ٢٦,٤٠ | ١٢,٢٦ | ٤٤,١٨ | ٨,٤٥ | ٣,٩٠ | ٢,٨٦ | ١,٩٥ |
| P1 | ١٥,١٧ | ٩,٤٠ | ٤٢,٣٤ | ١١,٦١ | ٧,٧٢ | ٥,٩٢ | ٧,٨٣ |
| P2 | ١٦,٤٥ | ٩,٧٣ | ٤٢,٥٥ | ١١,٢٥ | ٧,٢٩ | ٥,٥٧ | ٧,١٦ |

**المصدر: جداول الملحق أ٢-٣ و أ٤-٣**

**لعب التعليم دورا أكثر أهمية في الحضر في تسهيل الحصول على مصدر كاف للدخل وفي تجنب الفقر، حيث كان الفقر أكثر عمقاً وحدة وارتفاعاً بين الأميين أو الذين يعيشون في أسر يعولها أمي (الشكل ٢-٣، جدول أ٢-٣ بالملحق) على كل المستويات الأقليمية. كما تتجاوز قياسات الفقر بالنسبة للأميين المتوسط القومى بحوالي الثلث في كافة المناطق الحضرية، في حين تزيد فقط بنسبة ١٠% في المناطق الريفية. وتقوى العلاقة بين التعليم و الفقر بالنسبة للمستوى التعليمي لرب الأسرة، حيث بلغت معدلات الفقر بالنسبة لأرباب الأسر المعيشية من الأميين أكثر من ضعف متوسط معدلات الفقر في الحضر، أما في الريف، فلم تزد سوى بمقدار خمسة نقاط مئوية عن المتوسط (جدول أ٤-٣ بالملحق).**

لقد حدث تقدم ملحوظ في التقليل من الأمية حيث انخفضت معدلات الأمية بمقدار ٤% في الفترة الواقعة ما بين الأعوام ١٩٩٦-٩٧ و٢٠٠٣-٢٠٠٤. إلا أن هذا الانخفاض لم يكن متماثلاً عبر جميع المناطق ولا حتى بين الفقراء أو غير الفقراء في المناطق الحضرية والريفية. لقد شهدت المناطق الحضرية في سوريا القسم الأكبر من انخفاض الأمية حيث انخفضت المعدلات بمقدار
٣٦%. بينما وصل الانخفاض في الريف السوري إلى ١٨% فقط. ولكن حتى في المناطق الريفية، كانت التحسينات في المستوى التعليمي لغير الفقراء أكبر من المتوسط. وفي المناطق الحضرية انخفضت نسبة الأمية بمقدار ٣٢% بين المجموعات الفقيرة في حين أن الأرقام المقابلة لغير الفقراء كانت ٣٥%. لقد شهد الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية ، حيث تسود أعلي معدلات للأمية، أدنى التغيرات المئوية: ٧% فقط ممثلة ١,٦ نقطة مئوية (جدول ب١-٣).

كما تغيرت قوة تأثير التعليم على الفقر على مدار الفترات محل الملاحظة مع وجود تباينات إقليمية واضحة. ففي حين تشابهت العلاقة العامة بين قياسات الفقر و مستويات التعليم في كل من الفترة بين الأعوام ١٩٩٦/٩٧ و ٢٠٠٣/٢٠٠٤، إلا أن تأثير مستوى التعليم على خفض معدلات الفقر في الحضر كان أضعف في الفترة السابقة. حيث تحسنت نسبياً أحوال الحاصلين على درجة أعلي من التعليم في هذه المناطق في ٢٠٠٣/٢٠٠٤ مقارنة بعام ١٩٩٦-٩٧. أما في المناطق الريفية، فقد أدى التأثير الطفيف لتغير مستوى التعليم إلى التواضع النسبي في جهود مكافحة الفقر على مدار هذه الفترة.

كانت هناك علاقة قوية بين مستوى تعليم رب الأسرة المعيشية ومستوى تعليم أفرادها، وبدا التأثير أكبر قليلاً بالنسبة للفقراء. أما على المستوى القومي، فقد تبين أن ٤٢% من الأفراد الأميين (و ٣٦% من الأميين الفقراء) يعيشون في أسر معيشية يعولها أمي. كما يعيش الأفراد الذين يحظون بمستويات تعليم أخرى (باستثناء التعليم الأساسي) في أسر معيشية يتمتع أربابها بنفس المستوى التعليمي (الجداول أ١-٥-٣ و أ٢-٥-٣ بالملحق). كما كان هناك تباين واضح في نسب تماثل المستوى التعليمي بين الفقراء و

غير الفقراء (حيث تزداد نسب الأميين بين الفقراء مقارنة بغير الفقراء، وتنخفض النسب في جميع الفئات الأخرى).

**الشكل ٢-٣: معدلات الفقر وفقاً لمستوى تعليم الفرد، ٢٠٠٣-٢٠٠٤**

### ٢-٢-٣ العلاقة السببية و مصيدة الفقر:

يساهم الفقر في استمرار نقص التعليم، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة من الفقر والمستوى المتدني من التعليم. وتفسر مثل هذه العلاقات كيف ينتقل الفقر من جيل إلى آخر. ويمكن وصف السيناريو التقليدي كالآتي: بدأ برب أسرة معيشية أمي لا يملك أصول إنتاجية، وتستمر الأسرة فى مسارها من خلال الأطفال. فعادة ما يعاني الأطفال من سوء التغذية وهو أثر مباشر لجهل الآباء أكثر منه نتيجة لعدم توفر الغذاء المناسب، بالإضافة إلى تواضع الظروف الصحية التي يعيشون بها. ومن ثم يصبح هؤلاء الأطفال أكثر عرضة للأمراض وهو ما يؤدي إلى تدهور قدراتهم الجسدية. من جهة أخرى، لا يجد هؤلاء الأطفال مكانا في المدارس الرسمية وحتى في حال التحاقهم، عادة ما يضطرون للتسرب من التعليم للالتحاق بسوق العمل. وفي ظل هذه الظروف ينتهي الحال بالغالبية العظمى منهم بأن يصبحوا من الأميين. وفي غياب خدمات التدريب المهني يواجه هؤلاء الأطفال مصاعب الحياة دون التمتع بأية مهارات. وتكتمل الدائرة عندما يشترك الزوج (أو الزوجة) في نفس السمات وهو ما يؤدي إلى تكريس

الفقر وانتقاله من جيل لآخر. وفي ظل هذا السيناريو تظهر أهمية التعليم بوصفه أحد أقوى الأدوات في تمكين الأفراد من كسر هذه الحلقة المفرغة من الفقر، وإن لم يكن هو الأداة الوحيدة.

وفي سوريا تبلغ نسبة الأفراد الحاصلين على تعليم ابتدائي أو ما هو أدنى الذين يعيشون في أسر معيشية يرأسها أمي ٩٢% بين الفقراء و٨٩% بين غير الفقراء وهو ما يشير إلى أنه حتى في حالة أمية رب الأسرة من غير الفقراء، يكون لأفراد الأسرة فرصة أكبر في الحصول على قدر من التعليم مقارنة بحالهم لو كان رب الأسرة من الفقراء. وبالمقارنة، وصلت نسبة الحاصلين على تعليم ثانوي إلى ١٩% بين الأسر الفقيرة التي حصل عائلها على تعليم ثانوي، وإلى ٢٩% بالنسبة للأسر غير الفقيرة. أما بالنسبة للتعليم الجامعي، فقد بدا الاختلاف أكثر وضوحا حيث وصلت النسب إلى ١٤% و ٢٧% على التوالي، وهو ما يشير إلى أن الفقر يحول دون نقل التعليم. وهو ما يمكن عزوه إلى اضطرار الأطفال لترك المدرسة للالتحاق بسوق العمل.

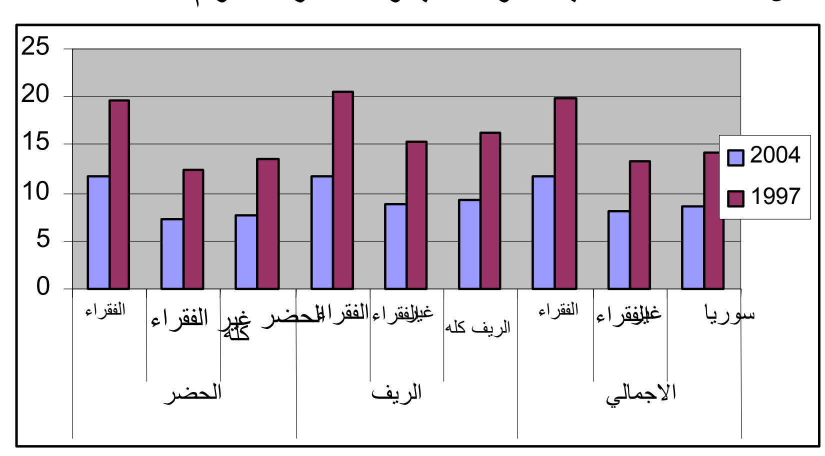
### ٣-٣ التوظيف والبطالة[7]

انخفضت مشاركة الفقراء في سوق العمل مقارنة بغير الفقراء بشكل إجمالي. في المناطق الحضرية بلغت معدلات مشاركة العاملين ٣٧,٥% و ٣٩,٥% للفقراء وغير الفقراء على التوالي، في حين لم تختلف النسب بين الفقراء وغير الفقراء في المناطق الريفية (٤٤%). ويمكن عزو الفقر لعدم قدرة أفراد الأسرة المعيشية على المشاركة في الأنشطة المدرة للدخل. ويشير تشابه معدلات المشاركة بين الفقراء والسكان النموذجيين إلى أن غياب فرص العمل في حد ذاته لا يؤدي إلى الفقر ولكن ما يهم هو حجم الدخل الذي تدره تلك الأنشطة للفقراء. ويمكن تفسير ذلك بانخفاض مستوى الأجر المدفوع لوحدة العمل بالنسبة للفقراء أو للطبيعة الموسمية أو المؤقتة للعمل أو كلاهما. وكما يشير جدول أ١٩-٣، يعمل الفقراء في المتوسط عدداً أكبر من الساعات في الأسبوع و عددا أكبر من الأيام في الأسبوع، في ظل أجور متواضعة لا تمثل سوى ٨٠% من متوسط الأجر الذي يحصل عليه غير الفقراء.

هناك علاقة ترابطية بين معدلات البطالة و الفقر على المستوى القومي، حيث ازدادت معدلات البطالة بين الفقراء في كل من الحضر و الريف. أما معدلات البطالة بالنسبة للفقراء، فقد وصلت إلى ١٢% في كل من الحضر و الريف في عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، في حين وصلت المعدلات بالنسبة لغير الفقراء إلى ٧,٤% في الحضر و ٩% في الريف (الشكل ٣-٣ و الجداول أ٩-٣ و أ١٠-٣ بالملحق).

[7] يستند هذا الجزء إلي النتائج التي تم تفصيلها في ملحق الجداول أ ٣,٦ و حتى أ١٨-٣ في عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ و جداول الملحق ب١-٣ و حتى ب٩-٣ بالنسبة ل ١٩٩٦-٩٧

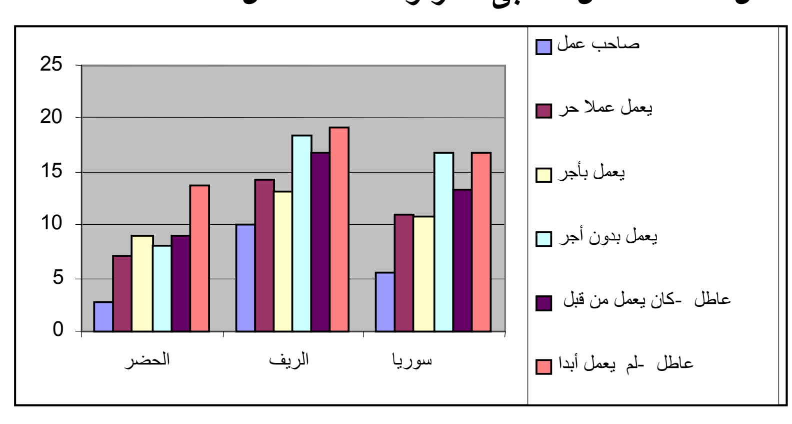
**الشكل ٣-٣: معدلات البطالة وفقاً لمجموعة الفقر، الأعوام ١٩٩٦-٩٧، ٢٠٠٣-٢٠٠٤**




وقد هيمنت فئة العاملين بأجر على جميع فئات العمل الأخرى بالنسبة لكل من الفقراء و غير الفقراء. فكانت أغلبية العاملين في ٢٠٠٣-٢٠٠٤ من الأفراد الذين يتقاضون أجرا (٤٩,٣% لسوريا بأكملها). وترتفع معدلات التوظيف بأجر في الحضر مقارنة بالريف (٥٨,٤% في الحضر مقارنة ب ٤٠% في المناطق الريفية) (جدول أ٩-٣). وعلى العكس، تزداد نسب العاملين في فئات العمل الحر (الذين يوظفون أو لا يوظفون آخرين) أو العاملين بدون أجر في المناطق الريفية، وهو ما يمكن عزوه إلى عمل سكان الريف بصورة أساسية في مجال الزراعة. وقد وصلت نسبة العاملين دون أجر في الريف إلى حوالي خمس سكان الريف عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وأكثر من ربع فقراء الريف. وعلى ذلك، تمثل مجموعات العاملين بدون أجر والعاطلين عن العمل أكثر الفئات فقرا.

وفي عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وصلت معدلات الفقر إلى أعلاها بين العاطلين في الحضر و بين العاطلين أو العاملين بدون أجر في الريف. وبصفة خاصة، بلغت نسبة الفقر بين صفوف العاطلين ١,٥ أمثال نسبتها بين باقي سكان الحضر. وبالمقارنة، كانت شريحة العاملين لحسابهم الذين يوظفون آخرين (وهو ما يشير ضمنا إلى نجاحهم بدرجة تؤهلهم لإدارة مشروعات أكبر) أقل فقرا في كل من الحضر والريف – حيث وصلت نسبة الفقراء داخل هذه الشريحة إلى ٣% فقط في الحضر و إلى ١٠% في الريف.

**الشكل ٤-٣: المعدل النسبى للفقر وفقا لحالة العمل، ٢٠٠٣-٢٠٠٤**




*وبشكل عام يمكن القول بأن العاملين الذين يتقاضون أجراً كانوا أقل فقرا.* أما على المستوى القومى، فقد وصلت نسبة الفقراء بين العاملين بأجر إلى ١٠,٧% مقارنة ب ١١,٤% بالنسبة لإجمالي السكان.

ويمكن ملاحظة تحسينات متوسطة الدرجة عند مقارنة معدلات المشاركة لعام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤ بمعدلات عام ١٩٩٦ – ١٩٩٧. فقط ازداد معدل المشاركة الإجمالية بنسبة ثلاث نقاط مئوية بالنسبة للفقراء وبنسبة مئوية واحدة بالنسبة لغير الفقراء .

وبالرغم من أن معدلات المشاركة لكل من الفقراء وغير الفقراء لم تتغير خلال الأعوام من ١٩٩٦-٢٠٠٤ في المناطق الحضرية، كانت هناك زيادات كبيرة في معدلات المشاركة بالنسبة لنفس الفترة في المناطق الريفية: ٦,٦ نقاط مئوية بالنسبة للفقراء و ٤,٤ نقاط مئوية بالنسبة لغير الفقراء .

تراجعت معدلات البطالة بين الأعوام ١٩٩٦-٩٧ و ٢٠٠٣-٢٠٠٤ على المستوى القومى في سوريا في كل من المناطق الحضرية و الريفية. حيث وصلت معدلات البطالة بشكل عام إلى ٨,٦% في ٢٠٠٣-٢٠٠٤ [8]، مقارنة ب ١٣,٤% عام ١٩٩٦-٩٧. من ناحية أخرى، لم تكن السرعة في معدلات التغير منسجمة بالنسبة لمختلف مجموعات الفقر. فعلى المستوى القومي، شهد الفقراء أعلى معدلات الانخفاض

[8] على الرغم من اتساق البيانات حول معدلات المشاركة و النشاط الإقتصادي و نوعية التوظيف و التي تم الحصول عليها من مسح دخول وإنفاق الأسر المعيشية لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ مع البيانات التي تم الحصول عليها من مسح العمل لعام ٢٠٠٣، إلا أن معدلات البطالة المستمدة من المسح الأول تنخفض كثيرا عن تلك المستمدة من مسح العمل السابق الإشارة إليه. و يمكن عزو هذا الاختلاف لاجراءات تحديد العينة ومدة المسح (حيث شملت بيانات مسح دخول وإنفاق الأسرة المعيشية عام واحد، في حين لم تشمل بيانات مسح العمل سوى ثلاثة شهور في عام ٢٠٠٣)، كما يمكن عزوه إلى اختلاف تعريف كلمة "التوظيف".

بالنقاط المئوية (حيث تراجعت معدلات البطالة بين الفقراء بمقدار ثمان نقاط مئوية مقارنة بخمس نقاط بالنسبة لغير الفقراء). كما لوحظ نمط مماثل في كل من المناطق الحضرية و الريفية (جدول ب٣-٣ بالملحق).

أما شريحة العاملين الذين يتقاضون أجراً بين الفقراء، فقد تناقصت خلال الفترة من ١٩٩٧-٢٠٠٤. اذ استوعبت فئة "من يعملون لحسابهم أو بمفردهم" معظم الزيادة في معدل المشاركة في القوى العاملة. إلا أن التغيرات في أنصبة فئة "العاملين لحسابهم والعاملين بمفردهم" كانت أكبر بين الفقراء مقارنة بغير الفقراء في الحضر أكثر منها في الريف.

وبالنظر في العلاقة بين الفقر و حالة العمل بالنسبة لرب الأسرة المعيشية (كما توضح الجداول أ١١-٣ و أ١٢-٣ بالملحق) اتضح وجود نمط مماثل. فتبين أن فئة العاملين بأجر تحظى بأعلى نسبة تمثيل، تليها فئة العاملين لحسابهم في كل من الحضر والريف. من جهة أخرى، مثل الأفراد الذين يعيشون داخل أسرة معيشية يعمل عائلها ٩٠,٤٣% من إجمالي السكان، حيث تزداد النسب في الحضر مقارنة بالريف وبين الفقراء مقارنة بغير الفقراء.

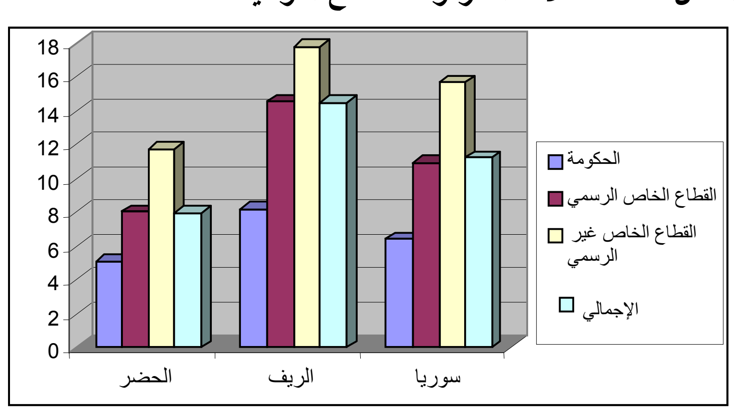
أما الأسر المعيشية التي يعمل عائلها لحسابه (دون توظيف آخرين) فتمثل حوالي ٤٤% من إجمالي أرباب الأسر من الفقراء، حيث تتراجع الأنصبة في الحضر مقارنة بالريف. ونظرا لأن هذه الفئة من الأعمال أقل تربحاً من التوظيف في القطاع الرسمي، فمن الطبيعي أن تكون هناك علاقة سلبية بمستوى الرفاهية. فالدخل الناتج عن العمل الحر صغير نسبيا، حتى في حالة عمل أفراد آخرين في الأسرة المعيشية.

**١-٣-٣ توزيع الفقر وفقاً لقطاع التوظيف:**

في حين هيمن القطاع الخاص على سوق العمل في الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٤ في المناطق الريفية، إلا أن العاملين بالقطاع الخاص عادة ما يكونوا أكثر فقرا مقارنة بالعاملين في القطاع العام (الشكل ٥-٣). على المستوى القومي، وصلت نسبة الأفراد العاملين في القطاع الخاص إلى ٤٤,٤%، و ٣٠% في القطاع غير الرسمي، في حين بلغت نسبة العاملين في الحكومة ٢٥,٥%. وقد اصبح التوظيف في القطاع الخاص أكثر انتشاراً في الريف حيث وصل إلى ٧٨%، في حين بلغت النسبة في الحضر ٧٠%. و على العكس من ذلك، شهدت المناطق الحضرية أعلى نصيب من العمل في الحكومة والقطاع العام، حيث وصل إلى ٢٩,٥% من إجمالي التوظيف. ونظرا لأن معظم الوظائف الحكومية ووظائف القطاع العام تتركز في الحضر، لم تلعب الوظائف الحكومية دورا يذكر في تحديد (أو خفض) حدة الفقر في الريف (جدول أ١٧-٣ بالملحق).

ويشير التوظيف في الحكومة أو في الشركات المملوكة للحكومة (القطاع العام) إلي ارتباط واضح بمستوى الرفاهية، حيث ينتمي ٦,٤% من الأفراد العاملين في الحكومة إلى أسر معيشية فقيرة. كما أن مساهمتهم في تشكيل صورة الفقر على المستوى القومي أقل كثيرا من تمثيلهم في العينة، حيث ساهموا بنسبة ١٤% بينما يمثلون ٢٥,٥% من إجمالي القوى العاملة. أما العاملين في القطاع الخاص الرسمي، فيتوزعون بصورة متساوية بين مجموعتي الفقر (الفقراء وغير الفقراء). وعلى النقيض من ذلك، يبدو و كأن القطاع الخاص غير الرسمي هو القطاع الوحيد لتوظيف الفقراء، حيث أنه يوفر فرصاً للعمالة غير الماهرة وغير المتعلمة، وهي السمات الأساسية للفقراء. ومن ثم، يعمل ٤٨% من الفقراء في الريف و ٣١% من الفقراء في الحضر في القطاع غير الرسمي.

**الشكل ٥-٣ معدلات الفقر وفقاً لقطاع التوظيف**




أما على المستوى الإقليمي، بدا أن العمل الحكومي يدر دخلا أكبر مقارنة بالعمل في القطاع الخاص، ولذلك، فقد سجلت معدلات الفقر أدنى مستوياتها بين موظفي الحكومة. وتزداد أهمية العمل في القطاع الخاص في جميع المناطق الريفية، حيث يتم تشغيل السكان المحليين في المشروعات الزراعية الكبرى. من جهة أخرى، وصلت قياسات الفقر إلى أعلى مستوياتها في جميع المناطق سواء الحضر أو الريف بين العاملين في القطاع غير الرسمي مقارنة بقطاعات العمل الأخرى.

هذا وقد شهد نصيب العاملين في الحكومة تناقصا مقداره نقطتين مئويتين بين ١٩٩٦-٩٧ و ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (جدول ب٧-٣ بالملحق)، وهو ما يمكن عزوه إلى تناقص أعداد موظفي الحكومة في المناطق الريفية، على الرغم من التراجع الطفيف في أعداد العاملين بالحكومة أيضا. وقد شهدت أعداد الفقراء في المنطقتين أعلى معدلات الانخفاض (بمقدار ٣ و ٧ نقاط مئوية في كل من الحضر والريف على التوالي).

وتسود الأنشطة الزراعية في المناطق الريفية (٤٦,٢%)، في حين تمثل الخدمات والأنشطة التصنيعية والتجارية حوالي ٧١% من القوى العاملة في الحضر. ومع هذا، تصل نسبة سكان الحضر العاملين في الأنشطة الزراعية إلى ٤% وهي نسبة لا يمكن تجاهلها.

من ناحية أخرى ازدادت نسبة تمثيل الفقراء على المستوى القومي في قطاعي الزراعة و التشييد، وإلى حد ما في قطاع التصنيع. تصل نسبة الفقراء العاملين في الزراعة إلى ٣٨,٣% من إجمالي عدد العاملين من الفقراء (مقارنة ب ٢٥,٣% إلى إجمالي السكان). وقد وصلت نسبة الفقر إلى أعلاها – ١٧% – في قطاع الزراعة. حيث يرتفع تمثيل كل من قطاع الزراعة و التشييد بين الفقراء، في حين يزداد نصيب الأفراد العاملين في مجال الخدمات الاجتماعية والمصارف داخل مجموعات غير الفقراء مقارنة بنسبتهم إلى إجمالي عدد السكان. من جهة أخرى، ترتفع قياسات الفقر بالنسبة للأفراد العاملين في مجال البناء و التشييد.

بالإضافة، تشير الاجماليات الفرعية الاقليمية لكل من الحضر والريف إلى انخراط الفقراء بصورة أساسية في قطاعي الزراعة و التشييد، وفي المناطق الحضرية مثلت أنشطة قطاعي التصنيع والتشييد أكبر مساهمة في الفقر الإجمالي حيث يمثل الفقراء العاملين في هذين القطاعين ٥٠% من إجمالي عدد الفقراء العاملين ومن ثم، كانت هناك حاجة ماسة لتوجيه سياسات مكافحة الفقر في المناطق الحضرية إلى هذين القطاعين بالذات. كما أن الأنشطة الزراعية بين الفقراء في المناطق الحضرية كانت ممثلة بشكل كبير. ففي الريف يمثل العاملون في الأنشطة الزراعية ٥٦% من فقراء الريف، حيث شهد قطاع الزراعة، و يليه التشييد، أعلى معدلات الفقر من حيث الحدة و العمق (الجداول أ١٣-٣ و أ١٤-٣ بالملحق).

وتشير مقاييس الفقر بالنسبة لمختلف أنشطة أرباب الأسر المعيشية والمبينة في الجداول أ١٥-٣ و أ١٦-٣ إلى وجود نمط مشابه للنسب التي تم تسجيلها بالنسبة للأفراد، على المستويين القومي والإقليمي. ولكن تمثيل أرباب الأسر المعيشية في قطاعي التشييد والتجارة كان أكبر من تمثيلهم في قطاعي الزراعة و التصنيع مقارنة بالأشخاص العاملين بصورة عامة.

**٢-٣-٣ انتظام الدخل**

على الرغم من أننا لا نستطيع أن نقدم قرائن عن نقص التشغيل غير المرئي أو الأعمال ذات الإنتاجية المنخفضة، إلا أن أننا يمكن أن نقدم دلائل حول انتشار صور نقص التشغيل المرئي بين الفقراء مقارنة بغير الفقراء. ويمكن تعريف نقص التشغيل بأنه العمل في وظائف مؤقتة أو موسمية أو عرضية بأجور أقل. وكما يبين الجدولان أ٣٩-٣ أ و أ٣٩-٣ ب، تصل نسبة الموظفين في عمل دائم على المستوى القومى إلى ٧٥,٧%، فيما تصل نسبة العاملين في أعمال مؤقتة إلى ١١,٧% ونسبة العاملين في أعمال موسمية إلى ٢,٦% . وأخيرا تبلغ نسبة العاملين في وظائف غير دائمة ١٠%. وتقل نسبة الأفراد الذين

يعملون في أعمال دائمة بين الفقراء مقارنة بغير الفقراء (بمقدار ١٥ نقطة مئوية في الحضر و ١٢ نقطة مئوية في الريف). ويمثل العاملون في أعمال عرضية ٢٢% من الفقراء العاملين في المناطق الحضرية و ١٤% من العاملين في الريف، والارجح أن يحظوا بتمثيل عال بين الفقراء في الحضر. أما العمل الموسمي، فهو أكثر شيوعاً في الريف بين الفقراء مقارنة بغير الفقراء حيث تصل نسبة العاملين الموسميين إلى حوالي خمس القوى العاملة. هذا، وتتضاعف مخاطر الفقر بالنسبة للأشخاص العاملين في أعمال غير منتظمة مقارنة بالسكان ككل كما تتضاعف بالنسبة للعاملين في أعمال منتظمة.

ونتيجة لعمل الفقراء في أعمال لا تدر دخلا كبيراً، يضطرون للعمل عدد أكبر من الساعات أسبوعيا وعدد أكبر من الأيام خاصة في المناطق الحضرية، ولا يحصلون سوى على دخل منخفض لكل وحدة وقت لعملهم، حيث تبلغ أجور الفقراء حوالي ٨٠% من أجور غير الفقراء (جدول أ١٩-٣ بالملحق). وهو ما يؤكد الملاحظة السابقة وهي أن مشكلة الفقراء تتركز في قضية نقص التشغيل.

ويعد تأمين الدخل أحد أهم الهموم التي تشغل بال الأفراد بشكل عام والفقراء بشكل خاص. ويعد **نوع العمل** أحد أهم وسائل التمييز بين مستويات الرفاهية كما يعبر عنها الفقراء، مع التركيز على انتظام الدخل من عدمه، بوصفه مقياس لتصنيف الأفراد طبقا لمعايير الرفاهية. وعليه، فإن هذا العامل الأخير هو أحد أهم العناصر التي تشكل أدراك الأفراد لدرجة الأمان التي يميز على أساسها بين الغني والفقير. وقد بلغت نسبة العاملين المشاركين في أحد أنظمة التأمين الاجتماعي أو المعاشات في سوريا٢٧,٧% فقط (جدول أ١٩-٣ بالملحق). وحيث أن المشاركة في مثل هذه البرامج ترتبط بالعمل في القطاع الرسمي، تقل نسبة المشاركة بين الفقراء في سوريا عن نسبتها بين غير الفقراء، حيث تتضاعف النسبة بين غير الفقراء مقارنة بالفقراء، وهو ما يعكس إمكانية تعرض الفقراء لصدمات اقتصادية. ينطبق ذلك على كل من الحضر و الريف، حيث تزداد النسب في المناطق الحضرية.

ونظرا لأن معظم الفقراء يعملون لحسابهم في القطاع الزراعي، فإن سياسات الأجور التي يتم تبنيها داخل الحكومة أو القطاع العام لا تؤثر تأثيرا كبيرا على الفقر. وبالمثل، لا تؤثر تشريعات الحد الأدنى للأجور التي يدفعها أصحاب الأعمال سوى في عدد بسيط من الفقراء. ومع ذلك، يجب أن تستهدف سياسات مكافحة الفقر الفقراء الذين يعملون لحسابهم في قطاع الزراعة خاصة في المناطق الريفية.

### ٣-٤ حجم و تكوين الأسرة المعيشية والفقر

في سوريا كما في غيرها من الدول، من الارجح أن تكون الأسر الكبيرة أكثر عرضة للفقر من الأسر الأصغر حجما. وعلى الرغم من مشاركة أفراد الأسرة في بعض السلع، يمكن القول بأن نصيب الفرد من الموارد المتاحة داخل الأسرة الكبيرة يكون أقل بشكل مطلق. ومن جهة أخرى، عادة ما تعيل الأسرة الفقيرة عدداً أكبر تناسبياً من الشباب و صغار السن مقارنة بغير الفقراء.

ومن ثم، ترتبط قياسات الفقرة بصورة وثيقة بحجم الأسرة المعيشية. فالأسرة المعيشية التي تتكون من فرد واحد لا تعاني عملياً من الفقر، في حين ترتفع معدلات الفقر مع زيادة حجم الأسرة المعيشية، فتصل إلي حوالي ربع الأفراد الذين يعيشون في أسرة معيشية يزيد عدد أفرادها عن عشرة أشخاص (انظر جدول أ٢١-٣ بالملحق). كما تعيش الغالبية العظمى من الفقراء في أسر معيشية يتراوح عدد أفرادها من ٧-٩ أفراد (٤٤%)، في حين يعيش غير الفقراء في أسر معيشية أصغر حجما، (٤٣% من غير الفقراء يعيشون في أسر يتراوح عدد أفرادها من ٤-٦ أفراد). ونظرا لزيادة حجم الأسر المعيشية الريفية، ليس من الغريب أن تزداد معدلات الفقر في المناطق الريفية.

ويعرض جدول أ٢٢-٣ بالملحق معلومات أساسية حول حجم الأسرة المعيشية وفقا لحالة الفقر وبالنسبة للسكان ككل. حيث يظهر بوضوح أن الفرد الفقير عادة ما ينتمي لأسرة أكبر من المتوسط الإجمالي. وتصل الاختلافات إلى ٢,٤٥ شخص للأسرة المعيشية. من جهة أخرى، يزيد حجم الأسرة المعيشية في المناطق الريفية بالنسبة لكل من الفقراء وغير الفقراء، كما تتسع فجوة الفقر مقارنة بفجوة الريف والحضر.

بالاضافة، يزيد عدد الأطفال في الأسر المعيشية الفقيرة عن عدد الأشخاص البالغين الذين يعملون بنسبة تتخطى المتوسط القومي (حيث يصل متوسط عدد الأطفال في الأسر المعيشية الفقيرة في الحضر إلى ٣,٢٥ مقابل ١,٩ بالنسبة للأسر غير الفقيرة). ومن ثم، تزداد مخاطر الفقر بالنسبة للأسر المعيشية التي يتجاوز عدد أطفالها الثلاثة. و يعيش حوالي ٥٣% من الفقراء في أسر معيشية يزيد عدد أطفالها عن ثلاثة. وتبدو المخاطر أكثر وضوحاً في المناطق الريفية.

وأخيرا، تراجع متوسط حجم الأسرة المعيشية السورية، حيث شهد انخفاضا من ٦,٧٩ فردا في ١٩٩٦-٩٧ إلى ٥,٨٢ فردا في ٢٠٠٣-٢٠٠٤، كما يبين الجدولان أ٢٠-٣ و ب٩-٣ بالملحق.

### ٥-٣ النوع الاجتماعي والفقر

من الصعوبة بمكان التمييز بين تأثيرات النوع الاجتماعى على الفقر على المستوى الفردي. لذا، يستند التحليل الى مستوى رب الأسرة المعيشية. ويمكن للتحليل القائم على أساس الأسر المعيشية التي تعولها اناث أو ذكور أن يقدم بعض الآراء المتعمقة وإن كانت جزئية، عن الاختلافات القائمة على أساس النوع الاجتماعي.

تمثل الأسر التي تعولها النساء نسبة صغيرة من إجمالي عدد الأسر في سوريا، حيث تعول المرأة حوالي ٨,٤% من إجمالي عدد الأسر في ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (٥,٨٢% من الأفراد). وتسجل هذه الحالات معدلات

وفجواتة فقر أقل من الأسر التي يعولها الرجال. وقد وصل الفارق إلى نقطتين مئويتين في كل من المناطق الحضرية والريفية. ويمكن عزو هذه النتائج غير المتوقعة إلى قلة عدد الأسر التي تعولها نساء في سوريا. و كان الجانب الأعظم من هذه الحالات للأرامل (٦٨%)، وكثير منهن متقدمات في السن ويتحكمن فى أصول أكثر من السكان بشكل عام.

وقد انخفضت معدلات الفقر بين الأسر التي تعولها النساء في كل من الحضر والريف، ووصلت المعدلات في الريف إلى ضعف المعدلات بالمناطق الحضرية. هذا وقد انخفض مقدار فجوة الفقر وشدته بصورة طفيفة بين الأسر التي تعولها النساء مقارنة بالأسر التي يعولها الرجال (الجدولان أ٢٣-٣ وأ٢٤-٣ بالملحق).

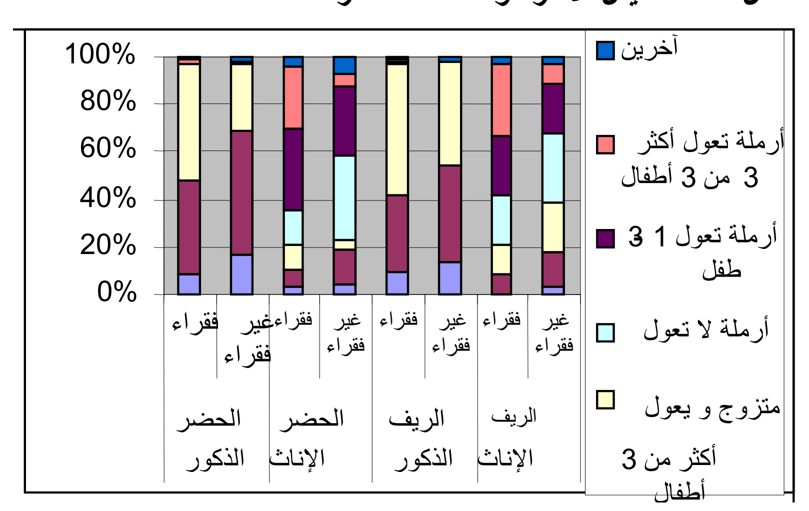
تعرضت الأسر المعيشية التي تعولها نساء إلى صدمات اقتصادية نتيجة لعدم استمرارية أو انتظام مصادر الدخل، حيث لم يكن للأجور – وهي أحد أهم مصادر الدخل بالنسبة للمرأة المعيلة – نفس الأهمية في ٢٠٠٣-٢٠٠٤ التي كانت بالنسبة للأسر التي يعولها الرجال. عوضا عن ذلك، اعتمدت المرأة المعيلة في دخلها على التحويلات بنسبة وصلت إلى ٤٦,٧% من دخل أسرة المرأة الفقيرة المعيلة. واجمالا ، استمدت هذه الأسر ٢% من دخلها من المعاشات الحكومية، و ٦% من تحويلات العاملين في الخارج و ٣% من التحويلات المحلية الخاصة (كما ارتفعت نسبة التحويلات بالنسبة للأسر التي تعولها امرأة من غير الفقراء: ٣% من المعاشات الحكومية، ٦% من التحويلات الداخلية ٣٨% من الدخل من التحويلات الخارجية). وبمقارنة هذه البيانات بالأسر الفقيرة التي يعولها الرجال، نجد أن الدخل الناتج عن التحويلات لا يمثل الا ٣,٥% من إجمالي الدخل. وتشير البيانات إلى أن الكثير من الأسر الريفية التي تعولها امرأة تحقق دخلا غير منتظم من خلال التحويلات الخاصة التي يرسلها الزوج أو أحد أفراد الأسرة الذين يعيشون في الحضر، أو في صورة صدقة يقوم بإرسالها أحد الأقارب.

نظرا لأن نوع رب الأسرة لا يكفي وحده لإيجاد اختلافات في مستوى الفقر، فهل تلعب الحالة الاجتماعية للمرأة المعيلة في سوريا دورا في الفقر الذي تعاني منه الأسرة ؟ إذا كانت الاجابة نعم، يصبح من السهل توجيه المساعدات للفقراء حيث يمكن ملاحظتهم.

يمكن استهداف طائفة الأرمل المعيلة خاصة في المناطق الريفية، اذ أن معظم النساء التي تعيل أسر من الأرامل وينطبق ذلك على كل من الفقراء وغير الفقراء. في حين أن معظم أرباب الأسر من الرجال متزوجين (الشكل ٦-٣). من جهة أخرى، لم يكن هناك اختلاف في الحالة الاجتماعية لرب الأسرة في كل من الحضر و الريف، و لكن مثلث الأرامل ٧٠,١% من النساء المعيلات في الحضر و ٦٠,٥% في الريف. وحيث لم تكن هناك اختلافات في الحالة الاجتماعية (بغض النظر عن عدد الأطفال) بين الفقراء

وغير الفقراء من أرباب الأسر من الرجال، ازدادت نسبة الفقر بين الأرامل بمقدار ٦ نقاط مئوية في الحضر و ١٨ نقطة مئوية في الريف.

**الشكل ٦-٣: هيكل الأسرة وفقاً لحالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤**




من الارجح أن تكون الأرامل التي تعول أطفال فقيرات. كلما ازداد عدد الأطفال – بغض النظر عن نوع رب الأسرة المعيشية – كلما أصبح من الارجح أن يزداد فقر الأسرة حيث أن عدد الأطفال يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الذين لا يدرون دخلا. وينطبق ذلك أيضا على الأسر التي يعولها رجل، حيث مثل الذكور المتزوجون الذين يعولون أكثر من ثلاثة أطفال نسبة ٥٠% من الفقراء (ضعف النسبة بين غير الفقراء في الريف و ١,٥ مرة ضعف تمثيلهم في المناطق الريفية بشكل عام). أما بالنسبة للأسر المعيشية التي تعولها أرامل وبها أكثر من ثلاثة أطفال، فقد بلغت احتمالات الفقر أربعة أضعاف المتوسط في المناطق الحضرية و ثلاثة أضعاف المتوسط في الريف. وحتى الأسر المعيشية التي كانت تعولها أرامل لهن من ١-٣ أطفال فقد كانت ممثلة بشكل كبير بين الفقراء، حيث وصلت إلى ٢٦ نقطة مئوية بالنسبة لهاتين الفئتين في كل من الحضر و الريف.

### ٦-٣ الأطفال و الفقر

#### ١-٦-٣ الأمية بين الأطفال من الفقراء

هناك علاقة قوية بين الفقر و المستوى التعليمي للأطفال في سوريا، ولكن مع وجود فجوة واسعة في النوع الاجتماعي والقطاع (الريف/الحضر) (جدول أ٢٧-٣ بالملحق). أما بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠-١٥ عاما، فقد ازدادت نسبة الأمية بين الفتيات الريفيات حتى وصلت إلى ضعف نسبتها بين الذكور (٣,٩١% مقارنة ب ١,٣٢%) سواء كانوا من الفقراء أو من غير الفقراء. ويمكن عزو النسب العالية للأمية بين الفتيات في المناطق الريفية إلى السلوكيات الثقافية وعدم توافر المدارس في المنطقة. أما في الحضر، فقد انخفضت نسبة الأمية بين الذكور بمقدار ٢٠% مقارنة بالإناث داخل كل

مجموعة من مجموعات الفقر. ولكن وصلت نسبة أمية الذكور الفقراء في الحضر إلى ضعف نسبتها بين غير الفقراء. وتعزى النتائج الإجمالية العامة لأمية الفتيات إلى الأوضاع السائدة في الريف السوري.

من جهة أخرى، كانت الفجوة بين الفقراء وغير الفقراء أكبر من فجوة النوع الاجتماعي بين الأطفال في المناطق الحضرية. حيث وصلت نسبة الذكور الأميين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠-١٥ عاما إلى ١,٩٧% من إجمالي الفقراء، في حين وصلت نسبة الفتيات إلى ٢,٥٤%، بينما بلغت النسب المقابلة بالنسبة لغير الفقراء نصف هذه المعدلات. و على العكس من ذلك، فقد شهدت المناطق الريفية فجوة في النوع الاجتماعي أكبر من فجوة الفقر، وهو ما يشير إلى أن الثقافة السائدة - وليست الصعوبات الاقتصادية - هي السبب الأساسي وراء أمية الفتيات في الريف.

يتفاعل الفقر مع النوع لينتج فجوة كبيرة في الالتحاق بالمدارس بين الفقراء. ونتيجة لذلك، تعاني الفتيات الفقيرات من معدلات متدنية بشكل كبير في الالتحاق بالمدارس. وترتفع احتمالات الأمية إلى أعلى مستوياتها بين الفتيات في الأسر الريفية الفقيرة، بغض النظر عن نوع رب الأسرة المعيشية. ومن ثم، ونظرا لحرمان هؤلاء الأطفال من التعليم الأساسي، تتضاءل فرصهم المستقبلية في سوق العمل وهو ما يحكم عليهم و على أطفالهم بحياة في ظل الفقر.

### ٢-٦-٣ عمالة الأطفال و الالتحاق بالمدارس

ثبت بالدليل القاطع وجود علاقة بين الفقر وعمالة الأطفال. فالتسرب من المدارس وعمالة الأطفال عاملان يصطدمان بقدرة الطفل على تكوين رأس مال بشري، ولذلك، يستخدم هذين العنصرين في تعريف أكثر الجماعات تعرضا للمخاطر و هو ما يساعد صانع القرار على اتخاذ الخطوات اللازمة. من ناحية أخرى، تقل خطورة عمالة الأطفال في حال بقاء الطفل في المدرسة.

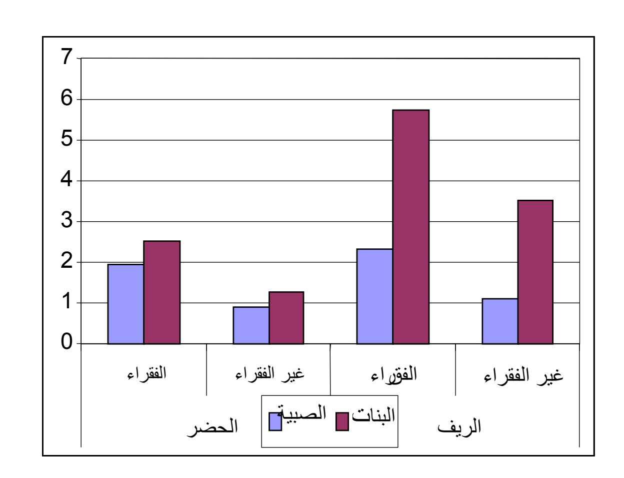
ويمكن النظر إلى الالتحاق بالمدارس بوصفه نتاج للتفاعل بين عاملين: العرض والطلب. بمعنى آخر، يمكن تفسير تراجع نسبة الالتحاق بالمدارس بقرار الأسرة القائم على أساس الفرصة البديلة للتعليم (الطلب على التعليم)، وبناء أيضا على توافر المدارس وجودتها (العرض). لذلك، لا يجب إهمال أي من العنصرين عند تحليل أنماط الالتحاق بالمدارس. أما أهم الأسباب التي تساهم في عمالة الأطفال فهي إما تعليمية أو اقتصادية. فقد تكون عمالة الأطفال نتيجة لانخفاض جودة التعلم أو ارتفاع أسعاره.

وتوفر البيانات التي تم جمعها من خلال مسح دخول وإنفاق الأسر المعيشية معلومات حول الاعتبارات التي تتخذ على أساسها القرارات على مستوى الأسرة خاصة بالنسبة لمختلف مستويات الرفاهية. ولعل أحد أهم التساؤلات المتصلة بطبيعة الفقر في أية دولة، هو ما إذا كان الفقراء يمثلون نفس المجموعة من الناس على مدى فترات طويلة من الزمن أم أن هناك حركة دخول وخروج بين صفوف الفقراء على مدى

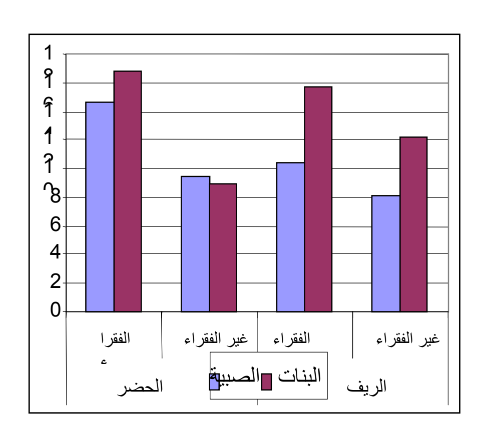
الاعوام. هناك بعد آخر لا يقل أهمية وهو ما إذا كان الأطفال الناشئين في أسر فقيرة يعانون من الفقر عند بلوغهم وتكوينهم لأسر جديدة. ونظرا للعلاقة الوثيقة التي تربط بين التعليم ومستوى الرفاهية، والتي تم إثباتها في الجزء السابق، يتم تسليط الضوء على العلاقة بين مستوى الرفاهية ومعدلات الالتحاق بالمدارس بين الأطفال.

ففي سوريا بدت العلاقة وثيقة بين مستوى فقر الأسرة المعيشية ونسبة الأطفال العاملين في الأسرة. حيث تزداد نسب الأطفال العاملين في المناطق الريفية مقارنة بالحضر، خاصة داخل الشريحة العمرية من ١٥-١٧ عاما. و ترتفع معدلات عمالة الأطفال بين الذكور في الأسر الحضرية الفقيرة (٩,٦% بين الصبية الفقراء الذين تتراوح أعمارهم بين ٦-١٤) بالمقارنة بالأطفال الفقراء في المناطق الحضرية، وترفع هذه النسبة دائما بين الذكور مقارنة بالفتيات. كما تصل نسبة الأطفال العاملين من الذكور في الأسر الفقيرة إلى ضعف النسبة بالنسبة للأسر غير الفقيرة خاصة في المناطق الريفية. ومن الواضح أن الأسر المعيشية الفقيرة تعتمد بصورة جزئية على الدخل الذي يدره الأطفال من ناحية، كما تعجز عن تغطية مصاريف التعليم من ناحية أخرى (الجداول أ٢٨-٣ و أ٢٩-٣ بالملحق).

**الشكل ٧-٣أ: معدلات الأمية بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠-١٤ عاماً**




**الشكل ٧-٣ ب: معدلات عدم الالتحاق بالمدارس بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦-١٤ عاماً**




هذا وقد وصل الفارق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة من حيث نسبة الأطفال غير المقيدين بالمدارس في كل من الحضر والريف إلى أكثر من نقطتين مئويتين. حيث تزداد احتمالات العمل بين الأطفال والشباب في الأسر الفقيرة. وكما يوضح لنا الشكلان أ٣-٣ و ب٣-٣، تصل نسبة الأطفال الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ٦-١٤ عاما والذين لم يتم قيدهم بالمدارس إلى ١٥%، مقارنة بنسبة ١٠% بالنسبة للأسر غير الفقيرة. وتزداد المعدلات المقابلة قليلا بالنسبة للفتيات.

يؤثر النوع في عمالة الأطفال، من حيث زيادة عدد الأطفال العاملين داخل الأسر التي تعولها امرأة، ولكن بشكل عام يقل عدد الفتيات العاملات. و تتضاعف في الحضر نسبة الأطفال العاملين في الأسر التي تعولها النساء مقارنة بالأسر التي يعولها الرجال. أما في الريف، فيصل الفارق إلى ١,٥ مرة. و بالنسبة للأسر التي تعولها النساء يعمل طفل فقير (يتراوح عمره بين ٦-١٤ عاما) من بين كل ١٢ طفل، أما أطفال الأسر التي يعولها رجل، فهم أحسن حالا حيث يعمل طفل من كل عشرين طفلا. ولكن بغض النظر عن نوع رب الأسرة وحالة الفقر، فإن نسبة الفتيات العاملات تقل عن نسبة الذكور. ونظرا لارتفاع معدلات الأمية بين الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٠-١٥ مقارنة بمعدلاتها بين الصبية، (الجداول أ٢٥-٣ و أ٢٩-٣)، يبدو أن الفتيات اللاتي لم يذهبن إلى المدرسة من الأسر المعيشية الفقيرة يبقين في المنزل للمساعدة في الأعمال الداخلية ، بينما يذهب البنين إلى العمل لمساعدة عائلاتهم الفقيرة. وتزداد هذه الظاهرة وضوحا داخل الأسر التي تعولها النساء أكثر منها داخل الأسر التي يعولها الرجال.

### ٧-٣ ظروف السكن وإمكانية الحصول على الخدمات العامة والمياه

تعد ظروف السكن وإمكانية الحصول على الخدمات العامة أحد أهم معايير الرفاهية، بصورة مباشرة من خلال زيادة الاستفادة من المرافق وبصورة غير مباشرة من خلال تأثير ذلك على الصحة. وترتبط الحالة الصحية للأفراد بصورة مباشرة بإمكانية الحصول على مياه شرب وبالظروف السكنية وتوافر الخدمات الصحية في الحي. و نظرا لعدم تغطية المسح للبيانات المرتبطة بصورة مباشرة بالحالة الصحية لأفراد

العينة، يتم قياس مدى الاستفادة من المرافق العامة مثل المياه، والظروف السكنية وتوفر الخدمات الصحية في الحي بوصفها مؤشرات بديلة للحالة الصحية للفقراء.

وطبقا للمسح، تقل جودة الظروف السكنية للفقراء مقارنة بغير الفقراء. ويشير جدول أ٣٢-٣ إلى توزيع مياه الشرب وغيرها من سمات السكن وفقا لحالة الفقر. فالمياه النظيفة تتوفر عن طريق توصيل المنزل بالمرفق العام أو بمياه الآبار أو عن طريق شراء المياه. أما مصادر المياه المتوفرة داخل المسكن فتنتشر بين غير الفقراء، في حين يلجأ الفقراء إلى المصادر الأخرى.

وصلت نسبة سكان الحضر الذين يستفيدون من بنظام المياه العام إلى ٩١% في حين وصلت النسبة في الريف إلى ٧٠%، كما اتضح التباين الشديد بين القدرة على الاستفادة من هذه المرافق بين الفقراء وغير الفقراء. من ناحية أخرى تبدو الفجوة واضحة في مدى الاستفادة بين الفقراء وغير الفقراء (جدول أ٣٢-٣ بالملحق). كما تتسع الفجوة أكثر في المناطق الريفية حيث وصلت نسبة غير الفقراء الذين يتمتعون بهذه الخدمات إلى ٧١% في حين وصلت النسبة بين الفقراء إلى ٦٢%، وهو ما يمثل فجوة قدرها ٩ نقاط مئوية. في الوقت ذاته، تصل الفجوة في الحضر إلى ثلاث نقاط مئوية فقط. أما بالنسبة للصرف الصحي فتتسع الفجوة لتصل إلى ٢٨ نقطة مئوية.

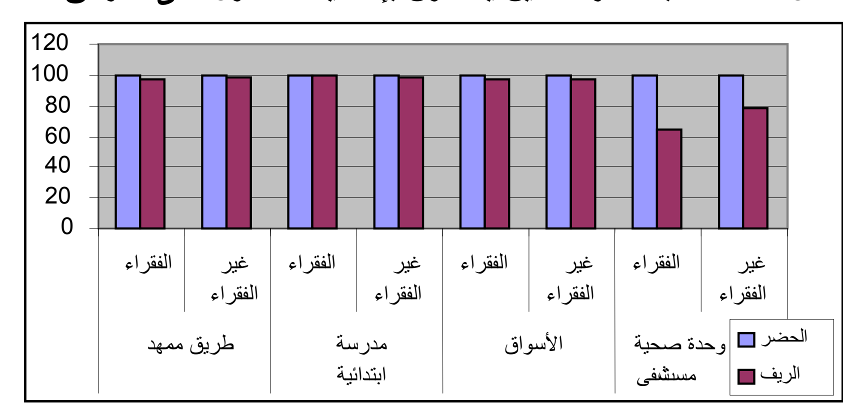
وفيما يخص المرافق العامة، يوفر مسح دخول وإنفاق الأسرة المعيشية لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ معلومات حول المسافة لأقرب طريق ممهد، ولأقرب مدرسة ابتدائية وسوق ووحدة صحية (جدول أ ٣٠-٣ و الشكل ٨-٣). وتتوفر هذه المرافق بشكل عام في الحضر حيث تقل المسافة بينها وبين ٩٩% من سكان الحضر سواء كانوا فقراء، أو غير فقراء عن خمسة كيلومترات. وهو ما ينطبق أيضا على الطرق والمدارس الابتدائية في الريف وينطبق إلى درجة أقل على الأسواق. أما الوحدات الصحية والمستشفيات، فتتوفر في دائرة قطرها ٥ كم فقط بالنسبة لثلاث أرباع سكان الريف. إذن، فقراء الريف أكثر معاناة إذ تصل نسبة الذين لا تتوفر لهم وحدات صحية قريبة (٥ كم) إلى ٣٥%.

وتتوفر المدارس العامة بالنسبة لجميع سكان سوريا حيث تصل نسبة الأسر التي ترسل أحد أبنائها على الأقل إلى مدرسة خاصة إلى ٣,٧%. أما في الحضر فترسل ٦% من الأسر غير الفقيرة أحد أفرادها على الأقل إلى المدارس الخاصة، مقارنة بأقل من ٠,٥% بالنسبة للفقراء.

وتصل نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في شقة عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى أكثر من النصف (٥٠,٢%) ، في حين لا يملك سوى فرد من كل ثلاثة فقراء القدرة على توفير مسكن (جدول أ٣٢-٣بالملحق). ويعيش ثلثا الفقراء في ما يعرف بالمنزل العربي، فقد اختاره تسعون بالمائة من سكان

الريف، ويزداد انتشاره بين الفقراء (وتصل الفجوة بين الفقراء وغير الفقراء إلى حوالي خمس نقاط مئوية).

**الشكل ٨-٣: نسبة الأفراد الذين يتمتعون بإمكانية الحصول على المرافق العامة**




ليس من المرجح أن يمتلك الفقراء – خاصة في الريف – مطبخاً أو دورة مياه مستقلة. وتزداد ظاهرة تملك المنازل في الريف، بغض النظر عن حالة الفقر. أما في الحضر، فتصل نسبة الفقراء الذين يستأجرون منزلا إلى ١٢% مقارنة ب ٧% لغير الفقراء. و يعيش معظم سكان الحضر سواء من الفقراء أو من غير الفقراء في بيوت ذات جدران أسمنتية في حين لا يرجح أن يملك فقراء الريف مثل هذه المنازل وذلك بحوالي سبع نقاط مئوية مقارنة بغير الفقراء.

## ٨-٣ ملكية الأصول الإنتاجية

يشير جدول ٣,٣٤أ بالملحق إلي توزيع الأسر وفقاً لحجم المزرعة. حيث تصل نسبة الأسر الريفية المالكة لأراضي زراعية إلى ١٧%، في حين تملك نسبة ٧,٦% ما يقل عن أو يصل إلى ١٠ دونم ، و ٧% يملكون أراض تتراوح بين ١١-٥٠ دونم، وتصل نسبة الذين يملكون مساحات تتعدى الخمسين دونم إلى ٢ % فقط[9].

من ناحية أخرى تم تصنيف الأسر على أساس امتلاكها أو استخدامها للأرض الزراعية وعلى أساس حالة الفقر و ذلك لدراسة العلاقة بين الأرض وغيرها من الأصول الإنتاجية من جهة، وبين الفقر من جهة أخرى. وقد اتضح وجود علاقة قوية بين ملكية الأصول الإنتاجية و خاصة الأرض وبين الفقر في المناطق الريفية. حيث وصلت نسبة الأسر الريفية المالكة لأراض زراعية إلى ٢٧% (٢٣% من فقراء الريف و ٢٨% من غير الفقراء). كما تمتلك نسبة صغيرة من الأسر الحضرية أراض زراعية، وهي

[9]يوازي الدونم ٢,٨ هكتار و ٦,٩١٦ اكر.

نسبة تصل إلى ٥,٤%. وكما يشير الجدول أ٤٠-٣، تقل احتمالات ملكية الفقراء في الريف للأراضي الزراعية، على الرغم من اشتغال ٥٠% منهم في الأنشطة الزراعية، وهو ما يشير إلى أن ٢٧% من الفقراء لا يمتلكون أراضي زراعية.  من جهة أخرى، تزداد معدلات ملكية الأراضي الزراعية في المحافظات التي تتمتع بأقل معدلات الفقر. فعلى سبيل المثال، تتمتع المناطق الريفية بدير الزور بأقل معدلات الفقر بالنسبة للمناطق الريفية و أعلى نسبة من ملاك الأراضي. من جهة أخرى، لا تتعدى نسبة الأسر التي تملك أرضا زراعية في السويداء  ٣%، و تحتل المحافظة المركز الثاني من حيث انتشار الفقر.

**٩-٣ مصادر دخل الفقراء**

يعد العمل هو المصدر الأول للدخل في المجتمع السوري. ويوضح الجدولان أ٣٣-٣ و أ٣٤-٣ مصادر الدخل وفقاً لحالة الفقر والانصبة المئوية لمصادر الدخل المختلفة بالنسبة لمجموع الدخل والمتوسط الشهري لكل دخل يحققه الفرد من أي من هذه المصادر. وتعد الأجور أهم مصادر الدخل حيث تمثل نسبة ٤٩,٧% من إجمالي الدخل للعينة التي تم دراستها. أما ثاني مصادر الدخل فهو الدخل الذي يتحقق من خلال العمل الحر أو الملكية و تصل حصته إلى ٣٩,٨% من مصادر الدخل.

ونظرا لاختلاف أصول رأس المال البشري (التعليم و المهارة) بين الفقراء وغير الفقراء، يبدو التباين واضحا بين الدخول التي يحققها الفقراء و تلك التي يحققها غير الفقراء. وبالتركيز على مصادر الدخل بالنسبة للفقراء، يتضح أنه على الرغم من أن نسبة الفقراء في العينة تصل إلى ١١,٤%، إلا أن الدخل الذي يحققونه لا يتعدى ٤,٨%. و تعتبر الأجور المصدر الرئيسى  للدخل وتمثل ٦٠,٣% من اجمالى الدخل للأفراد من الفقراء، بينما الرقم المقابل بالنسبة لغير الفقراء هو ٤٨,٦%.  من ناحية أخرى، يوفر الدخل الناتج عن التحويلات حوالي ٣,٧% من دخل الفقراء (مقارنة ب ١١,٤% بالنسبة لغير الفقراء)، و إن كانت حصته تصل إلى ٣% من فئة الدخل هذه على المستوى القومى.

يلاحظ أيضا اختلافات كبيرة في الدخول بين مختلف المناطق. على الرغم من أهمية الأجور بوصفها أهم مصدر للدخل بالنسبة لكل من الفقراء وغير الفقراء في الحضر والريف، إلا أن أهميتها تزداد بالنسبة لفقراء الحضر مقارنة بالمناطق الريفية. من ناحية أخرى، تمثل شريحة الدخل الناتج عن العمل الحر أو الملكية حوالي ٤٥% من دخل الفقراء في المناطق الريفية. ويمثل الدخل الناتج عن التحويلات غير المساهمة نسبة صغيرة لا تتعدى ٤% من دخل الفقراء في كل من الحضر والريف.

وهناك بعد آخر من أبعاد التمييز بين مختلف مصادر الدخل بالنسبة لكل من الفقراء وغير الفقراء، ألا وهو بعد النوع الاجتماعي. حيث يلاحظ وجود تباين كبير في مصادر الدخل بالنسبة للأسر التي يعولها الرجال و تلك التي تعولها النساء، و بين الفقراء وغير الفقراء داخل كل تصنيف نوعي.  فعلى الرغم من

أن الأجور هي أهم مصدر للدخل بالنسبة للفقراء وغير الفقراء داخل الأسر التي يعولها الرجال، إلا أن أهمية الأجور ترتفع عند الفقراء مقارنة بغير الفقراء. تعد الأجور أهم مصدر للدخل أيضا بالنسبة للأسر الفقيرة التي تعولها النساء (حوالي ٧٣% من إجمالي الدخل) حتى أن أهميتها تزيد عن الأسر المعيشية التي يعولها رجل. كما تزيد أهمية الدخل الناتج عن التحويلات بالنسبة للأسر غير الفقيرة التي تعولها النساء، حيث يصل نصيبه إلى ٤٨% من إجمالي دخل هذه الأسر. فتعتمد الأسر غير الفقيرة التي تعولها امرأة بدرجة أكبر على تحويلات الدخل مقارنة بمثيلتها التي يعولها رجل. وتمثل الدخول الناتجة عن التحويلات ٣,٣% من دخل الأسر الفقيرة التي يعولها رجل مقارنة ب ٨% بالنسبة لغير الفقراء. وتشير هذه الملاحظة إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها الأسر المعيشية التي تعولها النساء حيث تعتمد في دخلها إلى درجة كبيرة على مصادر غير ثابتة وهو ما يعرض مثل هذه الأسر للأزمات الاقتصادية (انظر الجدولان أ٣٥-٣ و أ ٣٦-٣ بالملحق).

**الشكل ٩-٣: انصبة الدخل وفقا لحالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤**




وصل نصيب الفرد من الدخل فى عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى ٤٧٢٩ ليرة في الشهر على المستوى القومي. وحظي غير الفقراء بنصيب الأسد، حيث لم يتعد نصيب الفرد من الدخل بالنسبة للفقراء
٣٩% من نصيب دخل الفرد لغير الفقراء. وكما يشير الجدول أ٣٤-٣، ظهر تباين كبير في متوسط الدخل الذي يحققه الفقراء من مختلف المصادر مقارنة بغير الفقراء. ويصل متوسط الدخل لكل فرد

عامل إلى ١٨٣٦٣ ليرة. أما متوسط الأجور فيصل إلى ١٣٧١٢ ليرة، بفارق قدره ٠,٥٢ بين أجور الفقراء و غير الفقراء.

من ناحية أخرى، يصل دخل الفقراء الناتج عن التحويلات لكل فرد إلى ٤٥% من الدخل الذي يحققه غير الفقراء. وتكون هذه التحويلات في شكل معاشات وتأمينات اجتماعية حكومية (وهي بمثابة مدخرات متأخرة)، وتحويلات خاصة، وتحويلات من الخارج وغيرها. وبصورة عامة، تزداد الفجوة بالنسبة لكل مصادر الدخل لكل فرد يدر دخلا بصورة كبيرة بين الفقراء و غير الفقراء خاصة في الحضر، حيث وصلت النسبة بين الدخل الذي يحققه الفقراء و غير الفقراء إلى ٣,٩ أضعاف في حالة التحويلات مقارنة ب ١,٩٢ في حالة الأجور.

### ١٠-٣ أنماط الأجور

تم تجميع الأجور فرعيا الى أجور زراعية وغير زراعية في القطاع الحكومي، والأجور غير الزراعية في القطاع الرسمي الخاص، و الأجور غير الزراعية في القطاع غير الرسمي الخاص والأجور غير الزراعية في القطاع المشترك. وبالتمييز بين مختلف أنماط الأجور، اتضح أن معظم الأجور التي يحصل عليها فقراء الحضر تحصل داخل القطاع الرسمي الخاص، تليها الأجور الحكومية. ويصل متوسط الدخل للفرد الفقير نصف الدخل الذي يحققه غير الفقير، حتى داخل القطاع الحكومي. وتسجل الأجور داخل القطاع غير الرسمي أدنى المعدلات مقارنة بغيرها من القطاعات (باستثناء قطاع الزراعة). هذا، وتعكس أجور الفقراء المتدنية انخفاض مهاراتهم ومستواهم التعليمي. ومن ثم لابد وأن تستهدف استراتيجيات مواجهة الفقر عملية بناء رأس المال البشري عند الفقراء. ويوفر القطاع الخاص أكبر نسبة من الوظائف لفقراء الحضر، وتمثل الأجور التي يحصل عليها الفقراء داخل القطاع الخاص سواء الرسمي أو غير الرسمي حوالي ٥٠% من إجمالي الدخل الذي يحققه فقراء الحضر، مقارنة ب ٢٦% بالنسبة لغير الفقراء. من ناحية أخرى، تصل نسبة الدخل الذي يحققه غير الفقراء من الانخراط في الأعمال ذات الأجر في القطاع غير الرسمي إلى ٥,٥% (انظر الجدولان أ٣٧-٣ و أ٣٨-٣).

تختلف أنماط الأجور في المناطق الريفية إلى حد ما ، حيث تلعب الزراعة دورا هاما في توفير فرص العمل بأجر بالنسبة لكل من الفقراء وغير الفقراء. وإن كان دور الزراعة يزداد أهمية بالنسبة للفقراء. كما يلعب القطاع غير الرسمي الخاص دورا لا يقل في أهميته عن قطاع الزراعة. وتحقق الأجور داخل قطاع الزراعة أو القطاع الرسمي الخاص أدنى المعدلات بالنسبة للفقراء. كما يوفر القطاع الحكومي أعلى أجور بالنسبة لكل من الفقراء وغير الفقراء.

### ١١-٣ تحويلات الدخل

بالنظر إلى الدخل الناتج عن التحويلات، تتضح الاختلافات بين الفقراء وغير الفقراء بوجه عام كما تتضح أيضا داخل كل اقليم. وتعد المعاشات أهم مكونات التحويلات الحكومية. وتتوزع هذه التحويلات بصورة غير متوازنة، حيث يمثل غير الفقراء ٨٨,٦% من إجمالي السكان ويحصلون على ٩٨% من المعاشات. ومن ثم يحصل الفقراء على ١,٤% فقط من المعاشات، ويمكن عزو ذلك إلى أن معظم الفقراء لا يعملون في القطاع الرسمي، ومن ثم لا يتمتعون بأي نوع من التأمين. ويتسم توزيع أشكال التحويلات الأخرى بنفس النمط غير المتوازن.

ويعكس اعتماد الأسر التي تعولها النساء إلى درجة كبيرة على مختلف أنواع التحويلات مدى تعرض هذه الأسر للمخاطر. ويلاحظ أيضا التباين الواضح بين الأسر الفقيرة التي يعولها الرجال وتلك التي تعولها النساء من حيث نصيبها في مختلف أنواع التحويلات. حيث تبلغ نسبة المعاشات إلى الدخل الذي تحققه الأسر الفقيرة التي تعولها النساء حوالي ٢%، في حين تصل نسبة التحويلات من الخارج إلى ٥,٤% ونسب التحويلات الخاصة المحلية إلى ٢,٩%. ويتكرر نفس النمط بالنسبة للأسر الفقيرة التي يعولها الرجال وإن كانت النسب أقل: ١,٦%، ٠,٦٤%، ١,١٤% على التوالي. والجدير بالملاحظة أن التحويلات الخارجية تعد أهم مصادر تحويلات الدخل بالنسبة للأسر التي تعولها النساء سواء كانت فقيرة أو غير فقيرة، وخاصة للأسر الفقيرة، حيث تمثل بالنسبة لها ٣٨% من إجمالي الدخل في المناطق الريفية. وهو ما يعكس تعرض هذه الأسر للمخاطر، اذ تشكل المصادر غير المأمونة أو غير المنتظمة جزءا كبيرا من دخلها.

## الفصل الرابع
## مترابطات الفقر

*تستخدم صور الفقر بشكل فعال في تلخيص المعلومات المتاحة حول مستويات الفقر و الخصائص التي تميز الفقراء في مجتمع ما. كما أنها توفر دلائل حول محددات الفقر (Ravallion 1996). لقد شهدت تقديرات الفقر الإمبريقية في السنوات الأخيرة عدة محاولات لتجاوز جداول صور الفقر، واجراء تحليلات متعددة المتغيرات لمستويات المعيشة و الفقر. و لعل أحد أهم مزايا مثل هذه التحليلات هي القدرة على تقييم أثار التغير الذي يحدثه أحد العوامل في ترجيح الفقر، في حالة بقاء العوامل الأخرى ثابتة. و يسعى*

*صانعو السياسات لصياغة برامج ومشروعات تجريبية لحماية السكان من احتمالات الفقر في المستقبل. و تستند هذه المشروعات التجريبية الى اجراء تقدير لامكانية التعرض لمخاطر الفقر. ويستخدم التحليل متعدد المتغيرات لتقييم آثار المشروعات التجريبية الخاصة بالسياسات على الفقر.*

**٤-١ إمكانية التعرض لمخاطر الفقر**

يشير مفهوم إمكانية التعرض لمخاطر الفقر Vulnerability إلى التحديات التي تهدد قدرة الأسرة المعيشية على تأمين معيشتها في المستقبل. وعلى الرغم من العلاقة الوثيقة بين الفقر وزيادة احتمالات التعرض له، فإن كل من المفهومين يمثل بعدا مستقلا، فكثيرا ما تتعرض الأسر الفقيرة لمزيد من الفقر وإن كان هذا لا يعني أن المجموعتين متطابقان ( Baulch and Hoddinott
2000). ومن ثم، يتبنى التحليل التالي تعريف بسيط لإمكانية التعرض لمخاطر الفقر وهو احتمال تراجع استهلاك الأسرة المعيشية لينخفض تحت خط الفقر. ولتقييم إمكانية تعرض الأسر في سوريا لمخاطر الفقر، يتم تبني اقتراب مكون من خطوتين. يشار إلى الاستهلاك الكلي للأسرة بالرمز $C_i$ وهو المتغير التابع لصفات الأسرة التي يشار إليها بالرمز $X_i$ ويفترض أن $Ci$ هي التوزيع اللوجاريتمي الطبيعي، في صورة المعادلة اللوجاريتمية التالية:

$$\ln(C_i)=X_i\beta+\varepsilon_i, \qquad (1)$$

حيث تشير $E_i$ إلى مقدار الخطأ ذو التوزيع الطبيعي. ومن ثم يرمز لاحتمال تعرض الأسرة للفقر، أو طبقا لتعريفنا لإمكانية التعرض الفقر بالمعادلة التالية:

$$V_i=prob(\ln(C_i)<\ln(z_i))=\Phi((\ln(z_i)-X_i\beta)/\sigma), \qquad (2)$$

حيث تشير $zi$ إلى خط الفقر الخاص بالأسرة المعيشية، في حين تشير $\sigma$ إلى الانحراف المعياري للإنحدار وتكون $\varphi$ هي دالة التوزيع الطبيعي المعياري. وعلى هذا الأساس، نقوم في المرحلة الأولى بصياغة محددات استهلاك الأسرة المعيشية في شكل المعادلة (١). و في المرحلة الثانية تتم محاكاة أثر متغيرات الانحدار الاستهلاكي على ترجيح فقر الأسرة المعيشية. ويشير الفصل السابق عن صور الفقر الى الخطوط الارشادية لاختيار المتغيرات الممكن تضمينها في الانحدار.

يسمح لنا توفر وحدات البيانات المسجلة في مسح دخول وانفاق الأسرة المعيشية باجراء تحليل متعدد المتغيرات عن المستوى المعيشى للأسرة . ويشير الفصل السابق حول صورة الفقر إلى أن الفقر يؤثر على بعض المجمعات السكانية التى لا تملك القدرة على المشاركة في التقدم الاقتصادي. ويعد التعليم و فرص العمل والدخل محددات أساسية لمخاطر الفقر. فالتعليم هو أقوى الخصائص ارتباطا بمخاطر الفقر. وتوجد أعلى معدلات الفقر بين الفئات التي تعمل لحسابها في أنشطة هامشية لا تتطلب مهارة، كذلك بين صفوف من يعملون بدون أجر. و لا يعاني الفقراء بالضرورة من البطالة، حيث لا يملكون القدرة على

البقاء دون عمل أو أجر، و إن كانت مشكلتهم الأساسية هي نقص التشغيل والمستوى المتدني للأجور وظروف العمل السيئة في كل من القطاع الرسمي وغير الرسمي، بالإضافة إلى عدم تمتعهم بأي نوع من التأمين. وأخيرا، للفقراء في سوريا بعض الخصائص الديموجرافية التي تميزهم.

ومن ثم، يمكن تجميع مترابطات الفقر في ثلاثة مجالات: التعليم والعمل والخصائص الديموجرافية. وعليه، يمكن تقييم آثار السياسات المرتبطة بالاستثمار في مجال التعليم وأنماط العمل والاستثمار في مجال تنظيم الأسرة.

ويتم استخدام لوجاريتمات نصيب الفرد من استهلاك الأسرة المعيشية بوصفها متغير تابع داخل الانحدار الاستهلاكي. وتتضمن مجموعة المتغيرات التفسيرية حجم الأسرة المعيشية والمتغيرات الديموجرافية للأسرة، ونسب الأفراد الحاصلين على شهادة جامعية والأفراد الأميين داخل الأسرة، ونسبة العاطلين وصفات رب الأسرة بما فيها النوع والعمر، وعددا من المتغيرات الصورية للمستوى التعليمي لرب الأسرة وحالته الوظيفية والقطاع الذي يعمل به، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الصورية الإقليمية التي تشير إلى الصفات المحلية، مثل مستوى تطور البنية الأساسية والموقع الجغرافي وخصوبة الأرض. ويتم اجراء الانحدار بشكل مستقل لكل من المناطق الحضرية وثلاث مناطق ريفية.

### ٢-٤ تقدير نفقات الأسرة المعيشية

يوضح جدول ١-٤ نتائج تقدير انحدار الاستهلاك بالنسبة للمناطق الحضرية والريفية في سوريا. كما تم تقديم متغيرات ذات دلالة إحصائية.

#### ١-٢-٤ حجم وتكوين الأسرة المعيشية:

لعل أحد أكثر النتائج شيوعاً بالأدبيات ( Lipton and Ravallion 1995 و Lanjouw and Ravallion 1995) هي الأثر السالب المعنوى لحجم الأسرة المعيشية على مستوى معيشتها. وتتراوح مرونة الاستهلاك الكلي للأسرة المعيشية نسبة لحجمها بين ٠,٥٨ في الحضر و ٠,٤٢ في المناطق الريفية بسوريا.

كما يلعب تكوين الأسرة دورا مهماً. فعلى سبيل المثال، بضبط حجم الأسرة المعيشية، يكون لحصة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ستة سنوات، والذين تتراوح أعمارهم بين ٦-١٤ أثر سالب معنوي على استهلاك الأسرة. حيث يؤدي تغير مقداره نسبة مئوية واحدة فى هذه الحصص إلي انخفاض استهلاك الأسرة بمقدار يتراوح بين ٤ و ٨% من المعدلات الملحوظة في الحضر و الريف على التوالى.

وتماشياً مع النتائج الوصفية في الجزء السابق، تعتبر خصائص رب الأسرة المعيشية محددات مهمة لاستهلاك الأسرة. فلعمر ونوع رب الأسرة أثر موجب معنوي على مستويات المعيشة في المناطق الحضرية وإن لم يكن لهما نفس التأثير في المناطق الريفية. فإذا ارتفع عمر رب الأسرة المعيشية في المناطق الحضرية خمسة أعوام، انخفض الفقر خمس نقاط مئوية. كما أن كون الأسرة المعيشية تعولها امرأة، يرفع من استهلاك الأسرة بمقدار ١٣,٥% في المناطق الحضرية إلا أن أثر نوع رب الأسرة ليس له دلالة معنوية في المناطق الريفية.

**٤-٢-٢ التعليم:**

تلعب متغيرات التعليم أهم دور كمحددات لمستوى المعيشة. فعند الحفاظ على حجم الأسرة المعيشية ثابتا، يكون لنسبة المتعلمين أو الحاصلين على تعليم جامعي أثر موجب على مستوى الاستهلاك، بحيث يكون المعدل الضمني لعائد ارتفاع نسبة المتعلمين على الإنفاق (المرونات) ٠,١٤- و ٠,٣٩% في المناطق الحضرية على التوالي. ويقل التعليم في المناطق الريفية (٠,٠٢- و ٠,٠٠٤%). كما أخذ في الاعتبار المتغيرات التعليمية الأخرى، على سبيل المثال، المتغيرات ثنائية القيمة بالنسبة للمستوى التعليمي لرب الأسرة، وتم استنتاج نتيجة مفادها أن المستوى التعليمي لرب الأسرة له تأثير فعال على مستوى معيشة الأسرة. وهو ما يشير إلى التأثير الموجب للمستوى التعليمي لرب الأسرة على مستوى المعيشة، حيث ترتفع مستويات الإنفاق مع ارتفاع المستوى التعليمي لرب الأسرة. أما في الحضر، تعاني الأسر التي يعولها أمي، بحيث تؤدي زيادة نسبة الأميين بين أرباب الأسر بمقدار نسبة مئوية واحدة إلى تراجع الإنفاق بمقدار ١,٢%. ولكن العائد عن ارتفاع المستوى التعليمي لرب الأسرة لا يذكر في المناطق الريفية. وتمسك المتغيرات المرتبطة بالمستوى التعليمي لرب الأسرة بعض الآثار التعليمية الأخرى التي لم تتضمنها المتغيرات المرتبطة بحصة المتعلمين. وهي تشير أيضاً إلى آثار تغير المستوى التعليمي بالنسبة لأفراد الأسرة الآخرين من العاملين، كما تشير إلى أهمية آثار تراكم رأس المال عبر الأجيال على مستوى المعيشة.

بالإضافة، ترتبط معدلات الالتحاق بالمدارس بصورة موجبة ومعنوية بمعدلات إنفاق الأسرة المعيشية في الحضر، حيث يؤدي تغير مقداره نسبة مئوية واحدة في معدلات التحاق أفراد الأسرة بالمدارس إلى تغير قدره ١٠% في مستوى إنفاق الأسرة.

**٤-٢-٣ التوظيف:**

يؤثر النشاط الاقتصادي والتوظيف أيضا في مستوى رفاهية الأسرة، اذ يعكس اختلاف الأجور والإنتاجية بين مختلف القطاعات. وتم الجمع بين النشاط الاقتصادي وحالة العمل حيث تمت دراسة خصائص العمل لكل أفراد الأسرة عن طريق تقييم العلاقة بين مستوى إنفاق الأسرة و نسبة أفراد الأسرة الذين يمارسون أعمالا ذات خصائص خاصة. من جهة أخرى، يكون لنسبة العاطلين أو الذين لا يعتبرون جزءا من

القوى العاملة أو الذين يعملون لحسابهم في المناطق الحضرية تأثير سالب على مستوى إنفاق الأسرة، حيث تصل مرونة الإنفاق إلى ١% و ٢% و ٠,١% على التوالي في الحضر و إلى ١% و ٤% وصفر% (بدون أهمية معنوية) في الريف.

من ناحية أخرى، يكون لنصيب أصحاب الأعمال في كل من قطاع الزراعة والأنشطة غير الزراعية أثر موجب على الإنفاق، حيث يصل تأثير الإنفاق إلى أعلى مستوياته بين أصحاب الأعمال في الأنشطة غير الزراعية، و تصل مرونة الإنفاق بالنسبة لأصحاب الأعمال في هذه القطاعات إلى ٠,٤% و ٠,٢% في كل من المناطق الحضرية والريفية على التوالي. أما حالة العمل والقطاع الذي يعمل فيه رب الأسرة، فيؤثران على معدلات الإنفاق حيث يكون للعمل في القطاع الحكومي أو في الوظائف المهنية أثر موجب على مستويات الإنفاق، كما يزداد هذا التأثير في الحضر مقارنة بالريف.

**٤-٢-٤ ظروف و موقع السكن:**

كما هو متوقع، عند المقارنة بالمنطقة الجنوبية، يكون لجميع المناطق الأخرى أثر سالب على الإنفاق وهو ما يشير إلى انخفاض مستوى المعيشة مقارنة بالإقليم الجنوبي. وترتبط ملكية المنزل ونوعيتها بمستوى المعيشة، حيث ترتفع مستويات الإنفاق بمقدار ٧% في الحضر إذا ما ارتفعت نسبة الأسر التي تمتلك منزلا بمقدار ١%. كما تزداد مستويات الإنفاق بمقدار ٤% في الحضر إذا ما ارتفعت نسبة الأسر التي تعيش في منازل أو شقق بمقدار ١%. من جهة أخرى، لا يكون لملكية المنازل أثر يذكر في المناطق الريفية. كما يرتبط توفر مرافق المياه ارتباطا موجبا بمستوى إنفاق الأسرة في الحضر، حيث يؤدي تغيير مقداره نسبة مئوية واحدة في نسبة توفر المياه في أي إقليم إلى زيادة قدرها ٣% في معدل إنفاق الأسرة. أما في حالة زيادة مؤشر التكدس (عدد أفراد الأسرة في الغرفة الواحدة) بمقدار ١% ، ينخفض معدل إنفاق الأسرة بمقدار ١٠% في الحضر وبمقدار ٩% في الريف.

ولابد من الأخذ بعين الاعتبار سهولة تقييم متغير السكن والموقع، وبالتالي إمكانية استخدامه لتحديد أكثر شرائح السكان فقرا، وتطويع السياسات المستهدفة للفقراء.

**٤-٣ نتائج المحاكاة simulation**

تساعد تقديرات انحدار الاستهلاك على محاكاة آثار معلمات المنحنى المختلفة على احتمالات تعرض الأسرة المعيشية للفقر. ويوضح جدول ٢-٤ نتائج محاكاة الفقر بشكل مستقل لكل من المناطق الحضرية والريفية في سوريا. وعلى الرغم من أن هذه البيانات تساعدنا على طرح عدد من السيناريوهات، تم اختيار البدائل الأكثر ارتباطا - من وجهة نظر الباحثين - بالسياسات التي تهدف مباشرة إلى التقليل من الفقر.

لقد وجدنا أن كل مولود جديد يزيد من مخاطر الفقر في كل من الحضر والريف. وتزيد الآثار المتوقعة لميلاد طفل جديد من احتمالات الفقر في الريف بالمقارنة بالحضر، حيث تزداد احتمالات الفقر بالنسبة للأسرة التي تستقبل مولودا جديدا بمقدار ٨,١% في الحضر مقارنة بنسبة ٩,٦% في الريف.

أما بالنسبة للأسر المعيشية التي تعيلها نساء[10]، التي تشكل ٨,٤% من إجمالي الأسر في سوريا، تنخفض مخاطر الفقر مقارنة بالأسر التي يعولها الرجال في الحضر. حيث تقل نسبة التعرض لمخاطر الفقر بين الأسر الحضرية التي تعولها نساء بمقدار ٩% مقارنة بالأسر التي يعولها الرجال. أما في الريف، فلا تظهر خلافات في النوع فيما يتعلق بنسبة مخاطر التعرض للفقر.

أما في حالة فقدان أحد أفراد الأسرة لعمله، تزداد احتمالات الفقر بالنسبة للأسرة بصورة ملحوظة. حيث يصل تأثير زيادة قدرها ١٠% في معدلات البطالة على احتمالات الفقر إلى ٠,٢٨% في الحضر و ٠,٢٣% في الريف. في الوقت ذاته، يعتمد تأثير حالة العمل على الفقر على قطاع العمل. فحين تزداد نسبة الذين يعملون لحسابهم داخل قطاع الزراعة بمقدار ١٠%، تزداد مخاطر الفقر بمقدار ٠,١%، بينما تتراجع مخاطر الفقر عند زيادة نسبة العاملين في الأنشطة غير الزراعية.

من جهة أخرى، ترتفع احتمالات الفقر بالنسبة للأسر المعيشية التي يعمل أربابها في عمل يدوي blue-collar مقارنة بالأسر التي يعمل أربابها في عمل مكتبي white-collar . حيث تزداد نسبة الفقر بالنسبة للحالة الأولى بمقدار ٣% و ١,٧% في كل من الحضر و الريف على التوالي، بالنسبة للعمل اليدوي مقارنة بالمكتبي.

أما العمل في القطاع الرسمي الخاص، فيؤدي إلى انخفاض كبير في احتمالات الفقر مقارنة بالعمل في القطاع غير الرسمي. أما في الحضر، فعند انتقال رب الأسرة للعمل في القطاع الرسمي الخاص بدلا من القطاع غير الرسمي، تنخفض مخاطر الفقر بمقدار ٢,٦%. من ناحية أخرى، يؤدي تغير حالة العمل بالنسبة لرب الأسرة من صاحب العمل إلى عامل أجير، إلى زيادة احتمالات الفقر بمقدار ٣,٢% في الحضر، في حين لا يكون لهذا التغير أي تأثير يذكر في الريف.

ولتقييم أثر التعليم على الفقر، يقوم الباحثون بتغيير نصيب النسبة المئوية للأميين من أفراد الأسرة و للحاصلين على تعليم جامعي ، وكذلك المستوى التعليمي لرب الأسرة مع الحفاظ على باقي المتغيرات ثابتة. واتساقاً مع النتائج التي تم التوصل إليها في الفصل السابق، يؤثر المستوى التعليمي لرب الأسرة

---

[10]من أجل تقييم أثر متغير فئوى مثل النوع الاجتماعى أو مستوى التعليم أو الحالة الوظيفية على مستوى الفقر، افترض الباحثون عمومية و انتشار كل من المتغيرات، مع الحفاظ على جميع المتغيرات الأخرى ثابتة و ملاحظة التغيرات في مستوى الفقر.

بصورة قوية في درجة تعرض الأسرة للفقر. حيث يزيد تأثير المستوى التعليمي لرب الأسر من احتمالات تعرض الأسرة للفقر في الحضر. وعند المقارنة بالأسر التي يعولها أمي، تقل احتمالات الفقر بالنسبة للأسر التي يعولها شخص متعلم بمقدار ٧,٣%.

وأخيراً تتراجع احتمالات الفقر كلما انخفض مؤشر التكدس، وكلما تم توصيل المنازل بالمرافق العامة كالمياه، كذلك عند زيادة ملكية المنازل و بعدها عن الطراز العربي.

**جدول ١-٤: انحدار لوجاريتمات نصيب الفرد من الانفاق على خصائص الأسرة المعيشية**

| | الحضر | | الريف | |
|---|---|---|---|---|
| | B | معدل الخطأ المعياري | B | معدل الخطأ المعياري |
| **المتغير الثابت** | ٩,٠٥٧ | ٠,١٢٦ | ٨,٩٤٥ | ٠,٠٨٤ |
| **خصائص الأسرة المعيشية** | | | | |
| نسبة الأطفال من ٠-٦ | -٠,٢٣٣ | ٠,٠٤١ | -٠,٢٤٧ | ٠,٠٣٩ |
| نسبة الأطفال من ٧-١٥ | -٠,٢٤٢ | ٠,٠٣٠ | -٠,١٤٨ | ٠,٠٣٧ |
| نسبة أفراد الأسرة العاملين | -٠,٠٤٩ | ٠,٠٢٢ | -٠,٠٨٦ | ٠,٠٢٤ |
| نسبة العاطلين | -٠,١٣٩ | ٠,٠٣٢ | -٠,١٠١ | ٠,٠٣٨ |
| نسبة أفراد الأسرة خارج نطاق القوى العاملة | -٠,٠٥٨ | ٠,٠٢٦ | -٠,١٠٢ | ٠,٠٢٨ |
| نسبة العاملين في قطاع الزراعة | ٠,١٣٤ | ٠,٠٥٨ | ٠,٢٠١ | ٠,٠٢٦ |
| نسبة أصحاب الأعمال في قطاع الزراعة | ٠,١٣٤ | ٠,٠٥٨ | ٠,٢٠١ | ٠,٠٢٦ |
| نسبة العاملين لحسابهم في قطاع الزراعة | -٠,١٥٩ | ٠,٠٣٩ | | |
| نسبة العاملين بغير أجر في قطاع الزراعة | -٠,٢٢٠ | ٠,٠٨٧ | -٠,٠٧٧ | ٠,٠٢٣ |
| نسبة أصحاب الأعمال في القطاع غير الزراعي | ٠,٠٥٨ | ٠,٠٢٦ | ٠,١٦٦ | ٠,٠٣٥ |
| نسبة الأميين | -٠,١٤٣ | ٠,٠٢٣ | -٠,٠٨٩ | ٠,٠٢٠ |
| نسبة الحاصلين على شهادات جامعية | ٠,٣٩٢ | ٠,٠٣٩ | ٠,٣٤٥ | ٠,٠٦١ |
| نسبة الإلتحاق بالمدارس | ٠,١٠٠ | ٠,٠١٧ | | |
| الحجم اللوجاريتمي للأسرة | -٠,٥٧٤ | ٠,٠١٣ | -٠,٤٢٢ | ٠,٠١٤ |
| نسبة الذكور البالغين | -٠,٠٤٩ | ٠,٠٢٩ | ٠,١٣٨ | ٠,٠٣٦ |
| نسبة الإناث البالغات | | | ٠,٠٦٠ | ٠,٠٣٤ |
| نوع رب الأسرة (الذكر = ١) | -٠,٠٤٠ | ٠,٠١٧ | | |
| ملكية المنزل (الملكية = ١) | ٠,٠٨٥ | ٠,٠١٢ | ٠,٠٨٠ | ٠,٠١٨ |
| المادة التي صنعت منها الحوائط (الأسمنت=١) | -٠,١٠٢ | ٠,٠١١ | | |
| تكدس أفراد الأسرة | -٠,٠٦٤ | ٠,٠٠٥ | -٠,٠٤٢ | ٠,٠٠٥ |
| مصادر المياه (الحصول على مياه المواسير =١) | ٠,٠٣٤ | ٠,٠١٥ | | |
| المسافة إلى السوق(أقل من ٥ كم=١) | -٠,٢٤٠ | ٠,٠٨٦ | | |
| المسافة إلى العيادة الصحية (أقل من ٥ كم=١) | ٠,٢٥١ | ٠,١٠٨ | | |

| المسافة إلى المدرسة الابتدائية (أقل من ٥ كم=١) | ٠,٢٠٢ | ٠,٠٤٥ | -٠,٠٢٩ | ٠,٠١١ |
|---|---|---|---|---|
| نوع السكن (منزل أم شقة) | ٠,٠٨٤ | ٠,٠٠٩ | ٠,٠٧١ | ٠,٠١٤ |
| دورة المياه (دورة المياه= ١) | | | ٠,٠٥٨ | ٠,٠١٣ |
| الحالة الاجتماعية لرب العائلة(متزوج =١) | | | ٠,٠٦٢ | ٠,٠١٦ |
| المنطقة الشمالية الشرقية | -٠,١٠٧ | ٠,٠١٠ | -٠,٠٦٤ | ٠,٠١٦ |
| إقليم الوسط | -٠,١٢٣ | ٠,٠١٢ | -٠,١٦٦ | ٠,٠١٦ |
| الساحل | -٠,١١٧ | ٠,٠١٥ | -٠,٠٦٢ | ٠,٠١٧ |
| **صفات رب الأسرة المعيشية** | | | | |
| أمي | -٠,١٠٢ | ٠,٠١٥ | | |
| حاصل على شهادة جامعية | ٠,٠٧٢ | ٠,٠١٨ | | |
| يعمل عملا حرا في القطاع غير الزراعي | -٠,٠٧٢ | ٠,٠٢١ | | |
| يعمل بأجر في القطاع غير الزراعي | -٠,١١٧ | ٠,٠٢٢ | | |
| يعمل في القطاع الحكومي | ٠,١١٢ | ٠,٠٢٦ | ٠,٠٣٩ | ٠,٠١٢ |
| يعمل في القطاع الرسمي الخاص | ٠,٠٦١ | ٠,٠٢٣ | | |
| يعمل في القطاع غير الرسمي الخاص | ٠,٠٦٥ | ٠,٠٢٣ | | |
| العمر | ٠,٠١٠ | ٠,٠٠٢ | | |
| موظف (أنشطة مكتبية) | ٠,٠٤١ | ٠,٠١٠ | ٠,٠٣٩ | ٠,٠١٣ |

**جدول ٢-٤: تأثير التغيرات في خصائص الأسرة المعيشية وصفات رب الأسرة على الفقر (التغير النسبى)**

| | **الحضر** | **الريف** | **سوريا** |
|---|---|---|---|
| **خصائص الأسرة المعيشية** | | | |
| نسبة الأطفال من ٠-٦ | ٠,٨١ | ٠,٩٦ | ٠,٩٠ |
| نسبة الأطفال من ٧-١٥ | ١,٧٥ | ١,٠٩ | ١,٣٧ |
| نسبة الأفراد العاملين | ١,١٩ | ٢,٠٤ | ١,٦٧ |
| نسبة العاطلين | ٠,٢٨ | ٠,٢٣ | ٠,٢٥ |
| نسبة أفراد الأسرة خارج نطاق القوى العاملة | ٠,٧٢ | ١,١٣ | ٠,٩٥ |
| نسبة أصحاب الأعمال في قطاع الزراعة | -٠,٠٢ | -٠,١٩ | -٠,١٢ |
| نسبة العاملين عملا حرا في قطاع الزراعة | ٠,١٠ | ٠,٠٠ | ٠,٠٤ |
| نسبة العاملين بغير أجر في قطاع الزراعة | ٠,٠٤ | ٠,٢٩ | ٠,١٨ |
| نسبة أصحاب الأعمال في القطاع غير الزراعي | -٠,٠٦ | -٠,٠٥ | -٠,٠٦ |
| نسبة الأميين | ٠,٦١ | ٠,٥٤ | ٠,٥٧ |
| نسبة الحاصلين على شهادات جامعية | -٠,١٠ | -٠,٠٦ | -٠,٠٨ |
| نسبة الإلتحاق بالمدارس | -٢,٢٢ | ٠,٠٠ | -٠,٩٦ |
| حجم الأسرة | ١٠,٣٥ | ١٣,٨٤ | ١٢,٣٣ |
| نسبة الذكور البالغين | ٠,٣٩ | -٠,٩٩ | -٠,٣٩ |
| نسبة الإناث البالغات | ٠,٠٠ | -٠,٤٢ | -٠,٢٤ |
| تكدس أفراد الأسرة | ٤,٦٥ | ٣,٢٤ | ٣,٨٥ |
| خصائص رب الأسرة | | | |
| العمر | -٣,٩٨ | ٠,٠٠ | -١,٧٢ |
| التحول من الأمية إلى التعليم | -٧,٣١ | ٠,٠٠ | -٣,١٦ |
| التحول من صاحب عمل إلى عامل | ٣,١٥ | ٠,٠٠ | ١,٣٦ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| أجير | | | |
| التحول من العمل في القطاع الخاص غير الرسمي إلى الرسمي | -٢,٦٠ | ٠,٠٠ | -٢,٦٠ |
| التحول من العمل المكتبي إلى اليدوي | ٢,٩٨ | ١,٧٣ | ٢,٢٧ |
| التحول إلى أسرة تعولها امرأة | -٩,٨٧ | ٠,٠٠ | -٤,٢٧ |
| جميع الأسر المعيشية تملك منازلها | -٢,٧٦ | -١,٠٠ | -١,٧٦ |
| جميع الأسر المعيشية تعيش في منازل أو شقق | -١٣,٤٢ | -١٦,٣٧ | -١٥,٠٩ |
| جميع الأسر تعيش في منازل موصلة بمرفق المياه | -٠,٩١ | ٠,٠٠ | -٠,٤٠ |

## الفصل الخامس

## السياسات الاقتصادية الكلية المناصرة للفقراء

*يعرض هذا الفصل بعض التوصيات الأولية الخاصة بالسياسات في سوريا، استنادا إلى دراسة الحالة التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلّية للتخفيف من الفقر (UNDP 2005). كما يستند*

*إلى جهود ماكينلي (2003) في تجميع نتائج ثمان دراسات حالة أخرى - تمت أيضا تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتشير الاستنتاجات الأولية إلى عناصر متعلقة بإطار الاقتصاد الكلّي، تختلف اختلافا جذريا عن مضمون مصفوفة سياسة الليبرالية الجديدة التي هيمنت على الوصفات الاقتصادية خلال العقدين الماضيين. تتضمن هذه العناصر تبني موقف مالي يتسم بمزيد من الإيجابية، يركز على الاستثمار العام باعتباره آلية لتوجيه الموارد نحو الفقر، وليس فقط وسيلة لتحقيق نمو أسرع. في هذا الإطار، تلعب السياسات النقودية دورا مكملا ومكيفا للسياسات المالية التوسعية، كما تتجنب استهداف التضخم المقيد. هناك حاجة إلى بذل جهود أكثر تنظيما لتعبئة الموارد العامة المحلية من أجل توفير مزيد من التمويل للاستثمارات العامة، حيث تعتبر هذه الموارد المحلية العامة منخفضة للغاية في العديد من البلدان إلى الدرجة التي لا تسمح بدعم سياسات مناصرة الفقراء. كما يتضمن إطار الاقتصاد الكلّي توصيات تتعلق بانتهاج سياسة حذرة في مجال تحرير التجارة، مع تفضيل دعم السياسات التجارية بواسطة سياسات صناعية إيجابية تسمح بتوفير حماية متوسطة المدى للقطاعات الوطنية الحيوية، والتركيز على تطوير قطاعات مثل الزراعة التي يتواجد فيها العاملون من الفقراء بكثافة. من أجل تعميق أثر هذا النمو المناصر للفقراء، ينبغي أن تقوم هذه السياسة البديلة باتخاذ بعض الإجراءات القطاعية باعتبارها أولوية، ومكملا أساسيا لسياسات الاقتصاد الكلّي والتكيف. تتضمن هذه الإجراءات توليد فرص العمل، إلى جانب تحقيق التنمية الزراعية والريفية. فيما يتعلق بفرص العمل، لا يتم التأكيد فقط على تعزيز نمط من النمو كثيف التوظيف فحسب، بل أيضا على اتخاذ إجراءات عامة أكثر وضوحا لرفع إنتاجية العاملين من الفقراء. أما بالنسبة للتنمية الزراعية والريفية، فيتم التركيز على تخصيص استثمارات عامة للسلع والخدمات ذات الأهمية (مثل: الطرق الريفية، والري).*

**١-٥ الإطار الكلّي**

هل للإنصاف أهمية خاصة بالنسبة للفقراء؟ يستنتج تمبل (١٩٩٩) – بعد مراجعته لأدبيات النمو – أنه "أصبح أمر بالغ الصعوبة أن ندافع عن أن عدم المساواة مفيد للنمو". ويفيد بيرسون وتابليني
(١٩٩٤) بأن "اللامساواة تضر بالنمو". في عام ٢٠٠٠، كتب رافاليون يقول: "بعد موازنة الأمور، يشير الواقع (...) إلى ترجيح كفة الرأي القائل بأن اللامساواة تضر بالتنمية". كما أقر ويليمسون مؤخرا (٢٠٠٣) بأن ما ينقص الإصلاحات العشرة التي قام بإعدادها لتشكيل "اجماع واشنطن" Washington Consensus هو الحاجة إلى "تصحيح اللامساواة المفزعة في توزيع الدخل التى تصيب المنطقة (أمريكا اللاتينية)".

ويرى فاندمورتيل (٢٠٠٣) أن التعميمات حول العلاقة بين النمو والتقليل من الفقر أمر غير مجد. فلا بد من إعادة النظر في الفرضية القائلة بأن النمو –بديهيا – مطلوب للفقراء وبغض النظر عما يحدث في مجال تحقيق الإنصاف. ونحن نعتقد أن هذه المقولة بمثابة حالة من 'التحديد في غير محله'. فمن الخطأ الافتراض بأن ارتفاع 'متوسط' الدخل يؤدي بطريقة تلقائية إلى التقليل من الفقر. ولا يتفق الجميع مع إيمان بعض المحللين بقدرة النمو على التخفيف من حدة الفقر. فارتفاع اللامساواة لا يضر بالفقراء فحسب، وإنما يهدد أيضا النمو الاقتصادي، ويؤدي أحيانا إلى تأجيل تحقيق السياسات الإصلاحية التى طال انتظارها. وعليه، فالإنصاف مطلوب للفقير لأنه مطلوب للنمو. غير أن النمو قد صاحبه في عديد من الحالات تعميق لمظاهر عدم المساواة، مما أدى أحيانا إلى بقاء الفقراء في حالة من

الركود، أو حتى إلى تعرضهم لأوضاع أكثر سوءا.  اذن، النمو وحده ليس الحل؛ ولا يمكن قياس تأثيره، أو إضفاء طابع الاستدامة عليه إلا حينما يساهم الفقراء في عملية النمو الاقتصادي، ويشاركون فيها، ويستفيدون من نتائجها.

تستند المقاربة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الاستراتيجيات المناصرة للفقراء إلى مذكرة السياسات Policy Note  لعام ٢٠٠٢ ، بعنوان "دور السياسات الاقتصادية في التقليل من حدة الفقر  (UNDP 2002). تركز هذه الوثيقة على كيفية توالد النمو، وعلى مدى اتسام هذه العملية بالإنصاف، وهي تبدي اهتماما خاصا بالفرص الاقتصادية المتوافرة للفقراء، وامكانية حصولهم على الأصول، والموارد، والعمل الذي يمكنهم من تأمين مستوى لائق من الحياة المادية، مما يطرح أمامهم مجالا واسعا من الخيارات فيما يتعلق بالتنمية البشرية.

وتتبنى هذه الوثيقة موقفا يرى أنه إذا كان مقدرا للبلدان النجاح في خفض معدلات الفقر إلى النصف (الهدف الأول من الأهداف التنموية للألفية حول الفقر)، فإن النمو السريع أساسي بالضرورة.  إلا أنه إذا أصبح النمو أكثر إنصافا – بمعنى أن يرتفع دخل الفقراء بمعدلات أسرع من المتوسط – ستنعم البلدان بفرص أفضل لتحقيق هذا الهدف.

وبالتالي، هناك حاجة إلى أن تكون استراتيجية النمو "المبنية على الإنصاف" سريعة بما يكفي لتحسين الوضع 'المطلق' للفقراء، ومنصفة بما فيه الكفاية للنهوض بأوضاعهم 'النسبية'؛ وهو الأمر الذي يفضل تحقيقه في بداية عملية النمو (من خلال الإصلاح الزراعي، أو مجانية التعليم الأساسي على سبيل المثال)، أو بواسطة تخفيض مظاهر عدم المساواة الكبيرة على مر الزمن (مثل رفع الأجور عن طريق توليد فرص عمل واسعة في صفوف العمال ذوي المهارات المحدودة).

يمكن تحقيق "النمو المستند إلى الإنصاف" من خلال مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات، تعتمد بالضرورة على الظروف الخاصة بكل بلد.  وبصفة عامة، لو كان على النمو أن يقلل من حدة الفقر فوريا، عليه أن يتبنى نمطا لتوجيه الموارد بأسلوب غير تناسبي بحيث تصل إلى القطاعات التي يعمل بها الفقراء (مثل: الزراعات الصغيرة)، وإلى المناطق التي يعيشون فيها (مثل المناطق النامية)، أو إلى عوامل الإنتاج التي يمتلكونها (مثل: العمل غير الماهر أو الأراضي (Mckinley 2003).

والاستراتيجية التى تضع صوب أعينها مثل هذا الهدف المباشر، يجب أن يدفعها الإنصاف فى  مراحلها الأولى، كما ينبغي أن تميل إلى التأثير من أسفل إلى أعلى، مع الوصول مباشرة إلى الفقراء أينما وجدوا.  وعلى الرغم من أنه قد يمكن توليد فرص للعمل، الا أن عملية رفع الدخول الحقيقية قد تكون أبطأ من الوضع الأمثل.  ومع ذلك، فإن تحقيق النمو أيا كانت طبيعتة ، سوف يؤدي بالضرورة إلى النهوض بالوضع النسبي للأسر الفقيرة.

يتمثل الهدف طويل الأمد لأي تنمية، في تحريك قوة العمل – وخاصة العاملين من الفقراء – خارج القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة، والمناطق ذات الموارد المحدودة، ومجالات العمل التي تتطلب مهارات قليلة.  ومعنى ذلك – في

أغلب الأحيان – أنه يجب إخراج العمال الفقراء من قطاع الزراعة لإلحاقهم بقطاع الصناعة أو بقطاع الخدمات الأكثر حداثة.

لو استطاعت الصناعة أن تتطور بخطوات سريعة، وأصبحت قادرة على توفير فرص واسعة للعمل، سوف ينخفض الفقر نتيجة لانتقال العاملين من الفقراء إلى مستوى أعلى من الإنتاجية، ووظائف ذات أجور أفضل. لقد نجحت استراتيجيات استبدال الواردات في إحداث هذا التأثير بالنسبة لبعض البلدان في الماضي. كما أثبتت بعض الاستراتيجيات الحالية التي تركز على تصدير السلع المصنعة قدرتها على النجاح. ولكن، من غير المرجح أن ينخفض انتشار عدم المساواة على الأمد القصير، اذ أنه قد يزداد. وفي حالة النجاح في الحد من عدم المساواة فعليا، من الأرجح أن يعود ذلك إلى حالة الرخاء فى مجال الزراعة أصلا، أو إلى التوزيع المنصف للوقفيات، مثل الأراضي أو رأس المال البشري.

عند تناول أثر سياسات الاقتصاد الكلي والتكيف ، تسعى دراسة حالة سوريا - التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - بطريقة مباشرة إلى النظر في تلك القضايا الحيوية التي يمثلها النمو واللامساواة، والتفاعل بينهما. وتميل توصيات الدراسة – بصفة عامة – إلى تبني سياسات مالية متمحورة حول الاستثمار، تتسم بمزيد من التوسعية. هذا، إلى جانب سياسات نقودية أكثر مرونة. وتركز استراتيجيات النمو المناصرة للفقراء – والتي كثيرا ما تنادي بها هذه الدراسة – على تطوير الادخار المحلي والاستثمار (بدلا من التركيز التقليدي على كفاءة التخصيص واستقرار الأسعار)، مع استخدام الاستثمار العام كحافز للاستثمار الخاص.

ويعني ذلك ضمنيا قيام الدولة بدور أكثر نشاطا فى مجال السياسات، مع توافر قاعدة أوسع للعائد، تمكن من تمويل النفقات الرأسمالية، وتوجيهها لأغراض التقليل من الفقر. وتتخذ الدراسة موقفا نقديا من تأثير السياسات المحافظة للتحرير المالي، خاصة الخارجي، كما تحبذ توافر بعض فرص الائتمان الموجهة بصفة خاصة لأهداف التخفيف من حدة الفقر.

تتناول دراسة الحالة مسألة تحرير التجارة بطرق متنوعة؛ فمقارنة بالتحرير المالي، من شأن الانفتاح التجاري أن يحدث تأثيرا أكثر إيجابية على كل من النمو والتقليل من حدة الفقر. إلا أن تحقيق ذلك يتطلب مزج سياسات تحرير التجارة بسياسات استبدال الواردات. ففي حالة عدم استكمال تحرير التجارة بإجراءات أخرى إيجابية (خاصة تلك التدابير التي تركز على الفقر) – مثل تطوير البنية الأساسية في الريف، أو تمويل التنمية الزراعية، أو توفير القروض المناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة – يمكن لعدم المساواة أن تتفاقم، ويتم تجاهل الفقراء، خاصة فقراء الريف. وحتى تكون النتيجة أكثر فعالية، ينبغى تصميم اجراءات تحرير التجارة بحذر، والتنسيق بين هذه السياسة واستراتيجية إيجابية في مجال الصناعة.

تتناول الدراسة أهمية توليد فرص عمل واسعة النطاق، في سعيها إلى الربط بين النمو والتقليل من الفقر. غير أن فرص العمل تلك يجب أن تقابلها أجور مناسبة حتى تؤدي فعلا إلى خفض الفقر. ويعني ذلك ضمنيا أن التوظيف

الذاتي، أو المشروعات متناهية الصغر (وكذلك خدمات التمويل متناهي الصغر التي تدعم هذه المشروعات) لا يمكن أن تكون الأساس الذي تستند إليه الاستراتيجية المناصرة للفقراء. صحيح أن هذه البرامج قد تساعد على توليد الدخول، إلا أن التوظيف الآمن والمجدي لا يمكن أن يحمل مقومات الاستدامة بفضلها وحدها. لا بد من انتقال التركيز إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإلى المشروعات الكبيرة التي توفر فرص مكثفة للتوظيف، إلى جانب مساهمتها في تطوير المهارات.

سوف تتناول الأجزاء التالية بالتفصيل الاصلاحات المقترحة فى السياسات الاقتصادية و القطاعية التى حددتها دراسة حالة سوريا، و تعقد مقارنة بينها و بين النتائج و التوصيات الخاصة بالسياسات فى دراسات أخرى شبيهة أجراها برنامج الأمم المتحدة الانمائى بمنطقة المحيط الهادى بآسيا.

**٢-٥ توسيع الاستثمار العام وتعبئة الموارد المحلية**

لقد توصل البرنامج الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى نتيجة مبدئية أساسية، ألا وهى الحاجة للتعامل مع السياسات المالية بطريقة أكثر إيجابية للتوسع في اتجاه النمو، والاستثمار العام الموجه للفقراء. لقد توصل العديد من دراسات الحالة التي أنجزها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آسيا إلى أن النفقات الرأسمالية تمثل نسبة صغيرة من إجمالي النفقات الحكومية. ففي جنوب آسيا، على سبيل المثال، تصل هذه النسبة إلى ٩% فقط بينما تبلغ هذه النسبة ٢٤% في شرق وجنوبي شرق آسيا. كما ترتفع في فيتنام – على وجه الخصوص إلى ٣٢%. و بالرغم من أن الانفاقات التنموية بسوريا، التى تقدر بحوالى ١١% من اجمالى النفقات الحكومية، أعلى بكثير من نظيراتها فى بلدان أخرى بالمنطقة العربية، الا انها أقل بكثير من الاقتصاديات الآسيوية سريعة النمو.

إن التأكيد على أهمية توسيع الاستثمار العام يستند إلى أنه قادر على مزاحمة تدفق الاستثمار الخاص، حينما يتم توجيهه لدعم النمو بطريقة مناسبة. إن تلبية الاحتياجات الكلية من خلال الاستثمار العام لا تؤدي فقط إلى تسريع شفاء الاقتصاد الراكد، بل أيضا الى التخفيف من القيود التي تواجه النمو على المدى الطويل. إلا أنه لا ينبغى افتراض المزاحمة بشكل آلى، فهناك حاجة إلى تصميم السياسات المتعلقة بالنفقات الرأسمالية العامة بشكل حذر ، على أن تكون جزءا من استراتيجية تستند إلى مفهوم جيد لدعم النمو والفقراء.

ومن شأن مضاعفة الإنفاق على الاستثمار العام أن يكتسب أهمية في حالة مساهمة هذا الاستثمار في رفع إنتاجية كل من العمل ورأس المال. ويمثل ارتفاع الميل الهامشي للاستهلاك في البلدان النامية – مقارنة بالبلدان الصناعية – عاملا إضافيا لمضاعفة الاستثمار المذكور (Hemming, Kell and Mahfouz 2000). كذلك، تتزايد قوة تأثير مضاعفة الاستثمار العام حينما يكون هناك فائضا في القدرة الاقتصادية مع تمتع الأسر المعيشية بسيولة محدودة، كما هو الحال في عديد من البلدان النامية.

يتمثل القلق المشترك لدى رجال الاقتصاد الذين يتبنون "اجماع واشنطن" في أنه كلما ازداد الاستثمار العام، ازداد بدوره العجز العام، وهو ما يؤدي إلى معدلات أكبر من التضخم، وانخفاض سعر تحويل العملات، وارتفاع نسبة

الفوائد الحقيقية. لا تتضمن الأدبيات أدلة كثيرة حول قيام الاستثمار العام بدور طارد للاستثمار الخاص بسبب التغيير في سعر الفائدة أو في سعر التحويل (المرجع السابق). كما أن المضاعفات تظل كبيرة، ويمكن التقليل من قوة الطرد، حينما يصاحب سياسات رفع قيمة الاستثمار العام توسع نقودى معتدل. فكلما تم استخدام العجز لتمويل الاستثمار العام الذي يوسع الطلب الكلى، لن تؤدي المطالب الإجمالية إلى تضخم مفرط.

كما يمكن أن يلعب الاستثمار العام دورا قويا في إعادة تخصيص الموارد العامة للتقليل من حدة الفقر. فعلى سبيل المثال، لجأت الصين إلى الاستثمار العام – كجزء من الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر – لتوصيل التمويل إلى المناطق الأكثر فقرا الواقعة في غرب البلاد، والتي كانت قد تجاهلتها القفزة الاقتصادية التي ركزت على المحافظات الساحلية الغنية.

وتشير دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لحالة كمبوديا إلى أن زيادة الاستثمار العام لا تؤدي إلى تفجير التضخم، بقدر ما تؤدى الى التقليل في استعمال القدرات الاقتصادية والقدرة على تعبئة موارد مناسبة من خلال قيام الدين المحلي بتمويل الاستثمار. كما لم يشكل التضخم مشكلة فورية، حيث مثل ٠,٦-% عام ٢٠٠٠-٢٠٠١. وتتشابه هذه الصورة الإجمالية مع تلك الموجودة في سوريا، حيث كان نمو الناتج المحلى الاجمالى راكدا خلال السنوات الماضية، مع وجود معدلات تضخم منخفضة نسبيا.

لا يمكن القول بأن تكوين رأس المال الإجمالي في سوريا كجزء من الناتج المحلى الاجمالى (٢٠% عام ٢٠٠٢) منخفض بشدة، إلا أنه انخفض بطريقة ملحوظة مقارنة بنسبة الـ ٣٠% التي بلغها في عام ١٩٩٤. كما تتمثل المشكلة الأساسية في أن هذا الاستثمار لم يكن يصل – حتى قريبا – إلى المناطق الريفية حيث يتركز أغلبية الفقراء. لقد حققت كل من الصين وفيتنام معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي تعود – إلى حد كبير – لارتفاع معدلات الاستثمار. لقد بلغت نسبة رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلى الاجمالى ٣٩% في الصين، و٣١% في فيتنام عام ٢٠٠١. وتمكنت الدولتان من تمويل الجزء الأكبر من هذا الاستثمار باستخدام المدخرات المحلية. بلغ اجمالى المدخرات المحلية ٤٠% من الناتج المحلى الاجمالى فى الصين و ٢٩% فى فيتنام. ولم تلعب هيئة المعونة الرسمية للتنمية دورا فعليا في تمويل الاستثمار المحلي في الصين، بينما قام التمويل الخارجي المباشر بتمويل ما يقرب من عشر هذا الاستثمار. أما في فيتنام، فقد بلغت مساهمات المعونة الرسمية للتنمية، والمعونة الخارجية المباشرة معا ما يزيد عن ربع الاستثمار المحلي.

من الأهمية بمكان أن تخصص سوريا مزيدا من الدخل العام لتمويل الاستثمار. ومن الضروري أيضا أن يتم زيادة هذا الدخل بطريقة لا تؤدي إلى نتائج عكسية فيما يتعلق بالفقراء. في حالة سوريا،ا ينخفض الدخل الناتج عن منتجات غير نفطية إلى الناتج المحلى الاجمالى (وهو أمر مهم تناوله نظرا للتدهور المتوقع في عائدات النفط مستقبلا) إلى أقل من الاحتياجات المطلوبة لتمويل استراتيجية للنمو مبنية على الاستثمار. وبالتالي، يصبح توليد دخل إضافي أمرا حيويا لتوفير التمويل اللازم لإحداث نقلة في الاستثمار العام من شأنها توليد نمو متسارع. تستند استراتيجية النمو المبنية على الاستثمار الموجه للفقراء إلى ثلاثة شروط مالية: ١) تعبئة الدخل الكافي للاستثمار العام؛ ٢) تعبئة

الادخار الخاص المناسب لتمويل الاستثمار الخاص؛ ٣) استكمال الموارد المحلية بتدفقات ثابتة من رأس المال العام والخاص. ومن شأن الاستدانة المحلية المساهمة في تمويل الاستثمار العام ولكن فقط كاجراء مكمل لتعبئة الدخل.

و تشير دراسة حالة سوريا الى أن التحدي المالى الكلى الذي تواجهه سوريا متوسط الأجل، إذ يعتمد نجاح سوريا - بطريقة أساسية - في تحقيق برنامج استثماري ذو مصداقية يؤدي إلى زيادة النمو على الأمد المتوسط، على قدرتها على نشر عائدات النفط الموجودة كاملة للاستثمار العام الإنتاجي، وضمان أن تقوم العائدات غير النفطية بتمويل النفقات الجارية كاملة. وبهذا المعنى، وفقا لدراسة برنامج الأمم المتحدة الانمائى، يصبح هناك مجال مالي واسع أمام سوريا لاستخدام ثروتها النفطية في توسيع الإنفاق على الاستثمارات الرأسمالية المخصصة للتنمية والسياسات البشرية، والنهوض بالأنشطة دون الحاجة للجوء إلى سياسات الاستقرار قصيرة الأجل التي ينتهجها صندوق النقد الدولي. يبرز هنا السؤال التالي: ما هى المصادر المحتملة لنمو العائدات غير النفطية التي تمكن سوريا من نشر العائدات النفطية للإنفاق على الفقراء، وعلى الاستثمار العام الذى يعزز النمو، وتحقيق التنوع الاقتصادي؟

تتراوح العائدات إلى الناتج المحلى الاجمالى في سوريا ما بين ٢٥-٣٠%، مع زيادة ملحوظة في هذه النسبة خلال الفترة من ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٢. ويعتبر هذا الرقم كبيرا نسبيا. ولكن حتى إذا تم اعتبار أن التقدير الأدنى هو الذي يمثل متوسط الاتجاه العام، تكون الحكومة السورية متحكمة في نسبة معقولة من الناتج المحلى الاجمالى كعائد. شكلت عائدات النفط ما بين ١٠% و١١% من إجمالي الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة من ١٩٩٤ الى ٢٠٠٢، وما بين ٤٠% إلى ٤٦% من العائد الإجمالي خلال الفترة نفسها، فيما عدا عام ٢٠٠١ الذي كانت نتائجه مختلفة. وبناء على المنطق المالى الكلّي المذكور أعلاه، يمثل التركيز على تنمية مصادر العائدات غير النفطية أمرا جوهريا – خاصة تلك العائدات التي يمكن زيادتها بطريقة معقولة بأقل تأثير سالب على الفقراء والمهمشين، والتي توفر في الوقت نفسه القدرة لسوريا على الحصول على عائد مناسب. ترى دراسة الحالة أن سوريا قادرة على توسيع المجال المالي بطريقة كبيرة من خلال ثلاث قنوات:

١. خفض الضرائب على النفقات بشكل كبير من أجل زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الدخل.
٢. زيادة الضرائب على التجارة الخارجية أساسا من خلال تعزيز القاعدة الضريبية، أي من خلال توسيع التغطية المتعلقة بالضرائب على الواردات.
٣. استطلاع سبل توسيع القاعدة الضريبية غير المباشرة، بما في ذلك - ضمن احتمالات أخرى – استحداث ضريبة على القيمة المضافة. وقد تتضمن الوسائل الأخرى لزيادة الضرائب المحلية غير المباشرة فرض الضرائب على السلع الترفيهية، مثل: ضرائب "توبين" على السجائر والدخان المستورد، مع فرض ضرائب منخفضة القيمة ولكن واسعة المدى على نفقات حيوية ترتبط بالتراكم المتنامي لدى القطاع الخاص، مثل الأنشطة المتعلقة بالعمليات الخاصة للبناء والتشييد.

لا ينبغي تطبيق هذه الإجراءات الضريبية شيئا فشيىء، بل يجب أن تقوم سوريا بتطوير خطة عمل لسياسة ضريبية متوسطة الأمد، تستند إلى دراسة تحليلية دقيقة لمدى قابلية ومرونة النظام الضريبي الموجود حاليا أو المقترح مستقبلا. كما يمكن تطبيق هذه الخطة الأساسية على فترة تمتد إلى عشر سنوات لتعظيم الإمكانيات التي توفرها

قاعدتها الضريبية. وتتمثل أكثر السمات إيجابية لسياسة الهيكل الضريبي الموجود حاليا، في أن القاعدة الضريبية سوف تنمو بطريقة تلقائية كلما قامت سوريا بتنويع الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، وسارعت بالمشاركة في التجارة الدولية غير المرتبطة بالمنتجات النفطية. سوف يؤدي ذلك، بالتوازي مع زيادة نشاط القطاع الخاص، إلى توفير قاعدة ضريبية متطورة إلى جانب تدابير إضافية لتخصيص الضرائب على الإنتاج والاستهلاك المحلي والتجارة الخارجية. وبالتالي، ينبغي أن تتضمن خطة العمل الأساسية حول السياسات الضريبية وصفا مفصلا لإجراءات تعزيز الضرائب، مصحوبا بالتغييرات المتوقعة في البنية الاقتصادية، مع ضمان خفض الضرائب الواقعة على الفقراء والفئات المهمشة إلى أقصى الحدود.

**٥-٣ استكمال السياسات المالية بتبني أهداف تضخمية أقل تقييدا، وإصلاحات فى القطاع المالي**

لقد انخفض متوسط معدل التضخم في الدول النامية بصفة عامة خلال العقد الماضي إلى أدنى مستوياته منذ الستينيات. ولا توجد سوى حماية محدودة في بعض هذه البلدان من تبعات انكماش الأسعار. وهو الأمر الذي يبدو واضحا أيضا في حالة سوريا حيث انخفضت نسبة التضخم من ٨,٢% في ١٩٩٢-١٩٩٨ إلى ناقص ٣,٧% في عام ١٩٩٩ (الشكل ١١-١).

لا تقتصر ظاهرة انخفاض التضخم على سوريا وحدها، فحتى فى البلدان التى نجحت نسبيا مثل الصين و فيتنام، كان يعزى استهداف خفض التضخم الى القلق من الآثار التى قد تتسبب فيها زعزعة الاستقرار بسبب سياسات التحرر المالي. بالإضافة بالطبع الى العوامل المرتبطة بالعرض. ففي الصين، يساهم تحرير التجارة في انخفاض الأسعار، إلى جانب القدرة الزائدة لبعض المنشآت المملوكة للدولة، وإلى قطاع واسع من العمالة الزائدة في المناطق الريفية.

غير أن الخطر المتمثل في انكماش الأسعار - في حالة استمرار هذه الظاهرة - من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض حلزوني فى الأسعار، والمكاسب، والدخول؛ هذا الانخفاض المدعوم ذاتيا، يجعل مهمة صانعي السياسات فى تحرير الاقتصاد مهمة صعبة. ذلك أن السياسة النقودية تصبح حينذاك غير قابلة للتطبيق لأن الاقتصاد يكون قد غرق داخل ' فخ السيولة' liquidity trap (التعبير من ابتكار كينز). وبالتالي، من الأفضل منع انكماش الأسعار بدلا من محاولة محاربة الظاهرة حينما تكون قد أصبحت أمرا مزمنا. فالسياسات المالية تكتسب مزيدا من المصداقية في التغلب على الصعوبات حينما تكون راسخة (IMF 2003) .

يوصى أنصار السياسة الليبرالية الجديدة صانعي السياسات الوطنيين بالتمسك بمعدلات التضخم فيما بين صفر- ٥ %، على الرغم من عدم وجود أدلة على أن ارتفاع معدلات التضخم عن هذه النسبة، أو حتى تخطيها نسبة ١٠%، يؤثر سلبا على النمو. فعلى سبيل المثال، كانت أسرع فترة نمو للاقتصاد الإندونيسي في السبعينيات حينما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلى الاجمالى ٧,٧%. وفي الفترة نفسها، كان يبلغ متوسط معدل التضخم ١٧%. وبلغ متوسط معدل التضخم فى الصين خلال الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠٠١ نسبة ٨% ولكنه ارتفع إلى ما يقرب من ٩%. أما في سريلانكا، فإن التضخم – وخاصة ارتفاع أسعار السلع الغذائية – قد بلغ معدلات أكبر في فترات النمو والتقليل

من حدة الفقر. ومن الأرجح أن يؤدي ارتفاع أسعار السلع الغذائية إلى أثر إيجابي بالنسبة للفقراء فيما يتعلق بمنتجي الغذاء في المناطق الريفية.

وعلى الرغم من أن الارخاء الزائد فى استهداف التضخم أمر غير محبذ لما يمثله من خطر على استقرار الاقتصاد الكلّي، لا بد من توقع حدوث درجة ما من التضخم المصاحب للنمو الاقتصادي. ومن شأن ذلك تسهيل عملية تكيف الأسعار النسبية من أجل إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير الربحية إلى القطاعات الربحية. وفي حالة وجود سياسات نقودية مبالغة فى التقييد ، من الممكن أن تؤدي إلى إبطال حافز النمو الذي تمثله السياسات المالية التوسعية. ومن الأرجح أن ينخفض التضخم بعد إنجاز معدل مستدام من النمو الاقتصادي. وقد تؤدي محاولة الإبقاء على معدلات منخفضة للتضخم - قبل أن تتوافر الإمكانيات لانطلاق النمو - إلى خنق أي توسع اقتصادي.

تشير خبرات البلدان في آسيا إلى أنه حينما يتم إدارة عمليات الإصلاح بطريقة سليمة، يساهم ذلك في احداث تحسينات قوية بالنمو الاقتصادي ومستويات الفقر. أما عمليات الإصلاح التي يتم إدارتها بطريقة ضعيفة والتي تنعكس في الأزمات المالية، فهي تضر بالنمو الاقتصادي، مع توليدها لآثار سلبية على معدلات الفقر. ويصدق ذلك بصفة خاصة على الإصلاحات المتعلقة بالقطاع المالي، حيث يمكن أن يتعرض للدمار بفعل ضعف إدارة التحرير الخارجي. وعليه، يصبح ملحا أن يتم تصميم وإدارة إصلاح القطاع المالي بالطريقة المناسبة.

تشير دراسة حالة سوريا الى أن استقرار الاقتصاد الكلّي (انخفاض التضخم ، واستقرار سعر صرف العملة، وارتفاع المخزون الدولي)، إلى جانب انخفاض دين كل من القطاعين العام والخاص، ووجود موازنة متوازنة (ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط دوليا) يساهم في خلق فرص فريدة لتنفيذ اصلاحات جوهرية فى القطاع المالى.

غير أن مثل هذه الاستراتيجية يجب أن تتجنب الأخطار التي يمثلها الإصلاح الضعيف للقطاع المالي بالنسبة لاستقرار الاقتصاد الكلّي وصداه على العملية المصرفية. وبهذا الصدد، تشير الدراسة إلى مواضع الضعف البارزة في المقاربة الإصلاحية، والتي من شأنها أن تقوض نجاح جهود الاصلاح في حالة عدم تناولها، والتعامل معها، وهي الأمور المتمثلة فيما يلي:

- لم تطبق بعد الكتلة الحرجة من الإصلاحات في القواعد واالاشراف اللازم قبل الدخول في تبنى التدابير المتعلقة بالسوق. وهذا ما ينطبق بصفة خاصة، وبطريقة ملحة، على الحاجة الى قواعد محاسبية سليمة، ونظام قوي لتصنيف القروض مع القواعد المنظمة له، وتطوير الأطر الخاصة بمدى ملاءمة وحدود رأس المال الخاص و تركيز القروض.
- هناك حاجة إلى إدخال حد أدنى من البرامج لإعادة هيكلة المصارف العامة بأسرع وقت ممكن. فمهمة إعادة هيكلة البنوك المتعثرة هى عبارة عن عملية ممتدة تحتاج إلى موارد هائلة إلى جانب توافر الاستعدادات الفنية. وعليه، ينبغي البدء بالعناصر المحورية. غير أن هذه العناصر – بما في ذلك إعادة تزويد البنوك الضعيفة برأس المال، والقيام بتغييرات مبكرة و أساسية في القواعد المنظمة والسياسات المتعلقة بالإقراض - ضرورية اذا ما كتب للاصلاح أن يتم دون حدوث مشاكل كبيرة.

- هناك حاجة إلى إدخال إصلاحات فيما يتعلق بسعر تحويل العملة وبالنظام التجاري بهدف تخطي عقبات أساسية تحول دون تطور القطاع المصرفي وعمله بطريقة طبيعية. ومن شأن تلك الإصلاحات أن تقوم بوظيفة محفزّة ، وأن تساهم في التهيئة لحدوث عملية إصلاح أوسع نطاقا للقطاع المالي.
- كما يجب إدخال أدوات نقودية جديدة غير مباشرة. فقد يتطلب الانتقال إلى الاعتماد الكامل على الرقابة النقودية غير المباشرة بعض الوقت، حيث يحتاج الأمر إلى دعم البنك المركزي والقطاع الخاص للحصول على الخبرة والفوز بالثقة؛ كما يجدر إرساء تدابير مؤسسية جديدة إلى جانب آليات تنافسية للسوق. وهو ما يستدعي التبني المبكر لأدوات جديدة يمكن إدخالها بطريقة تدريجية.
- تحتاج هيكلة البنك المركزي وإدارة عملياته إلى دعم كبير لتسهيل تطبيق الإصلاحات الخاصة بالقطاع المالي.

و أخيرا، اذا تحققت الفوائد المتوقعة من الاصلاح، واذا استدامت عملية اعادة هيكلة القطاع المصرفى، لابد و أن يصاحب ذلك عملية إعادة هيكلة المنشآت العامة، ومزيدا من تحرير الاستثمار .(UNDP, 2005)

**٤-٥ التنمية الزراعية والريفية**

تظل الزراعة في سوريا – كما هو الحال في عديد من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ - قطاعا اقتصاديا مهما، خاصة في مجال التوظيف. إذ أن أغلبية سبل حياة الفقراء مرتبطة بهذا القطاع. وبالتالي، تظل التنمية الزراعية والتنمية الريفية بصفة عامة، قضية حيوية للتقليل من حدة الفقر.

ففي معظم الأقطار، من الصعب تحقيق نمط للنمو موجه للنهوض بأحوال الفقراء دون رفع مستوى الرخاء الزراعي. لقد قامت بلدان حققت أكبر النجاحات في فترات معينة فيما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر - مثل الصين، وإندونيسيا، وفيتنام – بالتركيز على التنمية الزراعية والريفية. وقد بدأت فترات الانتقال الاقتصادي بالنسبة للصين وفيتنام مع عمليات الإصلاح الزراعي. كما ارتبط عمق النجاح المبكر لإندونيسيا في خفض معدلات الفقر بطريقة ملفتة للانتباه مع توجيه الموارد إلى المناطق الريفية في مجالات مثل البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية. كذلك، حققت بنجلاديش أسرع معدل في الحد من الفقر في التسعينيات. ويعود ذلك أساسا إلى الدفعة التى طرأت بفعل ارتفاع الدخول الزراعية.

والجدير بالذكر أن الأقطار التي حققت أفضل التقدم في مواجهة الفقر قد ركزت جهودها على التنمية الزراعية والريفية. فعلى سبيل المثال، بدأت فيتنام – التي تعد واحدة من أقوى السجلات في التقليل من الفقر – الإصلاح في مجال الزراعة من خلال استبدال العمل الزراعي التعاوني بالعمل الزراعي الأسري. وقد تم تطبيق ذلك بناء على توزيع عادل للحق في استغلال الأراضي وفقا لحجم الأسرة، مع ضمان هذه الحقوق لفترات مناسبة من الوقت. وقد مثلت أنظمة حق استغلال الأرض آليات ناجحة لمكافحة الفقر الريفي في بلدان مثل الصين وفيتنام.

كما منحت الصين حوافز إنتاجية في مجال الزراعة، حيث تم إلغاء حق الدولة فى الحصول على المحاصيل بأسعار منخفضة، والسماح للمزارعين ببيع فائض منتجاتهم للتجار. كذلك تم تخفيف أنظمة المراقبة على التجارة الخارجية، ومساعدة المزارعين على إحداث قفزة زراعية في مجال تصدير السلع الزراعية، وخاصة الأرز، إلى جانب سلع أخرى مثل البن، و الكاشو، والمنتجات البحرية.

بدأت الصين تشهد فترة من الانخفاض الحاد في معدلات الفقر مع إطلاق برامج الإصلاح الزراعي عام ١٩٧٩؛ وهو ما سبق بكثير بداية انطلاق العمل بالبرنامج الوطني للتخفيف من حدة الفقر. فقد كانت معدلات تقليل الفقر أسرع وأكثر شمولا خلال الفترة من عام ١٩٧٩ إلى ١٩٨٤، مقارنة بأي فترة أخرى. كما تباطأت معدلات التخفيف من حدة الفقر لاحقا مع تبنى الصين استراتيجية التنمية الموجهة إلى التصدير و تخصيص الموارد إلى المناطق الساحلية الغنية. إلا أن الفقر قد انخفض بطريقة حادة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦، حيث ارتفع الدخل الفعلي للفرد بنسبة ٢١% في المناطق الريفية. ويمكن تفسير ذلك أساسا بأن قواعد التجارة في المجال الزراعي قد تحسنت بطريقة كبيرة خلال الفترة من ١٩٧٩ الى ١٩٨٤ والفترة من ١٩٩٣ الى ١٩٩٦، حيث تم رفع سعر شراء السلع الزراعية مما أدى بدوره إلى ارتفاع الدخل من المزارع.

تشير تجارب الصين وفيتنام بوضوح إلى استراتيجية واحدة على الأقل من الاستراتيجيات الناجحة التي يستطيع العديد من البلدان النامية تبنيها لتحقيق نمط سريع من النمو الموالي للفقراء في المراحل المبكرة لعملية التنمية. وعلى العكس، تبين خبرات كمبوديا ونيبال أن معدل التخفيف من حدة الفقر يصبح بطيئا في حالة عدم تحفيز النمو في مجال الزراعة. ففي البلدين، يعيش أغلبية الفقراء في المناطق الريفية، وترتبط سبل عيشهم مباشرة بالزراعة. وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى في الزراعة نسبة ١,٨% في كمبوديا ونسبة ٢,٦% في نيبال خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١. أما النمو الصناعي، فقد كان أسرع بالنسبة للبلدين، إلا أن قاعدته كانت ضيقة، ومستندة أساسا إلى قطاع صغير لتصدير الملابس والمنسوجات.

وفى حالة سوريا، اتكلت عمليات التنمية خلال العقدين الماضيين على الزراعة لتوفير سبل الإعاشة للأعداد المتنامية من الأيدي العاملة (خاصة الفقراء الذين لا يمتلكون أراضى)، فإن تزايد كثافة العمالة على الأراضي الزراعية ليس مسئولا في حد ذاته عن تدهور إنتاجية ودخل الفرد من الزراعة، أو عن اتساع الفجوة بين الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى. ويشير تحليل دراسة الحالة الى أن المسئولية عن هذا الوضع يشترك فيها: أ) الاستثمار غير المناسب في رأس المال الزراعي الذي يساهم بنسبة ٣٦% في الدخل القومي؛ ب) اللجوء الواسع إلى تكنولوجيا نقل قوى العمل التي سهلتها سياسات تحرير التجارة مقرونة بالقدرة المحدودة على استيعاب العمالة في القطاعات الرسمية الأخرى. ومن هنا تنبع الأهمية الاستراتيجية للنظر إلى مد الأنشطة غير الزراعية التي تتطلب عمل مكثف إلى المناطق الزراعية باعتبارها أولوية؛ أي بالنظر إليها باعتبارها محددا لتوليد فرص العمل، وأداة لضبط الدخول ووقايتها من الصدمات المناخية المفاجئة[11].

[11] يشير الغنيمي (١٩٩٣: ص. ٣٦٢) فى تحليل البيانات حول كثافة الأراضي (حجم توزيع حيازة الأرض)، ومخرجات النمو الزراعي، وتقديرات مستويات الفقر في الريف، في ٢١ بلد بما فيهم مصر، إلى أنه مع تحقيق ٣% سنويا من النمو لإجمالي الناتج القومي الزراعي، بدون تغيير فى توزيع الأراضى، فان التخفيف من حدة الفقر إلى النصف يستغرق ٦٠ عاما؛ هذا في حين يؤدي الإصلاح الزراعي – أي

**٥-٥ توليد فرص عمل واسعة للتخفيف من حدة الفقر**

استفاضت مؤخرا الاستراتيجيات الوطنية للتخفيف من حدة الفقر في الحديث عن أهمية النمو الموجه إلى الفقراء، ويغفل معظمها النظر الى مجموعة مهمة من السياسات العامة التي يمكن أن تساهم في تحقيق هذا الهدف؛ ونعني هنا السياسات القابلة للتطبيق، والقادرة على توليد فرص واسعة للعمل بأجور مناسبة. وقد ارتبط الأمر إلى درجة كبيرة في سوريا – كما هو الحال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ - إلى غياب تطور الزراعة والمنشآت الريفية غير الزراعية. كما يعود الأمر إلى القصور في نمو المشروعات الصغيرة أو المتوسطة بصفة عامة، وإلى الإخفاق في نقل قوة العمل خارج الزراعة للدخول في دوائر صناعية ذات إنتاجية أعلى.

ينخرط أغلب العاملين في سوريا، كما هو الحال في نصف البلدان التي تناولها البرنامج الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي– أي بنجلاديش، وكمبوديا، ونيبال، وفيتنام – في مجال الزراعة. ويصل عددهم في نيبال وكمبوديا إلى ما يقرب من ثلاثة أرباع جميع العاملين في تلك الأقطار؛ كما تنخفض إلى حد ما نسبة من يعملون في الصناعة في أغلبية هذه البلدان. ففرص العمل قليلة خارج قطاع الزراعة، فيما عدا في مجال الخدمات الذي يقدم أجورا منخفضة.

يتوقف توليد فرص عمل واسعة على طبيعة النمو، وخاصة مدى وصوله إلى المناطق والقطاعات التي يتركز فيها الفقراء، حيث يستعملون فيها وسائل الإنتاج التي يمتلكونها. ويعني هذا ضمنيا أنه يجب أن يتسم النمو بتكثيف فرص العمل. غير أن ذلك وحده لا يكفي، حيث أن كثيرا ما تكون القطاعات المعتمدة على العمالة المكثفة هي التي تقدم أدنى الأجور.

كما يوجد شرط أساسي آخر يتمثل في زيادة دخل الفقراء من خلال إطلاق إنتاجيتهم، سواء من خلال رفع هذه الإنتاجية في مجالات مثل الزراعة حيث يتواجد الفقراء، أو بنقلهم إلى قطاعات ذات إنتاجية أعلى، مثل الصناعة. وبالتالي، تقع على السياسات العامة مسئولية تخصيص الموارد لبعض القطاعات من أجل زيادة إنتاجيتها ونموها، وذلك استكمالا لسياسات الاقتصاد الكلي والتكيف .

تقدم لنا خبرة بنجلاديش مثالا توضيحيا في هذا الصدد فقد تمكنت البلاد في فترة التسعينيات من الإسراع بمعدلات انخفاض الفقر؛ فانخفضت نسبة السكان الذين يعانون من الفقر من ٥٠% في ١٩٩٢/١٩٩١ إلى حوالي ٤٠% عام ٢٠٠٠؛ وهو ما يعد إنجازا مهما مقارنة بالتقدم البطيء الذي كانت قد شاهدته البلاد في العقود السابقة. ويعود ذلك - إلى حد كبير- إلى توليد فرص العمل في مجالات غير قابلة للتجارة. وأساسا في قطاعات التشييد والبناء، والصناعات والخدمات الصغيرة. وقد أدى التوسع في إنتاج المحاصيل في نهاية الثمانينات إلى انتقال العمالة الزراعية إلى التوظيف غير الزراعي في تلك القطاعات.

---

تخفيض كثافة الأرض إلى الثلث – إلى تحقيق النتيجة نفسها خلال ١٢ عام فقط. وبالتالي، هناك علاقة ذات دلالة بين كثافة الأرض (مؤشر جيني) والانحراف في مستوى الفقر (R2=0.70).

وعلى الرغم من أن الناتج القومي الاجمالى قد ارتفع في سريلانكا بنسبة ٤,٨% ما بين ١٩٩٠ وعام ٢٠٠١، لم تتعد الزيادة في فرص العمل نسبة ٢,٣%  (Seth and Deb 2003). ويعود بطء النمو في مجال التوظيف إلى تناقص العمل في الزراعة، وإخفاق قطاعات الصناعة والخدمات عن تعويض هذه الخسارة. لقد استوعبت الخدمات والصناعات ذات العائد المضاف المتدني ما يقرب من نصف قوة العمل هذه. ففي مجال الصناعة، دخلت أغلبية العمالة المنتقلة في القطاع غير الرسمي، في إطار التعاقد من الباطن، وفي الأعمال المتدنية. وقد لعبت سياسات تحرير التجارة دورا مهما في القضاء على كثير من حيوية القطاع الصناعي الذي يحمل القدرة على توليد فرص عمل ذات أجور مناسبة. ومن الواضح أن سوريا عرضة للوقوع فريسة لسيناريو تنامي أعداد العاطلين. ويمكن توجيه النصح إلى صانعي القرار في سوريا بتبني النموذج المبكر الذي انتهجته الصين في المرحلة الانتقالية، والذي استطاع أن يحقق نجاحات كبيرة في توليد فرص عمل في الريف. فقد أدى الإصلاح الاقتصادي للمؤسسات الزراعية في بداية الثمانينيات، إلى جانب الحوافز المقدمة، إلى إحداث انطلاقة في رخاء الريف؛ وهو ما أطلق شرارة بروز منشآت غير زراعية فى القرية استوعبت نسبة كبيرة من فائض الأيدي العاملة في الزراعة.

ما من شك في أن إدارة سوق العمل في سوريا - في ظل نمو بطيء أو منعدم - سوف تمثل صعوبة كبيرة في المستقبل. ففي الماضي، كان بمقدور الحكومة السورية - بفضل الامتيازات المالية التي تمنحها لها دول عربية صديقة، إلى جانب العائد الناتج عن ارتفاع أسعار النفط، والتجارة الثنائية المربحة مع العراق والتي كانت تبلغ ١-٢ بليون دولار سنويا – أن توفر نفقات اجتماعية حيوية بطريقة مستدامة، وبأسعار معقولة. و بالأخذ فى الاعتبار المعدلات الحالية لاستخراج النفط، فسوف تنفذ مصادره خلال حوالى عشر سنوات. وقد سعت الحكومة إلى مواجهة الانخفاض الحالي والمستقبلي في قدرة الوصول إلى الأسواق الخارجية من خلال توقيع اتفاقية تعاون مع الاتحاد الأوروبي، والاندماج بطريقة أعمق في العالم العربي بواسطة اتفاقية للتجارة الحرة. سوف تؤدي هذه التطورات إلى خلق فرص وتحديات جديدة. فمن جهة، سوف توفر هذه المبادرات في مجال السياسة الخارجية فرصة وصول المنشآت المحلية إلى أسواق جديدة، إلى جانب جذب استثمارات جديدة. وهو ما سينتج عنه المساهمة في عملية النمو وخلق فرص للعمل. ومن ناحية أخرى، سوف تزداد الضغوط التنافسية على المؤسسات والمنشآت المحلية؛ مما قد يتسبب في إعادة تخصيص الموارد، وهروب القوى العاملة. وبالتالي، ينبغي أن تصبح إدارة سوق العمل في سوريا أكثر حنكة عما قبل في ظل هذا المناخ الجديد.

لقد تجاوبت الحكومة مع هذه المخاوف بتبنى عدد من المبادرات الخاصة بالسياسات أهمها تأسيس هيئة خاصة لمكافحة البطالة. كما تم رصد بليون دولار أمريكي لتوزيعها على مدى خمس سنوات (٢٠٠١-٢٠٠٥) من أجل التخفيف من آثار البطالة أو نقص التشغيل. كما يخصص هذا المبلغ لتمويل الأشغال العامة في المناطق الريفية مع استهداف الفقراء من الأفراد، والأسر، والمجتمعات الاقليمية. وتأكيدا لما يراه إسلام وعبد الفضيل، فإن الحكومة السورية تحتاج إلى برنامج شامل ومتكامل فيما يتعلق بالمشروعات التنموية الصغيرة ومتناهية الصغر. هناك طيف كبير من المشروعات الصغيرة في سوريا، يقع عديد منها في القطاع غير الرسمي؛ إلا أن قليلا من بين هذه المشروعات يتمتع بقدرة الحصول على الموارد و الخدمات التي تسمح بانشاء مشروعات متوسطة الحجم، والتي من

شأنها توفير عمل لائق للعاملين السوريين؛ أي عمل مبني على المهارات، يتقاضون مقابله مستوى من الأجور من شأنه أن يقضي على الفقر. وعلى الرغم من أن التوظيف الذاتي والمنشآت متناهية الصغر كثيفة العمالة، إلا أنها لا يمكن أن تمثل حلا في مواجهة الانتشار الواسع للفقر. وبالتالي، تحتاج السياسات العامة إلى التركيز على المشروعات الصغيرة، وتمكينها من النمو لتصبح مشروعات متوسطة الحجم. ويؤكد ذلك مرة أخرى على الدور الجوهري الذي يمكن أن يلعبه القطاع المالي في السياق السوري. بل إن إسلام وعبد الفضيل يذهبان إلى أبعد من ذلك، فهما يقترحان أن يتمثل هدف السياسات في سوريا في النهوض بنمو مرونة التوظيف بدلا من النهوض بمعدل النمو في حد ذاته.

ولقد لفتت دراسة الحالة التى أجراها برنامج الأمم المتحدة الانمائى النظر الى العديد من الملامح التى ينبغى الاشارة اليها فى هذا المقام. ولعل أبرز ملامح سوق العمل في سوريا هو معادلة " ثنائية القطاع العام-القطاع الخاص". لا يعود ذلك بالضرورة إلى توزيع قوة العمل بين القطاعين، بل إلى مظاهر عدم التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص فيما يتعلق بتشكيل العمال من حيث التركيبة الجنسية والمؤهلات التعليمية، والتفاوت في الأجور المترتب عليهما. تشير الإحصائيات التي تضمنتها دراسة الحالة إلى أن القطاع العام يبدو وكأنه مستودع للخريجين المهرة؛ وهو ما يمنح الفوائد ويولد التكاليف في الوقت نفسه. هذا الوضع يسمح للقطاع العام بتنمية قدراته – والحفاظ عليها - في الاضطلاع بدور قيادي على المستوى الإداري. كما يمكن أن يقوم القطاع العام - بطريقة غير إرادية - برعاية مجموعات لها مصلحة في استمرار الوضع على ما هو عليه، أو فى اتخاذ مواقف متضاربة تجاه جدول أعمال إصلاحي للقطاع الخاص، وذلك بفضل كونه من أهم الأماكن التي تستوعب خريجي التعليم العالي.

كما تشير الحقائق المستمدة من مسح عام ٢٠٠٣ ، إلى أن الارتباط بين الفقر وسوق العمل وثيق لدرجة أن من شأن الفرد النموذجي في سوريا أن يكون فقيرا إذا كان يعمل في القطاع الخاص، وكان يعمل بأجر سواء في قطاع الزراعة أو الخدمات. بل أن الملمح اللافت للانتباه في سوق العمل السوري يتمثل في أن الموظف المتوسط في القطاع العام ينعم بظروف أفضل نسبيا مقارنة بقرينه في القطاع الخاص. ويعود ذلك إلى الاستثمار الكبير في رأس المال البشري (الذي يتم قياسه بالمؤهلات التعليمية) بالنسبة للموظف المتوسط في القطاع العام. كما يتأكد ذلك من الارتباط الوثيق بين الفقر والحالة التعليمية. إذ تتراوح معدلات الفقر بين ١٨-٢٠% في صفوف من حصلوا على التعليم الابتدائي أو ما هو أدنى، بينما تنخفض هذه النسب فيما بين ٦% و٣% لأولئك الذين أتموا المرحلة الثانوية أو أكثر.

أما من الزاوية الإقليمية، نجد أن أربع محافظات (حمص، دير الزور، إدلب، الحسكة) تضم ٥٦% من إجمالي حجم البطالة في سوريا. غير أن تلك المحافظات لا تشمل أعلى معدلات الفقر؛ والواقع أن معدلات الفقر في جميع المحافظات المذكورة تقل عن النمط المنتشر على المستوى الوطني (١١,٦%). ومن جهة أخرى، هناك محافظات أخرى (مثل: الرقا، والسويداء) ترتفع بها معدلات الفقر بحيث تصل إلى ١٨%، ولكنها تضم ٥% فقط من إجمالي العاطلين عن العمل. وهو ما يشير إلى ضبابية العلاقة بين الفقر والبطالة على المستوى الإقليمي. فالمناطق التي تتميز بمعدلات ملفتة للنظر من الفقر لا تتطابق بالضرورة مع الكثافة الإقليمية للبطالة في سوريا. ولمعامل الارتباط هنا البالغ ٠,٦٣- دلالة احصائية، حيث يشير إلى ارتباط ارتفاع معدل البطالة في المجتمعات الإقليمية بانخفاض معدلات الفقر. وحينما تتعلق بيانات معدلات البطالة في الريف والحضر ببعض المحافظات المختارة (غير المبينة

هنا) بمعدلات الفقر، يصبح الارتباط موجبا، غير أنه لا يحمل دلالة على المستوى الإحصائي (٠,١٦). وبالتالي، فإن التدخلات الجغرافية المستندة إلى خريطة إقليمية للبطالة لن تكون قادرة على استهداف المجتمعات الفقيرة بطريقة مجدية.

**٦-٥ تطبيق استراتيجية تجارية وصناعية مؤيدة للفقراء**

لقد اختلط تأثير تحرير التجارة على الفقر في بلدان منطقة المحيط الهادئ بآسيا التي يشملها البرنامج. توصي الدراسات – بصفة عامة – أن يتم التعامل مع هذا التحرير بطريقة متأنية، مع استكماله بمنح بعض الحماية للإنتاج المحلي، وتعزيز التصدير. كما ينادي العديد من الدراسات أن يتم ربط السياسات التجارية باستراتيجية صناعية إيجابية بهدف تعظيم الفوائد لصالح التنمية.

في بعض البلدان مثل فيتنام، ساهمت عملية تحرير التجارة في إحداث قفزة في مجال التصدير، مع إضفاء فوائد على الاقتصاد ككل، بما في ذلك القطاع الزراعي. غير أن تحرير التجارة لم يصحبه في عديد من تلك البلدان تدفق في الواردات، مما أدى إلى وجود عجز تجاري كبير. ففي منغوليا على سبيل المثال - التي تتمتع باقتصاد صغير سعى إلى الانفتاح بطريقة سريعة - ارتفع نصيب الصادرات من ٢٤% عام ١٩٩٠ إلى ٦٤% عام ٢٠٠١، بينما ارتفعت الواردات من ٥٣% إلى ٨٠% خلال الفترة نفسها.

اتبعت فيتنام – بالتوازي مع النهوض بالتصدير – سياسة تطوير البدائل المحلية للواردات، مما أبقى الميزان التجاري في حالة توازن إجمالا. تعاني الصين وإندونيسيا من الفائض التجاري، (وهو ما يرتبط في حالة إندونيسيا بتسديد الدين الخارجي). غير أن بقية البلدان تشهد عجزا تجاريا مهما، كما هو الحال بالنسبة لمنغوليا. وقد أدى التباطؤ في الاقتصاد العالمي الى أن حتى البلدان الناجحة (مثل الصين وفيتنام) تعانى من إمكانية عدم استمرار صادراتها فى القيام بدورها كآداة للنمو الاقتصادي.

لم تصل الفوائد الشهيرة لتحرير التجارة إلى الفقراء، وخاصة الذين ينتمون إلى المناطق الريفية، في كثير من البلدان التي قام البرنامج الإقليمي بتغطيتها. ومع وجود ما يشير إلى أن النهوض بالتصدير كان مفيدا للفلاحين. في فيتنام على سبيل المثال، كان التأثير أكثر وضوحا في المناطق الريفية الأكثر تقدما، والتي أنتجت أغلبية السلع القابلة للتصدير.

تم توزيع الفوائد الناتجة عن تحرير التجارة – بصفة عامة – بطريقة غير متساوية. وبالتالي، تنادي دراسات الحالة بتدخلات لصالح الفقراء من شأنها تعويضهم - على أقل تقدير - عن الآثار العكسية للتحرير. وقد تتراوح تلك التدخلات بين ما هو أقلها إثارة للجدل، مثل النهوض بالتأمين الاجتماعي (كما طالبت به دراسة حالة الصين)، والحلول التقليدية مثل توفير السلع العامة والتنمية الزراعية، وصولا إلى أكثر السياسات الصناعية إثارة للجدل (كما دافعت عنها دراسة حالة إندونيسيا).

يعزى تفسير التوزيع غير المتساوي لفوائد التجارة جزئيا إلى غياب العرض من جهة المزارعين الأكثر فقرا والمنشآت الصغيرة عندما سمح تنامى التجارة باتساع الفرص الاقتصادية. وترتبط المشكلة بصفة خاصة بالمناطق الريفية حيث لا توجد بنية أساسية، مع غياب القروض، وقنوات التسويق، والخدمات العامة. ينبغي أن تتجه استراتيجيات التقليل من الفقر لمعالجة هذه النواقص.

كما تتمثل المشكلة من جهة أخرى في التوزيع غير المتساوي للفوائد فيما بين البلدان. تظل بعض الأقطار حذرة فيما يتعلق بفتح اقتصادياتها بطريقة كاملة لخوفها من الآثار المدمرة المحتملة على القطاعات الصناعية والزراعية، خاصة لو بقيت أسواق البلدان الصناعية محمية من صادرات السلع الزراعية والصناعات كثيفة العمالة بالبلدان النامية.

فعلى سبيل المثال، اعتمدت بعض البلدان مثل كمبوديا، ومنغوليا، ونيبال بشدة على تصدير الملابس والمنسوجات غير أن المنافسة الدولية حادة للغاية في هذه القطاعات الفرعية، كما لا توجد قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر. تحذر دراسة حالة سريلانكا من تخصص عديد من البلدان النامية في السلع نفسها ذات القيمة المضافة المنخفضة مثل الملابس، كما تشير إلى أن هذه البلدان لم تقم بتنويع صادراتها الصناعية. وبدلا من ذلك، ينبغي عليها التركيز على دخل مرن نسبيا من تصدير السلع، مع أسعار غير مرنة.

تشير دراسة حالة سوريا الى حالة مشابهة. فهى تقيم قدرة صادرات سلعية غير نفطية معينة على النمو على أساس "المزية النسبية". تشير الحالة الى أن نمط التخصص القائم على أساس الانتاج الأولى للسلع، سوف يتضمن اتصال مباشر بين النمو و القيود على قدرات و تحركات الشروط التجارية للسلع، و هو أمر لا يبعث على الاطمئنان. كما أن تقديرات أداء التصدير فى المستقبل، بافتراض أن المزية النسبية سوف تؤثر فى أنماط التجارة فى بيئة ما بعد التحرير، هى أيضا غامضة. وحتى اذا ما اتبعنا الحكمة الاقتصادية التقليدية بتبنى علاقة سببية موجبة بين التحرير و النمو، فان التقديرات تشير– إذا ظلت جميع العوامل والعناصر الأخرى ثابتة – أن هناك حاجة إلى زيادة سنوية تبلغ ١٥% في معدل نمو الصادرات غير النفطية لتحل محل الصادرات النفطية.

الا أن هذا السيناريو لا يبدو مرجحا نظرا لثلاث مجموعات من العقبات التي تؤثر سلبا على الصادرات غير النفطية. تتعلق المجموعة الأولى بالعقبات المحلية التي تتضمن: السياسات المقيدة للاقتصاد الكلي، والإطار التشريعي غير المواتي للصادرات، والإنتاجية المنخفضة، وغياب الخدمات والتمويل لدعم المصدرين. أما المجموعة الثانية، فهي عبارة عن مزيج من الحماية العالية في أوروبا التي تعد أهم شريك لسوريا في مجال التبادل التجاري، والمنافسة العالية للبلدان النامية الأخرى. وأخيرا، هناك العقبة البيئية المكبلة بشكل متزايد، والمتمثلة في مستويات ندرة المياه في سوريا. وليس بوسع صانعي السياسات في سوريا سوى التحكم في المجموعة الأولى من العقبات. إلا أن الدراسة تشير إلى أنه حتى مع حدوث قفزة في المنتجات الأولية وفي الصادرات ذات القيمة المضافة المنخفضة، سيظل الأمر غير كافي لاستدامة متطلبات الاستيراد من السلع الرأسمالية الضرورية لتحقيق برنامج صناعي سريع النمو.

وبناء عليه، يثير تحرير التجارة حيرة شديدة لصانعي القرار في سوريا؛ ففي الوضع المثالي، ينبغي أن تتبنى سوريا سياسة تشمل مزيجا من توفير البدائل المحلية للصادرات مع النهوض بالتصدير؛ وهي استراتيجية تشبه إلى حد بعيد تلك التي تتبعها البلدان الآسيوية الناجحة. غير أن هذا السبيل أصبح أكثر صعوبة بالنسبة للبلدان النامية – بما فيها سوريا – في الظروف الحالية. ولكن، لا توجد أمام سوريا بدائل أخرى. فمن المعروف جيدا في مجال الاقتصاد أن ارتفاع العائدات يمكن أن يؤدي إلى عمليات من النمو التراكمي، وأنماط متنوعة من التخصص. والحجة هنا هي أن من شأن السياسة الصناعية توجيه تلك التغيرات. بالاتفاق مع أفكار كالدور-فيردون، أبرز أمسدن (١٩٨٩) أن نمو المخرجات من خلال استبدال الواردات، ومن ثم تبني سياسة صناعية موجهة نحو التصدير، يمكن أن يكون له مردود إيجابي على الإنتاجية، كما لوحظ في حالة كوريا. لقد لجأت جميع العمليات الانتقالية الناجحة إلى اقتصادات الوفرة ونمو الإنتاجية. وقد تم التغلب على محدودية الطلب الداخلي في البلدان الأصغر من خلال الصادرات. وعلى سوريا أن تجد "مساحة خاصة بالسياسات" تسمح لها باتباع سياسة صناعية تستند الى الشراكة بين العام و الخاص.

غير أن ذلك لا يعني المناداة باستمرار سياسات التنمية الصناعية التي قادتها الدولة سابقا في سوريا. إذ يتمثل أحد الشروط المسبقة الضرورية في القدرة على تأسيس شراكة بين القطاعين العام والخاص. ففي شرقي آسيا، تعاون قطاع الأعمال والحكومة بطريقة وطيدة من أجل دعم وتقوية الصناعة المحلية. ولم تشجع المنشآت الأجنبية على الدخول في بعض المجالات الصناعية، حتى تحصل الشركات المحلية على مكان الصدارة في البداية. وقامت المصارف المملوكة للدولة بمنح قروض ذات فوائد مدعمة من أجل مساعدة الشركات المحلية في الحصول على التكنولوجيا والتجهيزات الرأسمالية التي تحتاج إليها. وحينما وجد الفساد، مال إلى الانحصار في صناعات المواد الخام. وقامت الأجهزة البيروقراطية المهنية بتخصيص الدعم في كثير من المجالات الصناعية وفقا لإجراءات تتسم نسبيا بالشفافية. كذلك، ارتبط في حالات كثيرة دعم الدولة لقطاع الأعمال بمستويات صارمة من الأداء يتم الإشراف عليها عن قرب. وقد تضمن نجاح استبدال الواردات في آسيا فرض معايير للدعم والأداء على المنتجين المحليين لضمان قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة دوليا. لا بد اذن أن تجد سوريا صيغة للسياسات تسمح لها بمتابعة سياسة صناعية معتمدة على الشراكة بين القطاع العام والخاص.

# الفصل السادس

# دلالات استراتيجيات الحد من الفقر

*يمكن تناول موضوع القضاء على الفقر من وجهة نظر الرفاهية، أو الاقتصاد أو رأس المال البشري. وتشمل مقاربة الرفاهية اجراء تحويلات مباشرة للأكثر احتياجاً، أما من خلال التحويلات النقدية أو*

*الخدمات والسلع المدعمة. وتركز المقاربة الاقتصادية على المشاريع التجريبية المصممة من أجل تحسين دخول الفقراء. وأخيراً، تهدف مقاربة رأس المال البشري إلى رفع قدرة الفقراء على الكسب عن طريق زيادة إنتاجيتهم من خلال برامج التغذية والصحة والتعليم والتدريب. وتسعى المجموعتان الاخيرتان من الاستراتيجيات الى احدث تغييرات في خصائص الفقراء. وهناك العديد من المزايا في السياسات التي تهدف إلي تغيير خصائص الفقراء، أولها أن تلك السياسات التي تنجح في تغيير الخصائص، تنجح أيضاً في إزالة مسببات الفقر وليس فقط التقليل من آثاره. ثانياً، قد تكون تلك المشروعات أقل تكلفة على المدى الطويل، في سعيها لرفع إنتاجية الأسر المعيشية الفقيرة. لقد تمت مناقشة السياسات التي تشملها المقاربة الاقتصادية في الفصل الخامس. ونركز في هذا الفصل على المشاريع التجريبية المكملة في مجال الرفاهية، والمستندة إلى رأس المال البشري للقضاء على الفقر في سوريا.*

### ٦-١ جدول أعمال للتقليل من الفقر

نجحت سوريا حتى هذا الوقت في التقليل من الفقر، إلا أن هناك عدة مخاوف هي:

- تتأثر توقعات النمو في الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط سلبياً بعدم الاستقرار في المنطقة وهو ما قد يعوق تحويلات العاملين والاستثمار المباشر الأجنبي اذ أنها من المجالات التي تتأثر بالصدمات الخارجية.
- الوضع بالنسبة لخلق فرص عمل جديدة غير واضح على المدى المتوسط.
- يتأثر معدل الخصوبة ومعدل الاعالة المرتفعان بمعدلات الفقر ويؤثران فيها. والارتباط بين الخصوبة والفقر أكثر انتشاراً بين الأسر التي تعليها امرأة.
- ترتفع معدلات الأمية وانخفاض القيد بالمدارس وعمالة الأطفال بشكل خاص بين الفقراء وتعكس استمرار الفقر وانتقاله من جيل إلى آخر.

أشارت التحاليل في الفصول السابقة إلى أن الفقر ينتشر بشكل أكبر في الإقليم الشمالي الغربي بين: العاملين لحسابهم الذين لا يستعينون بعمال أجراء، وبين العاملين بدون أجر خاصة في مجال الزراعة. والمرجح أن يتواجد الفقر بين العاملين الموسميين والمؤقتين والأفراد خارج نطاق قوة العمل. كما يلاحظ أن أحجام الأسر المعيشية أكبر بين الفقراء. ويزداد خطر الفقر بين الأسر المعيشية التي تعولها أمرأة و تضم أكثر من ثلاثة أطفال. ويعد التعليم أقوى مترابطات الفقر حيث أنه يحدد سيطرة الأفراد على فرص الدخل من خلال إمكانية التوظيف. وللارتباط بين التعليم والرفاهية دلالات هامة على السياسات، خاصة فيما يتعلق بالتأثير التوزيعى. وتتسع فجوة النوع الاجتماعى بشكل كبير فيما يتعلق بكافة متغيرات التعليم و تطغى في الغالب على الثراء والفجوة بين الريف والحضر.

وعلى الرغم من تشابه مخاطر الفقر التي يتم قياسها بين الرجال والنساء، تشير الدلائل في هذه الدراسة إلى أن النساء، بشكل عام، والنساء التي تعيل أسر بشكل خاص، تعاني بشكل منتظم بالنظر فيما يتعلق

بعدد من مؤشرات الرفاهية، فهن غير متعلمات، وكثيراً ما يعملن بدون أجر أو في فئـات خـارج قـوة العمل، كما ترتفع معدلات الأمية بين أبنائهن بشكل كبير. والأكثر ترجيحـاً أن يتـسرب أبنـاؤهن مـن المدرسة أو العمل أو كلاهما. ويبلغ متوسط الأجور لشخص يعمل ويعيش في أسرة معيشية فقيرة حوالي ٨٢% من أجر شخص آخر من غير الفقراء الذين يعيشون في مناطق حضرية، و٨٥% من أجر سـاكن المناطق الريفية. وتعتمد الأسر المعيشية التي تعولها نساء بشكل كبير على تحـويلات الـدخول (تمثـل ٢٢%)، مما يشير إلى تأثرها بالصدمات الاقتصادية الخارجية. وترجح نتائج التحليل متعدد المتغيرات أن يكون معدل اعالة الأفراد المصنفين كفقراء أكثر ارتفاعاً، وأن يكونوا أميـين، وعـاطلين أو أن يعملـوا بالبناء أو الخدمات أو الزراعة. ومن المرجح أن يسكنوا في منازل مكدسة. وأن يكون أربـاب أسـرهم المعيشية أكبر سناً و من الحاصلين على تعليم ثانوي أو جامعي.

ويتعين أن يأخذ صانعو السياسات السوريون تلك الخصائص في الاعتبار فـي سـعيهم نحـو صـياغة استراتيجية لخفض الفقر. ومن أجل وضع جدول أعمال مستقبلي لخفض الفقر في سـوريا، مـن المفيـد استخدام تصنيف سن (Sen, 1993) للفقر كالآتي:

- **الفرصة:** العجز عن الوصول لأسواق العمل والحصول على فرص التشغيل والموارد الانتاجية؛ القيود على الحراك وخاصة في حالة النساء، و ازدياد الأعباء الناتجة عن الحاجة للجمـع بـين الواجبات المنزلية والأنشطة الانتاجية وإدارة موارد المجتمع المحلي.
- **القدرة:** غياب امكانية الحصول إلى الخدمات العامة مثل التعليم والصحة.
- **الأمن:** التأثر بالمخاطر الاقتصادية والعنف المدني والمنزلي؛ و
- **التمكين:** أن يكون لا صوت ولا قوة لهم على مستوى الأسر المعيشية والمجتمع المحلي وعلـى المستوى القومي.

لابد أذن لأي استراتيجية تسعي إلي التقليل من الفقر أن تشمل سياسات ومـشروعات تجريبيـة خاصـة ببرامج لمساعدة الفقراء على التغلب على كل من هذه الأبعاد. لقد تـم تحديـد الـسياسات الاقتـصادية المناصرة للفقراء في الفصل السابق. وفي هذه الفصل، نسلط الضوء علـى اسـتراتيجيات رأس المـال البشري والاستراتيجيات المستندة إلى الرفاهية.

### ٦-١-١ استرتيجيات رأس المال البشري:

على المدى القصير، يمكن تحسين قدرة الجيل الحالي من الفقراء على تحقيق دخل أكبر والمساهمة فـي زيادة قدرة أبنائهم على الكسب في المستقبل، من خلال اتخاذ خطوات لزيادة فـرص حـصولهم علـى الموارد، بما في ذلك المعلومات وفرص الائتمان. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تحسين فرص الحصول على توظيف أو أصول إنتاجية، وتعزيز مكافأتهم عن الأنشطة الإنتاجية. ومن المرجح أن يكـون الأثـر الأكبر على المدى الطويل للاستثمار في مجال رأس المال البشري – الصحة والتعليم.

إن الأصول الرئيسية للفقراء هي العمل والوقت والتعليم يرفع من إنتاجية تلك الأصول. وقوة العمل التي تتمتع بالصحة والتعليم والتغذية السليمة هي أقدر جسدياً وذهنيا من قوة عمل أخرى تعاني من العلة والجوع. لذلك، نوصي بالإجراءات التالية لتراكم رأس المال البشري:

- تحسين فعالية الإنفاق العام لزيادة فرص تكوين رأس المال البشري للفقراء. ويعتبر دعم القضاء على الأمية ومعدلات التسرب من الدراسة بين الفقراء أكثر أهداف التنمية أهمية. لابد من التنفيذ السريع للسياسات الجديرة بالثناء المصممة لتشجيع الفتيات على الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها، بالأخذ في الاعتبار المعوقات الثقافية والتقليدية.
- وبالنظر إلى العائد الكبير لخفض الأمية على التقليل من الفقر في سوريا، لابد من بذل الجهود للاستمرار في التوسع في التعليم العام، خاصة في المناطق الريفية وبين الفتيات.
- خفض عمالة الأطفال (وبالتالي التسرب من المدارس) من خلال المشاريع التجريبية المباشرة، على سبيل المثال، تنفيذ برنامج لتقديم وجبة غذاء للأطفال في المناطق الفقيرة يهدف إلي تحسين الانتظام في الذهاب إلي المدرسة ويقلل أيضاً من الحرمان الغذائي.
- توفير تعليم ثانوى مرتفع النوعية ويتجاوب مع احتياجات السوق. فالتعليم الثانوي يساعد على زيادة القدرة على الكسب، ولكن فقط في حالة ما إذا كانت المهارات التي توفرها المدرسة مطلوبة من جهة سوق العمل.
- إعادة تخصيص نفقات الصحة العامة نحو تنفيذ برامج الرعاية الصحية.
- بالإضافة إلى هذا الإصلاح، لابد من مد التغطية التأمينية وإعادة النظر في خطط التأمين الصحي للأرامل والمعالين. ومن شأن التغطية الممتدة أن تتطلب من هيئة التأمين الصحي ابرام اتفاقيات جديدة مع المستشفيات والأطباء من أجل توفير الرعاية الصحية الإضافية المطلوبة.
- لابد من تصميم وتنفيذ برنامج قوى لتحسين تغذية المجموعات المهمشة والتركيز على حماية الأطفال بالذات. تتضمن بعض الاستراتيجيات الموصي بها الآتي: (أ) تقديم وجبات يومية لأطفال المدارس الابتدائية العامة. فالتغذية من خلال المدرسة، كوسيلة لاستهداف الفقراء، تتميز بالقدرة على تحسين الوضع الغذائي للأطفال كما تشجعهم بشكل غير مباشر على القيد بالمدارس. و(ب) من شأن توزيع حصص صغيرة من المواد الغذائية الهامة على المشاركين في فصول محو الأمية أن يساعد الفقراء على التغلب على مشكلة نفقات الغذاء. كما سوف يساعد على تحفيزهم على الحضور بانتظام.
- إن مد خدمات البنية التحتية مثل مياه الشرب النقية والصرف المحسن إلى المناطق التي ينتشر بها الفقر، هي وسيلة فعالة لتحسين الوضع الصحي للأفراد وبالتالي التقليل من الفقر.

- هناك حاجة إلي مشاريع تجريبية لتجنب ارتفاع معدلات الخصوبة التي يختبرها الفقراء، بالإضافة إلى تحسين إمكانية الحصول على خدمات صحية أفضل وتقديم حوافز للأسر المعيشية الفقيرة لإرسال أبنائهم إلى المدارس.

### ٢-١-٦ استراتيجيات الرفاهية الاجتماعية

هناك مجموعتان عريضتان من السكان في حاجة إلى اهتمام خاص وهما: غير القادرين على العمل، والمعرضين بشكل مؤقت لفقدان مصدر رزقهم. وتحتاج المجموعة الأولي إلي نظام للتحويلات يضمن لها مستوى لائق من المعيشة. أما المجموعة الثانية، فأفضل وسيلة لخدمتها هي تقديم مجموعة متنوعة من شبكات الامان. وتفضل الحكومة المركزية أن تقدم الجمعيات الأهلية للفقراء مبالغ منتظمة على أساس مسموح به قانونا.

يستمد الفقراء الجزء الأكبر من دخولهم من التحويلات. ويرتبط الفقر الحاد عادة بكبر السن والعجز والبطالة. لابد إذن من تطوير نظم رسمية للأمان الاجتماعي أو توسيع درجة شمولها توفير معاشات للشيخوخة وبرامج لتأمين البطالة والعجز ومزايا صحية ومزايا للأزواج (أو الزوجات) في كثير من المناطق الحضرية، ولابد أن تشمل كل من هو غير قادر على العمل في المناطق الحضرية والريفية

### ٣-١-٦ التوازن الإقليمي:

ضمان إعادة تقييم التفاوتات الأقليمية في الدخول والفرص والخدمات كالآتي:

- يحتاج الإقليم الشمالي الشرقي إلى دفعة مستمرة فيما يتعلق باستثمارات التنمية الفعالة. وقد يتضمن ذلك زيادة الخيارات التنظيمية والتوظيفية، وتحسين فرص التعليم والتقليل من الآثار الصحية المرتبطة بالفقر وتحسين تغطية نظم الصرف الصحي وتوفير المياه.
- لابد من تطوير استراتيجيات لخفض الفقر والأدوات الخاصة بالسياسات المرتبطة بذلك على أن تشمل على صورة الفقر الخاصة بكل إقليم، أو محافظة أو منطقة باستخدام تحليل مسوحات الأسر المعيشية، بالإضافة إلى مؤشرات الدخل الأخرى.

### ٤-١-٦ الرصد والتقييم

لضمان نجاح استراتيجية خفض الفقر لابد من مقاربة لرصد وتقييم الإنجازات في استراتيجية التنفيذ وذلك بشكل منتظم. ولضمان تحقيق الأهداف، لابد من إرساء قواعد نظام شامل لرصد الفقر من أجل مساعدة صانعي السياسات على متابعة الإنجازات وتكييف الإجراءات حتى تصبح أكثر فعالية وتأثيراً.

- النظر في إمكانية اجراء مسوح سنوية للأسر المعيشية باستخدام عينات أصغر حجماً (مثلا، مسح سنوي لدخول وإنفاق الأسر المعيشية، على عينة مختارة عشوائياً تتكون من ٥٠٠٠ أسرة معيشية، وبذلك تكون صحيحة و ممثلة إحصائيا – بدلا من اجراء مسح على ٣٠,٠٠٠ أسرة معيشية كل خمس سنوات)
- التأكد من أن العينة ممثلة إقليمياً
- المبادرة بأجراء مسح صغير (panel survey) من أجل تتبع التغيرات في الأوضاع المعيشية.
- مراجعة الاستبيان لإضافة بعض الأسئلة في المجالات التحليلية غير الممثلة بشكل كاف مثل الرعاية والنتائج الصحية، القياسات الأنثروجولوجية واستخدام أفراد الأسرة لوقتهم.
- تحسين النوعية والتغطية الإقليمية للبيانات الخاصة بالعمالة والزراعة والصناعة والبيانات الاقتصادية الكلية.

### ٢-٦ آليات الاستهداف

لابد أن تستند المشاريع التجريبية الناجحة والقابلة للتنفيذ من الناحية المالية الهادفة التى تسعى الى خفض الفقر إلى آلية لضمان توصيل المساعدة المقدمة للفقراء. وعلى الرغم ن أن الهدف المعلن لكافة أشكال الاستراتيجيات هو خفض الفقر، إلا أنه من المرجح أن تفيد أيضاً بعض المجموعات من غير الفقراء. ونظرا لأن التمويل المتوفر لتلك البرامج محدود، لابد من اتخاذ بعض الخطوات لضمان وصول المزايا الموجهة للفقراء. ومن المفيد في هذا الصدد التمييز بين الاستهداف المباشر واستهداف الخصائص.

يحدد الاستهداف المباشر بوضوح الأسر المعيشية كفقيرة أو غير فقيرة، فيقدم المزايا للمجموعة الأولى ويمنعها عن الثانية. ويتوقف شكل الاستهداف على قدرة الحكومات على تحديد الفقراء المهمشين. فإذا أمكن تحديد الفقراء على المستوى الفردي أو مستوى الأسرة المعيشية، يمكن أن تساهم مبالغ التحويلات أو أي شكل آخر من أشكال الدعم المباشر في التقليل من هشاشتهم، على سبيل المثال، من خلال تقديم المواد الغذائية أو الرعاية الصحية للمسنين والعجزة، أو للأسر المعيشية التي تظهر إمارات سوء التغذية عليهم، أو الأفراد ذوي الحاجات الخاصة مثل السيدات الحوامل والمرضعات. فكل هذه المجالات هي أشكال من الدعم المستهدف المباشر. تبقي هناك مشكلة واحدة خاصة بالاستهداف المباشر، الا وهي أن بناء "الشبكة" المطلوبة لتحديد الفقراء باهظ من حيث التكلفة.

وإذا كان تقديم الدعم المباشر للفقراء الهشيين غير قابل للتنفيذ، قد يستدعي الأمر التدخل على أساس خصائص الفقراء. وهو ما يسمي باستهداف الخصائص. فعلي سبيل المثال، إذا كان الفقراء يتركزون في مناطق أو أقاليم معينة، يمكن زيادة الخدمات العامة لتلك المناطق. إلا أن مقاربة استهداف الخصائص تنطوي على نقيضتين أولهما أن بعض الأسر المعيشية الفقيرة قد يكون لها نفس خصائص الفقراء وعلى ذلك، قد يصلها بعض المزايا (التسرب). ثانيا، قد لا يكون لكافة الأسر المعيشية الفقيرة الخصائص

اللازمة للاستفادة من المشاريع التجريبية، وعلى هذا الأساس قد يصعب الوصول إليها (نقص التغطية). إن نجاح استهداف الخصائص يتوقف على قدرة مصممي البرامج على التقليل من هذا التسرب.

والطبيعي أن تقبل بعض أوجه القصور من أجل تحقيق الأهداف التوزيعية خلال فترة التكيف، إلا أنها يجب أن تكون مؤقتة وتبقى عند الحد الأدنى. ان التحديد الدقيق للخصائص الرئيسية للفقراء والسياسات القابلة للتنفيذ التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير أوضاعهم، يستدعي ابحاثاً ذات نوعية عالية تجرى في أوقات مناسبة.

ولا تسعى هذه الدراسة إلى اجراء فحص تام للبيانات السورية بهدف بناء مجموعة من السياسات الشاملة لخفض الفقر، غير أن صورة الفقر في سوريا التي تمت مناقشتها في الفصل الثالث تصف خصائص الفقراء والمصادر الأساسية لدخولهم. ويمكن استخدام تلك الخصائص لتحديد أكثر الآليات فعالية في استهداف الفقراء لتنفيذ استراتيجيات القضاء على الفقر.

ويشير الجزء التالي إلى بعض الأمثلة لاستخدام بيانات مسح الأسر المعيشية في صياغة السياسات.

**٦-٢-١ الاستهداف وفقاً للمنطقة الجغرافية**

ربما كان محل إقامة الفقراء هو أكثر الخصائص بديهية. تشير البيانات في جدول ٣-٢ إلى أن ١١% من الفقراء بين سكان المناطق الحضرية في الإقليم الشمالي الشرقي من الفقراء وهو ما يمثل ٥٨%من السكان. ومن الواضح أن أي سياسة تسعى إلى خفض الفقر في سوريا لابد وان تسلط الضوء على هذا الإقليم. وعلى الرغم من وجود بعض الفصل الجغرافي بين الفقراء وغير الفقراء، يعيش أكثر الفقراء في المناطق الريفية. وتعني المشروعات التجريبية القائمة على أساس جغرافي أن ٦١% من الفقراء سوف يستفادون من أية مشاريع تجريبية في المناطق الريفية وأن التسرب سوف يطول ٤٧% من غير الفقراء. ويمكن التقليل من التسرب في أي مشروع تجريبي عن طريق حجب المزايا للأفراد المعروف ارتفاع دخولهم مثل اصحاب الأعمال (الذين يعملون لحسابهم ويوظفون آخرين). وعلى مستوى المحافظة، ينبغي أن تستهدف برامج القضاء على الفقر الفقراء في محافظات حلب والرقا والسويداء.

وعند صياغة استراتيجية تجريبية لمناهضة الفقر قائمة على أساس المنطقة، ينصح صانعي السياسات السوريين بتوجيه الخدمات الاجتماعية والاستثمار العام للمناطق العشوائية ومناطق وضع اليد بالحضر. فقد أصبحت مناطق واسعة من السكن العشوائي غير الرسمي (بوضع اليد) في أنحاء كثيرة من العالم مرتبطة بشكل وثيق بالفقر والحرمان من الخدمات الأساسية والدخل المنتظم. ينظر الآن إلى فقر الدخل وفقر القدرات (capability poverty) على أساس كونه السمة الأساسية "لمناطق المخالفات" و السكن العشوائي وغير الرسمي. ووفقا لبعض التعريفات، ترتبط تلك المناطق بمجموعات من السكان تتسم

أوضاعهم الاقتصادية و الاجتماعية بالهشاشة، مثل المهاجرين الجدد والنازحين والأفراد المهمشين فى قوة العمل من الموظفين. بمعني آخر، يمكن اعتبار تلك المناطق فضاء للاقصاء الاجتماعي في المناطق الحضرية في بعض المدن الكبرى.

يشير جدول 1-6 إلى درجة تغطية البنية التحتية في مناطق اسكان المخالفات. ومن الواضح أن امكانية الحصول على مياه الشرب ووصلات الكهرباء قد شهدت تقدما بمعدلات أسرع من وصلات شبكات الصرف الصحى والهاتف. وفيما يمكن اعتبار خطوط الهاتف نوعاً من الترف في تلك المناطق، إلا أن وصلات شبكات الصرف الصحى أساسية من وجهة نظر الإدارة البيئية. وترتبط المشكلة الأساسية في هذا المجال، بمشاكل التخلص من الفضلات الصلبة والسائلة المتبقية التي يخلفها الأفراد الذين يسكنون بكثافات عالية في هذه المناطق. إلا أن نوعية حياة ساكني "مناطق المخالفات" لا تعتمد على مدى توافر خدمات البنية التحتية المادية فحسب، ولكن ترتبط أيضا بمدى توافر خدمات الصحة والتعليم والخدمات الترفيهية الأخرى. ويشير جدول2-6 إلى ان القصور فى تغطية الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم والصحة) في مناطق "اسكان المخالفات" في سوريا عبر المحافظات المختلفة، خاصة الحسكة و طرطوس.

**جدول 1-6 : التغطية النسبية للبنية التحتية للمرافق الأساسية في مناطق "اسكان المخالفات"**

| المحافظة | الصرف الصحى | مياه الشرب | الكهرباء | خطوط الهاتف |
|---|---|---|---|---|
| **دمشق** | ٨٨,٠ | ٨٦,٨ | ٩٤,٦ | ٧٥,٠ |
| **حلب** | ٦١,٣ | ٥١,٤ | ٧٨,٠ | ٢٥,٠ |
| **حمص** | ٧٦,٣ | ٩٠,٠ | ٩٣,٨ | ٧٦,٣ |
| **حماه** | ٦١,٨ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ٣٦,٢ |
| **اللاذقية** | ٨٦,٠ | ٥٤,٨ | ٦٥,٨ | ٥٧,٥ |
| **أدلب** | ٢٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ |
| **الحسكة** | ٦٤,٠ | ٧٧,٠ | ٩٥,٠ | ٦٤,٠ |
| **دير الزور** | ١٧,٩ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ٥٠,٢ |
| **طرطوس** | ٦٧,٥ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ٧٦,٥ |
| **الرقة** | ٣٢,٧ | ٦٧,٣ | ٨٥,٣ | ٤٩,٣ |
| **درعا** | ٢٩,٢ | ٣١,٧ | ٣٠,٨ | ٤٦,٧ |
| **السويداء** | ١٨,٣ | ٧٦,٨ | ٧٦,٨ | ٤٠,٥ |

المصدر: وزارة الادارة المحلية

**جدول2-6: خدمات الصحة والتعليم في مناطق "اسكان المخالفات" ، وفقا للمحافظة (٢٠٠٣)**

**لكل عشرة آلاف من السكان**

| المحافظة | مدارس ابتدائية | مدارس ثانوية | مراكز صحية |
|---|---|---|---|
| **دمشق** | ١,٩ | ٠,٢٣ | ٠,٣٠ |
| **حلب** | ١,٣ | ٠,٢٥ | ٠,٢٢ |
| **حمص** | ٢,٥ | ٢,٠٦ | ١,٠٦ |
| **حماه** | ٢,٠ | ٠,٣٣ | ٠,٣٣ |
| **اللاذقية** | ١,٣ | ٠,٥٤ | ٠,٦٠ |
| **ادلب** | غ.م. | غ.م. | غ.م. |
| **الحسكة** | ١,١ | ٠,٠٧ | ٠,٠٧ |
| **دير الزور** | ١,٤ | ٠,٣٦ | ٠,٣٦ |
| **طرطوس** | ١,٥ | ٠,٠٠ | ٠,٢٥ |
| **الرقة** | ٢,١ | ٠,٤٤ | ٠,٥٠ |
| **درعا** | ١٨,٨ | ٣,٧٦ | ٢,٥٠ |
| **السويداء** | ٩,٤ | ٠,٥٥ | ١,١٠ |

غ.م. : غير متوافر

المصدر: قاعدة بيانات وزارة الحكم المحلي

وأخيراً، ترى دراسة الحالة التي أجراها مشروع الأمم المتحدة الإنمائي أن ساكنى مناطق المخالفات يعتمدون فى كسب عيشهم على التوظيف و الأعمال غير الرسمية (المؤقتة) غير المأمونة. ويعتبر هذا الجزء من السكان أكثر المجموعات تهميشا من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية حيث يتواجد بينهم نسبة كبيرة من الشباب العاطل المحبط. و فى ضوء تلك الحقائق، لا تكفى الحلول المادية (مثل تحسين نوعية الاسكان و شبكات البنية التحتية) لمواجهة عمق الفقر فى هذه المناطق. وينبغى الاتجاه نحو صياغة استراتيجيات جديدة للتكامل الاقتصادى من أجل تزويد ساكنى هذه المناطق بمصادر مأمونة و أكثر استدامة لكسب الرزق و مزيدا من الحماية الاجتماعية.

### ٦-٢-٢ استهداف الخصائص

تعتمد دخول الأسر المعيشية الفقيرة على خصائص معينة مثل امتلاك الأصول المادية، المستوى التعليمي لأفراد الأسرة المعيشية ومهاراتهم المهنية وإمكانية الحصول على فرص ائتمان. وأهم الخصائص التي تحدد الأسر الأكثر فقراً في سوريا هي مستويات التعليم والنشاط الاقتصادي وفئة التوظيف. ويمكن استخدام النشاط الاقتصادي في تحديد الأفراد من الفقراء. لقد كان العاملون في المجال الزراعي أو في مجال التشييد هم الأكثر فقراً، بالنظر إلى مستويات استهلاكهم في عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وحيث ان العمال

الزراعيين وعمال التشييد (العمال المؤقتين وغير المهرة) يمثلون ٥٥,٩% من الفقراء، علـــى المـــرء أن يركز على الأسعار، خاصة أسعار المحاصيل التي يتم تسويقها والمدخلات الزراعية. غير أن المخطـــط العام للأسعار الذي يسعى إلي رفع الدخول الزراعية، قد يعانى من بعض أوجه التسرب حيـــث أن ٢٣% من غير الفقراء يعملون أيضا في الزراعة.

يوضح تقسيم الأسر المعيشية وفقاً لخصائص رب الأسرة أن التعليم هو أفضل مؤشرات الفقر في سوريا اليوم. ويشير إلى امكانية تحديد الأسر المعيشية الأكثر فقراً من خلال المستوى التعليمي لـــرب الأســـرة المعيشية، وأن البرامج الرامية إلى تحسين المرافق التعليمية خاصة التي تقدم التدريب الفنى وتسعي إلـــى بقاء الأطفال بالمدارس – هي برامج للاستثمار الإجتماعى ذات عائد مرتفع على المدى الطويل.

**٣-٢-٦ الاستهداف وفقا لحالة السكن**

تعتبر خصائص السكن فى سوريا مفيدة إذ أنها تحدد الاتجاه العام لبرامج الاستثمار الاجتماعي. غيـــر أن فائدتها تصبح محدودة إذا استخدمت في تحديد الأسر المعيشية المؤهلة للحصول على مزايا برامج محددة. فبعض الخصائص الخاصة بالسكن شائعة بين السكان بشكل عام (فقراء وغير فقراء) الكائنين في مناطق بعينها. اذن، أي محاولة لتحديد مكان الفقراء وفقا لخصائص سكنهم لن تكون استراتيجية علـــى درجـــة عالية من الفعالية.

ومع ذلك، يمكن استخدام خصائص السكن لتحديد أولويات برامج الاستثمار الاجتماعي من حيـــث نـــوع البرامج المزمع تنفيذها والمناطق الجغرافية لتركيزها. إن تحسين توصيل المياه من شأنه أن يعود بالفائدة على ٦١% من السكان الفقراء في المناطق الريفية (جدول أ ٣٢-٣).

**الملحق رقم ١**

**بعض القضايا المفاهيمية في قياس الفقر**

اهتمت تحليلات وتقديرات الفقر التي أجريت في سوريا بصياغة استراتيجيات ملائمة لمكافحة الفقر. حيث أنه لا توجد تقديرات للفقر في سوريا. وقد شاع الجدل حول وسائل قياس الفقر نظرا لكونه مفهوماً مراوغاً، وبالتالى، لعجز أي مفهوم بمفرده عن توضيح حجم الفقر وملامحه بشكل واف ومتكامل، حيث تختلف الآراء حول كيفية قياس مستوى رفاهية الفرد وكيفية تحديد خطوط الفقر وأنواع قياسات الفقر المستخدمة. وتوفر البيانات الخام للأسرة المعيشية لعام ١٩٩٦-٩٧ و ٢٠٠٣-٢٠٠٤ فرصة غير مسبوقة لتقييم تطور مستويات المعيشة خلال هذه الفترة.

وفيما يلي نقاش مختصر لبعض القضايا المفاهيمية التي تستند اليها قياسات الفقر ومقارناته، والتي تشكل قاعدة لتحليلنا التالي حول حجم وتطور وصورة الفقر في سوريا.

لقد تم تعريف الفقر بشكل تقليدي بوصفه سمة غير واضحة – فالفرد إما أن يكون فقيرا أو غير فقير. ويتم رسم خط أو مستوى معين بناء على مؤشر للرفاهية، ويوضع الفرد أو الأسرة على أحد جانبي هذا الخط. ويجرى تحليل الفقر على مستويين. فيعرف الفقر عن طريق تصنيف السكان إلى فقراء وغير فقراء. أما قياس الفقر، فيهدف إلى جمع "كم معين" من الفقر في إحصاء واحد.

إن تكوين صورة للفقر لتوضيح مدى اختلاف مستوى الفقر بين الجماعات الفرعية للسكان هو الخطوة الأولى نحو صياغة سياسات لمكافحة الفقر. فكيف يتم إذن رسم صورة للفقر؟ لعل أحد أهم المبادئ الاسترشادية هو أنه في حال تواجد فرد فى مستوى معين للمعيشة، لا يعتمد قياس الفقر على الجماعة الفرعية التي ينتمي اليها هذا الفرد طبقا لصورة الفقر المرسومة. وطبقا ل Ravallion 1991 تكون صورة الفقر متسقة إذا ما تمت صياغتها بناء على هذا المبدأ. حيث يتطلب هذا الاتساق ثبات خط الفقر بناء على مؤشر مستوى المعيشة المستخدم. وتشير مقارنات الفقر المتسقة إلى أن تشابه شخصين من حيث مستوى الاستهلاك ينتج عنه وصف الشخصين إما بالفقر أو غير الفقر بغض النظر عن زمان أو مكان المقارنة، و بغض النظر عن وجود أو غياب تغيير في السياسات في مجال بعينه.

### ١-١ قياس الرفاهية

#### ١-١-١ مؤشر الرفاهية

هناك مقاربات عدة لقياس الرخاء أو (Ravallion, 1994) . فبالنسبة لمجتمع ما، يمكن التحدث عن الفقر إذا ما عجز الفرد أو الأسرة المعيشية عن توفير مستوى معين من المعيشة أو الحد الأدنى الذي يقبل به هذا المجتمع. و هنا يطرح التساؤل حول العوامل أو المؤشرات التي تشير إلى الرفاهية. والمقاربة التى يتبناها هذا البحث هي قياس الرفاهية بناء على مؤشرات نقودية قياسية – على أساس مقدار النقود اللازم (في ضوء مجموعة من الأسعار وفرضية تعظيم المنفعة) للحصول على مستوى معين من المنفعة. وهو ما يسمح لنا بالمقارنة بين مستويات رفاهية الأسر المعيشية التي يصعب ملاحظتها عن طريق المقارنة بين مستويات الاستهلاك الملحوظة. ومن ثم، تصبح المقاربة القائمة على الاستهلاك ملائمة لقياس الفقر في الدول النامية، حيث أنها تؤسس مقارنات الفقر بناء على الحرمان من بعض السلع والموارد (الغذائية وغير الغذائية) الأساسية لمستوى أدني من الرفاهية في إطار مجتمع بعينه. من جهة أخرى، هناك عدد من العوامل الذى يحدد مستوى المعيشة ويؤثر في الرفاهية ولا يمكن بالتالي اختزاله في قياس نقودي واحد. وتتعدد الأمثلة عن مثل هذه العوامل مثل التعليم وتوفر الخدمات الصحية الأساسية وتوفر مياه الشرب والمرافق اللازمة داخل المساكن. وبتبني تفسير صارم، يمكن القول بأن الفقر هو عجز الفرد عن الحصول على حد أدنى من التغذية والملبس والمسكن. وبصفة عامة، يشمل الفقر العوامل التي "تمكن" الفرد من التحكم في الموارد مثل الصحة والتعليم. ومن ثم، يشمل الفقر طبقا لهذا التعريف، الحرمان من الإمكانات أو القدرات طبقا لمقياس الفقر البشري الذي أعلنه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن أجل قياس الفقر طبقا لهذا التعريف، لابد من إضافة بعض المؤشرات الاجتماعية الأخرى إلى مؤشر الرفاهية النقودى القياسي مثل معدلات وفيات الأطفال والالتحاق بالمدارس ومتوسط السن المتوقع عند الميلاد ...الخ.

#### ١-١-٢ الدخل مقارنة بالإنفاق

هناك العديد من الاعتبارات المفاهيمية و الإمبريقية التي تفضل استخدام الإنفاق بدلا من الدخل كأساس لمؤشر الرفاهية في الدول النامية (Hentschel and Lanjouw, 1996). وأحد أهم الاعتبارات التي تكرس هذا الرأي هي أن الدخل لا يتم استهلاكه بالكامل، كما أن الاستهلاك لا يمول بأكمله من الدخل، ومن ثم، فإن الاستهلاك هو مؤشر أكثر ملائمة في ضوء اهتمامنا بمستوى الرفاهية الذي تم تحقيقه. فالإنفاق يعكس بصورة أفضل كم الدخل الذي يتوفر للأسرة المعيشية، كما أنه يعكس أيضا توفر فرص الحصول على قروض أو اللجوء للمدخرات في حال تراجع مستوى الدخل. من جهة أخرى، يرتبط الاعتبار الثاني بخيارات الاستهلاك وموارد الدخل المتاحة أمام الفقراء. فعلى الرغم من أن الأسر الفقيرة لا تستهلك سوى عددا محدودا من السلع والخدمات، إلا أن دخول هذه الأسر عادة ما يكون لها أكثر من

مصدر، قد يكون بعضها ذا طبيعة موسمية. ومن ثم، يكون الإنفاق مؤشراً أكثر صلاحية لقياس مستوى المعيشة على المدى الطويل مقارنة بالدخل الحالي خاصة وأن الاستهلاك عادة ما يخفف من أثر التغير والتذبذب في تدفقات الدخل. ثالثا، هناك مشكلة عملية في استخدام الدخل بوصفه مؤشر للرفاهية، وهى تتعلق بقياس دخول الأفراد الذين يديرون أعمالهم الخاصة حيث يندر تواجد سجلات للمشروعات العائلية. وأخيرا، عادة ما يحجم الأفراد الذين يشملهم المسح عن الإفصاح عن دخلهم في حين لا يمانعون في الكشف عن نمطهم الاستهلاكي.

**٢-١ وحدات القياس**

توفر مسوح ميزانية الأسرة المعيشية أحد أهم مصادر البيانات لمقارنات الفقر. حيث تسجل هذه المسوح بيانات حول دخل الأسرة واستهلاكها ومعدلات الإنفاق على مختلف السلع والخدمات، وعلى هذا الأساس، فهي مصدر متميز للمعلومات حول توزيع الرفاهية داخل مجتمع بعينه. فعند قياس الفقر لابد من أخذ بعض القضايا في الاعتبار خاصة عند استخدام مسوح ميزانية الأسرة المعيشية.

فبعد تصميم قياس شامل لاستهلاك الأسرة المعيشية، لابد من مناقشة قضية هامة ألا وهي تكييف رفاهية الأسرة بناء على الاختلافات في تكوينها. فمسوح الأسرة المعيشية عادة ما تسجل بيانات كلية حول استهلاك الأسرة لبعض السلع. ومن ثم، عادة ما تقوم مقارنات الفقر باستخدام الأسرة المعيشية كوحدة قياس بدلا من الفرد. ومن المرجح أن يضخم الاستهلاك الإجمالي للأسر المعيشية من مستوى رفاهية الفرد في الأسرة الكبيرة نظرا لتقسيم السلع و الخدمات المستهلكة على عدد أكبر من الأفراد. و لعل أكثر وسائل التكيف شيوعا هي تبني مقاربة نصيب الفرد من الاستهلاك. وقد يؤدي ذلك إلى التقليل من مستويات الرفاهية الحقيقية في ضوء اختلاف تكوين الأسر، نظرا لقلة احتياجات الأطفال للغذاء وغيره من السلع مقارنة بالبالغين. من جهة أخرى، قد تلجأ الأسرة لاقتصادات الوفرة عند استهلاكها لبعض السلع. لأجل التصدي لهذا القصور، يمكن تقدير المعادل الموضوعى للأسرة المعيشية. حيث يتم استخدام مقاييس المعادل الموضوعى للبالغين مقابل الأطفال لتكييف قياسات الرفاهية بالنسبة للأفراد، و أخذ اختلافات السن و النوع داخل الأسرة في الاعتبار. و يمكن من خلال توظيف مقياس المعادل الموضوعى للبالغين مقابل الأطفال إعطاء وزن معين لأفراد الأسرة يتراوح بين الصفر والواحد الصحيح طبقا للعمر والنوع. من جهة أخرى، تمنح مقاييس تشابه البالغين قيمة ١ للذكر البالغ و أقل من ١ للأنثى البالغة و الأطفال (Ravallion, 1992) .

ولكن كثيرا ما يثور الجدل حول حسابات هذه المقاييس. وقد تم من خلال هذه الدراسة التغلب على هذه المشكلة عن طريق ضبط الاختلافات في تكوين الأسرة المعيشية و تقدير خطوط الفقر الخاص بالأسرة كما سيتم التوضيح في الفقرة التالية.

### ٣-١ خطوط الفقر

لا يعاني سكان سوريا بشكل عام من نقص الغذاء. حيث وصل متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٢٧٨٠ سعر حراري في اليوم وهو ما يشكل ١١٩% من المعدل اللازم. وتحدد خطوط الفقر مستوى الاستهلاك اللازم للفرد حتى لا يوصف بالفقر. ويمكن أن تكون خطوط الفقر مطلقة أو نسبية أو ذاتية. وقد اهتمت أدبيات الفقر بشكل عام بمزايا كل من قياسات الفقر المطلقة و النسبية.

وتزداد أهمية اختيار خطوط الفقر، إذ أن اختلاف الوسائل من شأنه أن يؤدي إلي معدلات متباينة وقد يؤدي في بعض الأحيان إلى عكس ترتيب الجماعات الفرعية أو التصنيف القائم على فترات زمنية مختلفة. ففي حالة مراقبة مدى التقدم الذي تم احرازه في خفض الفقر الاستهلاكي المطلق – والذي يتم تعريفه بناء على القدرة على الحصول على الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية – لا يمكن اعتبار الفرد الذي يختار ابتياع عدد أقل من السعرات الغذائية الأعلى سعرا أكثر فقرا، مقارنة بفرد آخر يعيش على سبيل المثال في الريف، خاصة إذا ما كان الاثنان قادران على العيش بنفس المستوى (Ravallion, 1996).

وتعد مقاربة الاحتياجات الأساسية إحدى أكثر المقاربات شيوعا. فطبقا لهذه المقاربة يتم وضع خط الفقر بناء على التكاليف داخل كل قطاع وفي تاريخ معين (عام) لسلة من السلع بناء على الاحتياجات الأساسية القيمية. وتكمن الصعوبة في تحديد ما هي الاحتياجات الأساسية. ففي الدول النامية، تعد نفقات الغذاء اللازمة للحصول على مقدار معين من الطاقة الغذائية هي أحد أهم مكونات خط الفقر القائم على الاحتياجات الأساسية. ومن ثم، يتم اختيار الحزمة الغذائية بوصفها عنصر كاف للوصول إلى متطلبات السعرات الحرارية اللازمة والتي تتكون من مواد تتلائم والسلوكيات الاستهلاكية للفقراء. ويتم تقييم هذه الحزمة باستخدام الأسعار السائدة بالنسبة لكل جماعة فرعية (إقليم) وفي تاريخ معين. وعلى هذا الأساس، يمكن تفسير خطوط الفقر بوصفها أعداد تشير الى تكاليف المعيشة (Laspeyres). و قد قام Ravallion (1996) بتقديم شرح واف لأهمية وسيلة تكاليف الاحتياجات الأساسية في اجراء مقارنات الفقر، حيث تهدف هذه الوسيلة إلى ضبط الاختلافات في القدرة الشرائية للاحتياجات الاستهلاكية الأساسية. ويمكن عن طريق هذه الوسيلة توفير تقدير أولي للعناصر التي يتم قياسها. وتعرف تكاليف الحزمة بوصفها خط الفقر الغذائي.

من ناحية أخرى، يمكن القول بأن مدخلات السعرات الحرارية اللازمة لا تؤمن تغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية. ولكن طبقا ل Lipton (1986) ، فإن نقص المواد الغذائية عادة ما يمكن عزوه إلى نقص مدخلات السعرات الحرارية أو أنه لا يرتبط بزيادة الدخل. كما أن نقص المواد البروتينية يتم التغلب عليه في معظم الأحيان عن طريق تغطية الاحتياج من السعرات الحرارية. كما تظهر أعراض نقص الفيتامينات و الحديد و المنجنيز و اليود و غيرها من العناصر الغذائية دون وجود نقص في

السعرات الحرارية. ولكن عادة ما يتم التوصل لحلول اقتصادية، لا عن طريق زيادة الدخل أو المدخلات أو الوحدات الغذائية اللازمة بالنسبة لبعض أو جميع أصناف المواد الغذائية، ولكن عن طريق العمل الشعبي.

والبديل الآخر هو تحديد نظام غذائي مثالي و اقتصادي للحصول على المتطلبات الغذائية الأساسية وتغطية تكاليفها. و لكن السلوك البشري لا تحركه فقط الرغبة في تغطية الاحتياجات الغذائية (حتى بالنسبة لأكثر الأفراد فقرا)، كما أنها لا تعد الدافع الوحيد وراء استهلاك المواد الغذائية.

ويتم تعزيز خط الفقر الغذائي عن طريق السماح بأخذ النفقات الأخرى بعين الاعتبار، والتي تخصص لتغطية السلع الأساسية غير الغذائية. وباتباع قانون إنجلز، يمكن تقدير الإنفاق على السلع غير الغذائية عن طريق وسيلتين: ١) خفض حصة المواد الغذائية نسبة لإجمالي النفقات وتحديد حصة المواد غير الغذائية في توزيع نفقات الأسرة المعيشية، حيث تعادل نفقات *الغذاء* خط الفقر الغذائي،
٢) أو عن طريق تحديد حصة الانفاق على المواد غير الغذائية بالنسبة للأسر المعيشية التي تعادل نفقاتها *الإجمالية* خط الفقر الغذائي. ويطرح الاقتراب الأول حد أعلى لخط الفقر، في حين يطرح الاقتراب الأخير خط أدنى للفقر، حيث أنه يحدد خط الفقر الإجمالي بالنسبة للأسر المعيشية التي تضطر للاستغناء عن بعض المواد الغذائية من أجل تغطية بعض نفقات السلع غير الغذائية (التي تعرف بأنها الحد الأدنى الذي لا يمكن الاستغناء عنه من المتطلبات غير الغذائية). وقد تم استخدام خطوط الفقر المطلقة في الدول النامية، خاصة وأن أبحاث الفقر قد هيمن عليها الاهتمام بتغطية الاحتياجات الأساسية والتوصل إلى مستوى مطلق للرفاهية.

والبديل الآخر لهذه الوسيلة، هو إيجاد حد أدنى لتكاليف حزمة غذائية تحقق مستوى الطاقة اللازمة وتقسيمها على حصة الغذاء بالنسبة لإجمالي نفقات مجموعة من الأسر المعيشية الفقيرة. وهو ما يعرف بطريقة Orshansky ، وهو الذي تبنى هذه الوسيلة لقياس الفقر في الولايات المتحدة Orshansky (1965). ولكن من غير المتوقع أن تؤدي هذه الوسيلة إلي تحديد خطوط فقر تتسم بالثبات بالنسبة لمعدلات الاستهلاك الحقيقية أو الدخل، و لا تسمح بالتالي إلى رسم صورة متسقة للفقر. كما يؤدي استخدام وسيلة Orshansky إلى بعض التناقضات نتيجة للاختلافات في متوسط الاستهلاك الفعلى أو الدخل بين المجموعات والفترات الزمنية المختلفة، حيث ينخفض نصيب المجموعات ذات المتوسط الأعلى من المواد الغذائية، وهو ما يؤدي إلى تبني خط أعلى للفقر.

ينتشر استخدام *خطوط الفقر النسبية* في الدول النامية. وهي تعرف الفقر بوصفه جزءاً من المتوسط القومي. فعلى سبيل المثال، يمكن تحديد خط الفقر عند نسبة ٥٠% من المتوسط القومي. ويكون خط الفقر

بهذا المعنى أكثر حساسية للتغيرات في التوزيع النسبي للرفاهية، أي بناء معلمات منحنى لورانس (Ravallion, 1994).

من ناحية أخرى، تعرف *خطوط الفقر الذاتي* الفقر بناء على حكم الفرد على ما هو الحد الأدنى لمستوى المعيشة المقبول اجتماعيا. وعادة ما يعتمد هذا الاقتراب على ردود الأفعال تجاه بعض الأسئلة النموذجية في المسح مثل: *ما هو الحد الأدنى لمستوى الدخل طبقا لرؤيتك الشخصية؟* Kapten et al 1988 في Ravallion, 1992). ومن ثم، تعتمد قياسات الفقر القائمة على الاقتراب الذاتي على الدخل بصورة متزايدة. بمعنى أنه كلما ازداد دخل الفرد الذي يوجه إليه السؤال، كلما ارتفع مستوى الحد الأدنى للمعيشة بالنسبة له.

### ٤-١ قياسات الفقر

أصبح من الشائع عند القيام بمقارنات الفقر استخدام قياسات Foster-Greer-Thorbecke القائمة على قياسات الفقر القابلة للتجزئة. وتشتمل هذه الوسيلة على ثلاثة مقاييس: عدد الأفراد وفجوة الفقر ومقاييس حدة الفقر.

ويعد مقياس ***حساب الرأس*** (P0) بمثابة قياس لانتشار الفقر. حيث يشير إلى نسبة الأسر المعيشية الفقيرة – بناء على خط الفقر – إلى إجمالي عدد السكان. ولكن تقل حساسية هذا المقياس لتوزيع الفقراء تحت خط الفقر، وهو ما يتم تداركه من خلال المقياسين التاليين P1 و P2 . حيث يشير ***مقياس فجوة الفقر*** (P1) إلى قياس عمق الفقر ويحدد الفجوة بين مستويات الإنفاق الملحوظة داخل الأسر الفقيرة وبين خط الفقر. وبافتراض وجود استهداف تام مباشر، يشير مقياس فجوة الفقر إلى كم الموارد (التحويلات) اللازمة لرفع جميع الأسر الفقيرة فوق خط الفقر. أما ***مقياس حدة الفقر*** (P2) ، فيقيس درجة اللامساواة في التوزيع تحت خط الفقر ويمنح وزنا أكبر للأسر التي تقع في أسفل توزيع الدخل (أو الإنفاق).

ولمزيد من التوضيح، نفترض أنه نتيجة لتغير السياسات، تم إعادة توزيع ١٠% من دخل أسرة معيشية فقيرة تقع بموجب مستوى دخلها الذي يضعها في شريحة ٣٠% تحت خط الفقر، لصالح أسرة أخرى تقع في شريحة ٥٠% تحت خط الفقر. ففي هذه الحالة لا يتغير مقياس حساب الرأس نظرا لأن حجم إعادة التوزيع لا يتيح لأي من الأسرتين التحرك إلى أعلي في اتجاه خط الفقر. كما أن مقياس فجوة الفقر لا يتغير أيضا، نظرا لأن إعادة التوزيع قد تمت على مستوى منخفض عن خط الفقر. الا أن تأثير سياسة إعادة التوزيع يظهر من خلال مقياس P2 ، نظرا لتحسن وضع الأسرة الأقل دخلا نتيجة لإعادة التوزيع.

**٥-١ تقدير خطوط الفقر في سوريا**

يعد اختيار مؤشر الرفاهية المستخدم في تقدير خط الفقر بمثابة عامل شديد الأهمية في تقييم الفقر. ويؤثر التكيف مع المتغيرات التي تطرأ على التغيرات الزمنية والمكانية بصورة كبيرة على النتائج التي يتم التوصل إليها. و في ضوء أهمية الاستهداف الصحيح لبرامج وسياسات القضاء على الفقر على المستوى الإقليمي، قامت هذه الدراسة بتبني اقتراب إقليمي قوى.

تنقسم سوريا جغرافيا إلى أربعة أقاليم: الجنوبي و الشمالي الشرقي والوسط و الساحلي، كما يمكن تقسيم كل إقليم لمناطق حضرية وريفية. ومن ثم يستند تحليلنا إلي ثمانية مناطق مختلفة.[١] و تأخذ خطوط الفقر الاختلافات الإقليمية بعين الاعتبار مثل الأسعار النسبية والأذواق و مستويات الأنشطة، بالإضافة إلى حجم الأسرة المعيشية الفقيرة وتكوينها العمري. وهو ما يؤدي إلى تصنيف يتماشى والمؤشر الذي تم الاستقرار عليه لقياس رفاهية الأسرة. كما تم تقدير عدد من خطوط الفقر للحصول على نوعية واسعة من مقارنات الفقر بين الأقاليم المختلفة في الفترة بين ١٩٩٦-٩٧ و ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وفيما يلي المنهجيات المستخدمة لتقييم خطوط الفقر.

**١-٥-١ البيانات و تصميم العينات**

تستند بيانات تحليل الفقر التي قام على أساسها هذا التقرير، الى مسحي دخل وإنفاق الأسر المعيشية اللذين أجراهما الجهاز المركزي للإحصاء وهو الجهاز الإحصائي الرسمي في سوريا في عامي ١٩٩٦-٩٧ و ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

وتعد مسوح ميزانية الأسرة المعيشية بمثابة أهم مصدر للمعلومات اللازمة لتحليل الفقر. فهي تسجل البيانات حول دخول الأسرة وإنفاقها واستهلاكها وتشمل أكثر من ٥٥٠ بند من السلع والخدمات، لذلك، تعتبر مصدرا متميزا للمعلومات حول توزيع الرفاهية في المجتمع. هذا، وقد تشابهت وسائل تصميم العينة والاستبيان وإدارة المسحين. وتزداد أهمية المسحين نتيجة لإمكانية عقد مقارنة بينهما من حيث صياغتهما و إدارتهما، وامكانية استخلاص النتائج بالنسبة للفترة بين ١٩٩٦-٢٠٠٤. من ناحية أخرى، هناك ثلاثة اختلافات بين المسحين وإن كانت لا تؤثر على إمكانية عقد المقارنات بينهما.

أول وأهم هذه الاعتبارات: تم إجراء المسح خلال فترة شهر بالنسبة للأسر المعيشية التي وقع عليها الاختيار في مسح عام ١٩٩٦-٩٧، في حين طلب من أفراد العينة الإفادة عن استهلاكهم اليومي على مدار عشرة أيام فقط بالنسبة لمسح عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤. إلا أن الأسر المعيشية أشارت إلى النفقات الأخرى باستخدام نفس الخطوات، أى، حيث قامت الأسر موضوع الدراسة خلال الزيارة الأخيرة بتقرير

١ يتألف الاقليم الجنوبى من محافظات دمشق و ريف دمشق و السويداء و درعا و القنيطرة. أما الاقليم الشمالى الشرقى فيتكون من محافظات ادلب و حلب و الرقا و دير الزور و الحسكة. ويضم اقليم الوسط حمص و حماة، و الاقليم الساحلى طرطوس و اللاذقية.

نفقاتها العادية خلال فترات متفاوتة. ثانيا، تم أخذ الإيجار المفترض للمنازل بعين الاعتبار خلال مسح عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ في حين لم تتوفر المعلومات حول هذا البند في مسح عام ١٩٩٦-٩٧. و من ثم لابد من تقدير الايجار قبل البدء في أى تحليلات أخرى. ثالثا، تم تغطية بعض خصائص أفراد الأسرة في مسح ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وهو ما لم يتم ذكره خلال المسح السابق. كما اشتمل المسح الأخير أيضا على ملكية بعض الأصول وهو اعتبار شديد الأهمية في تقييم الفقر. وللأسف لم تتوفر مثل هذه البيانات في المسح السابق.

**٢-٥-١ خطوط الفقر الخاصة بالأسرة المعيشية**

يتبنى التقرير منهجية تكاليف الاحتياجات الأساسية لرسم خطوط الفقر، تقوم على أساس الأسرة المعيشية في إقليم معين. ويتغير خط الفقر الغذائى بالنسبة لكل أسرة معيشية كما يتغير بالنسبة لكل من الأقاليم السبعة. وتعكس الاختلافات في خطوط الفقر التغير في مستوى أسعار المواد الغذائية وغير الغذائية في مختلف الأقاليم. كما تشمل أيضا الاختلافات بين الأسر المعيشية من حيث الحجم والتكوين العمري، بالإضافة إلى تفضيلات الأسرة الاستهلاكية بالنسبة لكل من المواد الغذائية وغير الغذائية.

ويمكن شرح إجراءات تقدير خطوط الفقر الخاصة بالأسرة المعيشية من خلال المراحل التالية:

**المرحلة الأولي:** الخطوة الأولي نحو تحديد خط الفقر الغذائي هو بناء سلة غذائية تمثل الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية يتم ربطها ببعض المتطلبات الغذائية القيمية. حيث نقوم أولا بتقييم الحد الأدنى من احتياجات السعرات الحرارية بالنسبة لأنواع مختلفة من الأفراد. وباستخدام الجداول التي قامت منظمة الصحة العالمية بصياغتها، يتم تحديد الاحتياجات من السعرات الحرارية طبقا للنوع وفقاً لثلاثة عشر مجموعة عمرية بالنسبة لكل من سكان الريف والحضر. فبالنسبة للأفراد الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ عاما، أوصت منظمة الصحة العالمية بمخصصات يومية تختلف تبعا للوزن ومستوى النشاط. وتتبنى هذه الدراسة تقديرات تقوم على أساس أن متوسط وزن الرجال الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ عاما هو ٧٠ كجم، في حين يصل المتوسط بالنسبة للنساء إلى ٦٠ كجم. من ناحية أخرى، تفترض الدراسة أن سكان الحضر يحتاجون ١,٨ أضعاف متوسط المعدل الأيضي الأساسي basal metabolic rate (BMR) ، في حين يحتاج سكان الريف ضعفي هذا المتوسط. فلكل أسرة احتياجاتها الخاصة من السعرات الحرارية وهو ما يتحدد تبعا لموقعها وعمر أفرادها وتكوينها من حيث النوع.

**المرحلة الثانية:** بمجرد تقدير الحد الأدني من احتياج الأسرة من السعرات الحرارية، يتم تحديد تكلفة الحصول على هذا الحد الأدنى. وتحدد التكلفة بناء على كيفية حصول الخميس الثانى على السعرات فى المتوسط، بدلا من تقدير الأسعار بناء على أرخص وسائل الحصول على السعرات أو وفقا لاتباع نظام غذائي معين. وبالنسبة للخميس الثانى للأسر المعيشية المرتب وفقا لنصيب الفرد من الاستهلاك القيمي،

يتم بناء متوسط كميات كافة المواد الغذائية. وتحسب السعرات الحرارية التي تحتوي عليها هذه الحزمة باستخدام محتوى السعرات الحرارية لكل من المواد الغذائية. وتمثل هذه الكميات الحزمة التي يتم استخدامها لتقدير خط الفقر الغذائي، وهو ما يعكس التفضيلات الاستهلاكية للفقراء. ويتم تضخيم أو تصغير الحزمة لتشمل المتطلبات الغذائية لكل أسرة معيشية، ثم يتم تسعيرها بناء على الأسعار السائدة في كل إقليم للحصول على خط الفقر الخاص بالأسرة المعيشية.

ويمكن شرح هذه المرحلة حسابيا كما يلي: تشير Zr إلى الكمية الموجهة للاستهلاك الغذائي الفعلي لمجموعة الأسر المعيشية الفقيرة. ويمثل المتجه K قيم السعرات الحرارية المقابلة، في حين يشار إلى مدخلات الطاقة الغذائية للمجموعة المرجعية ب $\boldsymbol{k_z} = k.Zr'$. أما كمية الطاقة الغذائية الموصي بها بالنسبة للأسرة المعيشية h ، فيشار إليها ب $k_h$ . وأما حزمة الاستهلاك الغذائي المرجعية المستخدمة في تحديد خط الفقر الغذائي بالنسبة للأسرة h فيرمز إليها ب $z_h$ حيث يتم التوصل إلى $z_h$ عن طريق ضرب كل عنصر من Zr في $\boldsymbol{k_h/k_z}$ الثابت. وعليه، يتم الحفاظ على الكميات النسبية في النظام الغذائي للفقراء عند تحديد خط الفقر.

وبعد اختيار حزمة السلع، نقوم بتقييمها بناء على الأسعار السائدة في كل إقليم. حيث يتم استخدام متوسط قيمة الوحدات التي حددتها الأسر المتواجدة في الخميس الثانى داخل كل إقليم بوصفها تقدير للأسعار المحلية. ويتم الحصول على قيمة الوحدات عن طريق قسم القيمة المبلغ عنها على الكمية المقابلة.

**جدول ١-١: الكميات و السعرات الحرارية داخل الحزمة الغذائية المرجعية**

| | الحضر | | | الريف | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | مدخلات السعرات اليومية | الكمية بال كجم | % إجمالي السعرات الحرارية | مدخلات السعرات اليومية | الكمية بال كجم | % إجمالي السعرات الحرارية |
| الحبوب والنشويات | ١٠٤١,٠١ | ٠,٦٠٦٠ | ٤٩,٥٧ | ١٠٩٤,٠٧ | ٠,٦٩٧٢ | ٤٧,٣٦ |
| البقول | ٤٧,٣٣ | ٠,٠١٨٢ | ٢,٢٥ | ٤٠,١٥ | ٠,٠١٧٠ | ١,٧٤ |
| اللحوم و الدواجن | ٨٧,١٩ | ٠,٠٥٧١ | ٤,١٥ | ٨٩,٩٠ | ٠,٠٦٦٦ | ٣,٨٩ |
| الأسماك | ٨,٧٢ | ٠,٠١٢١ | ٠,٤٢ | ٦,٧٨ | ٠,٠١٣٤ | ٠,٢٩ |
| البيض | ٢٦,١١ | ٠,٣٥١٢ | ١,٢٤ | ٢٣,٦٢ | ٠,٣٥١٦ | ١,٠٢ |
| الألبان و منتجاتها | ١٣٩,٨٣ | ٠,١٤٨٥ | ٦,٦٦ | ١٤٧,٥٤ | ٠,١٨٨٨ | ٦,٣٩ |
| الزيوت و الزبدة | ٢٥٧,٠٤ | ٠,٠٤١٦ | ١٢,٢٤ | ٣٣٥,٩٤ | ٠,٠٦٠٠ | ١٤,٥٤ |
| الخضر | ١٧٠,٢٩ | ٠,٦٣٧٥ | ٨,١١ | ١٧١,٣٧ | ٠,٦٨٢٩ | ٧,٤٢ |
| الفاكهة | ٥٢,٩٥ | ٠,١٤٦٨ | ٢,٥٢ | ٤٧,٢٧ | ٠,١٤٥١ | ٢,٠٥ |

| السكر | ١٧٦,٧٢ | ٠,٠٦٧٤ | ٨,٤٢ | ٢٩٦,٢٢ | ٠,١٢٠٨ | ١٢,٨٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| غيرها | ٨٥,٨٦ | ٠,٠٢٣٠ | ٤,٠٩ | ٥٠,٨٧ | ٠,٠٢٩١ | ٢,٢٠ |
| المشروبات | ٦,٩٤ | ٠,٠٢٥٩ | ٠,٣٣ | ٦,٢٧ | ٠,٠٢٧٦ | ٠,٢٧ |
| الإجمالي | ٢١٠٠,٠٠ | | | ٢٣١٠,٠٠ | | |

وتحتوي الحزمة الغذائية المرجعية في جدول ١,١ على ١٧٧ عنصر غذائي مما يسمح بأكثر من ٦٠٦ جم من الحبوب يوميا بالنسبة للفرد في الحضر و ٦٩٧ جم في الريف، بالإضافة إلى كميات صغيرة من السمك الطازج واللحوم والبيض ومجموعة من الخضر المحلية والفاكهة الخ. . وقد تراوح متوسط تكاليف ١٠٠٠ سعر حراري في الحزمة الغذائية المرجعية بين ١٥,٩٥ ليرة سورية في المناطق الحضرية الجنوبية و ١٢,٣٧ ليرة سورية في منطقة الوسط الريفية.

**جدول ٢-١: تكاليف ١٠٠٠ سعر حراري وفقاً للإقليم**

| المنطقة | تكلفة ١٠٠٠ سعر حراري | |
|---|---|---|
| | **الحضر** | **الريف** |
| **الجنوب** | ١٥,٩٢٦ | ١٣,٢٤٤ |
| **الشمال الشرقي** | ١٣,٨٠٦ | ١٢,٥٣ |
| **الوسط** | ١٤,٢٩٦ | ١٢,٣٦٦ |
| **الساحل** | ١٤,٧٠١ | ١٣,٤٢ |

**المرحلة الثالثة:** في حين يتم استخلاص أسعار الحزمة الغذائية الأساسية من الاحتياجات الفسيولوجية التقديرية، يصعب إيجاد وسيلة مماثلة لتحديد حزمة غير غذائية. وتبعا لقانون إنجلز، تنحدر حصص الغذاء وفقا للوجاريتم اجمالي نفقات الأسرة المعيشية وحجم الأسرة ونسبة الأطفال الصغار والأطفال الأكبر سنا ونسبة الذكور البالغين والإناث البالغات ونسبة المسنين. ويمكن تقدير مصروفات الاحتياجات غير الغذائية للأسرة المعيشية باستخدام أي من الوسيلتين التاليتين: ١) انحدار الحصة الغذائية مقارنة بالنفقات الكلية وتحديد حصة المواد غير الغذائية في توزيع نفقات الأسرة حيث تكون النفقات *الغذائية* هي خط الفقر الغذائي، أو ٢) عن طريق تحديد حصة النفقات غير الغذائية بالنسبة للأسر التي تساوي نفقاتها *الكلية* خط الفقر الغذائي. وينتج عن الاقتراب الأول حد أعلى لخط الفقر، في حين يؤدي الاقتراب الأخير الى خط أدنى للفقر، حيث أنه يحدد خط الفقر الإجمالي بناء على الأسر التي تضطر للاستغناء عن بعض المواد الغذائية لتغطية احتياجاتها من المواد غير الغذائية التي تعد بمثابة الحد الأدنى من الاحتياجات غير الغذائية. وقد تم بالفعل استخدام خطوط الفقر المطلق في الدول النامية نظرا لاهتمام دراسات الفقر بالحصول على الاحتياجات الأساسية وتحقيق الرفاهية بصورة مطلقة. وباستخدام تلك المقاربة، يتم تقدير رسم خطوط خاصة بالأسرة المعيشية والإقليم (حيث يكون للأسر المعيشية التي تتميز بنفس التكوين النوعي والعمري في كل إقليم نفس خط الفقر). و يأخذ هذا الاقتراب الموقع والتكوين العمري والنوعي

في الاعتبار، بالإضافة إلى اقتصادات الوفرة وأنصبة المواد الغذائية وبالتالي، تتغير تقديرات الاحتياجات غير الغذائية تبعا لحجم الأسرة وتكوينها النوعي والعمري. ومن ثم، تنتج الاختلافات في الحصة الغذائية عن تغير تكوين الأسرة من حيث العمر و النوع. كما يعكس هذا الاقتراب أيضا سلوكيات المشاركة بين أفراد الأسرة الواحدة.

ولمزيد من التوضيح، يتم إلقاء نظرة على مختلف خطوط الفقر الدنيا في الإقليم. فعلي سبيل المثال، يبلغ خط الفقر بالنسبة لأسرة تتكون من ذكر واحد ٢٠٢١ ليرة سوريا في الاقليم الجنوبى. فإذا ما تزوج هذا الرجل، ارتفع خط الفقر إلى ٣٨١٣ ليرة. و حيث أن خط الفقر في الحالة الثانية يبلغ أقل من ضعف الحالة الأولى، فقد أخذت اقتصادات الوفرة و الاختلافات النوعية بعين الاعتبار.

**المرحلة الرابعة:** يتم خلال هذه المرحلة خفض خطوط الفقر الغذائية والكلية للحصول على مقارنات متسقة للفقر. حيث تم استخدام مجموعة الأسعار الواردة في مسح دخول وإنفاق الأسرة المعيشية لعام ١٩٩٦–٩٧. و قد أشار Ravallion إلى أن استخدام مقياس أسعار المستهلك لتحديث خط الفقر عند السنة الأساسية، قد يولد أخطاء في قياسات الفقر نتيجة لأن مقياس أسعار المستهلك (القائم على السلع) يشمل عناصر كثيرة تقع خارج نطاق الحزمة الاستهلاكية التقليدية للفقراء في سوريا. وتعد مجموعة قيمة الوحدة الضمنية بالنسبة للمواد الغذائية في مسح دخول وإنفاق الأسرة المعيشية بمثابة مصدر بديل للمعلومات حول الأسعار. حيث يتم استنتاج الأسعار الضمنية عن طريق تقسيم النفقات الواردة على كمية كل عنصر غذائي. وهو ما يساعد على معرفة النفقات الحقيقية لكل وحدة استهلاكية يتم صرفها في كل قطاع وتاريخ هذا الإنفاق، وبذلك يظهر التباين في الأسعار. من جهة أخرى، تم توظيف أسعار المواد الغذائية المتضمنة في مسح دخول وإنفاق واستهلاك الأسرة المعيشية لتحديد الحد الأدنى للنظام الغذائي المعياري داخل كل قطاع وفي كل سنة للحصول على الاستهلاك الغذائي لخط الفقر. ونظرا لعجزنا عن الحصول على قيمة الوحدة بالنسبة للمواد غير الغذائية، تم استخدام مقياس أسعار المستهلك الرسمي لتخفيض خط الفقر غير الغذائي.

*جدول ٣-١: خطوط الفقر التقديرية لعام ١٩٩٩-٢٠٠٠ باستخدام مقاربات مختلفة*

| | الجنوبى | | الشمال الشرقي | | الوسط | | الساحلى | | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الحضر | الريف | الحضر | الريف | الحضر | الريف | الحضر | الريف | |
| فرد مسن | ١٤٨٣ | ١٤٧٠ | ١٤٣٣ | ١٣٣٤ | ١٣٠٢ | ١٢٨٢ | ١٣٥٢ | ١٣٦٢ | ١٤٠٣ |
| ذكر بالغ | ٢٠٢١ | ٢٠٥٢ | ١٩١٩ | ١٨٤٦ | ١٨٣٨ | ١٧٣٩ | ١٩٣٩ | ١٩١٨ | ١٩٣٩ |
| فردان بالغان (ذكر و إنثى) | ٣٨١٣ | ٣٦٩٤ | ٣٤٧١ | ٣٢٨٥ | ٣٣٩٢ | ٣١٣٢ | ٣٥٦٦ | ٣٦٠٣ | ٣٥٠١ |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| فردان بالغان و طفلان | ٥٩١٣ | ٥٥١٥ | ٥٢٦٥ | ٤٦٦٦ | ٥٢٥٤ | ٤٦٣٤ | ٥٦٢١ | ٥٤٤٤ | ٥٣٢٨ |
| فردان بالغان و ٣ أطفال | ٤٩١٢ | ٤٥٧٣ | ٤٠٧١ | ٣٩٥٩ | ٥٠٥١ | ٤٠٥٧ | ٤٦٣٣ | ٤٤٩٥ | ٤٥٥٤ |
| فردان بالغان و ٥ أطفال | ١٠٠٢٣ | ٩١٧٦ | ٨٧١٨ | ٧٦٥٤ | ٨٨٧٢ | ٧٦٧٧ | ٩٣٤٦ | ٨٩٨١ | ٨٥٠٥ |
| خط الفقر الأدنى الخاص بالأسرة المعيشية: متوسط نصيب الفرد | ١٦٦٤ | ١٥٠٠ | ١٤٥٤ | ١٢٧٩ | ١٤٨٢ | ١٣٠٤ | ١٥٩١ | ١٥٨٤ | ١٤٥٨ |
| خط الفقر الأعلى الخاص بالأسرة المعيشية: متوسط نصيب الفرد | ٢٤٤١ | ١٩٧٨ | ٢١٤٤ | ١٦٩٤ | ٢٠٤٧ | ١٧٤٨ | ٢٤١٢ | ٢٣٠٣ | ٢٠٥٢ |
| دولار معادل بالقوة الشرائية في اليوم | ٦٦٧,٧ | ٦٦٧,٧ | ٦٦٧,٧ | ٦٦٧,٧ | ٦٦٧,٧ | ٦٦٧,٧ | ٦٦٧,٧ | ٦٦٧,٧ | ٦٦٧,٧ |
| دولاران معادلان بالقوة الشرائية في اليوم | ١٣٣٥ | ١٣٣٥ | ١٣٣٥ | ١٣٣٥ | ١٣٣٥ | ١٣٣٥ | ١٣٣٥ | ١٣٣٥ | ١٣٣٥ |

# جداول الملحق

**جدول أ.١-٢: قياسات الفقر وفقاً للمحافظة، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، باستخدام خط الفقر الأدنى (النسبة المئوية)**

| | الحضر | | | الريف | | | سوريا | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | P0 | P1 | P2 | P0 | P1 | P2 | P0 | P1 | P2 |
| دمشق | ٤,٧٤ | ١,٢٤ | ٠,٥٣ | | | | ٤,٧٤ | ١,٢٤ | ٠,٥٣ |
| ريف دمشق | ٤,٨٧ | ٠,٦٢ | ٠,١٣ | ٥,٩٩ | ٠,٨١ | ٠,١٩ | ٥,٤٤ | ٠,٧١ | ٠,١٦ |
| حمص | ٧,٩٢ | ١,٣٢ | ٠,٣٤ | ١٠,٣٠ | ١,٤٥ | ٠,٣٥ | ٩,٠٢ | ١,٣٨ | ٠,٣٥ |
| حماة | ١١,٢٠ | ٢,٢٨ | ٠,٧٢ | ١١,٧٤ | ٢,٠٩ | ٠,٦٠ | ١١,٥٧ | ٢,١٥ | ٠,٦٤ |
| طرطوس | ٥,٧٩ | ١,١٨ | ٠,٣٨ | ٧٤٦ | ١٣٦١ | ٠,٥٢ | ٦,٩٤ | ١,٤٨ | ٠,٤٨ |
| اللاذقية | ١١,٠٤ | ٢,٣٢ | ٠,٧١ | ١٢,٠٦ | ٢,٢٤ | ٠,٦٣ | ١١,٥٥ | ٢,٢٨ | ٠,٦٧ |
| أدلب | ٧,٣٤ | ١,٥٩ | ٠,٤٨ | ١٠,٦٥ | ١,٧٢ | ٠,٤١ | ٩,٨١ | ١,٦٩ | ٠,٤٣ |
| حلب | ١٣,٠٥ | ٢,٠٢ | ٠,٤٧ | ٣١,٤٨ | ٦,٤٢ | ١,٨٥ | ١٩,٨٨ | ٣,٦٥ | ٠,٩٨ |
| الرقا | ١٤,٩٢ | ٢,٧٠ | ٠,٧٢ | ١٩,١٣ | ٤,٦٠ | ١,٦٤ | ١٧,٥٩ | ٣,٩١ | ١,٣٠ |
| دير الزور | ٣,٤٠ | ٠,٤٩ | ٠,١١ | ٥,٢٩ | ٠,٧٧ | ٠,١٧ | ٤,٧٠ | ٠,٦٨ | ٠,١٥ |
| الحسكة | ٦,٣٧ | ٠,٩٨ | ٠,٢٩ | ١١,٩٣ | ٢,٠٧ | ٠,٥٦ | ١٠,٠٩ | ١,٧١ | ٠,٤٧ |
| السويداء | ١٢,٦٠ | ٣,٠٢ | ١,٠٥ | ٢٠,٠٠ | ٤,٦٨ | ١,٧٠ | ١٧,٧٢ | ٤,١٧ | ١,٥٠ |
| درعا | ١٣,٩٩ | ٢,٩١ | ٠,٩٥ | ١٦,٢٦ | ٣,٤٠ | ١,١٢ | ١٥,٤٣ | ٣,٢٢ | ١,٠٦ |
| القنيطرة | | | | ١٤,٨٥ | ٣,٠٠ | ١,٠٧ | ١٤,٨٥ | ٣,٠٠ | ١,٠٧ |
| الإجمالي | ٨,٧٠ | ١,٥٧ | ٠,٤٦ | ١٤,١٨ | ٢,٧٠ | ٠,٧٩ | ١١,٣٩ | ٢,١٣ | ٠,٦٢ |

**جدول أ.٢-٢: قياسات الفقر وفقاً للمحافظة، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، باستخدام خط الفقر الأعلى (النسبة المئوية)**

| | الحضر | | | الريف | | | سوريا | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | P0 | P1 | P2 | P0 | P1 | P2 | P0 | P1 | P2 |
| دمشق | ٢٠,٣٤ | ٤,٧٣ | ١,٧٦ | | | | ٢٠,٣٤ | ٤,٧٣ | ١,٧٦ |
| ريف دمشق | ٢٧,٧١ | ٥,٧٠ | ١,٦٧ | ٢١,٦٢ | ٣,٧٧ | ١,٠٢ | ٢٤,٦٣ | ٤,٧٣ | ١,٣٤ |
| حمص | ٢٦,١٢ | ٥,٧٦ | ١,٨٤ | ٢٩,٩٦ | ٦,٣٤ | ١,٩٠ | ٢٧,٨٩ | ٦,٠٣ | ١,٨٧ |
| حماة | ٣٠,٧٧ | ٧,٦٢ | ٢,٧٥ | ٢٨,٠٥ | ٦,٦٥ | ٢,٢٧ | ٢٨,٩٢ | ٦,٩٦ | ٢,٤٢ |

| | P0 | P1 | P2 | P0 | P1 | P2 | P0 | P1 | P2 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| طرطوس | ١٨,٦٦ | ٤,٧٨ | ١,٨٢ | ٢٦,٨٨ | ٦,٧٢ | ٢,٥٠ | ٢٤,٣٣ | ٦,١٢ | ٢,٢٩ |
| اللاذقية | ٣٠,٥١ | ٨,٨٥ | ٣,٤٨ | ٣٣,٠٤ | ٨,٧٦ | ٣,٣٤ | ٣١,٧٨ | ٨,٨٠ | ٣,٤١ |
| أدلب | ٢٤,٣٠ | ٦,٠٥ | ٢,١٨ | ٢٦,٦٥ | ٥,٦٩ | ١,٨٠ | ٢٦,٠٥ | ٥,٧٨ | ١,٩٠ |
| حلب | ٣٧,٧٦ | ٩,٦٩ | ٣,٣٤ | ٥٤,٧٩ | ١٥,٤٥ | ٥,٧٨ | ٤٤,٠٧ | ١١,٨٣ | ٤,٢٥ |
| الرقا | ٣٨,٨٤ | ٩,٨٩ | ٣,٦٥ | ٣٣,٢٠ | ٩,٩٠ | ٤,٠٥ | ٣٥,٢٧ | ٩,٨٩ | ٣,٩٠ |
| دير الزور | ١٢,٠٣ | ٢,٧٨ | ٠,٨٩ | ٢٢,٤١ | ٣,٧٣ | ٠,٩٨ | ١٩,١٧ | ٣,٤٤ | ٠,٩٥ |
| الحسكة | ٢٤,٩٧ | ٥,٤٠ | ١,٧٧ | ٢٥,٥٠ | ٦,١٨ | ٢,١٢ | ٢٥,٣٣ | ٥,٩٢ | ٢,٠١ |
| السويداء | ٢٨,٦٧ | ٨,٤٧ | ٣,٦٤ | ٣٥,٨٨ | ١٠,٢٦ | ٤,١٣ | ٣٣,٦٦ | ٩,٧١ | ٣,٩٨ |
| درعا | ٣٣,٣٤ | ٩,٩٤ | ٣,٩٩ | ٣٢,٧٠ | ٨,٥٩ | ٣,١٩. | ٣٢,٩٣ | ٩,٠٨ | ٣,٤٨ |
| القنيطرة | | | | ٣٠,٥٢ | ٧,٧٧ | ٢,٨٧ | ٣٠,٥٢ | ٧,٧٧ | ٢,٨٧ |
| الإجمالي | ٢٨,٤٩ | ٦,٩٧ | ٢,٤٤ | ٣١,٨٢ | ٧,٨٢ | ٢,٧٦ | ٣٠,١٣ | ٧,٣٩ | ٢,٦٠ |

**جدول أ.٣-٢: قياسات الفقر وفقاً للمحافظة، ١٩٩٦-١٩٩٧، باستخدام خط الفقر الأدنى (النسبة المئوية)**

| | الحضر | | | الريف | | | سوريا | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | P0 | P1 | P2 | P0 | P1 | P2 | P0 | P1 | P2 |
| دمشق | ١٠,٥١ | ٢,٠٤ | ٠,٦٤ | | | | ١٠,٥١ | ٢,٠٤ | ٠,٦٤ |
| ريف دمشق | ٩,٩٨ | ١,٨٧ | ٠,٤٩ | ١٢,٢١ | ٢,٤٥ | ٠,٧٦ | ١١,٠٢ | ٢,١٥ | ٠,٦٢ |
| حمص | ١٤,٣٩ | ٢,٣٣ | ٠,٥٩ | ٢٥,٨٩ | ٦,١٣ | ٢,٠٢ | ١٩,٣٧ | ٣,٩٨ | ١,٢١ |
| حماة | ١٥,٥٧ | ٢,٩١ | ٠,٨٢ | ٢٠,٢٢ | ٤,٩٣ | ١,٨٣ | ١٨,٦٩ | ٤,٢٧ | ١,٥٠ |
| طرطوس | ١٢,٣٤ | ٢,٠٩ | ٠,٥٥ | ١١,١٦ | ٢,٢٣ | ٠,٦٣ | ١١,٤٩ | ٢,١٩ | ٠,٦١ |
| اللاذقية | ١٠,٩٣ | ٢,٢٠ | ٠,٦٩ | ٧,٦٩ | ١,٢٤ | ٠,٣٢ | ٩,٣٤ | ١,٧٣ | ٠,٥١ |
| أدلب | ١٣,٦١ | ٢,٩٤ | ٠,٩٥ | ١٣,٥٣ | ٢,٢٢ | ٠,٥٢ | ١٣,٥٥ | ٢,٤١ | ٠,٦٤ |
| حلب | ١٤,٩٦ | ٢,٦٤ | ٠,٧٦ | ٢٣,٠٢ | ٦,٠٤ | ٢,٤٨ | ١٧,٩٤ | ٣,٩٠ | ١,٤٠ |
| الرقا | ١٥,٨١ | ٢,٨٥ | ٠,٧٦ | ١٦,٦٦ | ٢,٨٤ | ٠,٨٥ | ١٦,٢٨ | ٢,٨٤ | ٠,٨١ |
| دير الزور | ١١,٣٤ | ٢,٢٧ | ٠,٦٦ | ٨,٢٦ | ١,٤٧ | ٠,٣٦ | ٩,١٢ | ١,٦٩ | ٠,٤٤ |
| الحسكة | ٨,٢٩ | ١,٦٤ | ٠,٥٢ | ٩,٠٥ | ١,٨٠ | ٠,٥٢ | ٨,٨١ | ١,٧٥ | ٠,٥٢ |
| السويداء | ١٥,٩٢ | ٣,٣٥ | ١,٠٤ | ٢٠,٠٤ | ٣,٧٧ | ١,١٣ | ١٨,٧٧ | ٣,٦٤ | ١,١٠ |

| درعا | ١٢,٦١ | ٢,٤٥ | ٠,٧٠ | ١٨,٨٠ | ٣,٢٣ | ٠,٨٥ | ١٦,٣٣ | ٢,٩٢ | ٠,٧٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القنيطرة | | | | ١٨,٩٩ | ٤,٢٨ | ١,٥٠ | ١٨,٩٩ | ٤,٢٨ | ١,٥٠ |
| الإجمالي | ١٢,٦٤ | ٢,٣٣ | ٠,٦٧ | ١٥,٩٨ | ٣,٤٧ | ١,١٧ | ١٤,٢٦ | ٢,٨٨ | ٠,٩٢ |

**جدول أ.٤-٢: قياسات الفقر وفقاً للمحافظة، ١٩٩٦-١٩٩٧، باستخدام خط الفقر الأعلى (النسبة المئوية)**

| | الحضر | | | الريف | | | سوريا | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | P0 | P1 | P2 | P0 | P1 | P2 | P0 | P1 | P2 |
| دمشق | ٢٨,٠٦ | ٦,٨٣ | ٢,٤٣ | | | | ٢٨,٠٦ | ٦,٨٣ | ٢,٤٣ |
| ريف دمشق | ٢٨,٨٠ | ٦,٧٨ | ٢,٣٤ | ٣٣,٠٧ | ٨,١٤ | ٢,٩٢ | ٣٠,٨٠ | ٧,٤٢ | ٢,٦١ |
| حمص | ٣١,٥٣ | ٧,٥٧ | ٢,٥١ | ٤٧,٩٨ | ١٥,١١ | ٦,٢٦ | ٣٨,٦٦ | ١٠,٨٤ | ٤,١٣ |
| حماة | ٣٥,٩٥ | ٨,٦٦ | ٣,٠٠ | ٣٧,٠٠ | ١١,٤١ | ٤,٩٤ | ٣٦,٦٦ | ١٠,٥٠ | ٤,٣٠ |
| طرطوس | ٣٠,٣١ | ٧,٤٢ | ٢,٦٢ | ٤٠,٥١ | ١٠,٥٩ | ٣,٩٨ | ٣٧,٦٩ | ٩,٧١ | ٣,٦٠ |
| اللاذقية | ٢٩,٣٩ | ٧,٢٤ | ٢,٦٥ | ٣١,٩٩ | ٧,٨٤ | ٢,٦٦ | ٣٠,٦٧ | ٧,٥٣ | ٢,٦٦ |
| أدلب | ٣٢,٩٣ | ٨,١٨ | ٣,٠٦ | ٢٩,١٣ | ٦,٩٢ | ٢,٢٤ | ٣٠,١٥ | ٧,٢٦ | ٢,٤٦ |
| حلب | ٣٥,٠٧ | ٨,٥٣ | ٢,٩٧ | ٤٣,٢٢ | ١٢,٦٤ | ٥,٤٣ | ٣٨,٠٨ | ١٠,٠٥ | ٣٠٨٨ |
| الرقا | ٣٩,٨٣ | ٩,٦١ | ٣,٢٧ | ٣٥,٨٨ | ٨,٥٢ | ٢,٩٥ | ٣٧,٦٤ | ٩,٠٠ | ٣,١٠ |
| دير الزور | ٢٥,٧٧ | ٦,٦١ | ٢,٤٣ | ٢٦,٤٢ | ٥,٥٧ | ١,٧٥ | ٢٦,٢٤ | ٥,٨٧ | ١,٩٤ |
| الحسكة | ٢٥,٢٢ | ٥,٤٩ | ١,٨٩ | ١٧,٧٦ | ٤,٥٥ | ١,٦٥ | ٢٠,٠٧ | ٤,٨٤ | ١,٧٣ |
| السويداء | ٣٦,٦٢ | ٩,٨٦ | ٣,٦٥ | ٤١,٠٣ | ١١,١٣ | ٤,١٩ | ٣٩,٦٧ | ١٠,٧٤ | ٤,٠٢ |
| درعا | ٣٥,٢٠ | ٩,٠٣ | ٣,٢٠ | ٣٩,١٨ | ١٠,٢٧ | ٣,٦٥ | ٣٧,٥٩ | ٩,٧٧ | ٣,٤٧ |
| القنيطرة | | | | ٤٠,٥٠ | ١١,٣٠ | ٤,٥٢ | ٤٠,٥٠ | ١١,٣٠ | ٤,٥٢ |
| الإجمالي | ٣١,٥٧ | ٧,٦٦ | ٢,٦٨ | ٣٤,٩٨ | ٩,٤٧ | ٣,٦٧ | ٣٣,٢٢ | ٨,٥٣ | ٣,١٦ |

### جدول أ.٥-٢: حصة المجموعات العشرية وفقاً للإقليم، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)

| | الجنوب | | الشمال الشرقي | | الوسط | | الساحل | | سوريا |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الحضر | الريف | الحضر | الريف | الحضر | الريف | الحضر | الريف | |
| ١ | ٣,٢٢ | ٣,٦٩ | ٣,٠٧ | ٣,٦٠ | ٣,٠٠ | ٣,٤٢ | ٢,٨٨ | ٣,٣٧ | ٣,٢٩ |
| ٢ | ٤,٥٠ | ٥,٠٩ | ٤,٠٥ | ٤,٧٨ | ٤,١٠ | ٤,٥٧ | ٤,٣٥ | ٤,٦٧ | ٤,٤٧ |
| ٣ | ٥,٢٤ | ٥,٩٨ | ٤,٨٥ | ٥,٧٠ | ٤,٨٧ | ٥,٣٣ | ٥,٤٠ | ٥,٥٦ | ٥,٢٧ |
| ٤ | ٦,٠٣ | ٦,٨٥ | ٥,٧٣ | ٦,٦٠ | ٥,٦١ | ٦,١٥ | ٦,٣٩ | ٦,٤٦ | ٦,١٧ |
| ٥ | ٦,٩٠ | ٧,٧٠ | ٦,٧٣ | ٧,٥٤ | ٦,٥٩ | ٧,٠٤ | ٧,٥٤ | ٧,٥٢ | ٧,٠٩ |
| ٦ | ٧,٩٥ | ٨,٦٧ | ٧,٨٩ | ٨,٥٩ | ٧,٧٤ | ٨,٠٣ | ٨,٦٦ | ٨,٦٥ | ٨,٢٢ |
| ٧ | ٩,٦٤ | ١٠,١١ | ٩,٦٤ | ١٠,٠٠ | ٩,٣٠ | ٩,٥٤ | ١٠,٤١ | ١٠,١٣ | ٩,٧١ |
| ٨ | ١١,٤٥ | ١١,٨٣ | ١٢,٠٠ | ١١,٨٤ | ١١,٤٨ | ١١,٦٧ | ١٢,٢٨ | ١٢,١٤ | ١١,٧٧ |
| ٩ | ١٤,٣٨ | ١٤,٤٨ | ١٥,٦٨ | ١٤,٦٦ | ١٥,١٦ | ١٤,٨٥ | ١٥,١٥ | ١٤,٧٦ | ١٥,١١ |
| ١٠ | ٣٠,٦٩ | ٢٥,٥٩ | ٣٠,٣٦ | ٢٦,٧٠ | ٣٢,١٦ | ٢٩,٤١ | ٢٦,٩٣ | ٢٦,٧٦ | ٢٨,٩٠ |
| **الإجمالي** | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| حصة الخميس الأكثر ثراء للأكثر فقرا | ٥,٨٤ | ٤,٥٦ | ٦,٤٧ | ٤,٩٣ | ٦,٦٦ | ٥,٥٤ | ٥,٨٢ | ٥,١٧ | ٥,٦٧ |
| معامل جيني | ٠,٣٧ | ٠,٣١ | ٠,٣٨ | ٠,٣٣ | ٠,٣٩ | ٠,٣٦ | ٠,٣٥ | ٠,٣٣ | ٠,٣٧ |
| معامل التغير | ٠,٩٤ | ٠,٧٤ | ٠,٨٨ | ٠,٧٧ | ٠,٩٩ | ١,٢٠ | ٠,٧٨ | ٠,٧٣ | ٠,٨٨ |

### جدول أ.٦-٢: حصة المجموعات العشرية وفقاً للإقليم، ١٩٩٦- ١٩٩٧ (النسبة المئوية)

| | الجنوب | | الشمال الشرقي | | الوسط | | الساحل | | سوريا |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الحضر | الريف | الحضر | الريف | الحضر | الريف | الحضر | الريف | |
| ١ | ٣,٤٥ | ٣,٤١ | ٣,٥٥ | ٣,٢٦ | ٣,٦٧ | ٣,٣٢ | ٣,٢١ | ٣,٤٧ | ٣,٢٨ |
| ٢ | ٤,٧٢ | ٤,٧١ | ٤,٨١ | ٤,٧٢ | ٤,٨٨ | ٤,٦٢ | ٤,٤٥ | ٤,٨٩ | ٤,٦٣ |
| ٣ | ٥,٦٣ | ٥,٦٣ | ٥,٦٩ | ٥,٦٣ | ٥,٨١ | ٥,٥٨ | ٥,٤١ | ٥,٦٤ | ٥,٦٠ |
| ٤ | ٦,٤٨ | ٦,٥٥ | ٦,٥٥ | ٦,٦٨ | ٦,٦٩ | ٦,٧٣ | ٦,٢٦ | ٦,٤٨ | ٦,٥٢ |
| ٥ | ٧,٤٣ | ٧,٤٣ | ٧,٤٩ | ٧,٦٧ | ٧,٤٩ | ٧,٦٩ | ٧,١٨ | ٧,٣٢ | ٧,٤٦ |
| ٦ | ٨,٥٦ | ٨,٥١ | ٨,٥٧ | ٨,٨٤ | ٨,٥٣ | ٨,٩٥ | ٨,٢٩ | ٨,٦٢ | ٨,٥٩ |
| ٧ | ٩,٩٢ | ١٠,١١ | ٩,٩٢ | ١٠,٣٤ | ٩,٨٠ | ١٠,٣٤ | ٩,٦٥ | ٩,٩٤ | ٩,٩٨ |
| ٨ | ١١,٧٦ | ١١,٩٩ | ١١,٧٨ | ١٢,٢٠ | ١١,٦٥ | ١١,٧٠ | ١١,٤٠ | ١١,٦٥ | ١١,٨٧ |

| ٩ | ١٥,٠٤ | ١٤,٨٧ | ١٤,٩١ | ١٥,١٠ | ١٤,٧٣ | ١٤,٧٦ | ١٤,٦٦ | ١٤,٨٤ | ١٥,٠٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٠ | ٢٧,٠٠ | ٢٦,٨٠ | ٢٦,٧٤ | ٢٥,٥٦ | ٢٦,٧٤ | ٢٦,٣١ | ٢٩,٤٩ | ٢٧,١٧ | ٢٧,٠٧ |
| **الإجمالي** | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| حصة الخميس الأكثر ثراء للأكثر فقرا | ٥,١٥ | ٥,١٣ | ٤,٩٨ | ٥,٠٩ | ٤,٨٥ | ٥,١٧ | ٥,٧٦ | ٥,٠٣ | ٥,٣٢ |
| معامل جيني | ٠,٣٣٤ | ٠,٣٣٢ | ٠,٣٢٨ | ٠,٣٢٥ | ٠,٣٢٤ | ٠,٣٢٧ | ٠,٣٥٩ | ٠,٣٣٣ | ٠,٣٣٧ |
| معامل التغير | ٠,٧٧ | ٠,٧٨ | ٠,٧٨ | ٠,٧٠ | ٠,٨١ | ٠,٧٤ | ١,١٣ | ٠,٨٧ | ٠,٨٢ |

## أ-٣ صورة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤

**جدول أ.١-٣: المستوى التعليمي للفرد وفقاً للإقليم وحالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)**

| | أمي | يقرأ و يكتب | ابتدائي | إعدادي | ثانوي | متوسط | جامعي | إجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | | | | | | |
| فقراء | ١٣,١٠ | ١٢,٣٩ | ٥٤,٤٩ | ١١,٣٦ | ٦,٠١ | ١,٧٢ | ٠,٩٤ | ٥٦٢٧ |
| غير فقراء | ٩,٣٥ | ٨,٣٤ | ٤٤,٣٤ | ١٥,٨٧ | ١١,٢٥ | ٥,١٨ | ٥,٦٧ | ٥٩٥٢١ |
| جميع سكان الحضر | ٩,٦٧ | ٨,٦٩ | ٤٥,٢٢ | ١٥,٤٨ | ١٠,٨٠ | ٤,٨٨ | ٥,٢٦ | ٦٥١٤٨ |
| **الريف** | | | | | | | | |
| فقراء | ٢١,٦٦ | ١١,٩٢ | ٤٨,٥٣ | ١١,٥٠ | ٤,٥٣ | ١,٢٩ | ٠,٥٨ | ٨٧٥٠ |
| غير فقراء | ١٨,٩٣ | ١١,١١ | ٤٥,٩٩ | ١٢,٣٤ | ٦,٥٩ | ٣,١٣ | ١,٩١ | ٥٠٦٢٧ |
| جميع سكان الريف | ١٩,٣٣ | ١١,٢٣ | ٤٦,٣٦ | ١٢,٢٢ | ٦,٢٩ | ٢,٨٦ | ١,٧١ | ٥٩٣٧٧ |
| **جميع سكان سوريا** | | | | | | | | |
| فقراء | ١٨,٣١ | ١٢,١٠ | ٥٠,٨٦ | ١١,٤٤ | ٥,١١ | ١,٤٦ | ٠,٧٢ | ١٤٣٧٧ |
| غير فقراء | ١٣,٧٥ | ٩,٦١ | ٤٥,١٠ | ١٤,٢٥ | ٩,١١ | ٤,٢٤ | ٣,٩٤ | ١١٠١٤٨ |
| جميع سكان سوريا | ١٤,٢٨ | ٩,٩٠ | ٤٥,٧٦ | ١٣,٩٢ | ٨,٦٥ | ٣,٩٢ | ٣,٥٧ | ١٢٤٥٢٥ |

**جدول أ.٢-٣: قياسات الفقر وفقاً للمستوى التعليمي للأفراد ، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)**

| | أمي | يقرأ و يكتب | ابتدائي | إعدادي | ثانوي | متوسط | جامعي | إجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | | | | | | |
| P0 | ١١,٧٠ | ١٢,٣١ | ١٠,٤١ | ٦,٣٤ | ٤,٨٠ | ٣,٠٥ | ١,٥٥ | ٨,٦٤ |
| P1 | ٢,٢٦ | ٢,٢٨ | ١,٧٩ | ١,٣٣ | ٠,٩٢ | ٠,٥٤ | ٠,٢٢ | ١,٥٧ |
| P2 | ٠,٧٠ | ٠,٦٥ | ٠,٤٨ | ٠,٤٦ | ٠,٣٣ | ٠,١٦ | ٠,٠٥ | ٠,٤٦ |
| عدد الأفراد | ٦٣٠٠ | ٥٦٦٣ | ٢٩٤٥٧ | ١٠٠٨٥ | ٧٠٣٦ | ٣١٨٠ | ٣٤٢٥ | ٦٥١٤٦ |
| **الريف** | | | | | | | | |
| P0 | ١٦,٥١ | ١٥,٦٥ | ١٥,٤٢ | ١٣,٨٧ | ١٠,٦١ | ٦,٦٥ | ٥,٠٢ | ١٤,٧٤ |
| P1 | ٣,٢٧ | ٢,٩٧ | ٢,٩٨ | ٢,٦٨ | ٢,٠٣ | ١,١٦ | ٠,٩١ | ٢,٨٥ |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| P2 | ٠,٩٧ | ٠,٨٥ | ٠,٨٨ | ٠,٨١ | ٠,٦١ | ٠,٣٢ | ٠,٢٤ | ٠,٨٤ |
| عدد الأفراد | ١١٤٧٨ | ٦٦٦٦ | ٢٧٥٣٠ | ٧٢٥٣ | ٣٧٣٤ | ١٦٩٨ | ١٠١٦ | ٥٩٣٧٥ |
| **جميع سكان سوريا** | | | | | | | | |
| P0 | ١٤,٨٠ | ١٤,١١ | ١٢,٨٣ | ٩,٤٩ | ٦,٨٢ | ٤,٣١ | ٢,٣٤ | ١١,٥٥ |
| P1 | ٢,٩١ | ٢,٦٥ | ٢,٣٧ | ١,٨٩ | ١,٣٠ | ٠,٧٦ | ٠,٣٨ | ٢,١٨ |
| P2 | ٠,٨٧ | ٠,٧٦ | ٠,٦٧ | ٠,٦١ | ٠,٤٣ | ٠,٢٢ | ٠,١٠ | ٠,٦٤ |
| عدد الأفراد | ١٧٧٧٨ | ١٢٣٢٩ | ٥٦٩٨٧ | ١٧٣٣٨ | ١٠٧٧٠ | ٤٨٧٨ | ٤٤٤١ | ١٢٤٥٢١ |

**جدول أ. ٣-٣: المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية وفقاً للإقليم وحالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)**

| | أمي | يقرأ و يكتب | ابتدائي | إعدادي | ثانوي | متوسط | جامعي | إجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | | | | | | |
| **فقراء** | ٢١,٦٨ | ٩,٦٨ | ٤٩,٠١ | ٨,١٩ | ٤,٩٦ | ٣,٥٩ | ٢,٨٩ | ٧٦٥٧ |
| غير فقراء | ١٠,٧٥ | ٧,٣٥ | ٤٢,٣٦ | ١٣,٤٥ | ٨,٨٣ | ٦,١٩ | ١١,٠٨ | ٨٠٣٥٩ |
| جميع سكان الحضر | ١١,٧٠ | ٧,٥٥ | ٤٢,٩٤ | ١٣,٠٠ | ٨,٤٩ | ٥,٩٦ | ١٠,٣٦ | ٨٨٠١٦ |
| **الريف** | | | | | | | | |
| **فقراء** | ٢٩,٣٨ | ١٣,٩٠ | ٤١,١٢ | ٨,٦٢ | ٣,٢٢ | ٢,٤٠ | ١,٣٦ | ١٢٠٩٦ |
| غير فقراء | ٢٠,٠٣ | ١١,٦٦ | ٤٢,٣٣ | ٩,٥٩ | ٦,٥١ | ٥,٦٣ | ٤,٢٧ | ٧٣٢١٨ |
| جميع سكان الريف | ٢١,٣٥ | ١١,٩٨ | ٤٢,١٦ | ٩,٤٥ | ٦,٠٤ | ٥,١٧ | ٣,٨٥ | ٨٥٣١٤ |
| **جميع سكان سوريا** | | | | | | | | |
| **فقراء** | ٢٦,٤٠ | ١٢,٢٦ | ٤٤,١٨ | ٨,٤٥ | ٣,٩٠ | ٢,٨٦ | ١,٩٥ | ١٩٧٥٣ |
| غير فقراء | ١٥,١٧ | ٩,٤٠ | ٤٢,٣٤ | ١١,٦١ | ٧,٧٢ | ٥,٩٢ | ٧,٨٣ | ١٥٣٥٧٧ |
| جميع سكان سوريا | ١٦,٤٥ | ٩,٧٣ | ٤٢,٥٥ | ١١,٢٥ | ٧,٢٩ | ٥,٥٧ | ٧,١٦ | ١٧٣٣٣٠ |

**جدول أ.٤-٣: قياسات الفقر وفقا للمستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)**

| | أمي | يقرأ و يكتب | ابتدائي | إعدادي | ثانوي | متوسط | جامعي | إجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | | | | | | |
| P0 | ١٦,١٢ | ١١,١٥ | ٩,٩٣ | ٥,٤٨ | ٥,٠٨ | ٥,٢٤ | ٢,٤٢ | ٨,٧٠ |
| P1 | ٣,٥٧ | ٢,٠٥ | ١,٦١ | ١,٠٨ | ٠,٧٩ | ٠,٨٥ | ٠,٤٦ | ١,٥٧ |
| P2 | ١,٣٣ | ٠,٥٢ | ٠,٤١ | ٠,٣٠ | ٠,٢١ | ٠,٢٦ | ٠,١٣ | ٠,٤٦ |
| عدد الأفراد | ١٠٢٩٩ | ٦٦٤٤ | ٣٧٧٩١ | ١١٤٣٩ | ٧٤٧٥ | ٥٢٤٧ | ٩١٢١ | ٨٨٠١٣ |
| **الريف** | | | | | | | | |
| P0 | ١٩,٥١ | ١٦,٤٥ | ١٣,٨٣ | ١٢,٩٤ | ٧,٥٦ | ٦,٥٨ | ٤,٩٩ | ١٤,١٨ |
| P1 | ٣,٩٣ | ٣,٠٢ | ٢,٦٨ | ٢,٢٤ | ١,٠٩ | ١,١٩ | ٠,٩٢ | ٢,٧٠ |
| P2 | ١,١٩ | ٠,٨٤ | ٠,٧٩ | ٠,٦٨ | ٠,٢٣ | ٠,٣٠ | ٠,٢٧ | ٠,٧٩ |
| عدد الأفراد | ١٨٢١٦ | ١٠٢١٨ | ٣٥٩٦٥ | ٨٠٦٢ | ٥١٥٦ | ٤٤١٠ | ٣٢٨٧ | ٨٥٣١٤ |
| **جميع سكان سوريا** | | | | | | | | |
| P0 | ١٨,٢٩ | ١٤,٣٦ | ١١,٨٣ | ٨,٥٦ | ٦,١٠ | ٥,٨٥ | ٣,١٠ | ١١,٤٠ |
| P1 | ٣,٨٠ | ٢,٦٤ | ٢,١٣ | ١,٥٦ | ٠,٩١ | ١,٠٠ | ٠,٥٨ | ٢,١٣ |
| P2 | ١,٢٤ | ٠,٧٢ | ٠,٦٠ | ٠,٤٦ | ٠,٢٢ | ٠,٢٨ | ٠,١٧ | ٠,٦٢ |
| عدد الأفراد | ٢٨٥١٥ | ١٦٨٦٢ | ٧٣٧٥٦ | ١٩٥٠١ | ١٢٦٣١ | ٩٦٥٧ | ١٢٤٠٨ | ١٧٣٣٣٠ |

**جدول أ. 1- ٥-3: توزيع أرباب الأسر المعيشية وفقاً لمستوى تعليمهم مقارنة بتعليم أفراد الأسرة في جميع أنحاء سوريا، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)**

| المستوى التعليمي لرب الأسرة | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المستوى التعليمي للفرد | | أمي | يقرأ و يكتب | ابتدائي | إعدادي | ثانوي | متوسط | جامعي | إجمالي |
| أمي | فقراء | ٣٥,٦٩ | ١٨,٧٤ | ١٥,٤٣ | ١١,٣٢ | ٨,٩٦ | ١٢,٣٩ | ٩,٦١ | ٢٠,٣٩ |
| | غير فقراء | ٤١,٦٨ | ١٩,٣١ | ١٤,٣٣ | ١١,٠٦ | ٩,٩٥ | ١٠,٢٢ | ٦,٢٢ | ١٧,٢٦ |
| | الإجمالي | ٤٠,٥٨ | ١٨,٣٧ | ١٤,٤٦ | ١١,٠٩ | ٩,٨٩ | ١٠,٣٤ | ٦,٣٣ | ١٧,٦١ |
| يقرأ و يكتب | فقراء | ٢٢,١٩ | ٣٦,٤٢ | ٢٨,٩٣ | ٢٨,٣٢ | ٣١,٥٦ | ٢٣,١٩ | ٢٢,٣٤ | ٢٧,٨٣ |
| | غير فقراء | ١٨,٠٩ | ٣٩,٩٠ | ٢٣,٣٨ | ٢٤,٧٨ | ٢٢,١٨ | ٢٤,٦٣ | ٢١,٠٠ | ٢٤,٠٩ |
| | الإجمالي | ١٨,٨٤ | ٣٩,٤٠ | ٢٤,٠٣ | ٢٥,٠٨ | ٢٢,٧٥ | ٢٤,٥٤ | ٢١,٠٤ | ٢٤,٥١ |
| ابتدائي | فقراء | ٣٤,١٠ | ٣٥,٠١ | ٤٥,٢٤ | ٣٠,٢٤ | ٢٤,٠٣ | ٢٧,٢٦ | ٢٢,٦٠ | ٣٧,٩٩ |
| | غير فقراء | ٢٩,٩٩ | ٢٨,١٩ | ٤٩,٦٠ | ٢٣,٢٧ | ١٩,٥٨ | ١٩,٠٨ | ١٤,٣٩ | ٣٤,٦٧ |
| | الإجمالي | ٣٠,٧٤ | ٢٩,١٧ | ٤٩,٠٨ | ٢٣,٨٧ | ١٩,٨٥ | ١٩,٥٦ | ١٤,٦٥ | ٣٥,٠٥ |
| إعدادي | فقراء | ٥,٤١ | ٦,٣٢ | ٦,٧٠ | ٢٤,٩١ | ١٢,٧٣ | ١٣,٢٧ | ١٥,٨٤ | ٨,٤٥ |
| | غير فقراء | ٥,٣١ | ٧,٢٤ | ٧,٤٢ | ٣٠,٣٠ | ١٣,٤٥ | ١١,٧٤ | ١١,٧٦ | ١٠,٨٠ |
| | الإجمالي | ٥,٣٣ | ٧,١٠ | ٧,٣٤ | ٢٩,٨٣ | ١٣,٤٠ | ١١,٨٣ | ١١,٨٨ | ١٠,٥٣ |
| ثانوي | فقراء | ٢,١٥ | ٢,٦٨ | ٢,٩٦ | ٤,٠٧ | ١٩,٨٧ | ٧,٩٦ | ١٠,١٣ | ٣,٧٥ |
| | غير فقراء | ٣,٠٣ | ٣,٩٠ | ٣,٤٤ | ٧,١٥ | ٢٩,٠٦ | ٩,١٥ | ١٣,١٧ | ٦,٩٣ |
| | الإجمالي | ٢,٨٧ | ٣,٧٢ | ٣,٣٨ | ٦,٨٩ | ٢٨,٥٠ | ٩,٠٨ | ١٣,٠٨ | ٦,٥٧ |
| متوسط | فقراء | ٠,٣١ | ٠,٥٨ | ٠,٥٢ | ٠,٩٦ | ١,٩٥ | ١٤,٨٧ | ٥,١٩ | ١,٠٦ |
| | غير فقراء | ١,١٨ | ١,٤٧ | ١,٢٨ | ٢,٢٧ | ٣,٩٠ | ٢٣,٤٤ | ٦,٤٩ | ٣,٣٢ |
| | الإجمالي | ١,٠٢ | ١,٣٤ | ١,١٩ | ٢,١٦ | ٣,٧٨ | ٢٢,٩٤ | ٦,٤٥ | ٣,٠٦ |
| جامعي | فقراء | ٠,١٥ | ٠,٢٥ | ٠,٢٢ | ٠,١٨ | ٠,٩١ | ١,٠٦ | ١٤,٢٩ | ٠,٥٣ |
| | غير فقراء | ٠,٧٣ | ١,٠٠ | ٠,٥٦ | ١,١٧ | ١,٨٨ | ١,٧٥ | ٢٦,٩٧ | ٢,٩٣ |
| | الإجمالي | ٠,٦٢ | ٠,٨٩ | ٠,٥٢ | ١,٠٨ | ١,٨٢ | ١,٧١ | ٢٦,٥٧ | ٢,٦٦ |
| إجمالي | فقراء | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| | غير فقراء | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| | الإجمالي | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

**جدول أ.٢-٥-٣ : توزيع الأفراد بناء على مستوى التعليم مقارنة بمستوى تعليم رب الأسرة المعيشية بجميع أنحاء سوريا، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية )**

| الحالة التعليمية | | المستوى التعليمي لرب الأسرة المعيشية | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أمي | يقرأ و يكتب | ابتدائي | إعدادي | ثانوي | متوسط | جامعي | إجمالي |
| أمي | فقراء | ٤٦,٢١ | ١١,٢٧ | ٣٣,٤٥ | ٤,٦٩ | ١,٧١ | ١,٧٤ | ٠,٩٢ | ١٠٠ |
| | غير فقراء | ٣٦,٦٤ | ٩,٩٨ | ٣٥,١٥ | ٧,٤٥ | ٤,٤٥ | ٣,٥١ | ٢,٨٢ | ١٠٠ |
| | الإجمالي | ٣٧,٩٠ | ١٠,١٥ | ٣٤,٩٣ | ٧,٠٨ | ٤,٠٩ | ٣,٢٧ | ٢,٥٧ | ١٠٠ |
| يقرأ و يكتب | فقراء | ٢١,٠٥ | ١٦,٠٥ | ٤٥,٩٣ | ٨,٦٠ | ٤,٤٢ | ٢,٣٨ | ١,٥٦ | ١٠٠ |
| | غير فقراء | ١١,٣٩ | ١٥,٥٧ | ٤١,١٠ | ١١,٩٤ | ٧,١١ | ٦,٠٥ | ٦,٨٢ | ١٠٠ |
| | الإجمالي | ١٢,٦٤ | ١٥,٦٤ | ٤١,٧٢ | ١١,٥١ | ٦,٧٦ | ٥,٥٨ | ٦,١٤ | ١٠٠ |
| ابتدائي | فقراء | ٢٣,٦٩ | ١١,٣٠ | ٥٢,٦٠ | ٦,٧٣ | ٢,٤٧ | ٢,٠٥ | ١,١٦ | ١٠٠ |
| | غير فقراء | ١٣,١٢ | ٧,٦٥ | ٦٠,٥٧ | ٧,٧٩ | ٤,٣٦ | ٣,٢٦ | ٣,٢٥ | ١٠٠ |
| | الإجمالي | ١٤,٤٣ | ٨,١٠ | ٥٩,٥٩ | ٧,٦٦ | ٤,١٣ | ٣,١١ | ٢,٩٩ | ١٠٠ |
| إعدادي | فقراء | ١٦,٨٩ | ٩,١٦ | ٣٥,٠٣ | ٢٤,٩١ | ٥,٨٧ | ٤,٤٩ | ٣,٦٥ | ١٠٠ |
| | غير فقراء | ٧,٤٦ | ٦,٣٠ | ٢٩,١٠ | ٣٢,٥٧ | ٩,٦٢ | ٦,٤٣ | ٨,٥٢ | ١٠٠ |
| | الإجمالي | ٨,٣٢ | ٦,٥٦ | ٢٩,٦٥ | ٣١,٨٧ | ٩,٢٧ | ٦,٢٦ | ٨,٠٧ | ١٠٠ |
| ثانوي | فقراء | ١٥,١٤ | ٨,٧٨ | ٣٤,٨٦ | ٩,١٩ | ٢٠,٦٨ | ٦,٠٨ | ٥,٢٧ | ١٠٠ |
| | غير فقراء | ٦,٦٤ | ٥,٢٩ | ٢٠,٩٩ | ١١,٩٨ | ٣٢,٣٩ | ٧,٨٢ | ١٤,٨٨ | ١٠٠ |
| | الإجمالي | ٧,٢٠ | ٥,٥٢ | ٢١,٩٠ | ١١,٨٠ | ٣١,٦٣ | ٧,٧١ | ١٤,٢٥ | ١٠٠ |
| متوسط | فقراء | ٧,٦٢ | ٦,٦٧ | ٢١,٤٣ | ٧,٦٢ | ٧,١٤ | ٤٠,٠٠ | ٩,٥٢ | ١٠٠ |
| | غير فقراء | ٥,٣٩ | ٤,١٦ | ١٦,٣٥ | ٧,٩٤ | ٩,٠٨ | ٤١,٧٨ | ١٥,٢٩ | ١٠٠ |
| | الإجمالي | ٥,٤٨ | ٤,٢٦ | ١٦,٥٥ | ٧,٩٣ | ٩,٠٠ | ٤١,٧١ | ١٥,٠٧ | ١٠٠ |
| جامعي | فقراء | ٧,٦٩ | ٥,٧٧ | ١٨,٢٧ | ٢,٨٨ | ٦,٧٣ | ٥,٧٧ | ٥٢,٨٨ | ١٠٠ |
| | غير فقراء | ٣,٧٥ | ٣,٢٠ | ٨,٠٣ | ٤,٦٢ | ٤,٩٥ | ٣,٥٣ | ٧١,٩٣ | ١٠٠ |
| | الإجمالي | ٣,٨٤ | ٣,٢٥ | ٨,٢٦ | ٤,٥٨ | ٤,٩٩ | ٣,٥٨ | ٧١,٥٠ | ١٠٠ |
| إجمالي | فقراء | ٢٦,٤٠ | ١٢,٢٦ | ٤٤,١٨ | ٨,٤٥ | ٣,٩٠ | ٢,٨٦ | ١,٩٥ | ١٠٠ |
| | غير فقراء | ١٥,١٧ | ٩,٤٠ | ٤٢,٣٤ | ١١,٦١ | ٧,٧٢ | ٥,٩٢ | ٧,٨٣ | ١٠٠ |
| | الإجمالي | ١٦,٤٥ | ٩,٧٣ | ٤٢,٥٥ | ١١,٢٥ | ٧,٢٩ | ٥,٥٧ | ٧,١٦ | ١٠٠ |

### جدول أ. ٧-٣: حالة العمل بالنسبة لرب الأسرة المعيشية وفقاً للإقليم و حالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)

| | موظف | يعمل في المنزل | يعمل بعقد | عاطل - عمل من قبل | عاطل - لم يعمل من قبل | خارج نطاق القوى العاملة | عدد الأفراد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الحضر | | | | | | | |
| فقراء | ٣٢,٧٩ | ٠,٠٨ | ٠,١٢ | ٠,٥٦ | ٣,٩٢ | ٦٢,٥٣ | ٥٨٩٨ |
| غير فقراء | ٣٦,١٠ | ٠,٢٣ | ٠,١٩ | ٠,٥٤ | ٢,٣٦ | ٦٠,٥٨ | ٦١٨٣١ |
| الإجمالي | ٣٥,٨٢ | ٠,٢١ | ٠,١٨ | ٠,٥٤ | ٢,٤٩ | ٦٠,٧٥ | ٦٧٧٢٩ |
| **الريف** | | | | | | | |
| فقراء | ٣٧,٦٥ | ٠,٧٢ | ٠,٣٣ | ٠,٨٤ | ٤,٣٨ | ٥٦,٠٩ | ٩١٩٩ |
| غير فقراء | ٣٨,٩٢ | ٠,٦٥ | ٠,٣٢ | ٠,٧٢ | ٣,٢١ | ٥٦,١٩ | ٥٢٨٦٧ |
| الإجمالي | ٣٨,٧٣ | ٠,٦٦ | ٠,٣٢ | ٠,٧٤ | ٣,٣٨ | ٥٦,١٧ | ٦٢٠٦٦ |
| **جميع أنحاء سوريا** | | | | | | | |
| فقراء | ٣٥,٧٥ | ٠,٤٧ | ٠,٢٥ | ٠,٧٣ | ٤,٢٠ | ٥٨,٦١ | ١٥٠٩٧ |
| غير فقراء | ٣٧,٤٠ | ٠,٤٢ | ٠,٢٥ | ٠,٦٣ | ٢,٧٥ | ٥٨,٥٦ | ١١٤٦٩٨ |
| الإجمالي | ٣٧,٢١ | ٠,٤٣ | ٠,٢٥ | ٠,٦٤ | ٢,٩٢ | ٥٨,٥٦ | ١٢٩٧٩٥ |

### جدول أ. ٨-٣: قياسات الفقر وفقاً لحالة العمل بالنسبة للأفراد و الإقليم، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)

| | موظف | يعمل في المنزل | يعمل بعقد | عاطل - عمل من قبل | عاطل - لم يعمل من قبل | خارج نطاق القوى العاملة | عدد الأفراد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | | | | | |
| P0 | ٧,٩٧ | ٣,٤٥ | ٥,٦٥ | ٨,٩٤ | ١٣,٦٨ | ٨,٩٦ | ٨,٧١ |
| P1 | ١,٣٨ | ١,٠٧ | ١,٥٠ | ١,٤٠ | ٣,٨٦ | ١,٦٠ | ١,٥٨ |
| P2 | ٠,٣٨ | ٠,٤٦ | ٠,٥٠ | ٠,٤٠ | ١,٧٧ | ٠,٤٦ | ٠,٤٦ |
| عدد الأفراد | ٢٤٢٥٨ | ١٤٥ | ١٢٤ | ٣٦٩ | ١٦٨٨ | ٤١١٤٥ | ٦٧٧٢٩ |
| **الريف** | | | | | | | |
| P0 | ١٤,٤١ | ١٦,٢٢ | ١٥,٠٠ | ١٦,٨١ | ١٩,٢١ | ١٤,٨٠ | ١٤,٨٢ |
| P1 | ٢,٧٥ | ٢,٨٩ | ٢,٧٣ | ٣,٣٧ | ٤,٠٣ | ٢,٨٧ | ٢,٨٦ |
| P2 | ٠,٨٠ | ٠,٨٥ | ٠,٧٢ | ١,٠٤ | ١,٢٧ | ٠,٨٥ | ٠,٨٤ |
| عدد الأفراد | ٢٤٠٣٨ | ٤٠٧ | ٢٠٠ | ٤٥٨ | ٢٠٩٨ | ٣٤٨٦٥ | ٦٢٠٦٦ |
| **جميع أنحاء سوريا** | | | | | | | |
| P0 | ١١,١٧ | ١٢,٨٦ | ١١,٤٢ | ١٣,٣٠ | ١٦,٧٥ | ١١,٦٤ | ١١,٦٣ |
| P1 | ٢,٠٦ | ٢,٤١ | ٢,٢٦ | ٢,٤٩ | ٣,٩٦ | ٢,١٨ | ٢,١٩ |
| P2 | ٠,٥٩ | ٠,٧٥ | ٠,٦٣ | ٠,٧٥ | ١,٤٩ | ٠,٦٤ | ٠,٦٤ |

| عدد الأفراد | ٤٨٢٩٦ | ٥٥٢ | ٣٢٤ | ٨٢٧ | ٣٧٨٦ | ٧٦٠٧٠ | ١٢٩٧٩٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|

**جدول أ.٩-٣: حالة العمل بالنسبة للقوى العاملة وفقاً للإقليم و حالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)**

| | صاحب العمل | يعمل لحسابه | يعمل بأجر | يعمل بدون أجر | عاطل – عمل من قبل | عاطل لم يعمل من قبل | إجمالي عدد الأفراد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| *الحضر* | | | | | | | |
| فقراء | ٢,٨١ | ١٨,٣٢ | ٦٣,١٣ | ٣,٩٧ | ١,٤٧ | ١٠,٣٠ | ٢٢٤٣ |
| غير فقراء | ٨,٧٧ | ٢١,٨٨ | ٥٧,٩٧ | ٤,١٣ | ١,٣٦ | ٥,٩٠ | ٢٤٧١٠ |
| الإجمالي | ٨,٢٧ | ٢١,٥٨ | ٥٨,٤٠ | ٤,١٢ | ١,٣٧ | ٦,٢٦ | ٢٦٩٥٣ |
| الريف | | | | | | | |
| فقراء | ٣,٢٦ | ٢٣,١٠ | ٣٥,٧٦ | ٢٦,٢١ | ١,٨٧ | ٩,٧٩ | ٤١١٦ |
| غير فقراء | ٥,١٣ | ٢٤,٥١ | ٤١,٢١ | ٢٠,٣٣ | ١,٦٢ | ٧,٢٠ | ٢٣٥٤٣ |
| الإجمالي | ٤,٨٥ | ٢٤,٣٠ | ٤٠,٤٠ | ٢١,٢٠ | ١,٦٦ | ٧,٥٩ | ٢٧٦٥٩ |
| جميع أنحاء سوريا | | | | | | | |
| فقراء | ٣,١٠ | ٢١,٤٢ | ٤٥,٤٢ | ١٨,٣٧ | ١,٧٣ | ٩,٩٧ | ٦٣٥٩ |
| غير فقراء | ٦,٩٩ | ٢٣,١٦ | ٤٩,٧٩ | ١٢,٠٣ | ١,٤٩ | ٦,٥٣ | ٤٨٢٥٣ |
| الإجمالي | ٦,٥٤ | ٢٢,٩٦ | ٤٩,٢٨ | ١٢,٧٧ | ١,٥١ | ٦,٩٣ | ٥٤٦١٢ |

**جدول أ. ١٠-٣: قياسات الفقر وفقاً لحالة العمل، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)**

| | صاحب العمل | يعمل لحسابه | يعمل بأجر | يعمل بدون أجر | عاطل – عمل من قبل | عاطل لم يعمل من قبل | إجمالي عدد الأفراد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| *الحضر* | | | | | | | |
| P0 | ٢,٨٣ | ٧,٠٧ | ٩,٠٠ | ٨,٠٢ | ٨,٩٤ | ١٣,٦٨ | ٨,٣١ |
| P1 | ٠,٤٢ | ١,١٨ | ١,١٦ | ١,٠٦ | ١,٤٠ | ٣,٨٦ | ١,٥٤ |
| P2 | ٠,١٠ | ٠,٢٩ | ٠,٤٦ | ٠,٢٦ | ٠,٤٠ | ١,٧٧ | ٠,٤٧ |
| عدد الأفراد | ٢٢٢٩ | ٥٨١٧ | ١٥٧٤٠ | ١١١٠ | ٣٦٩ | ١٦٨٨ | ٢٦٥٨٤ |
| الريف | | | | | | | |
| P0 | ٩,٩٩ | ١٤,١٥ | ١٣,١٧ | ١٨,٤٠ | ١٦,٨١ | ١٩,٢١ | ١٤,٨٥ |
| P1 | ١,٩٥ | ٢,٦٧ | ٢,٤٦ | ٣,٦٢ | ٣,٣٧ | ٤,٠٣ | ٢,٨٦ |
| P2 | ٠,٦١ | ٠,٧٩ | ٠,٧٠ | ١,٠٦ | ١,٠٤ | ١,٢٧ | ٠,٨٤ |
| عدد الأفراد | ١٣٤٢ | ٦٧٢١ | ١١١٧٥ | ٥٨٦٥ | ٤٥٨ | ٢٠٩٨ | ٢٧٢٠١ |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| جميع أنحاء سوريا | | | | | | | |
| P0 | ٥,٥٢ | ١٠,٨٦ | ١٠,٧٣ | ١٦,٧٥ | ١٣,٣٠ | ١٦,٧٥ | ١١,٦٢ |
| P1 | ١,٠٠ | ١,٩٨ | ١,٩٦ | ٣,٢١ | ٢,٤٩ | ٣,٩٦ | ٢,٢١ |
| P2 | ٠,٢٩ | ٠,٥٦ | ٠,٥٦ | ٠,٩٣ | ٠,٧٥ | ١,٤٩ | ٠,٦٥ |
| عدد الأفراد | ٣٥٧١ | ١٢٥٣٨ | ٢٦٩١٥ | ٦٩٧٥ | ٨٢٧ | ٣٧٨٦ | ٥٣٧٨٥ |

## جدول أ. ١١-٣: حالة العمل بالنسبة لرب الأسرة المعيشية وفقاً للإقليم و حالة الفقر ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)

| | صاحب العمل | يعمل لحسابه | يعمل بأجر | يعمل بدون أجر | عاطل – عمل من قبل | عاطل لم يعمل من قبل | إجمالي عدد الأفراد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الحضر | | | | | | | |
| فقراء | ٦,٠٠ | ٢٩,٩٠ | ٦٣,٠٥ | | ١,٠٥ | | ٦٣١٤ |
| غير فقراء | ١٥,٩٧ | ٣٣,٠٨ | ٤٩,٧٤ | | ١,١٥ | ٠,٠٦ | ٦٦٧٩٦ |
| الإجمالي | ١٥,١١ | ٣٢,٨١ | ٥٠,٨٩ | | ١,١٤ | ٠,٠٥ | ٧٣١١٠ |
| الريف | | | | | | | |
| فقراء | ٩,٢٧ | ٥٢,٢٠ | ٣٧,٨٨ | | ٠,٦٠ | ٠,٠٦ | ١٠٨٢٤ |
| غير فقراء | ١١,٣٠ | ٤١,٨٣ | ٤٦,٣٤ | ٠,٠٣ | ٠,٤٤ | ٠,٠٧ | ٦٥١٢٨ |
| الإجمالي | ١١,٠١ | ٤٣,٣٠ | ٤٥,١٣ | ٠,٠٣ | ٠,٤٦ | ٠,٠٧ | ٧٥٩٥٢ |
| جميع أنحاء سوريا | | | | | | | |
| فقراء | ٨,٠٦ | ٤٣,٩٨ | ٤٧,١٥ | ٠,٠٠ | ٠,٧٦ | ٠,٠٤ | ١٧١٣٨ |
| غير فقراء | ١٣,٦٦ | ٣٧,٤٠ | ٤٨,٠٦ | ٠,٠٢ | ٠,٨٠ | ٠,٠٦ | ١٣١٩٢٤ |
| الإجمالي | ١٣,٠٢ | ٣٨,١٥ | ٤٧,٩٦ | ٠,٠١ | ٠,٧٩ | ٠,٠٦ | ١٤٩٠٦٢ |

## جدول أ. ١٢-٣: قياسات الفقر وفقاً لحالة العمل بالنسبة لرب الأسرة المعيشية، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)

| | صاحب العمل | يعمل لحسابه | يعمل بأجر | يعمل بدون أجر | عاطل – عمل من قبل | عاطل لم يعمل من قبل | إجمالي عدد الأفراد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الحضر | | | | | | | |
| P0 | ٣,٤٣ | ٧,٨٧ | ١٠,٧٠ | | ٧,٩٤ | ٠,٠٠ | ٨,٦٤ |
| P1 | ٠,٤٨ | ١,٢٦ | ٢,٠٨ | | ١,٧٥ | ٠,٠٠ | ١,٥٦ |
| P2 | ٠,١٢ | ٠,٣١ | ٠,٦٧ | | ٠,٤٩ | ٠,٠٠ | ٠,٤٦ |
| عدد الأفراد | ١١٠٤٧ | ٢٣٩٨٤ | ٣٧٢٠٨ | | ٨٣١ | ٤٠ | ٧٣١١٠ |
| الريف | | | | | | | |
| P0 | ١٢,٠٠ | ١٧,١٨ | ١١,٩٦ | ٠,٠٠ | ١٨,٤١ | ١٢,٠٠ | ١٤,٢٥ |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| P1 | ٢,٣٦ | ٣,٣٠ | ٢,٢٤ | ٠,٠٠ | ٢,٨٥ | ٢,٥٢ | ٢,٧١ |
| P2 | ٠,٧٦ | ٠,٩٧ | ٠,٦٣ | ٠,٠٠ | ٠,٦١ | ٠,٥٣ | ٠,٧٩ |
| عدد الأفراد | ٨٣٦٠ | ٣٢٨٩٠ | ٣٤٢٧٨ | ٢١ | ٣٥٣ | ٥٠ | ٧٥٩٥٢ |
| جميع أنحاء سوريا | | | | | | | |
| P0 | ٧,١٢ | ١٣,٢٥ | ١١,٣٠ | ٠,٠٠ | ١١,٠٦ | ٦,٦٧ | ١١,٥٠ |
| P1 | ١,٢٩ | ٢,٤٤ | ٢,١٥ | ٠,٠٠ | ٢,٠٨ | ١,٤٠ | ٢,١٥ |
| P2 | ٠,٣٩ | ٠,٦٩ | ٠,٦٥ | ٠,٠٠ | ٠,٥٣ | ٠,٣٠ | ٠,٦٣ |
| عدد الأفراد | ١٩٤٠٧ | ٥٦٨٧٤ | ٧١٤٨٦ | ٢١ | ١١٨٤ | ٩٠ | ١٤٩٠٦٢ |

**جدول أ.١٣-٣: النشاط الاقتصادي للأفراد وفقاً للإقليم و حالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)**

| | الزراعة | التعدين | التصنيع | الكهرباء | التشييد | التجارة، الفنادق، المطاعم | النقل | الخدمات المالية | الخدمات الاجتماعية | خدمات أخرى | عدد الأفراد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الحضر | | | | | | | | | | | |
| فقراء | ٥,٦١ | ٠,٦١ | ٣٠,٩٢ | ٠,١٠ | ١٨,٩٥ | ١٢,٣٨ | ١٢,٤٣ | ٠,٠٥ | ١٥,٤١ | ٣,٥٤ | ١٩٧٩ |
| غير فقراء | ٤,١٣ | ٠,٢٤ | ١٩,٨٠ | ٠,٢٤ | ١١,٢٩ | ٢١,٢٣ | ١١,٣٢ | ٠,٥١ | ٢٨,٠٣ | ٣,٢١ | ٢٢٩١٧ |
| الإجمالي | ٤,٢٥ | ٠,٢٧ | ٢٠,٦٨ | ٠,٢٢ | ١١,٩٠ | ٢٠,٥٣ | ١١,٤١ | ٠,٤٧ | ٢٧,٠٣ | ٣,٢٣ | ٢٤٨٩٦ |
| الريف | | | | | | | | | | | |
| فقراء | ٥٦,٠٢ | ٠,٣٦ | ٥,٩١ | ٠,١٧ | ١٦,٩١ | ٤,٦٨ | ٤,٣٧ | ٠,٠٣ | ٩,٨٢ | ١,٧٣ | ٢٦٣٦ |
| غير فقراء | ٤٤,٤٩ | ٠,٧٠ | ٦,٦١ | ٠,٢٧ | ١٣,٣٠ | ٦,٩٥ | ٦,٥٥ | ٠,١١ | ١٩,١٥ | ١,٨٦ | ٢١٤٦٧ |
| الإجمالي | ٤٦,١٦ | ٠,٦٥ | ٦,٥١ | ٠,٢٥ | ١٣,٨٣ | ٦,٦٢ | ٦,٢٣ | ٠,١٠ | ١٧,٨٠ | ١,٨٤ | ٢٥١٠٣ |
| سوريا | | | | | | | | | | | |
| فقراء | ٣٨,٢٥ | ٠,٤٥ | ١٤,٧٣ | ٠,١٤ | ١٧,٦٣ | ٧,٣٩ | ٧,٢١ | ٠,٠٤ | ١١,٧٩ | ٢,٣٧ | ٥٦١٥ |
| غير فقراء | ٢٣,٦٥ | ٠,٤٦ | ١٣,٤٢ | ٠,٢٥ | ١٢,٢٧ | ١٤,٣٢ | ٩,٠١ | ٠,٣٢ | ٢٣,٧٤ | ٢,٥٦ | ٤٤٣٨٤ |
| الإجمالي | ٢٥,٢٩ | ٠,٤٦ | ١٣,٥٧ | ٠,٢٤ | ١٢,٨٧ | ١٣,٥٤ | ٨,٨١ | ٠,٢٨ | ٢٢,٤٠ | ٢,٥٤ | ٤٩٩٩٩ |

**جدول أ. ١٤-٣: قياسات الفقر وفقا للنشاط الاقتصادي للأفراد، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)**

| | الزراعة | التعدين | التصنيع | الكهرباء | التشييد | التجارة، الفنادق، المطاعم | النقل | الخدمات المالية | الخدمات الاجتماعية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الحضر | | | | | | | | | |
| P0 | ١٠,٤٩ | ١٧,٦٥ | ١١,٨٩ | ٣,٥٧ | ١٢,٦٦ | ٤,٧٩ | ٨,٦٦ | ٠,٨٥ | ٤,٥٣ |
| P1 | ٢,٠٢ | ٢,٢٣ | ٢,١١ | ٠,٦٧ | ٢,٣٤ | ٠,٧٨ | ١,٥٨ | ٠,٣٧ | ٠,٦٩ |
| P2 | ٠,٥٦ | ٠,٤٣ | ٠,٥٦ | ٠,١٨ | ٠,٧١ | ٠,٢٠ | ٠,٤٦ | ٠,١٦ | ٠,١٨ |

| عدد الأفراد | ١٠٥٨ | ٦٨ | ٥١٤٩ | ٥٦ | ٢٩٦٣ | ٥١١٠ | ٢٨٤١ | ١١٧ | ٦٧٢٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الريف | | | | | | | | | |
| P0 | ١٧,٥٨ | ٧,٩٨ | ١٣,١٦ | ٩,٣٨ | ١٧,٧٢ | ١٠,٢٣ | ١٠,١٦ | ٤,٠٠ | ٧,٩٩ |
| P1 | ٣,٤٦ | ١,٥١ | ٢,٤٠ | ١,٨٨ | ٣,٤١ | ١,٨٥ | ١,٦٣ | ٠,١٣ | ١,٣٩ |
| P2 | ١,٠٢ | ٠,٣٧ | ٠,٧٠ | ٠,٤٣ | ٠,٩٩ | ٠,٥٣ | ٠,٤٢ | ٠,٠٠ | ٠,٣٧ |
| عدد الأفراد | ١١٥٨٨ | ١٦٣ | ١٦٣٤ | ٦٤ | ٣٤٧١ | ١٦٦١ | ١٥٦٥ | ٢٥ | ٤٤٦٩ |
| سوريا | | | | | | | | | |
| P0 | ١٦,٩٩ | ١٠,٨٢ | ١٢,١٩ | ٦,٦٧ | ١٥,٣٩ | ٦,١٣ | ٩,١٩ | ١,٤١ | ٥,٩١ |
| P1 | ٣,٣٣ | ١,٧٢ | ٢,١٨ | ١,٣٢ | ٢,٩٢ | ١,٠٤ | ١,٦٠ | ٠,٣٣ | ٠,٩٧ |
| P2 | ٠,٩٩ | ٠,٣٩ | ٠,٥٩ | ٠,٣١ | ٠,٨٦ | ٠,٢٨ | ٠,٤٥ | ٠,١٣ | ٠,٢٦ |
| عدد الأفراد | | | | | | | | | |

## جدول أ. ١٥-٣: النشاط الاقتصادي لرب الأسرة المعيشية وفقاً للإقليم وحالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)

| | الزراعة | التعدين | التصنيع | الكهرباء | التشييد | التجارة، الفنادق، المطاعم | النقل | الخدمات المالية | الخدمات الاجتماعية | خدمات أخرى | عدد الأفراد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الحضر | | | | | | | | | | | |
| فقراء | ٥,٦٥ | ٠,٤٤ | ١٩,٣٩ | ٠,٣٥ | ١٩,٥١ | ١٤,٣٣ | ١٦,٩٣ | ٠,١٦ | ١٩,٤٠ | ٣,٨٢ | ١٩٧٩ |
| غير فقراء | ٥,٢٢ | ٠,٣٠ | ١٦,٣٠ | ٠,٢٦ | ١٢,٣٩ | ٢٣,٩٢ | ١٣,٥١ | ٠,٤٧ | ٢٤,٧٤ | ٢,٨٩ | ٢٢٩١٧ |
| الإجمالي | ٥,٢٥ | ٠,٣١ | ١٦,٥٧ | ٠,٢٦ | ١٣,٠١ | ٢٣,٠٩ | ١٣,٨١ | ٠,٤٥ | ٢٤,٢٨ | ٢,٩٧ | ٢٤٨٩٦ |
| الريف | | | | | | | | | | | |
| فقراء | ٥٠,٤٢ | ٠,٤٣ | ٤,٤٨ | ٠,٤٠ | ١٦,٣٧ | ٥,٥٥ | ٦,٠٣ | ٠,٠٨ | ١٤,٥٤ | ١,٧١ | ٣٦٣٦ |
| غير فقراء | ٣٨,٢٢ | ١,٠٢ | ٥,٦١ | ٠,٣٥ | ١٣,٥٨ | ٧,٨٥ | ٨,٩٤ | ٠,١٣ | ٢٢,٦٢ | ١,٦٨ | ٢١٤٦٧ |
| الإجمالي | ٣٩,٩٦ | ٠,٩٤ | ٥,٤٥ | ٠,٣٦ | ١٣,٩٨ | ٧,٥٢ | ٨,٥٣ | ٠,١٢ | ٢١,٤٧ | ١,٦٨ | ٢٥١٠٣ |
| سوريا | | | | | | | | | | | |
| فقراء | ٣٣,٩٢ | ٠,٤٣ | ٩,٩٨ | ٠,٣٨ | ١٧,٥٣ | ٨,٧٨ | ١٠,٠٥ | ٠,١١ | ١٦,٣٣ | ٢,٤٩ | ٥٦١٥ |
| غير فقراء | ٢١,٥٢ | ٠,٦٦ | ١١,٠٢ | ٠,٣١ | ١٢,٩٨ | ١٥,٩٨ | ١١,٢٦ | ٠,٣٠ | ٢٣,٦٩ | ٢,٢٩ | ٤٤٣٨٤ |
| الإجمالي | ٢٢,٩٤ | ٠,٦٣ | ١٠,٩٠ | ٠,٣١ | ١٣,٥٠ | ١٥,١٥ | ١١,١٢ | ٠,٢٨ | ٢٢,٨٥ | ٢,٣١ | ٤٩٩٩٩ |

**جدول أ. ١٦-٣: قياسات الفقر وفقاً للنشاط الاقتصادي لرب الأسرة المعيشية، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)**

| | الزراعة | التعدين | التصنيع | الكهرباء | التشييد | التجارة، الفنادق، المطاعم | النقل | الخدمات المالية | الخدمات الاجتماعية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | | | | | | | |
| **P0** | ٩,٣١ | ١٢,٢٣ | ١٠,١٢ | ١١,٤٠ | ١٢,٩٧ | ٥,٣٧ | ١٠,٦٠ | ٣,٠٨ | ٦,٩١ |
| **P1** | ١,٦٨ | ١,٣٧ | ١,٦٦ | ٢,٢٧ | ٢,٨٨ | ٠,٨٩ | ٢,٠٠ | ١,٣٣ | ١,١٢ |
| **P2** | ٠,٤٥ | ٠,٢١ | ٠,٤٠ | ٠,٦١ | ١,١٠ | ٠,٢٢ | ٠,٦٢ | ٠,٥٨ | ٠,٣١ |
| عدد الأفراد | ٣٨٣٦ | ٢٢٩ | ١٢٠٩٦ | ١٩٣ | ٩٤٩٩ | ١٦٨٥٩ | ١٠٠٨٤ | ٣٢٥ | ١٧٧٢٩ |
| **الريف** | | | | | | | | | |
| **P0** | ١٧,٩٨ | ٦,٤٦ | ١١,٧٣ | ١٥,٦٩ | ١٦,٦٩ | ١٠,٥٢ | ١٠,٠٧ | ٩,٨٩ | ٩,٦٥ |
| **P1** | ٣,٥٢ | ٠,٩٣ | ٢,١٩ | ٣,١١ | ٣,٢٩ | ١,٨٠ | ١,٨١ | ٠,٣٢ | ١,٧٢ |
| **P2** | ١,٠٦ | ٠,١٨ | ٠,٦٦ | ٠,٧١ | ٠,٩٥ | ٠,٥١ | ٠,٥٠ | ٠,٠١ | ٠,٤٦ |

| عدد الأفراد | ٣٠٣٣٠ | ٧١٢ | ٤١٣٦ | ٢٧٤ | ١٠٦١٢ | ٥٧٠٦ | ٦٤٧٢ | ٩١ | ١٦٢٩٣ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **سوريا** | | | | | | | | | |
| **P0** | ١٧,٠١ | ٧,٨٦ | ١٠,٥٣ | ١٣,٩٢ | ١٤,٩٣ | ٦,٦٧ | ١٠,٤٠ | ٤,٥٧ | ٨,٢٢ |
| **P1** | ٣,٣١ | ١,٠٤ | ١,٨٠ | ٢,٧٦ | ٣,١٠ | ١,١٢ | ١,٩٣ | ١,١١ | ١,٤١ |
| **P2** | ٠,٩٩ | ٠,١٩ | ٠,٤٧ | ٠,٦٧ | ١,٠٢ | ٠,٢٩ | ٠,٥٧ | ٠,٤٥ | ٠,٣٨ |
| عدد الأفراد | ٣٤١٦٦ | ٩٤١ | ١٦٢٣٢ | ٤٦٧ | ٢٠١١١ | ٢٢٥٦٥ | ١٦٥٥٦ | ٤١٦ | ٣٤٠٢٢ |

**جدول أ. ١٧-٣: قطاع التشغيل بالنسبة للإفراد وفقاً للإقليم و حالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)**

| | الحكومة | القطاع الرسمي الخاص | القطاع غير الرسمي | المشترك | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | | | |
| فقراء | ١٩,٠٥ | ٤٩,٩٢ | ٣١,٠٣ | | ١٩٧٩ |
| غير فقراء | ٣٠,٤٧ | ٤٩,٢٧ | ٢٠,١٥ | ٠,١٠ | ٢٢٩١٨ |
| الإجمالي | ٢٩,٥٧ | ٤٩,٣٢ | ٢١,٠٢ | ٠,١٠ | ٢٤٨٩٧ |
| **الريف** | | | | | |
| فقراء | ١٢,١٨ | ٣٩,٦٩ | ٤٨,٠٥ | ٠,٠٨ | ٣٦٣٦ |
| غير فقراء | ٢٣,١١ | ٣٩,٣٧ | ٣٧,٤٦ | ٠,٠٦ | ٢١٤٧٢ |
| الإجمالي | ٢١,٥٣ | ٣٩,٤٢ | ٣٨,٩٩ | ٠,٠٦ | ٢٥١٠٨ |
| **سوريا** | | | | | |
| فقراء | ١٤,٦٠ | ٤٣,٢٩ | ٤٢,٠٥ | ٠,٠٥ | ٥٦١٥ |
| غير فقراء | ٢٦,٩١ | ٤٤,٤٨ | ٢٨,٥٢ | ٠,٠٨ | ٤٤٣٩٠ |
| الإجمالي | ٢٥,٥٣ | ٤٤,٣٥ | ٣٠,٠٤ | ٠,٠٨ | ٥٠٠٠٥ |

**جدول أ. ١٨-٣: قياسات الفقر وفقاً لقطاع التشغيل بالنسبة للأفراد، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)**

| | الحكومة | القطاع الرسمي الخاص | القطاع غير الرسمي | المشترك | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | | | |
| P0 | ٥,١٢ | ٨,٠٥ | ١١,٧٣ | ٠,٠٠ | ٧,٩٥ |
| P1 | ٠,٧٧ | ١,٤٥ | ٢,٠٩ | ٠,٠٠ | ١,٣٨ |
| P2 | ٠,٢٠ | ٠,٤١ | ٠,٥٦ | ٠,٠٠ | ٠,٣٨ |
| عدد الأفراد | ٧٣٦١ | ١٢٢٧٩ | ٥٢٣٣ | ٢٤ | ٢٤٨٩٧ |
| **الريف** | | | | | |
| P0 | ٨,٢٠ | ١٤,٥٨ | ١٧,٨٤ | ١٨,٧٥ | ١٤,٤٨ |
| P1 | ١,٤٠ | ٢,٩٢ | ٣,٣٤ | ٥,١٠ | ٢,٧٦ |
| P2 | ٠,٣٧ | ٠,٨٦ | ٠,٩٧ | ١,٧٨ | ٠,٨٠ |
| عدد الأفراد | ٥٤٠٥ | ٩٨٩٧ | ٩٧٩٠ | ١٦ | ٢٥١٠٨ |
| **سوريا** | | | | | |
| P0 | ٦,٤٢ | ١٠,٩٦ | ١٥,٧٢ | ٧,٥٠ | ١١,٢٣ |
| P1 | ١,٠٤ | ٢,١٠ | ٢,٩١ | ٢,٠٤ | ٢,٠٧ |
| P2 | ٠,٢٧ | ٠,٦١ | ٠,٨٣ | ٠,٧١ | ٠,٥٩ |
| عدد الأفراد | ١٢٧٦٦ | ٢٢١٧٦ | ١٥٠٢٣ | ٤٠ | ٥٠٠٠٥ |

**جدول أ. ١٩-٣: متوسط ساعات العمل و أيام العمل و الأجور وفقاً لحالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤**

| | الحضر | الريف | الإجمالي |
|---|---|---|---|
| متوسط ساعات العمل في الأسبوع | | | |
| فقراء | ٥٠,٢١ | ٤٤,٠٥ | ٤٧,٠٧ |
| غير فقراء | ٤٥,٨٢ | ٤٣,٠٠ | ٤٤,٦٨ |
| الإجمالي | ٤٦,٢١ | ٤٣,١٤ | ٤٤,٩٤ |
| متوسط أيام العمل في الأسبوع | | | |
| فقراء | ٥,٩٢ | ٥,٧٢ | ٥,٨٢ |
| غير فقراء | ٥,٨٨ | ٥,٧٧ | ٥,٨٤ |
| الإجمالي | ٥,٨٨ | ٥,٧٧ | ٥,٨٣ |
| متوسط الأجر الشهري | | | |
| فقراء | ٥٥٢٠,٤ | ٥١٩٠,٦ | ٥٣٥٢,٣ |
| غير فقراء | ٦٧٢٧,١ | ٦٠٩٤,٩ | ٦٤٧١,٨ |
| الإجمالي | ٦٦١٨,٦ | ٥٩٧٥,٨ | ٦٣٥١,٧ |
| نسبة العاملين المشتركين في برامج تأمينية | | | |
| فقراء | ٢٠,٧٢ | ١١,٩٦ | ١٥,٠٥ |
| غير فقراء | ٣٤,٠٨ | ٢٤,٢٥ | ٢٩,٣٣ |
| الإجمالي | ٣٣,٠٢ | ٢٢,٤٧ | ٢٧,٧٢ |

**جدول أ.٢٠-٣: متوسط حجم و تكوين الأسرة المعيشية، ٢٠٠٣-٢٠٠٤**

| | فقراء | غير فقراء | الإجمالي |
|---|---|---|---|
| حجم الأسرة المعيشية | | | |
| الحضر | ٧,٩١ | ٥,٢٨ | ٥,٤٤ |
| الريف | ٨,١٧ | ٦,٠٤ | ٦,٢٧ |
| الإجمالي | ٨,٠٧ | ٥,٦٢ | ٥,٨٢ |
| عدد الأطفال | | | |
| الحضر | ٣,٢٥ | ١,٩٠ | ١,٩٨ |

| الريف | ٣,٣٨ | ٥,٥٢ | ٢,٦١ |
|---|---|---|---|
| الإجمالي | ٣,٣٣ | ٢,١٧ | ٢,٢٧ |
| عدد الذكور البالغين | | | |
| الحضر | ٢,٣٧ | ١,٥٤ | ١,٥٩ |
| الريف | ٢,٣٢ | ١,٥٨ | ١,٦٦ |
| الإجمالي | ٢,٣٤ | ١,٥٦ | ١,٦٢ |
| عدد الإناث البالغات | | | |
| الحضر | ٢,١١ | ١,٥٢ | ١,٥٥ |
| الريف | ٢,٢٠ | ١,٦١ | ١,٦٧ |
| الإجمالي | ٢,١٧ | ١,٥٦ | ١,٦١ |
| عدد المسنين | | | |
| الحضر | ٠,١٨ | ٠,٣٢ | ٠,٣١ |
| الريف | ٠,٢٨ | ٠,٣٤ | ٠,٣٣ |
| الإجمالي | ٠,٢٤ | ٠,٣٣ | ٠,٣٢ |

**جدول أ. ٢١-٣: حجم الأسرة المعيشية وفقا لحالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)**

| | فرد | فردان | ٣ أفراد | ٤-٦ أفراد | ٧٠٩ أفراد | ١٠-١٥ فرد | أكثر من ١٥ فرد | عدد الأفراد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الحضر | | | | | | | | |
| الفقراء | ٠,٠١ | ٠,١٣ | ٠,١٦ | ١٩,٩٨ | ٤٩,٠٨ | ٢٩,٥٤ | ١,١٠ | ٧٦٥٧ |
| غير الفقراء | ٠,٤٧ | ٢,٩١ | ٦,٥٠ | ٤٩,٦٣ | ٣٠,٩٨ | ٩,٢٣ | ٠,٢٩ | ٨٠٣٩٣ |
| الإجمالي | ٠,٤٣ | ٢,٦٦ | ٥,٩٥ | ٤٧,٠٥ | ٣٢,٥٦ | ١٠,٩٩ | ٠,٣٦ | ٨٨٠٥٠ |
| الريف | | | | | | | | |
| الفقراء | ٠,٠٢ | ٠,٣٠ | ٠,٨٢ | ١٦,٦٠ | ٤٠,٨٨ | ٣٨,٤٣ | ٢,٩٦ | ١٢٠٩٦ |
| غير الفقراء | ٠,٤١ | ٢,٧٣ | ٥,٣٢ | ٤٢,٨٨ | ٣٣,٣٤ | ١٤,٦٤ | ٠,٦٨ | ١٥٣٦١١ |
| الإجمالي | ٠,٣٦ | ٢,٤٤ | ٤,٧٨ | ٤٠,٠٤ | ٣٤,٥٦ | ١٦,٩٦ | ٠,٨٥ | ١٧٣٣٦٤ |
| سوريا | | | | | | | | |
| الفقراء | ٠,٠٢ | ٠,٢٣ | ٠,٥٦ | ١٧,٩١ | ٤٤,٠٦ | ٣٤,٩٨ | ٢,٢٤ | ١٩٧٥٣ |
| غير الفقراء | ٠,٤١ | ٢,٧٣ | ٥,٣٢ | ٤٢,٨٨ | ٣٣,٣٤ | ١٤,٦٤ | ٠,٦٨ | ١٥٣٦١١ |
| الإجمالي | ٠,٣٦ | ٢,٤٤ | ٤,٧٨ | ٤٠,٠٤ | ٣٤,٥٦ | ١٦,٩٦ | ٠,٨٥ | ١٧٣٣٦٤ |

**جدول أ. ٢٢-٣: قياسات الفقر وفقا لحجم الأسرة المعيشية، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)**

| | فرد | فردان | ٣ أفراد | ٤-٦ أفراد | ٧-٩ أفراد | ١٠-١٥ فرد | أكثر من ١٥ فرد | عدد الأفراد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | | | | | | |
| **P0** | ٠,٢٦ | ٠,٤٣ | ٠,٢٣ | ٣,٦٩ | ١٣,١١ | ٢٣,٣٧ | ٢٦,٦٧ | ٨,٧٠ |
| **P1** | ٠,٠٢ | ٠,١٠ | ٠,٠٦ | ٠,٦٦ | ٢,٠٦ | ٥,١١ | ٥,٣٨ | ١,٥٧ |
| **P2** | ٠,٠٠ | ٠,٠٢ | ٠,٠٢ | ٠,١٩ | ٠,٥٢ | ١,٧٥ | ١,٤١ | ٠,٤٦ |
| عدد الأفراد | ٣٧٨ | ٢٣٤٦ | ٥٢٣٥ | ٤١٤٣١ | ٢٨٦٦٦ | ٩٦٧٩ | ٣١٥ | ٨٨٠٥٠ |
| **الريف** | | | | | | | | |
| **P0** | ٠,٨٠ | ١,٩٠ | ٣,٢٥ | ٧,١٨ | ١٥,٨٢ | ٢٣,٥٦ | ٣٠,٧٦ | ١٤,١٨ |
| **P1** | ٠,٠٨ | ٠,٣٦ | ٠,٥٦ | ١,١٥ | ٢,٨٦ | ٥,٠٢ | ٦,٦١ | ٢,٧٠ |
| **P2** | ٠,٠١ | ٠,٠٩ | ٠,١٦ | ٠,٣٠ | ٠,٨٠ | ١,٥٧ | ١,٩٣ | ٠,٧٩ |
| عدد الأفراد | ٢٤٩ | ١٨٩٢ | ٣٠٤٨ | ٢٧٩٧٨ | ٣١٢٥٧ | ١٩٧٢٦ | ١١٦٤ | ٨٥٣١٤ |
| **سوريا** | | | | | | | | |
| **P0** | ٠,٤٨ | ١,٠٩ | ١,٣٤ | ٥,١٠ | ١٤,٥٢ | ٢٣,٥٠ | ٢٩,٨٩ | ١١,٣٩ |
| **P1** | ٠,٠٤ | ٠,٢٢ | ٠,٢٤ | ٠,٨٦ | ٢,٤٨ | ٥,٠٥ | ٦,٣٥ | ٢,١٣ |
| **P2** | ٠,٠١ | ٠,٠٥ | ٠,٠٧ | ٠,٢٤ | ٠,٦٧ | ١,٦٣ | ١,٨٢ | ٠,٦٢ |
| عدد الأفراد | ٦٢٧ | ٤٢٣٨ | ٨٢٨٣ | ٦٩٤٠٩ | ٥٩٩٢٣ | ٢٩٤٠٥ | ١٤٧٩ | ١٧٣٣٦٤ |

**جدول أ. ٢٣-٣: نوع رب الأسرة المعيشية وفقاً لحالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)**

| | الرجل المعيل | المرأة المعيلة | عدد الأفراد |
|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | |
| **الفقراء** | ٩٥,٩٣ | ٤,٠٧ | ٧٦٥٧ |
| **غير الفقراء** | ٩٣,٩٦ | ٦,٠٤ | ٨٠٣٩٣ |
| **الإجمالي** | ٩٤,١٣ | ٥,٨٧ | ٨٨٠٥٠ |
| **الريف** | | | |
| **الفقراء** | ٩٤,٨٨ | ٥,١٢ | ١٢٠٩٦ |
| **غير الفقراء** | ٩٤,١٢ | ٥,٨٨ | ٧٣٢١٨ |
| **الإجمالي** | ٩٤,٢٢ | ٥,٧٨ | ٨٥٣١٤ |
| **سوريا** | | | |
| **الفقراء** | ٩٥,٢٩ | ٤,٧١ | ١٩٧٥٣ |
| **غير الفقراء** | ٩٤,٠٤ | ٥,٩٦ | ١٥٣٦١١ |
| **الإجمالي** | ٩٤,١٨ | ٥,٨٢ | ١٧٣٣٦٤ |

جدول أ. ٢٤-٣: قياسات الفقر وفقاً لنوع رب الأسرة المعيشية، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)

| | الرجل المعيل | المرأة المعيلة | عدد الأفراد |
|---|---|---|---|
| الحضر | | | |
| P0 | ٨,٨٦ | ٦,٠٤ | ٨,٧٠ |
| P1 | ١,٥٧ | ١,٥٥ | ١,٥٧ |
| P2 | ٠,٤٥ | ٠,٥٧ | ٠,٤٦ |
| عدد الأفراد | ٨٢٨٨٥ | ٥١٦٥ | ٨٨٠٥٠ |
| الريف | | | |
| P0 | ١٤,٢٨ | ١٢,٥٦ | ١٤,١٨ |
| P1 | ٢,٧٤ | ٢,١٥ | ٢,٧٠ |
| P2 | ٠,٨٠ | ٠,٦٠ | ٠,٧٩ |
| عدد الأفراد | ٨٠٣٨٧ | ٤٩٢٧ | ٨٥٣١٤ |
| سوريا | | | |
| P0 | ١١,٥٣ | ٩,٢٣ | ١١,٣٩ |
| P1 | ٢,١٥ | ١,٨٤ | ٢,١٣ |
| P2 | ٠,٦٢ | ٠,٥٨ | ٠,٦٢ |
| عدد الأفراد | ١٦٣٢٧٢ | ١٠٠٩٢ | ١٧٣٣٦٤ |

جدول أ. ٢٥-٣: معدل القيد بالمدارس وفقاً لنوع رب الأسرة المعيشية و حالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)

| | الأطفال بين ٦-١٤ | | | الأطفال بين ١٥-١٧ | | | الأطفال بين ٦-١٧ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرجل المعيل | المرأة المعيلة | الإجمالي | الرجل المعيل | المرأة المعيلة | الإجمالي | الرجل المعيل | المرأة المعيلة | الإجمالي |
| الحضر | | | | | | | | | |
| الفقراء | ٨٤,٥٦ | ٨٠,٩٠ | ٨٤,٤١ | ٣٧,٨٩ | ٣٣,٣٣ | ٣٧,٦٣ | ٧٠,٩٣ | ٦٢,٩٤ | ٧٠,٥٨ |
| غير الفقراء | ٩٠,٨٩ | ٨٨,٣٥ | ٩٠,٧٩ | ٥٨,٥٦ | ٤٣,٧٣ | ٥٧,٦٠ | ٨٢,٨٣ | ٧٢,٩٠ | ٨٢,٣٦ |
| الإجمالي | ٩٠,١٨ | ٨٧,٥٥ | ٩٠,٠٧ | ٥٥,٧٥ | ٤٢,٤٧ | ٥٤,٩١ | ٨١,٤٢ | ٧١,٧٨ | ٨٠,٩٧ |
| الريف | | | | | | | | | |
| الفقراء | ٨٧,٤٩ | ٨٠,٦٣ | ٨٧,١٧ | ٤٣,٦٥ | ٣٢,٨٤ | ٤٣,١٠ | ٧٥,٣١ | ٦٦,٥٢ | ٧٤,٨٩ |
| غير الفقراء | ٩٠,٠٩ | ٨٦,٥١ | ٨٩,٩٠ | ٥٣,٠٧ | ٤٦,٢٢ | ٥٢,٥٣ | ٨١,٤٢ | ٧٣,٢٧ | ٨٠,٩٥ |
| الإجمالي | ٨٩,٦٧ | ٨٥,٦٣ | ٨٩,٤٧ | ٥١,٢٤ | ٤٤,٤٩ | ٥٠,٧٤ | ٨٠,٣٩ | ٧٢,٣١ | ٧٩,٩٣ |

جدول أ. ٢٦-٣: معدلات الأمية وفقاً لنوع رب الأسرة المعيشية و حالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)

| | الأطفال بين ١٠-١٤ | | | الأطفال بين ١٥-١٧ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرجل العائل | المرأة المعيلة | الإجمالي | الرجل المعيل | المرأة المعيلة | الإجمالي |

| الحضر | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الفقراء | ٢,١٩ | ٣,٢٣ | ٢,٢٣ | ٢,٤٧ | ٣,٧٠ | ٢,٥٤ |
| غير الفقراء | ١,٠٣ | ١,٩٠ | ١,٠٧ | ١,٩٦ | ٢,٨١ | ٢,٠١ |
| الإجمالي | ١,١٧ | ٢,٠٥ | ١,٢١ | ٢,٠٣ | ٢,٩٢ | ٢,٠٨ |
| الريف | | | | | | |
| الفقراء | ٣,٧٦ | ٦,٤٢ | ٣,٩٠ | ٥,٣٧ | ٨,٩٦ | ٥,٥٥ |
| غير الفقراء | ٢,٢٦ | ٢,٧٩ | ٢,٢٩ | ٤,٤٨ | ٤,٢١ | ٤,٤٦ |
| الإجمالي | ٢,٥٢ | ٣,٣٧ | ٢,٥٧ | ٤,٦٦ | ٤,٨٣ | ٤,٦٧ |

### جدول أ. ٢٧-٣: معدلات الأمية وفقا للنوع و حالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)

| | الأطفال بين ١٠-١٤ | | | الأطفال بين ١٥-١٧ | | | الأطفال بين ٦-١٧ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أولاد | بنات | إجمالي | أولاد | بنات | إجمالي | أولاد | بنات | إجمالي |
| الحضر | | | | | | | | | |
| الفقراء | ١,٩٧ | ٢,٥٤ | ٢,٢٣ | ٢,٤٧ | ٣,٧٠ | ٢,٥٤ | ٣,٧٣ | ٥,٥٩ | ٣,٨١ |
| غير الفقراء | ٠,٨٨ | ١,٢٨ | ١,٠٧ | ١,٩٦ | ٢,٨١ | ٢,٠١ | ٣,٣٢ | ٣,١٠ | ٣,٣١ |
| الإجمالي | ١,٠٢ | ١,٤٢ | ١,٢١ | ٢,٠٣ | ٢,٩٢ | ٢,٠٨ | ٣,٣٧ | ٣,٣٨ | ٣,٣٧ |
| الريف | | | | | | | | | |
| الفقراء | ٢,٣٢ | ٥,٧٢ | ٣,٩٠ | ٥,٣٧ | ٨,٩٦ | ٥,٥٥ | ٤,٩٦ | ٧,٩٣ | ٥,١٠ |
| غير الفقراء | ١,١١ | ٣,٥٥ | ٢,٢٩ | ٤,٤٨ | ٤,٢١ | ٤,٤٦ | ٤,٧٤ | ٥,٣٢ | ٤,٧٨ |
| الإجمالي | ١,٣٢ | ٣,٩١ | ٢,٥٧ | ٤,٦٦ | ٤,٨٣ | ٤,٦٧ | ٤,٧٨ | ٥,٦٩ | ٤,٨٣ |

### جدول أ. ٢٨-٣: نسبة الأطفال العاملين وفقاً للنوع و حالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤

| | الأطفال بين ٦-١٤ | | | الأطفال بين ١٥-١٧ | | | الأطفال بين ٦-١٧ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | أولاد | بنات | إجمالي | أولاد | بنات | إجمالي | أولاد | بنات | إجمالي |
| الحضر | | | | | | | | | |
| الفقراء | ٩,٦٦ | ٠,٦٧ | ٥,٤٦ | ٦٢,٣٤ | ٣,١٣ | ٣٦,٣٦ | ٢٥,٨١ | ١,٣٦ | ١٤,٦٠ |
| غير الفقراء | ٣,٩٥ | ٠,٢٤ | ٢,١٥ | ٤١,١٥ | ٣,١٨ | ٢٢,٦٢ | ١٣,٣٦ | ٠,٩٩ | ٧,٣٤ |
| الإجمالي | ٤,٦١ | ٠,٢٩ | ٢,٥٢ | ٤٤,٢٥ | ٣,١٧ | ٢٤,٤٧ | ١٤,٩٠ | ١,٠٣ | ٨,٢٠ |
| الريف | | | | | | | | | |
| الفقراء | ٤,٩٩ | ٣,٢١ | ٤,١٧ | ٤٧,٦٩ | ٢٦,٢٥ | ٣٧,٤١ | ١٦,٥٩ | ٩,٨٢ | ١٣,٤٣ |
| غير الفقراء | ٢,٧٤ | ٢,٥٦ | ٢,٦٥ | ٣٩,٢٦ | ٢٢,٦٥ | ٣٠,٩٧ | ١١,٢٨ | ٧,٤٩ | ٩,٤٣ |
| الإجمالي | ٣,١١ | ٢,٦٦ | ٢,٨٩ | ٤٠,٩١ | ٢٣,٣١ | ٣٢,١٩ | ١٢,٢٠ | ٧,٨٧ | ١٠,١١ |

**جدول أ. ٢٩–٣: نسبة الأطفال العاملين وفقاً لنوع رب الأسرة المعيشية و حالة الفقر، ٢٠٠٣–٢٠٠٤**

| | الأطفال بين ٦–١٤ | | | الأطفال بين ١٥–١٧ | | | الأطفال بين ٦–١٧ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرجل العائل | المرأة المعيلة | الإجمالي | الرجل العائل | المرأة المعيلة | الإجمالي | الرجل العائل | المرأة المعيلة | الإجمالي |
| **الحضر** | | | | | | | | | |
| الفقراء | ٥,٣٢ | ٨,٩٩ | ٥,٤٦ | ٣٥,٥٤ | ٥٠,٠٠ | ٣٦,٣٦ | ١٤,١٤ | ٢٤,٤٨ | ١٤,٦٠ |
| غير الفقراء | ٢,٠٥ | ٤,٣٤ | ٢,١٥ | ٢٢,٠٤ | ٣٠,٩٥ | ٢٢,٦٢ | ٧,٠٤ | ١٣,٥٥ | ٧,٣٤ |
| الإجمالي | ٢,٤٢ | ٤,٨٤ | ٢,٥٢ | ٢٣,٨٨ | ٣٣,٢٦ | ٢٤,٤٧ | ٧,٨٨ | ١٤,٧٨ | ٨,٢٠ |
| **الريف** | | | | | | | | | |
| الفقراء | ٤,٠١ | ٧,٥٠ | ٤,١٧ | ٣٧,١٧ | ٤١,٧٩ | ٣٧,٤١ | ١٣,٢٢ | ١٧,٦٢ | ١٣,٤٣ |
| غير الفقراء | ٢,٥٩ | ٣,٨٠ | ٢,٦٥ | ٣٠,٦٠ | ٣٥,٢٥ | ٣٠,٩٧ | ٩,١٥ | ١٤,١٥ | ٩,٤٣ |
| الإجمالي | ٢,٨٢ | ٤,٣٥ | ٢,٨٩ | ٣١,٨٨ | ٣٦,١٠ | ٣٢,١٩ | ٩,٨٤ | ١٤,٦٤ | ١٠,١١ |

**جدول أ.٣٠–٣ : نسبة الأفراد وفقاً للمسافة من المرافق وحالة الفقر، ٢٠٠٣–٢٠٠٤**

| | الحضر | | الريف | | سوريا | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٥ كم أو أقل | أكثر من ٥ كم | ٥ كم أو أقل | أكثر من ٥ كم | ٥ كم أو أقل | أكثر من ٥ كم |
| **الطريق الممهد** | | | | | | |
| الفقراء | ١٠٠,٠٠ | | ٩٧,٥٥ | ٢,٤٥ | ٩٨,٥٠ | ١,٥٠ |
| غير الفقراء | ٩٩,٨٩ | ٠,١١ | ٩٨,٨١ | ١,١٩ | ٩٩,٣٧ | ٠,٧٣ |
| الإجمالي | ٩٩,٩٠ | ٠,١٠ | ٩٨,٦٣ | ١,٣٧ | ٩٩,٢٧ | ٠,٧٣ |
| **المدرسة الابتدائية** | | | | | | |
| الفقراء | ٩٩,٧٥ | ٠,٢٥ | ٩٩,٢٦ | ٠,٧٤ | ٩٩,٤٥ | ٠,٥٥ |
| غير الفقراء | ٩٩,٧١ | ٠,٢٩ | ٩٩,١٥ | ٠,٨٥ | ٩٩,٤٤ | ٠,٥٦ |
| الإجمالي | ٩٩,٧١ | ٠,٢٩ | ٩٩,١٧ | ٠,٨٣ | ٩٩,٤٤ | ٠,٥٦ |
| **السوق** | | | | | | |
| الفقراء | ٩٩,٧٨ | ٠,٢٢ | ٩٦,٧٧ | ٣,٢٣ | ٩٧,٩٣ | ٢,٠٧ |
| غير الفقراء | ٩٩,٨٢ | ٠,٢٨ | ٩٧,٦٨ | ٢,٣٢ | ٩٨,٨٠ | ١,٢٠ |
| الإجمالي | ٩٩,٨٢ | ٠,٢٨ | ٩٧,٥٥ | ٢,٤٥ | ٩٨,٧٠ | ١,٣٠ |
| **الوحدة الصحية أو المستشفى** | | | | | | |
| الفقراء | ٩٩,٣١ | ٠,٦٩ | ٦٤,٩٨ | ٣٥,٠٢ | ٧٨,٢٩ | ٢١,٧١ |
| غير الفقراء | ٩٩,٢١ | ٠,٧٩ | ٧٨,٧٤ | ٢١,٢٦ | ٨٩,٤٥ | ١٠,٥٥ |
| الإجمالي | ٩٩,٢٢ | ٠,٧٨ | ٧٦,٧٩ | ٢٣,٢١ | ٨٨,١٨ | ١١,٨٢ |

جدول أ. ٣١-٣: نسبة الأسر المعيشية التي يلتحق أفرادها بالمدارس الخاصة بناء على حالة الفقر ٢٠٠٣-٢٠٠٤،

| | الحضر | | الريف | | سوريا | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | يذهب أحد أفراد الأسرة على الأقل إلى المدرسة الخاصة | لا يذهب أي من أفراد الأسرة إلى المدارس الخاصة | يذهب أحد أفراد الأسرة على الأقل إلى المدرسة الخاصة | لا يذهب أي من أفراد الأسرة إلى المدارس الخاصة | يذهب أحد أفراد الأسرة على الأقل إلى المدرسة الخاصة | لا يذهب أي من أفراد الأسرة إلى المدارس الخاصة |
| الفقراء | ٠,٣٧ | ٩٩,٦٣ | ٠,٨٧ | ٩٩,١٣ | ٠,٦٧ | ٩٩,٣٣ |
| غير الفقراء | ٦,١٦ | ٩٣,٨٤ | ١,٨٩ | ٩٨,١١ | ٤,١٢ | ٩٥,٨٧ |
| الإجمالي | ٥,٦٥ | ٩٤,٣٤ | ١,٧٥ | ٩٨,٢٥ | ٣,٧٣ | ٩٦,٢٧ |

### جدول أ.٣٢-٣ : خصائص المسكن وفقاً لحالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)

| | الحضر | | | الريف | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الفقراء | غير الفقراء | الإجمالي | الفقراء | غير الفقراء | الإجمالي |
| **نوع المسكن** | | | | | | |
| منزل | ١,٦٨ | ١,٧٩ | ١,٧٨ | ٢,٤١ | ٢,٧١ | ٢,٦٧ |
| شقة | ٣٠,٩٨ | ٥٢,٠٨ | ٥٠,٢٤ | ٤,٥٠ | ٩,٤٦ | ٨,٧٥ |
| منزل على الطراز العربي | ٦٥,٦٤ | ٤٥,٤٨ | ٤٧,٢٣ | ٩١,٠٥ | ٨٦,٣٥ | ٨٧,٠٢ |
| غيرها | ١,٧٠ | ٠,٦٥ | ٠,٧٤ | ٢,٠٤ | ١,٤٨ | ١,٥٦ |
| **نوعية الحوائط** | | | | | | |
| أسمنت | ٨٣,٩٠ | ٨٣,٦٨ | ٨٣,٧٠ | ٦٨,٨٩ | ٧٦,٠٠ | ٧٤,٩٩ |
| طين | ٢,٩٣ | ٢,١٥ | ٢,٢٢ | ١٥,٩١ | ١٢,٥٨ | ١٣,٠٥ |
| طوب | ١١,٦٥ | ١٣,٨٥ | ١٣,٦٦ | ١٣,١٥ | ١٠,١٤ | ١٠,٥٧ |
| غيرها | ١,٥٣ | ٠,٣٢ | ٠,٤٣ | ٢,٠٥ | ١,٢٨ | ١,٣٩ |
| **ملكية السكن** | | | | | | |
| تمليك | ٨٣,٠٢ | ٨٨,٥٩ | ٨٨,١١ | ٩٥,٣٢ | ٩٤,٢٨ | ٩٤,٤٣ |
| إيجار | ١٢,١٨ | ٧,٤٠ | ٧,٨٢ | ٢,٧١ | ٢,٩٦ | ٢,٩٢ |
| غيرها | ٤,٧٩ | ٤,٠١ | ٤,٠٨ | ١,٩٧ | ٢,٧٧ | ٢,٦٥ |
| **المطبخ** | | | | | | |
| يوجد مطبخ | ٩٧,٧٥ | ٩٩,١٢ | ٩٩,٠٠ | ٩٢,٢٤ | ٩٣,٨٥ | ٩٣,٦٢ |
| لا يوجد | ٢,٢٥ | ٠,٨٨ | ١,٠٠ | ٧,٧٦ | ٦,١٥ | ٦,٣٨ |
| **دورات المياه** | | | | | | |
| توجد دورات مياه | ٩٣,٤٣ | ٩٧,٩٠ | ٩٧,٥١ | ٧٢,٣٠ | ٨٣,٣٠ | ٨١,٧٤ |
| لا توجد | ٦,٥٧ | ٢,١٠ | ٢,٤٩ | ٢٧,٧٠ | ١٦,٦٩ | ١٨,٢٥ |
| **مصدر المياه** | | | | | | |
| الشبكة العامة | ٩٤,٧٨ | ٩١,٢٢ | ٩١,٥٣ | ٦١,٦٣ | ٧٠,٩٧ | ٦٩,٦٥ |
| بئر داخل المنزل | ٠,٨٢ | ٠,٥٩ | ٠,٦١ | ٢٢,٣٨ | ١٣,٢٤ | ١٤,٥٤ |
| بئر مشتركة | ٠,٣٤ | ٠,٧٨ | ٠,٧٤ | ٢,٧٢ | ٢,٥٠ | ٢,٥٣ |
| يتم شراء المياه | ٤,٠٦ | ٧,٤١ | ٧,١٢ | ١٣,٢٧ | ١٣,٢٨ | ١٣,٢٨ |

### جدول أ. ٣٣-٣: حصة الدخل وفقا لحالة الفقر،٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)

| | الأجور | دخل عن طريق العمل الخاص أو الممتلكات | فوائد البنوك | المعاشات | التحويلات المحلية | التحويلات الخارجية | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | | | | | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفقراء | ٦٨,٩٧ | ٢٧,٣٤ | ٠,٠٤ | ١,٧١ | ١,٤٢ | ٠,٥٢ | ١٠٠ |
| غير الفقراء | ٤٩,١٠ | ٣٩,٩٩ | ٠,٠٤ | ٦,٦١ | ١,٨٨ | ٢,٣٨ | ١٠٠ |
| الإجمالي | ٤٩,٧٣ | ٣٩,٥٨ | ٠,٠٤ | ٦,٤٦ | ١,٨٧ | ٢,٣٣ | ١٠٠ |
| الريف | | | | | | | |
| الفقراء | ٥٠,٧٧ | ٤٥,٢٥ | ٠,٠٣ | ١,٥٢ | ١,٠٥ | ١,٣٨ | ١٠٠ |
| غير الفقراء | ٤٦,٧٥ | ٣٩,٧٧ | ٠,١٠ | ٢,١١ | ١,٨١ | ٩,٤٧ | ١٠٠ |
| الإجمالي | ٤٧,١٧ | ٤٠,٣٤ | ٠,٠٩ | ٢,٠٥ | ١,٧٣ | ٨,٦٣ | ١٠٠ |
| سوريا | | | | | | | |
| الفقراء | ٦٠,٢٧ | ٣٥,٩٠ | ٠,٠٣ | ١,٦٢ | ١,٢٤ | ٠,٩٣ | ١٠٠ |
| غير الفقراء | ٤٨,٦١ | ٣٩,٩٤ | ٠ز٠٥ | ٥,٦٨ | ١,٨٧ | ٣,٨ | ١٠٠ |
| الإجمالي | ٤٩,١٧ | ٣٩,٧٥ | ٠,٠٥ | ٥,٤٨ | ١,٨٤ | ٣,٧٢ | ١٠٠ |

**جدول أ. ٣٤-٣: متوسط الدخل[٢] وفقا لمصدر الدخل و حالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، بالليرة السورية**

| | الأجور | دخل عن طريق العمل الخاص أو الممتلكات | فوائد البنوك | المعاشات | التحويلات المحلية | التحويلات الخارجية | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الحضر | | | | | | | |
| الفقراء | ٩٨٨٠ | ١١٤٣٥ | ٨٠٠٠ | ٥٠١٢ | ٣٨٧٢ | ١٠٦٠٠ | ١٢٨٩٩ |
| غير الفقراء | ٢٠٧٧١ | ٢٩٥٤٧ | ٤٩٢٢ | ٢٠٥١٢ | ٩٧٠٢ | ٢٨٨١٠ | ٢٦٢٠٦ |
| الإجمالي | ١٩٨٠٢ | ٢٨٥٤٧ | ٤٩٨٩ | ١٩٩٨٦ | ٩٣٥٩ | ٢٨٤٦١ | ٢٥٢١٣ |
| الريف | | | | | | | |
| الفقراء | ٥٥٤٥ | ٨٧٤٣ | ٥١٠٠ | ٤١٩٤ | ٢١٦٩ | ٦٣٢٩ | ٧٢٩٧ |
| غير الفقراء | ٦٥١٥ | ٩٠٠٠ | ٧٠١٥ | ٤٣٩٧ | ٣١٧١ | ٢٦٨٣١ | ٩٨٥٨ |
| الإجمالي | ٦٣٩١ | ٨٩٦٩ | ٦٩٣٢ | ٤٣٨٠ | ٣٠٨٢ | ٢٥٤٦٠ | ٩٥٣١ |
| سوريا | | | | | | | |
| الفقراء | ٧٥١٤ | ٩٦٤٥ | ٦٥٥٠ | ٤٦٠٩ | ٢٩٣٩ | ٧١٦٧ | ٩٧٠٣ |
| غير الفقراء | ١٤٤٥٥ | ٢٠٠٧٢ | ٥٦٠٩ | ١٥٩٩٣ | ٦٨٥٥ | ٢٧٧٦٦ | ١٩٣٠٢ |
| الإجمالي | ١٣٧١٢ | ١٩١٧٧ | ٥٦٣٧ | ١٥٤٥٣ | ٦٥٧١ | ٢٦٨٤٠ | ١٨٣٦٣ |

[2] يتم حساب المتوسط لكل متلقي

**جدول أ.٣٥-٣: حصة الدخل وفقا لنوع رب الأسرة المعيشية و حالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)**

| | الأجور | دخل عن طريق العمل الخاص أو الممتلكات | فوائد البنوك | المعاشات | التحويلات المحلية | التحويلات الخارجية | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أسر معيشية يعولها رجل | | | | | | | |
| الفقراء | ٥٩,٤٢ | ٣٧,١٧ | ٠,٠٤ | ١,٦٠ | ١,١٤ | ٠,٦٤ | ١٠٠ |
| غير الفقراء | ٥٠,٤٨ | ٤١,٠٢ | ٠,٠٥ | ٥,٨٨ | ١,٥٧ | ١,٠٠ | ١٠٠ |
| الإجمالي | ٥٠,٩٢ | ٤٠,٨٣ | ٠,٠٥ | ٥,٦٧ | ١,٥٥ | ٠,٩٩ | ١٠٠ |
| أسر معيشية تعولها امرأة | | | | | | | |
| الفقراء | ٧٣,٠٧ | ١٦,٦٨ | ٠,٠٠ | ١,٩٨ | ٢,٨٩ | ٥,٣٨ | ١٠٠ |
| غير الفقراء | ٢٤,٧٧ | ٢٦,٩٤ | ٠,٠٦ | ٣,٢٣ | ٥,٦٢ | ٣٩,٣٨ | ١٠٠ |
| الإجمالي | ٢٦,٧١ | ٢٦,٥٣ | ٠,٠٦ | ٣,١٨ | ٥,٥١ | ٣٨,٠٢ | ١٠٠ |

**جدول أ. ٣٦-٣: متوسط الدخل وفقا لنوع رب الأسرة المعيشية و حالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، بالليرة السورية**

| | الأجور | دخل عن طريق العمل الخاص أو الممتلكات | فوائد البنوك | المعاشات | التحويلات المحلية | التحويلات الخارجية | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أسر معيشية يعولها رجل | | | | | | | |
| الفقراء | ٧١٨٦ | ٤٤٩٥ | ٤ | ٤٧٤٢ | ٢٩٦٣ | ٧٨٣٣ | ١٥٣٧٤ |
| غير الفقراء | ١٤٤٠٢ | ١١٧٠٣ | ١٣ | ١٧٤١٥ | ٧٨١٣ | ١٤٤٢٥ | ١٣٥٢٩ |
| الإجمالي | ١٣٦٢٨ | ١٠٩٣٠ | ١٣ | ١٦٨٠١ | ٧٣٨٣ | ١٤٠٥٣ | ١٣٦٣٥ |
| أسر معيشية تعولها امرأة | | | | | | | |
| الفقراء | ٩٨٩٨ | ٢٢٦٠ | ٠ | ٣٤٢٩ | ٢٨٠٠ | ٦٢١٤ | ٤١٥٤ |
| غير الفقراء | ٨١١٩ | ٨٨٣٠ | ١٩ | ٥٦٢٠ | ٤٨٠٧ | ٣٩٢٧٣ | ١٩٢٧٩ |
| الإجمالي | ٨٢٨٢ | ٨٢٢٧ | ١٨ | ٥٥٣٢ | ٤٧٣٦ | ٣٨١٢١ | ١٨٦٨١ |

**جدول أ. ٣٧-٣: حصة الأجور من الدخل الإجمالي وفقا لحالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)**

| | أجور زراعية | أجور غير زراعية في القطاع العام | أجور غير زراعية في القطاع الرسمي الخاص | أجور غير زراعية في القطاع غير الرسمي | أجور غير زراعية في القطاع المشترك |
|---|---|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | | | |
| الفقراء | ١,٢٣ | ١٧,٧١ | ٣٩,٣٨ | ١٠,٦٣ | ٠,٠٠ |
| غير الفقراء | ٠,٥٥ | ٢٣,٥٧ | ١٩,٣٢ | ٥,٤٦ | ٠,٠٣ |
| الإجمالي | ٠,٥٧ | ٢٣,٣٩ | ١٩,٩٧ | ٥,٦٢ | ٠,٠٣ |
| **الريف** | | | | | |
| الفقراء | ١٦,٠١ | ١٣,٧٤ | ٥,٢٧ | ١٥,٥٦ | ٠,٠٠ |
| غير الفقراء | ١٠,٥٧ | ٢٠,٦٩ | ٦,٠٧ | ٨,٩٤ | ٠,٠٢ |
| الإجمالي | ١١,١٣ | ١٩,٩٧ | ٥,٩٩ | ٩,٦٢ | ٠,٠١ |
| **سوريا** | | | | | |
| الفقراء | ٨,٣٠ | ١٥,٨٢ | ٢٣,٠٧ | ١٢,٩٩ | ٠,٠٠ |
| غير الفقراء | ٢,٦٣ | ٢٢,٩٨ | ١٦,٥٧ | ٦,١٨ | ٠,٠٣ |
| الإجمالي | ٢,٩٠ | ٢٢,٦٣ | ١٦,٨٨ | ٦,٥٠ | ٠,٠٣ |

**جدول أ. ٣٨-٣: متوسط الأجور وفقا لحالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤، بالليرة السورية**

| | أجور زراعية | أجور غير زراعية في القطاع العام | أجور غير زراعية في القطاع الرسمي الخاص | الأجور غير زراعية في القطاع غير الرسمي | الأجور غير زراعية في القطاع المشترك |
|---|---|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | | | |
| الفقراء | ٥٨٥٢ | ٩٧٤٠ | ١١٤٧٤ | ٧٠١٤ | |
| غير الفقراء | ٩٣٧١ | ٢١٣٥٥ | ٢١٨٧٩ | ١٧٧١٥ | ٩٠٠٠ |
| الإجمالي | ٨٩٩٧ | ٢٠٧٥٥ | ٢٠٦٩٤ | ١٦٢١٨ | ٩٠٠٠ |
| **الريف** | | | | | |
| الفقراء | ٥١٧٣ | ٦٣٩٢ | ٤٨٦٦ | ٥٥٨٧ | |
| غير الفقراء | ٦٢٤٦ | ٦٩٩٥ | ٦٠٧٠ | ٦٢٦٥ | ٦٦٧٥ |
| الإجمالي | ٦٠٥٩ | ٦٩٤٨ | ٥٩٣٦ | ٦١٤٠ | ٦٦٧٥ |
| **سوريا** | | | | | |
| الفقراء | ٥٢٢٠ | ٧٩٩٩ | ٩٩٩٢ | ٦١١٨ | |
| غير الفقراء | ٦٦١١ | ١٥٤٣٠ | ١٨٢٦٠ | ١١٤٣٨ | ٨٦٤٢ |
| الإجمالي | ٦٣٧٨ | ١٤٩٦٥ | ١٧٣٢٣ | ١٠٥٦١ | ٨٦٤٢ |

**جدول أ. ٣٩-٣ أ: مدة العمل بالنسبة للفرد وفقا للإقليم و حالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)**

| | دائم | موسمي | مؤقت | عرضي | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | | | |
| **الفقراء** | ٧١,٠٤ | ٤,٣٦ | ٢,٨٧ | ٢١,٧٣ | ١٩٥١ |
| **غير الفقراء** | ٨٦,٩٤ | ٢,٧٩ | ٢,٠٠ | ٨,٢٧ | ٢٢٦٨٩ |
| **الإجمالي** | ٨٥,٦٨ | ٢,٩١ | ٢,٠٧ | ٩,٣٤ | ٢٤٦٤٠ |
| **الريف** | | | | | |
| **الفقراء** | ٥٥,٧٠ | ٢٤,٦٦ | ٥,١٩ | ١٤,٤٤ | ٣٧٩٥ |
| **غير الفقراء** | ٦٧,٩٨ | ١٩,٣١ | ٢,٧٥ | ٩,٩٦ | ٢١٨٦٨ |
| **الإجمالي** | ٦٦,١٧ | ٢٠,١٠ | ٣,١١ | ١٠,٦٢ | ٢٥٦٦٣ |
| **سوريا** | | | | | |
| **الفقراء** | ٦٠,٩١ | ١٧,٧٧ | ٤,٤٠ | ١٦,٩٢ | ٥٧٤٦ |
| **غير الفقراء** | ٧٧,٦٣ | ١٠,٩٠ | ٢,٣٧ | ٩,١٠ | ٤٤٥٥٧ |
| **الإجمالي** | ٧٥,٧٢ | ١١,٦٨ | ٢,٦٠ | ٩,٩٩ | ٥٠٣٠٣ |

**جدول أ. ٣٩-٣ ب: قياسات الفقر وفقاً لمدة العمل بالنسبة للفرد، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (النسبة المئوية)**

| | دائم | موسمي | مؤقت | عرضي | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | | | |
| **P0** | ٦,٥٧ | ١١,٨٤ | ١٠,٩٨ | ١٨,٤٣ | ٧,٩٢ |
| **P1** | ١,١٥ | ٢,٠٢ | ٢,٠٠ | ٣,١١ | ١,٣٨ |
| **P2** | ٠,٣٢ | ٠,٥٨ | ٠,٥٨ | ٠,٨٠ | ٠,٣٨ |
| **عدد الأفراد** | ٢١١١١ | ٧١٨ | ٥١٠ | ٢٣٠١ | ٢٤٦٤٠ |
| **الريف** | | | | | |
| **P0** | ١٢,٤٥ | ١٨,١٤ | ٢٤,٦٦ | ٢٠,١١ | ١٤,٧٩ |
| **P1** | ٢,٣٠ | ٣,٥٨ | ٥,٨٧ | ٤,١٢ | ٢,٨٦ |
| **P2** | ٠,٦٥ | ١,٠٨ | ١,٨٣ | ١,٢٦ | ٠,٨٤ |
| **عدد الأفراد** | ١٦٩٨٠ | ٥١٥٩ | ٧٩٩ | ٢٧٢٥ | ٢٥٦٦٣ |
| **سوريا** | | | | | |
| **P0** | ٩,١٩ | ١٧,٣٧ | ١٩,٣٣ | ١٩,٣٤ | ١١,٤٢ |
| **P1** | ١,٦٦ | ٣,٣٩ | ٤,٣٧ | ٣,٦٦ | ٢,١٣ |
| **P2** | ٠,٤٧ | ١,٠٢ | ١,٣٥ | ١,٠٥ | ٠,٦١ |
| **عدد الأفراد** | ٣٨٠٩١ | ٥٨٧٧ | ١٣٠٩ | ٥٠٢٦ | ٥٠٣٠٣ |

**جدول أ. ٤٠-٣: نسبة الأسر المعيشية التي تملك أصولا وفقا لحالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤**

| | أراضي زراعية | مواشي | خراف و ماعز | دواجن | سيارة أجرة | شاحنة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | | | | |
| الفقراء | ٢,٠٩ | ٠,٧٥ | ٠,٠٣ | ٠,٧٧ | ٠,٤٥ | ٠,٦٩ |
| غير الفقراء | ٥,٦٤ | ٠,٩٥ | ٠,٤٧ | ٠,٧١ | ١,٠٦ | ١,٤٤ |
| الإجمالي | ٥,٣٦ | ٠,٩٤ | ٠,٤٤ | ٠,٧١ | ١,٠١ | ١,٣٨ |
| **الريف** | | | | | | |
| الفقراء | ٢٢,٩٨ | ١٨,٠٠ | ٢٢,٦٧ | ٢٨,٧٩ | ٠,٥٢ | ٢,٢٤ |
| غير الفقراء | ٢٧,٨٥ | ١٨,٦٠ | ١٧,١٩ | ٢٢,٢٣ | ١,٢٩ | ٣,٤٠ |
| الإجمالي | ٢٧,٢٦ | ١٨,٥٣ | ١٧,٨٥ | ٢٣,٠٢ | ١,٢٠ | ٣,٢٦ |
| **سوريا** | | | | | | |
| الفقراء | ١٤,٦٤ | ١١,١١ | ١٣,٦٣ | ١٧,٦١ | ٠,٥٠ | ١,٦٢ |
| غير الفقراء | ١٦,٣٠ | ٩,٤٣ | ٨,٥٠ | ١١,٠٤ | ١,١٧ | ٢,٣٨ |
| الإجمالي | ١٦,١٤ | ٩,٥٩ | ٩,٠١ | ١١,٦٩ | ١,١٠ | ٢,٣١ |

**جدول أ. ٤١-٣: نسبة الأسر المعيشية التي تملك أراضي زراعية وفقا للمحافظات، ٢٠٠٣-٢٠٠٤**

| | الحضر | الريف | الإجمالي |
|---|---|---|---|
| دمشق | ٤,٩٥ | | ٤,٩٥ |
| ريف دمشق | ٧,٩٦ | ١٩,٨٢ | ١٣,٩٥ |
| حمص | ٥,٦١ | ٢١,٥٨ | ١٢,٩٦ |
| حماة | ٨,٥٣ | ٢٩,٣٤ | ٢٢,٦٧ |
| طرطوس | ٥,٤١ | ٣٠,٦٣ | ٢٢,٨٢ |
| اللاذقية | ٨,٨٨ | ٣٨,٥٥ | ٢٣,٨١ |
| أدلب | ٣,٩٥ | ١٣,٦٦ | ١١,١٩ |
| حلب | ٢,٨٥ | ٢٣,٥١ | ١٠,٥١ |
| الرقا | ٤,٩٠ | ٥٩,٣٠ | ٣٩,٣٥ |
| دير الزور | ٤,٨٨ | ٦٥,٦٠ | ٤٦,٦٧ |
| الحسكة | ٩,٣١ | ٢٣,٧٤ | ١٨,٩٨ |
| السويداء | ١,١٩ | ٣,٠١ | ٢,٤٥ |
| درعا | ٥,٧١ | ٩,٥٤ | ٨,١٥ |
| القنيطرة | | ١٦,٣٥ | ١٦,٣٥ |

**جدول أ. ٤٢-٣: نسبة الأسر المعيشية التي تملك أصولا وفقاً للمحافظات ، ٢٠٠٣-٢٠٠٤**

| | | المواشي | الخراف و الماعز | الدواجن | سيارة أجرة | شاحنة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| دمشق | الحضر | ٠,٧١ | ٠,٢٣ | ٠,٥٠ | ٠,٩٣ | ٠,٨٣ |
| | الإجمالي | ٠,٧١ | ٠,٢٣ | ٠,٥٠ | ٠,٩٣ | ٠,٨٣ |
| ريف دمشق | الحضر | ٢,٤٤ | ١,٢٦ | ١,٩٧ | ٢,٦٤ | ٣,٦٠ |
| | الريف | ٧,٠١ | ٦,٨٨ | ٦,٢٧ | ١,٩٤ | ٥,٦٤ |
| | الإجمالي | ٤,٧٥ | ٤,١٠ | ٤,١٤ | ٢,٢٩ | ٤,٦٣ |
| حمص | الحضر | ٠,٥٩ | ٠,١٨ | ٠,٣٤ | ٠,٥٧ | ١,٤٦ |
| | الريف | ١٧,٤٣ | ٣,٤٥ | ٩,٠٠ | ٠,٣٠ | ٣,٦٠ |
| | الإجمالي | ٨,٣٥ | ١,٦٩ | ٤,٣٣ | ٠,٤٤ | ٢,٤٥ |
| حماة | الحضر | ٠,٩٢ | ٠,٢٢ | ١,٣٧ | ٠,٣٢ | ٠,٠٠ |
| | الريف | ٢٣,٢٠ | ١٠,١٣ | ٢١,٨٨ | ٠,٦٧ | ٠,٨٥ |
| | الإجمالي | ١٦٠٦ | ٦,٩٥ | ١٥,٣١ | ٠,٥٦ | ٠,٥٨ |
| طرطوس | الحضر | ٠,١٩ | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ | ١,٧٦ | ٤,٤٦ |
| | الريف | ١٨,٨٥ | ٣,٦٠ | ٢٦,٩٥ | ٣,٣٧ | ٦,٠٥ |
| | الإجمالي | ١٣,٧٦ | ٢,٤٩ | ١٨,٦٠ | ٢,٨٧ | ٥,٥٦ |
| اللاذقية | الحضر | ٢,٠٠ | ٠,٠٠ | ١,٥٣ | ٢,٦٩ | ٢,٣٧ |
| | الريف | ١٥,٢٧ | ٠,٥٢ | ١٥,٠٥ | ١,٨٢ | ٣,٥٨ |
| | الإجمالي | ٨,٦٨ | ٠,٢٦ | ٨,٣٣ | ٢,٢٥ | ٢,٩٨ |
| أدلب | الحضر | ٠,٠٤ | ٠,٠٠ | ٠,٤٣ | ٠,٢٥ | ٤,٣١ |
| | الريف | ٧,٠٢ | ١٦,٧٤ | ١٦,٦٣ | ٠,٤٤ | ٥,١٣ |
| | الإجمالي | ٥,٢٤ | ١٢,٤٨ | ١٢,٥٠ | ٠,٣٩ | ٤,٩٢ |
| حلب | الحضر | ٠,٢١ | ٠,٢٤ | ٠,٠٧ | ٠,٤١ | ٠,٢٢ |
| | الريف | ١٠,٣٢ | ٣٧,٥٩ | ٤١,٢٣ | ٠,٢٨ | ١,٤٦ |
| | الإجمالي | ٣,٩٦ | ١٤,٠٧ | ١٥,٣١ | ٠,٣٦ | ٠,٦٨ |
| الرقا | الحضر | ٠,١٥ | ١,٢٩ | ٠,٢٣ | ٠,٣٤ | ٠,٨٠ |
| | الريف | ٤,٢٩ | ٤٤,٤٦ | ١٩,٧٩ | ٣,٠٦ | ٥,٣٢ |
| | الإجمالي | ٢,٧٧ | ٢٨,٦٣ | ١٢,٦١ | ٢,٠٦ | ٣,٦٦ |
| دير الزور | الحضر | ٠,٥٧ | ٠,١٤ | ٠,٤٦ | ٠,٦٧ | ٠,١٤ |
| | الريف | ٥٩,٧٢ | ١٨,٠٣ | ١,٨٦ | ٠,١٠ | ٠,٠٠ |
| | الإجمالي | ٤١,٢٨ | ١٢,٤٥ | ١,٤٢ | ٠,٢٨ | ٠,٠٤ |
| الحسكة | الحضر | ١,٢٧ | ٠,٨٦ | ١,٢٩ | ١,١١ | ٠,٦٣ |
| | الريف | ٣٤,٨٦ | ٣٣,٨٧ | ٥٨,٤٢ | ١,٥٧ | ١,٩٦ |
| | الإجمالي | ٢٣,٧٨ | ٢٢,٩٨ | ٣٩,٥٨ | ١,٤٢ | ١,٥٣ |
| السويداء | الحضر | ٠٥٠ | ٠,٣٠ | ٣,٠٨ | ١,٢٩ | ٢,٥٨ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الريف | ٢٠,٠٩ | ٨,٧٦ | ٢٦,٦٨ | ٠,٢٧ | ٦,٩٠ |
| | الإجمالي | ١٤,٠٥ | ٦,١٥ | ١٩,٤٠ | ٠,٥٨ | ٥,٥٧ |
| درعا | الحضر | ٤,٠٥ | ١,٥٦ | ١,٢٥ | ٠,٦٦ | ٣,٥٣ |
| | الريف | ٩,٦٠ | ٤,٢٢ | ٧,٥٢ | ٢,٠٦ | ٣,٨٩ |
| | الإجمالي | ٧,٥٨ | ٣,٢٥ | ٥,٢٣ | ١,٥٥ | ٣,٧٦ |
| القنيطرة | الريف | ٣٨,٨٣ | ٦,١٣ | ٣٧,٦٠ | ٢,٤٥ | ٠,٤١ |
| | الإجمالي | ٣٨,٨٣ | ٦,١٣ | ٣٧,٦٠ | ٢,٤٥ | ٠,٤١ |

**جدول أ.٤٣-٣: توزيع الأسر المعيشية وفقا لحجم المزرعة، ٢٠٠٣-٢٠٠٤**

| شريحة حجم المزرعة (بالدونم) | نسبة الأسر المعيشية |
|---|---|
| ٠ | ٨٣,٥٨ |
| ١–٥ | ٤,٨٤ |
| ٦٠١٠ | ٢,٨١ |
| ١١–١٥ | ١,٢٧ |
| ١٦–٢٠ | ١,٤٩ |
| ٢١–٣٠ | ٢,١٩ |
| ٣١–٤٠ | ١,٠٨ |
| ٤١–٥٠ | ٠,٨٦ |
| ٥١–١٠٠ | ١,٢٧ |
| ١٠١–٢٠٠ | ٠,٤٠ |
| ٢٠١–١٠٠٠ | ٠,٢١ |

## ب: صورة الفقر، ١٩٩٦-١٩٩٧

**جدول ب. ١-٣: المستوي التعليمي للأفراد وفقا لحالة الفقر، ١٩٩٦-١٩٩٧ (النسبة المئوية)**

| | أمي | يقرأ و يكتب | ابتدائي | إعدادي | ثانوي | متوسط | جامعي | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الحضر | | | | | | | | |
| الفقراء | ١٩,٦٣ | ٢١,٢٩ | ٤٠,٣٠ | ١٠,٨٣ | ٥,٢٥ | ١,٧٥ | ٠,٩٤ | ٩١٤٨ |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| غير الفقراء | ١٤,٥٩ | ١٦,٤٠ | ٣٧,٦٤ | ١٤,٠٨ | ٨,٨٦ | ٤,٢٥ | ٤,١٨ | ٦٢٨٩١ |
| الإجمالي | ١٥,٢٣ | ١٧,٠٣ | ٣٧,٩٨ | ١٣,٦٧ | ٨,٤٠ | ٣,٩٣ | ٣,٧٧ | ٧٢٠٣٩ |
| الريف | | | | | | | | |
| الفقراء | ٢٥,٤٩ | ٢٠,٢٢ | ٣٨,٥٩ | ٩,٥٣ | ٤,٢٢ | ١,٢٢ | ٠,٧٢ | ١٠٣٦٩ |
| غير الفقراء | ٢٥,٨٣ | ١٧,٥٧ | ٣٦,٩٥ | ٩,٩٧ | ٥,١١ | ٢,٨٢ | ١,٧٤ | ٥٣١٨٥ |
| الإجمالي | ٢٥,٧٨ | ١٨,٠٠ | ٣٧,٢٢ | ٩,٩٠ | ٤,٩٧ | ٢,٥٦ | ١,٥٧ | ٦٣٥٥٤ |
| سوريا | | | | | | | | |
| الفقراء | ٢٢,٧٤ | ٢٠,٧٣ | ٣٩,٣٩ | ١٠,١٤ | ٤,٧٠ | ١,٤٧ | ٠,٨٢ | ١٩٥١٧ |
| غير الفقراء | ١٩,٧٤ | ١٦,٩٤ | ٣٧,٣٣ | ١٢,٢٠ | ٧,١٤ | ٣,٥٩ | ٣,٠٦ | ١١٦٠٧٦ |
| الإجمالي | ٢٠,١٧ | ١٧,٤٨ | ٣٧,٦٢ | ١١,٩٠ | ٦,٧٩ | ٣,٢٩ | ٢,٧٤ | ١٣٥٥٩٣ |

### جدول ب. ٢-٣: قياسات الفقر وفقاً للمستوى التعليمي للفرد، ١٩٩٦-١٩٩٧ (النسبة المئوية)

| | أمي | يقرأ و يكتب | ابتدائي | إعدادي | ثانوي | متوسط | جامعي | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الحضر | | | | | | | | |
| P0 | ١٦,٣٧ | ١٥,٨٨ | ١٣,٤٧ | ١٠,٠٧ | ٧,٩٤ | ٥,٦٦ | ٣,١٦ | ١٢,٧٠ |
| P1 | ٢,٩٨ | ٢,٩٨ | ٢,٥٣ | ١,٨٢ | ١,٤٤ | ٠,٩٣ | ٠,٥٢ | ٢,٣٥ |
| P2 | ٠,٨٥ | ٠,٨٧ | ٠,٧٤ | ٠,٥٢ | ٠,٤١ | ٠,٢٥ | ٠,١٤ | ٠,٦٨ |
| عدد الأفراد | ١٠٩٧٠ | ١٢٢٣٦١ | ٢٧٣٦١ | ٩٨٤٨ | ٦٠٤٩ | ٢٨٣١ | ٢٧١٥ | ٧٢٠٣٩ |
| الريف | | | | | | | | |
| P0 | ١٦,١٣ | ١٨,٣٣ | ١٦,٩١ | ١٥,٧١ | ١٣,٨٨ | ٧,٨٠ | ٧,٤٩ | ١٦,٣٢ |
| P1 | ٣,٧٤ | ٤,٠٨ | ٣,٥٨ | ٣,٥١ | ٢,٨٠ | ١,٦٠ | ١,٢٣ | ٣,٥٨ |
| P2 | ١,٣٨ | ١,٣٨ | ١,١٦ | ١,١٩ | ٠,٩٠ | ٠,٥٣ | ٠,٣٧ | ١,٢٢ |
| عدد الأفراد | ١٦٣٨٣ | ١١٤٤٠ | ٢٣٦٥٥ | ٦٢٩٢ | ٣١٥٧ | ١٦٢٧ | ١٠٠٠ | ٦٣٥٥٤ |
| سوريا | | | | | | | | |
| P0 | ١٦,٢٣ | ١٧,٠٦ | ١٥,٠٧ | ١٢,٢٦ | ٩,٩٧ | ٦,٤٤ | ٤,٣٣ | ١٤,٣٩ |
| P1 | ٣,٤٣ | ٣,٥١ | ٣,٠٢ | ٢,٤٨ | ١,٩١ | ١,١٨ | ٠,٧١ | ٢,٩٢ |
| P2 | ١,١٧ | ١,١١ | ٠,٩٤ | ٠,٧٨ | ٠,٥٨ | ٠,٣٦ | ٠,٢٠ | ٠,٩٣ |
| عدد الأفراد | ٢٧٣٥٣ | ٢٣٧٠٥ | ٥١٠١٦ | ١٦١٤٠ | ٩٢٠٦ | ٤٤٥٨ | ٣٧١٥ | ١٣٥٥٩٣ |

### جدول ب. ٣-٣: حالة العمل بالنسبة للأفراد وفقاً لحالة الفقر، ١٩٩٦ -١٩٩٧ (النسبة المئوية)

| | يعمل | عاطل – عمل من | عاطل – لم يعمل | خارج نطاق | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|

| | | قبل | من قبل | القوى العاملة | |
|---|---|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | | | |
| الفقراء | ٣١,٤٥ | ٠,٩٩ | ٥,٣٥ | ٦٢,٢١ | ٩٥٩٦ |
| غير الفقراء | ٣٥,٨١ | ٠,٩٦ | ٣,٣٦ | ٥٩,٨٧ | ٦٥٤٩٠ |
| الإجمالي | ٣٥,٢٤ | ٠,٩٧ | ٣,٦١ | ٦٠,١٧ | ٧٥٠٨٦ |
| **الريف** | | | | | |
| الفقراء | ٣١,٦٠ | ٠,٦٢ | ٦,٦٥ | ٦١,١٣ | ١٠٩٤٣ |
| غير الفقراء | ٣٤,٤٣ | ٠,٦٨ | ٥,٣٩ | ٥٩,٥٠ | ٥٥٦٥١ |
| الإجمالي | ٣٣,٩٧ | ٠,٦٧ | ٥,٦٠ | ٥٩,٧٧ | ٦٦٥٩٤ |
| **سوريا** | | | | | |
| الفقراء | ٣١,٥٣ | ٠,٧٩ | ٦,٠٤ | ٦١,٦٣ | ٢٠٥٣٩ |
| غير الفقراء | ٣٥,١٨ | ٠,٨٣ | ٤,٢٩ | ٥٩,٧٠ | ١٢١١٤١ |
| الإجمالي | ٣٤,٦٥ | ٠,٨٣ | ٤,٥٥ | ٥٩,٩٨ | ١٤١٦٨٠ |

**جدول ب. ٤-٣: قياسات الفقر وفقاً لحالة العمل بالنسبة للفرد، ١٩٩٦-١٩٩٧**

| | يعمل | عاطل – عمل من قبل | عاطل – لم يعمل من قبل | خارج نطاق القوى العاملة | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | | | |
| P0 | ١١,٤٠ | ١٣,٠٧ | ١٨,٩٢ | ١٣,٢١ | ١٢,٧٨ |
| P1 | ٢,٠٥ | ٢,٣٤ | ٣,٨٢ | ٢,٤٦ | ٢,٣٦ |
| P2 | ٠,٥٨ | ٠,٦٩ | ١,٢٠ | ٠,٧١ | ٠,٦٩ |
| عدد الأفراد | ٢٦٤٧٠ | ٧٢٦ | ٢٧١٢ | ٤٥١٧٨ | ٧٥٠٨٦ |
| **الريف** | | | | | |
| P0 | ١٥,٢٩ | ١٥,٢١ | ١٩,٥٢ | ١٦,٨١ | ١٦,٤٣ |
| P1 | ٣,٤٨ | ٣,٨٦ | ٣,٨٤ | ٣,٦٤ | ٣,٦٠ |
| P2 | ١,٢٣ | ١,٣٥ | ١,١٨ | ١,٢٢ | ١,٢٢ |
| عدد الأفراد | ٢٢٦١٩ | ٤٤٤ | ٣٧٣٠ | ٣٩٨٠١ | ٦٦٥٩٤ |
| **سوريا** | | | | | |
| P0 | ١٣,١٩ | ١٣,٨٨ | ١٩,٢٧ | ١٤,٩٠ | ١٤,٥٠ |
| P1 | ٢,٧١ | ٢,٩٢ | ٣,٨٣ | ٣,٠٢ | ٢,٩٥ |
| P2 | ٠,٨٨ | ٠,٩٤ | ١,١٩ | ٠,٩٥ | ٠,٩٤ |
| عدد الأفراد | ٤٩٠٨٩ | ١١٧٠ | ٦٤٤٢ | ٨٤٩٧٩ | ١٤١٦٨٠ |

### جدول ب.٥-٣: حالة العمل بالنسبة للأفراد داخل قوة العمل وفقاً لحالة الفقر، ١٩٩٦-١٩٩٧ (النسبة المئوية)

| | صاحب عمل | يعمل عمل حرا | يعمل بأجر | يعمل بدون أجر | عاطل – عمل من قبل | عاطل – لم يعمل من قبل | إجمالي عدد الأفراد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | | | | | |
| الفقراء | ٢,٣٢ | ١٥,٩١ | ٦٤,١٢ | ٣,٤٠ | ٢,٦٢ | ١٤,١٥ | ٣٦٢٦ |
| غير الفقراء | ٥,٣٠ | ٢١,٧٥ | ٦١,٠٦ | ٣,٥٢ | ٢,٤٠ | ٨,٣٧ | ٢٦٢٨٢ |
| الإجمالي | ٤,٩٤ | ٢١,٠٤ | ٦١,٤٣ | ٣,٥١ | ٢,٤٣ | ٩,٠٧ | ٢٩٩٠٨ |
| **الريف** | | | | | | | |
| الفقراء | ٣,٧٩ | ٢٢,٤١ | ٣٩,٠٨ | ١٧,٦١ | ١,٦٠ | ١٧,١٢ | ٤٢٥٣ |
| غير الفقراء | ٥,٨٣ | ٢٥,٧٦ | ٣٨,٣٢ | ١٦,٧٧ | ١,٦٧ | ١٣,٣٢ | ٢٢٥٤٠ |
| الإجمالي | ٥,٥٠ | ٢٥,٢٣ | ٣٨,٤٤ | ١٦,٩١ | ١,٦٦ | ١٣,٩٢ | ٢٦٧٩٣ |
| **سوريا** | | | | | | | |
| الفقراء | ٣,١١ | ١٩,٤٢ | ٥٠,٦٠ | ١١,١٢ | ٢,٠٧ | ١٥,٧٥ | ٧٨٧٩ |
| غير الفقراء | ٥,٥٤ | ٢٣,٦٠ | ٥٠,٥٦ | ٩,٦٤ | ٢,٠٦ | ١٠,٦٥ | ٤٨٨٢٢ |
| الإجمالي | ٥,٢١ | ٢٣,٠٢ | ٥٠,٥٧ | ٩,٨٤ | ٢,٠٦ | ١١,٣٦ | ٥٦٧٠١ |

### جدول ب. ٦-٣: قياسات الفقر وفقاً لحالة العمل بالنسبة للأفراد، ١٩٩٦-١٩٩٧ (النسبة المئوية)

| | صاحب عمل | يعمل عمل حرا | يعمل بأجر | يعمل بدون أجر | عاطل – عمل من قبل | عاطل – لم يعمل من قبل | إجمالي عدد الأفراد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | | | | | |
| P0 | ٥,٦٦ | ٩,١٦ | ١٢,٦٦ | ١٢,٠٩ | ١٣,٠٧ | ١٨,٩٢ | ١٢,١٢ |
| P1 | ١,١٦ | ١,٥٥ | ٢,٣٢ | ١,٧١ | ٢,٣٤ | ٣,٨٢ | ٢,٢٢ |
| P2 | ٠,٣٥ | ٠,٤١ | ٠,٦٨ | ٠,٤١ | ٠,٦٩ | ١,٢٠ | ٠,٦٤ |
| عدد الأفراد | ١٤٧٨ | ٦٢٩٤ | ١٨٣٧٣ | ١٠٥١ | ٧٢٦ | ٢٧١٢ | ٢٩٩٠٨ |
| **الريف** | | | | | | | |
| P0 | ١٠,٩٥ | ١٤,١٠ | ١٦,١٤ | ١٦,٥٣ | ١٥,٢١ | ١٩,٥٢ | ١٥,٨٨ |
| P1 | ٢,٤٦ | ٣,٢٣ | ٣,٥١ | ٤,١٥ | ٣,٨٦ | ٣,٨٤ | ٣,٥٤ |
| P2 | ٠,٨٥ | ١,١٤ | ١,١٩ | ١,٦٠ | ١,٣٥ | ١,١٨ | ١,٢٣ |
| عدد الأفراد | ١٤٧٤ | ٦٧٦٠ | ١٠٢٩٩ | ٤٥٣٠ | ٤٤٤ | ٣٧٣٠ | ٣٦٧٩٣ |
| **سوريا** | | | | | | | |
| P0 | ٨,٣٠ | ١١,٧٢ | ١٣,٩١ | ١٥,٧٠ | ١٣,٨٨ | ١٩,٢٧ | ١٣,٩٠ |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| P1 | ١,٨١ | ٢,٤٢ | ٢,٧٥ | ٣,٦٩ | ٢,٩٢ | ٣,٨٣ | ٢,٨٤ |
| P2 | ٠,٦٠ | ٠,٧٩ | ٠,٨٦ | ١,٣٧ | ٠,٩٤ | ١,١٩ | ٠,٩٢ |
| عدد الأفراد | ٢٩٥٢ | ١٣٠٥٤ | ٢٨٦٧٢ | ٥٥٨١ | ١١٧٠ | ٦٤٤٢ | ٥٦٧٠١ |

**جدول ب.٧-٣: قطاع التشغيل بالنسبة للأفراد داخل قوة العمل وفقا لحالة الفقر، ١٩٩٦-١٩٩٧ (النسبة المئوية)**

| | الحكومة | القطاع الخاص الرسمي | القطاع غير الرسمي | القطاع المشترك | القطاع التعاوني | إجمالي عدد الأفراد |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | | | | |
| الفقراء | ٢٢,٤١ | ٣,٤٧ | ٧٣,٩٦ | ٠,٠٣ | ٠,١٣ | ٣١١٤ |
| غير الفقراء | ٣٠,٣٥ | ٤,٦٨ | ٦٤,٨٤ | ٠,١٠ | ٠,٠٤ | ٢٤٠٨٤ |
| الإجمالي | ٢٩,٤٤ | ٤,٥٤ | ٦٥,٨٨ | ٠,٠٩ | ٠,٠٥ | ٢٧١٩٨ |
| **الريف** | | | | | | |
| الفقراء | ١٩,٨٦ | ٢,٥٢ | ٧٤,٦٧ | ٠,٣١ | ٢,٦٤ | ٣٥٢٥ |
| غير الفقراء | ٢٦,٠٥ | ٢,٦٠ | ٦٤,٤٦ | ٠,٤٥ | ٦,٤٤ | ١٩٥٣٨ |
| الإجمالي | ٢٥,١٠ | ٢,٥٩ | ٦٦,٠٢ | ٠,٤٣ | ٥,٨٦ | ٢٣٠٦٣ |
| **سوريا** | | | | | | |
| الفقراء | ٢١,٠٦ | ٢,٩٧ | ٧٤,٣٣ | ٠,١٨ | ١,٤٦ | ٦٦٣٩ |
| غير الفقراء | ٢٨,٤٢ | ٣,٧٥ | ٦٤,٦٧ | ٠,٢٥ | ٢,٩١ | ٤٣٦٢٢ |
| الإجمالي | ٢٧,٤٥ | ٣,٦٤ | ٦٥,٩٥ | ٠,٢٤ | ٢,٧٢ | ٥٠٢٦١ |

**جدول ب. ٨-٣: قياسات الفقر وفقا لقطاع التشغيل بالنسبة للفرد ١٩٩٦-١٩٩٧ (النسبة المئوية)**

| | الحكومة | القطاع الخاص الرسمي | القطاع غير الرسمي | القطاع المشترك | القطاع التعاوني | إجمالي عدد الأفراد |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الحضر** | | | | | | |
| P0 | ٨,٧١ | ٨,٧١ | ١٢,٨٥ | ٢,٥٥ | ٢٥,٩٧ | ١١,٤٥ |
| P1 | ١,٤٧ | ١,٨٩ | ٢,٣٣ | ٠,٤١ | ٥,٦٦ | ٢,٠٦ |
| P2 | ٠,٤٠ | ٠,٦٣ | ٠,٦٦ | ٠,٠٧ | ١,٨٧ | ٠,٥٩ |
| عدد الأفراد | ٨٠٠٧ | ١٢٣٥ | ١٧٩١٨ | ٢٤ | ١٤ | ٢٧١٩٨ |
| **الريف** | | | | | | |
| P0 | ١٢,١٠ | ١٤,٩١ | ١٧,٢٩ | ١٠,٩١ | ٦,٩٠ | ١٥,٢٩ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **P1** | ٢,٥٧ | ٣,٣٢ | ٤,٠٨ | ٢,٥٩ | ٠,٩٢ | ٣,٤٩ |
| **P2** | ٠,٨٤ | ١,٢٢ | ١,٤٨ | ٠,٩٣ | ٠,٢١ | ١,٢٣ |
| **عدد الأفراد** | ٥٧٨٩ | ٥٩٧ | ١٥٢٢٧ | ٩٩ | ١٣٥١ | ٢٣٠٦٣ |
| **سوريا** | | | | | | |
| **P0** | ١٠,١٣ | ١٠,٧٣ | ١٤,٨٩ | ٩,٣٢ | ٧,٠٩ | ١٣,٢١ |
| **P1** | ١,٩٣ | ٢,٣٦ | ٣,١٣ | ٢,١٨ | ٠,٩٧ | ٢,٧١ |
| **P2** | ٠,٥٩ | ٠,٨٢ | ١,٠٤ | ٠,٧٦ | ٠,٢٣ | ٠,٨٨ |
| **عدد الأفراد** | ١٣٧٩٦ | ١٨٣٢ | ٣٣١٤٥ | ١٢٣ | ١٣٦٥ | ٥٠٢٦١ |

**جدول ب. ٩-٣: الخصائص الديموجرافية وفقاً لحالة الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤**

| | الحضر | الريف | الإجمالي |
|---|---|---|---|
| **متوسط حجم الأسرة المعيشية** | | | |
| **الفقراء** | ٨,٧٣ | ٩,٤٥ | ٩,١١ |
| **غير الفقراء** | ٦,١٩ | ٦,٩١ | ٦,٥١ |
| **الإجمالي** | ٦,٤٣ | ٧,٢٢ | ٦,٧٩ |
| **متوسط عدد الأطفال** | | | |
| **الفقراء** | ٣,٨٢ | ٤,٤٢ | ٤,١٣ |
| **غير الفقراء** | ٢,٥٠ | ٣,١٤ | ٢,٧٩ |
| **الإجمالي** | ٢,٦٣ | ٣,٢٩ | ٢,٩٣ |
| **متوسط عدد الذكور البالغين** | | | |
| **الفقراء** | ٢,٣٨ | ٢,٣٤ | ٢,٣٦ |
| **غير الفقراء** | ١,٦٨ | ١,٦٥ | ١,٦٧ |
| **الإجمالي** | ١,٧٥ | ١,٧٤ | ١,٧٤ |
| **متوسط عدد الإناث البالغات** | | | |
| **الفقراء** | ٢,٢٣ | ٢,٣٨ | ٢,٣١ |
| **غير الفقراء** | ١,٦٦ | ١,٧٥ | ١,٧٠ |
| **الإجمالي** | ١,٧٢ | ١,٨٣ | ١,٧٧ |
| **متوسط عدد المسنين** | | | |
| **الفقراء** | ٠,٣٠ | ٠,٣٠ | ٠,٣٠ |
| **غير الفقراء** | ٠,٣٤ | ٠,٣٧ | ٠,٣٦ |
| **الإجمالي** | ٠,٣٤ | ٠,٣٧ | ٠,٣٥ |

## قائمة بجداول الملحق

### قياسات الفقر



### صورة الفقر: ٢٠٠٣-٢٠٠٤

صورة الفقر: ١٩٩٦-١٩٩٧

**الجداول:**

**الملحق:**



**الأشكال:**